

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



**دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية
في الجزائر-دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات FCE**

2001م-2019م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD الطور الثالث في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة

تحت إشراف الدكتور:

د. لقمان مغراوي

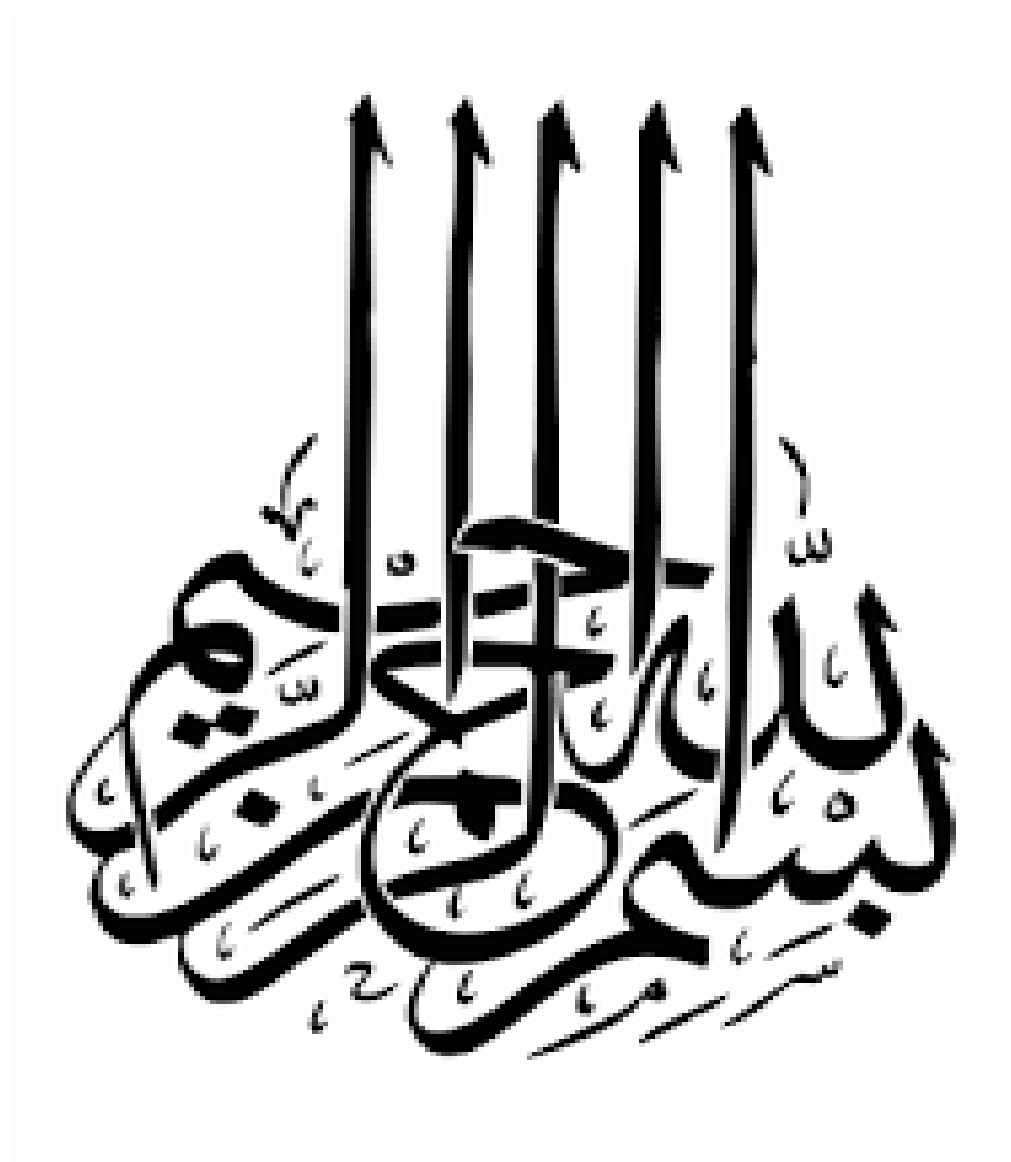
من إعداد الباحثة:

❖ حليلة موساوي

لجنة المناقشة:

- د. ياسين بولالوة.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....رئيسا
د. لقمان مغراوي.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....مشرفا ومقررا
د. مليكة هارون.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....عضوا مناقشا
د. ابتسام أوعشرين.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....عضوا مناقشا
د. عبد القادر سعيد عبيكشي.....جامعة الجزائر 03.....عضوا مناقشا
أ.د. سفيان فوكة.....جامعة بومرداس.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021م-2022م / 1442هـ-1443هـ



شكر وتقدير

بكل خشوع وإجلال أنحني أمام رب العرش العظيم

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

يقول الحق في كتابه الكريم

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ » النمل*19

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني على إتمام هذا العمل الذي آمل أن يكون إضافة جيدة للبحث العلمي

أتقدم بخالص شكري وكبير امتناني إلى:

أستاذي الفاضل الدكتور لقمان مغراوي لتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل

وعلى الجهد الكبير الذي بذله إذ أحاطني بتوجيهاته السديدة والقيمة

التي انعكست آثارها جلية على هذا العمل وتصويبه له ليكون كما هو عليه اليوم

كنت خير مؤطرونعم المشرف أستاذي الفاضل فلك مني كل عبارات الشكر والتقدير

فكلمات الشكر كلها لن توفيك حقك

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أمينة بوستة وجيلالي حمام بوزارة الداخلية على التسهيلات المقدمة من طرفهما

وبدون أن أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيدة غنية أمريوت مكلفة بالإعلام والاتصال بمنتدى رؤساء

المؤسسات، وإلى الأستاذة شاشوي حسنى بجامعة بويرة، والأستاذة ليليا عثمان بجامعة الجزائر 03.

والشكر موصول أيضا إلى كل من مد لي يد العون وقدم لي النصيح والإرشاد وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور رابح لعروسي

والدكتورة سلمة بورياح، والدكتورة ابتسام أوعشرين، والأستاذ حسام سلمان.

شكرا لكم جميعا على دعمكم

إهداء

✽ لك الحمد ربّي على عظيم فضلك وكثير عطائك ✽

أهدي ثمرة جهدي هذه

إلى اللذين تشهد لهما الروح بالفضل وتنظر لهما العين بالجلال

إلى اللذين بذلا لأكون، وقدّما لأقف، ومنحاً لأرقى

إلى اللذين أنعم الله عليّ بقرّهما ليكونا لي سنداً ودعماً لأصل إلى ما أنا عليه الآن.

إلى والدي الحبيبين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى الغائب الحاضر معنا روح جدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

إلى نبع الحنان جدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى إخوتي وأخواتي: محمد، خالد، فاتح، مختار، كريمة، عائدة، سهام، خيرة، فاطمة

إلى براعم العائلة: هيثم، وسيم، عبد الجليل، إخلاص، جنى، صهيب، غفران

إلى كل الأساتذة اللذين قدموا لي النصّح والتوجيه لتصويب هذا العمل

إلى الأساتذة: مصطفى صايح، سلمة بورياح، ابتسام أوعشرين

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين كانوا لي الدعم والسند وأخص بالذكر زملائي بالمدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى صديقاتي:

أسماء صالح، صليحة جواهر، هجيرة أوبعيش، زهرة بلحاج، مريم مختاري، غزلان دلاوي،

أميرة، فريدة، خديجة، شهيناز

إلى كل طالب علم

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

جدول قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الاسم
01	UGTA	الاتحاد العام للعمال الجزائريين
02	FCE	منتدى رؤساء المؤسسات
03	PIB	معدلات نمو الناتج الداخلي الخام
04	PIB HH	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
05	INFL	معدلات التضخم
07	BTC	الميزان التجاري
08	CHO	معدلات البطالة
09	ONS	الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات
10	CNES	المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي
11	Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor	برنامج مربع كالدور السحري لنكولاس كالدور

الفهرس العام

الفهرس العام

الصفحة	العنوان
أ	الشكر والعرفان.....
ب	الإهداء.....
ج	قائمة المختصرات.....
ا	الفهرس العام.....
ا	فهرس الجداول.....
ا	فهرس الأشكال.....
01	مقدمة.....
18	الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني.....
19	تمهيد:.....
20	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للسياسة العامة.....
21	المطلب الأول: السياسة العامة - رؤية مفاهيمية تاريخية.....
31	المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة وأنواعها.....
36	المطلب الثالث: قراءة لخصوصية مراحل صنع السياسة العامة والأطراف المساهمة في صياغتها.....
43	المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية والأطر النظرية للسياسة العامة الاقتصادية.....
44	المطلب الأول : الإطار المعرفي والمفاهيمي للسياسة العامة الاقتصادية وأهدافها.....
52	المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية لنجاح السياسة العامة الاقتصادية والعراقيل التي تواجهها في إطار تجسيدها.....

فهرس الجداول

55	المطلب الثالث: مجالات السياسة العامة الاقتصادية.....
68	المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني.....
69	المطلب الأول: الأسس والافتراضات الفلسفية والتاريخية لتطور المجتمع المدني في الدول الغربية والعربية، وفرضية جدليته مع الدولة
83	المطلب الثاني: قراءة مفاهيمية شاملة حول المجتمع المدني.....
94	المطلب الثالث: المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يضطلع بها والمعوقات التي يواجهها لتفعيل نشاطه.....
104	المبحث الرابع: المجتمع المدني والسياسة العامة-دراسة في ثنائية العلاقة.....
105	المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني وبعض المفاهيم.....
112	المطلب الثاني: المجتمع المدني والثقافة السياسية: بحث في طبيعة العلاقة.....
115	المطلب الثالث: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة-دراسة في الدور.....
118	خلاصة واستنتاجات.....
121	الفصل الثاني: المجتمع المدني والسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر-دراسة في التطور والدور (2001م-2019م).....
122	تمهيد:
124	المبحث الأول: المجتمع المدني في الجزائر (2001م-2019م).....
125	المطلب الأول: الخصائص الظرفية والمرحلية لتطور المجتمع المدني في الجزائر.....
141	المطلب الثاني: قراءة في تطور القوانين المؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر - دراسة تحليلية
151	المطلب الثالث: تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر.....

168	المبحث الثاني: واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
169	المطلب الأول: الخصائص الظرفية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط المركزي.....
175	المطلب الثاني: التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الداخلية والخارجية والتوجه نحو النظام الرأسمالي.....
184	المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م) ..
196	المبحث الثالث: مساهمة المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
197	المطلب الأول: دور الجمعيات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
219	المطلب الثاني: دور النقابات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
241	المطلب الثالث: دور منظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
259	خلاصة واستنتاجات.....
263	الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
264	تمهيد:
265	المبحث الأول: تكنولوجيا منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الجزائر.....
266	المطلب الأول: بطاقة فنية حول منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).....

فهرس الجداول

269	المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE).....
279	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE).....
284	المبحث الثاني: طبيعة اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) للدفع بعجلة تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (2001م-2019م).....
285	المطلب الأول: الآليات الاقتصادية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001م-2019م).....
295	المطلب الثاني: الإسهامات الاجتماعية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001م-2019م)...
302	المطلب الثالث: اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) على المستوى الدولي (2001م-2019م).....
306	المبحث الثالث: مساهمة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
307	المطلب الأول: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وعلاقته بالأطراف الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
313	المطلب الثاني: التدابير والاقتراحات التي جاء بها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) لبعث الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية (2001م-2019م).....
327	المطلب الثالث: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وآلياته التأثيرية عبر مراحل عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
346	خلاصة واستنتاجات.....
349	الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م) - دراسة تقييمية.....
350	تمهيد:

فهرس الجداول

351	المبحث الأول: تقييم المجتمع المدني - مقارنة مفاهيمية.....
352	المطلب الأول: مفهوم ومعايير التقييم.....
362	المطلب الثاني: مفهوم تقييم المجتمع المدني.....
366	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المجتمع المدني.....
368	المبحث الثاني: تقييم فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
369	المطلب الأول: تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).....
382	المطلب الثاني: التحليل الكيفي لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات (2001م-2019م).....
395	المبحث الثالث: قياس دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر آفاق 2030م (مع استخدام تقنية التنبؤ).....
396	المطلب الأول: مفهوم وأنواع التنبؤ.....
398	المطلب الثاني: آفاق منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر "آفاق 2030م".....
402	خلاصة واستنتاجات.....
404	خاتمة.....
408	الملاحق.....
428	قائمة المصادر والمراجع.....
465	ملخص.....

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	يمثل تطور الجانب التشريعي والتنظيمي للجمعيات	153
02	يمثل البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1967م- 1989م)	169
03	يمثل تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (1985م-1989م)	177
04	يمثل تطور نسبة التضخم في الجزائر للفترة (1993م-1995م)	181
05	يمثل مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م- 2004م)	185
06	يمثل مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	188
07	يمثل مخصصات برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م)	191
08	يمثل تطور عدد الجمعيات في الجزائر (2001م-2019م)	198
09	يمثل توزيع الجمعيات الوطنية حسب تصنيف وزارة الداخلية لسنة (2012م-2016م-2019م)	200
10	يمثل الاتفاقيات الثلاثية المنعقدة خلال الفترة (2001م-2019م)	226
11	يمثل الاتفاقيات الثلاثية الاستثنائية خلال الفترة (2001م-2019م)	231
12	يمثل التزامات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001م-2019م)	234
13	يمثل تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر	237

فهرس الجداول

246	يوضح تشكيلات منظمات أرباب العمل في الجزائر	14
250	يمثل التزامات منظمات أرباب العمل في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001م-2019م)	15
287	يمثل مصاريف توسيع المنتجات	16
295	يمثل اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات في المجال الاجتماعي (2001م-2019م)	17
303	يمثل اتفاقيات الشراكة التي تمت بين (FCE) وبعض الدول الأجنبية (2001م-2019م)	18
333	يمثل تحليل مفردات خطاب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات ودلالاتها	19
336	يمثل المفردات ودلالاتها في الخطاب	20
370	يمثل مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة (2001م-2019م)	21
384	يمثل توزيع عدد المؤسسات في (FCE) حسب قطاع النشاط في الجزائر	22
385	يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنظمة لمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر	23
389	يمثل عدد المؤسسات المنظمة لمنتدى رؤساء المؤسسات خلال الفترة: (2001م - 2019 م)	24
390	يمثل عدد رؤساء المؤسسات في منتدى رؤساء المؤسسات من (2001م - 2019م)	25

فهرس الجداول

391	يمثل نسبة مساهمة لمنتدى رؤساء المؤسسات في التشغيل خلال الفترة: (2001م – 2019م)	26
391	يمثل الرؤساء الذين تداولوا على رئاسة (FCE) منذ تأسيسه	27
400	يوضح دور منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر باستخدام تقنية التنبؤ.	28

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
50	يمثل مربع كالدور السحري	01
129	يمثل المحددات المساعدة على بروز المجتمع المدني في الجزائر	02
186	يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)	03
189	يوضح مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)	04
191	يوضح مخصصات برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م)	05
202	يوضح توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب تصنيف وزارة الداخلية لسنة 2019م	06
206	يوضح توزيع اشتراكات الأطراف في برنامج كابدال	07
207	يمثل المحاور الكبرى لبرنامج كابدال	08
210	يمثل مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية	09
282	الهيكل التنظيمي لمنندى رؤساء المؤسسات (FCE)	10
286	يوضح خطوات الحصول على علامة بصفة جزائرية	11
292	يوضح الجامعة الصيفية لمنندى رؤساء المؤسسات	12
317	يمثل مبادرة منندى رؤساء المؤسسات لعقد نمو اقتصادي جديد 2015م	13
328	يمثل صور تأثير منندى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)	14

فهرس الجداول

372	يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م - 2004م).	15
374	يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005م - 2009م)	16
377	يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010م - 2014م)	17
379	يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب مربع كالدور خلال برنامج المخطط الخماسي (2015م - 2019م).	18

مقدمة

تمهيد:

شهد العالم أواخر القرن التاسع عشر وبداية الألفية الجديدة العديد من التغييرات طالت جميع الدول وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، وبالموازاة صاحبها ظهور العديد من المصطلحات التي شكلت جدلا كبيرا بين المفكرين والباحثين. من بين هاته المصطلحات التي ظهرت نجد المجتمع المدني والذي اعتبر من ركائز الديمقراطية فتزايد الاهتمام به، حيث كان تفعيله من أحد معالمها. ففي ظل موجة التحولات السياسية التي شهدتها مختلف دول العالم وبروز معالم الانتقال الديمقراطي في العديد من الدول وبالأخص الدول النامية ونخص بالذكر الدول المغاربية. أدى لبروزه كفاعل مهم ومنحه مجالا أوسع لممارسة نشاطاته لتفعيل أدواره.

والجزائر على غرار الدول المغاربية طالتها التغييرات التي حصلت في العالم وشهدت اضطرابات عديدة منذ استقلالها فمن جهة حداثة استقلالها ومن جهة أخرى مخلفات المستعمر التي ساهمت بشكل مباشر في تدهور وتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين، في هذا الإطار جاءت سياسات الدولة لعلاجها بمساهمة ومشاركة مختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية، ومن بين هذه الأطراف نجد المجتمع المدني والذي يعتبر عنصرا رئيسيا ومساهما في تسيير المجتمعات الديمقراطية، فاستقلاليتها عن الدولة وعمله في بيئة ملائمة تسودها الشفافية والحرية بالضرورة سيؤدي إلى تأثيره على المجتمع بشكل أوسع، وبالتالي تعبيره عن انشغالات المواطنين وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم.

بالرجوع لواقع المجتمع المدني في الجزائر نجد بأنه ساهمت في بلورته وبروزه تداخل عدة عوامل داخلية تباينت بين عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، وتدخل أطراف خارجية في ظل نظام سياسي منغلق، وهذا أثر على نشأته وتطوره وعلى الأدوار التي من المفترض أن يقوم بها، فالسلطة هي التي تقف وراء إنشائه وتمويله ليكون المساند والداعم لها، فبالرغم من أنه يلعب أدوارا كثيرة وفي مختلف الميادين لكن تبقى محدودة مقارنة بعدده الهائل الذي تزايد بشكل ملحوظ بعد الاستقلال. فتجدر بنا الإشارة إلى أنه كان موجودا قبل الاستقلال حيث تمثل في كيانات كانت تقوم بنفس نشاطاته كالزوايا، والأوقاف وغيرها من الكيانات التي كانت تؤدي أدوارا فاعلة ويمثل مجتمعا مدنيا قائما بحد ذاته ولكن بطريقة مختلفة على ما هو عليه اليوم والذي يعتبر معيارا تقاس به الديمقراطية في بلد ما.

ظهور المجتمع المدني في الجزائر بالصيغة الجديدة واعتباره معيارا للديمقراطية أدى لإشراكه وتفعيل نشاطه وأدواره والتي سيساهم بالضرورة في تحقيقها، لذا تم إشراكه في كل المجالات وشمل دوره المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وغيرها، وبالأخص في شقه التنموي على اعتباره مساهما في تحقيق التنمية، وهذا ببروز فواعل جديدة على الساحة الوطنية مع مطلع الألفية الجديدة من بينها نجد منظمات أرباب العمل التي تضم منظمات تتكون من مؤسسات اقتصادية تحاول الدفاع عن مصالحها والمساهمة في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر من خلال الحوار والشراكة المؤطرة في ظل اجتماع الثلاثيات أو ما يسمى بالحوار الاجتماعي الذي يتم بمشاركة (الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومنظمات أرباب العمل).

ومنظمات أرباب العمل في الجزائر وإسهاماتها في الحوار الاجتماعي وتقديمه للمقترحات لصانعو السياسات العامة، كان له أثرا ملموسا في تقريب العلاقات بين أطراف الحوار، فالنفوذ المالي الذي تمتاز به بعض تنظيماته ساهم في إشراكها ودعوتها من طرف صانعي القرار للمشاركة لتقديم مقترحاتها، ونخص بالذكر هنا منتدى رؤساء المؤسسات الذي هو محور دراستنا.

لذا ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا في إطار معالجة دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بالتركيز وتبسيط الضوء على أحد فواعله والمتمثل في منتدى رؤساء المؤسسات على اعتباره مشاركا مهما في صنعها.

1) أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها بصفة عامة من النتائج المتوقعة منها والتي يمكن أن تساهم في زيادة الوعي بأهمية المجتمع المدني والأدوار التي يضطلع بها على اعتباره الوسيط بين الدولة والمواطن. ويكتسب أهميته كونه أحد الموضوعات المهمة والتي بدراستها سنتسهم في إبراز الأدوار التي تضطلع بها مختلف تشكيلاته في كل المجالات وصنع مختلف السياسات العامة وبالأخص السياسة العامة الاقتصادية.

كما تستمد الدراسة أهميتها العملية من إبراز دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال مبادراته من خلال جلسات الحوار والشراكة مع مختلف

الهيئات الحكومية لتقديم الاقتراحات والبدائل في خصوص القضايا المطروحة للنقاش والتي تمس بشكل مباشر الاقتصاد الوطني.

(2) أهداف الدراسة:

لكل دراسة هدف أو غرض تطمح إلى تحقيقه والعمل على جعله ذو قيمة علمية، والهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة التعرف على دور المجتمع المدني بالتركيز على منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)، وعلى ضوء هذا الهدف الأساس للدراسة تتدرج مجموعة من الأهداف والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف علمية وأهداف عملية وهي:

أ- الأهداف العلمية:

- التعرف على واقع المجتمع المدني في الجزائر.
- تسليط الضوء على واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- تسليط الضوء على منتدى رؤساء المؤسسات وطبيعة نشاطاته وأدواره في ظل النظام السياسي الجزائري.
- محاولة التعرف على مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة بالجزائر.

ب- الأهداف العملية:

- البحث عن آليات لمشاركة أوسع لمنظمات المجتمع المدني في الجزائر.
- البحث عن سبل تفعيل دور المجتمع المدني لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- لفت نظر صانع القرار لأهمية المجتمع المدني في المجتمع.

وببلوغنا لتحقيق أهداف الدراسة نكون في الأخير قد وصلنا للإجابة عن إشكالية الدراسة التي تم اعتمادها.

(3) مبررات اختيار الموضوع:

عادة ما يركز اختيار الباحث لموضوع بحثه على مجموعة من المبررات، والتي تنقسم ما بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية والتي سنوردها فيما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الميولات الشخصية في معرفة واكتشاف الموضوع.
- أصالة موضوع البحث في حقل العلوم السياسية.
- الفضول العلمي نحو موضوع المجتمع المدني الذي يعتبر من آليات الانتقال الديمقراطي والذي ظهر بشكل واسع مع نهاية الثمانينيات، والرغبة في معرفة وتقصي دوره في الجانب الإقتصادي.

ب- الأسباب الموضوعية:

- بحكم تخصصي سياسات عامة تم اختيار موضوع الدراسة متلائما وطبيعة التخصص.
- أهمية الموضوع كان له الأثر في اختياره كموضوع للدراسة والبحث، بهدف إثراء البحث العلمي.
- إثراء الرصيد المعرفي بإضافة دراسة للمكتبات تتعلق بالمجتمع المدني، ليستفيد منها الباحثون والأساتذة في مختلف التخصصات وبصفة خاصة الباحثين في العلوم السياسية. وفتح آفاق لدراسات أخرى لدراسة المجتمع المدني.
- تسليط الضوء حول ضرورة إعطاء أهمية أكبر للمجتمع المدني وإشراكه في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية، التي تعتبر من ضمن المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة على اعتبارها تمس بصورة مباشرة الواقع المجتمعي للدولة، كما أن الواقع الاقتصادي له انعكاس مباشر على مختلف المجالات الأخرى من تعليم، صحة، تربية وغيرها.

(4) الدراسات السابقة:

لزاما في أي بحث علمي الاعتماد على الدراسات العلمية السابقة، والتي تناولت موضوع الدراسة بمختلف وجهات النظر الواردة فيها، والتخصصات التي درست الموضوع، هذا لإثراء موضوع الدراسة من خلال معرفة التطورات في الدراسات ذات الصلة بها ومعرفة أوجه الشبه والاختلاف بين الدراستين.

الدراسة الأولى: هي دراسة للدكتورة شليغم غنية بعنوان: "إشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر"، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2008، وتناولت

الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى سمحت النقلة النوعية في النظام السياسي الجزائري بتأسيس مجتمع مدني مستقل، وتحقيق هذه المشاركة؟ وهل هناك علاقة جدلية بين المجتمع المدني والمشاركة السياسية؟ وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاعتماد على الدعم المالي المقدم من الدولة والهبات التي تقدمها المنظمات الدولية، تعيق نشاط المجتمع المدني ويزيد من تسلط الدولة وإحكام الرقابة عليه، كما أن الأزمة الأمنية واللا استقرار الذي عاشته وتعيشه الجزائر بصفة نسبية سوف لن يسمح بانتشار ثقافة مدنية كفيلة بتفعيل حركة المجتمع المدني.

دراستي تختلف عن هذه الدراسة حيث هذه الأخيرة تركز على دور المجتمع المدني بالمشاركة السياسية في الجزائر، في حين دراستي تدرس المجتمع المدني ودوره في صنع السياسة العامة الاقتصادية، أما من ناحية التشابه فالدراستين كل منهما تحاول إبراز دور المجتمع المدني في الجزائر.

الدراسة الثانية: هي دراسة للدكتورة عكاش فضلة تحمل عنوان: **الحوار الاجتماعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية**، جامعة الجزائر 02- جامعة بن يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، سنة (2009م-2010م)، هذه الدراسة عالجت الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للنظام الحاكم في ظل دولة ريعية أن يتنازل عن أساس نفوذه واستمراره من خلال السماح للفاعلين الاجتماعيين بالتدخل في تحديد الخيارات التنموية وسبل توزيع الريع عن طريق تأسيس حوار اجتماعي فعال؟ وخلصت هذه الدراسة إلى أن الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية لا تسمح بتفعيل دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية التي تعتبر أساس نفوذ بيروقراطية الدولة الحاكمة، والتي تعرقل تكوين طبقات اجتماعية متكاملة ذات وعي بمصالحها، وهذا من شأنه تكوين تنظيمات قوية للدفاع عن مصالحها، لذا فكلما انتعش الريع البترولي تراجع الدور السياسي للمنظمات المهنية.

ودراستي تختلف عن هذه الدراسة من خلال تركيزها على مدى مساهمة فواعل المجتمع المدني التي حصرناها في النقابات ومنظمات أرباب العمل على التوالي في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وإبراز مدى مساهمتها في صنعها من خلال ما حققت من مكاسب في ظل مشاركتها في الحوار الاجتماعي، أما من ناحية أوجه الشبه فالدراستين حاولتا إبراز دور فواعل أخرى بجانب الدولة في إرساء سياسة تنموية فاعلة، والتي تركزت هذه الفواعل في الفاعلين الاجتماعيين ودورهم في الحوار الاجتماعي.

الدراسة الثالثة: هي دراسة للدكتورة حورية عيوش تحت عنوان: "منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية، جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، تخصص تنظيم وعمل، سنة 2014م-2015م، هذه الدراسة عالجت الإشكالية التالية: ما هي الاستراتيجية المتبعة من طرف أرباب العمل لمسايرة المفاوضات الثلاثية؟ وما هي الرهانات التي دخلوا بها للتفاوض؟ وما هي التقنيات المستعملة من طرفهم لإنهاء هذه السيرورة بمكاسب أكثر؟ وخلصت هذه الدراسة إلى أن منظمات أرباب العمل استفادت من إصلاح المنظومة التشريعية وحققها في المشاركة في المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، حيث أصبحت الجزائر ملزمة بعد إمضاءها على الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص والتي تقضي بإشراك كل الفاعلين على تحسين علاقات العمل من خلال الحوار الاجتماعي، كما أنها شكلت شبكة أعمال مؤثرة في الفضاء الاجتماعي وتعدد نشاطاتهم أدت إلى تشكيل سوق المزايا ومصاهرة أعلى موظفي الدولة أو التدخل لوضع مقربهم في المناصب الحساسة للدولة.

ودراستي تختلف عن هذه الدراسة من خلال دراسة دور منظمات أرباب العمل في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م) في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية ومشاركتها في الحوار الاجتماعي، أما من ناحية أوجه الشبه فكلا الدراستين تركزت على تبيان دوره من خلال المفاوضات والاتفاقيات المبرمة بينه وبين المركزية النقابية والحكومة.

الدراسة الرابعة: هي دراسة للدكتورة شاوش اخوان جهيدة تحمل عنوان: **واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، سنة (2014م-2015م)، عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ما هو واقع المجتمع المدني في الجزائر؟ وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني في الجزائر لا يشكل آلية للهيمنة وإنما ينظر إليه كمنافس للدولة ولهذا فهي تسعى للحد من تطوره وتقويض قوته، ومن خلال الدراسة الميدانية التي تضمنتها الدراسة تم التوصل لنتائج مهمة ومفادها أن الجمعيات تمتلك بنية مؤسسية جد ضعيفة، وتمارس عملها بشكل يتمحور حول شخص الرئيس أو الأعضاء المؤسسين، ولا تمتلك تقاليد الممارسة الديمقراطية أو التداول على القيادة، وتعتمد على الدولة في تمويلها، بالرغم من أن علاقتها بالدولة ظاهريا تبدو علاقة تعاون، غير أن معايير تقديم المساعدات المادية والتعاون والاستشارة وغيرها، كلها غير واضحة وتعتمد على حنكة رئيسها وهو ما يجعل هذه العلاقة علاقة تبعية وخضوع .

ودراستي تختلف عن هذه الدراسة من خلال دراسة حالة التي تتضمنها كل منهما فهذه الدراسة ركزت على الجمعيات في ولاية بسكرة، أما دراستي فركزت على منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر، أما من ناحية التشابه بين الدراستين فقد ركزنا على المجتمع المدني في الجزائر.

وبالاستناد للدراسات السابقة التي ذكرناها دراسي تختلف عن هذه الدراسات من خلال اختلاف متغير الدراسة والرامي لدراسة دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية من خلال معرفة آليات التأثير في الاقتصاد الجزائري والذي يستخدمها منتدى رؤساء المؤسسات على اعتباره كنموذج تم اعتماده في الدراسة والتحديات التي يواجهها في ظل التحديات الموجودة سواء من الناحية المجتمعية أو المؤسسية.

(5) الإشكالية:

تعتبر إشكالية المجتمع المدني ودوره في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية من أبرز الإشكاليات في الوقت الحالي، وهذا لما يكتسبه الاقتصاد من أهمية بالغة في أي دولة، فهو يعتبر شريان وعصب الحياة فيها، لذا فدور منظمات المجتمع المدني أصبح أكثر من ضرورة ملحة لتنميته وتطويره، فمشاركتها في صنع السياسة العامة الاقتصادية أصبح محور الاهتمام على المستوى العالمي، حيث توصي بها مختلف المنظمات والهيئات الدولية.

ومنه وللتقرب أكثر من الموضوع نطرح إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما مدى فاعلية الدور الذي يقدمه المجتمع المدني وبصفة خاصة منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، خلال الفترة 2001م-2019م؟

الأسئلة الفرعية:

تتدرج تحت الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما هي حدود العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة العامة من خلال الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني في صنعها؟
2. ما هو واقع المجتمع المدني والسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر حسب الأدوار التي تقوم بها مختلف تشكيلات المجتمع المدني في عملية صنعها؟
3. كيف يؤثر منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

4. ما مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

وسعيا للإجابة عن هاته التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

(6) الفرضية الرئيسية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية التي سبق طرحها تهدف الدراسة لاختبار الفرضية التالية:

- المجتمع المدني بالجزائر فاعليته في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية تتركز على طبيعة النظام السياسي الجزائري في تفعيل أدواره.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: وجود مجتمع مدني فعال وقوي يعكس طبيعة النظام السياسي الذي ترعرع فيه والقيم التي نشأ عليها، وبالتالي إشراكه في صنع السياسة العامة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية بين واقع السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني في الجزائر فهي تعكس حدود قدرة النظام السياسي في علاج المسائل الاجتماعية والاقتصادية ويتمكن المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: قوة تأثير منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية مرتبط بنفوذه المالي وعلاقاته الشخصية مع المقربين من صنع القرار لتحقيق مصالحه، والذي يكون يتدخله في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية للأخذ بمقترحاته.

الفرضية الرابعة: فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية مرهون بمدى قوة علاقاته مع السلطة وتأثيره عليها.

(7) حدود الدراسة:

تم ضبط حدود دراسة الموضوع من خلال:

أ- الحدود المكانية:

تناولت الدراسة دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بشكل عام، أما في جانبها الميداني فاقترنت على دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر.

ب- الحدود الزمنية:

تم ضبط الحدود الزمنية في الدراسة خلال الفترة ما بين (2001م-2019م)، وارتبط المجال الزمني بعدة متغيرات منها دخول الدولة في إصلاحات شاملة مست مختلف القطاعات تجسدت في البرامج التنموية لإنعاش الاقتصاد الجزائري التي انتهجتها الجزائر منذ سنة (2001م لغاية 2019 م) من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، والتي تمثل أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر لهذه الفترة، وكذا نشأة منتدى رؤساء المؤسسات في سنة 2000م الذي نشأ وفقا لقانون الجمعيات يضم مجموعة من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر شكلت تكتلا مهما للدفاع عن المؤسسة الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية.

والجدير بالذكر أن هذا التحديد للمجال الزمني للدراسة سيكون نسبيا إلى حد ما في ظل حتمية تتبع تطور ومستجدات الدراسة.

8 منهجية الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي تفرض على الباحث أن يتبع منهجا دون آخر، باعتبار أن المنهج: "هو الطريق الذي يسلكه أو يتبعه الباحث في دراسته لأي مشكلة، حيث يتضمن اتباع عدة قواعد وخطوات للإجابة عن الأسئلة البحثية، واختبار فرضياته من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة والوقوف على النتائج الدقيقة"⁽¹⁾.

لذا فقد تم الاعتماد على المناهج والمقتربات والأدوات التالية:

أ- مناهج الدراسة:

✓ المنهج الإحصائي:

يقصد به: " استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية لها"⁽²⁾.

(1) محمد سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م، ص 72.

(2) عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008م، ص 149.

نظرا لأهمية هذا المنهج وحتمية استخدامه لتقديم تحليل كمي، تم الاعتماد عليه في الفصل الثاني الذي تطرق إلى واقع السياسة العامة الإقتصادية ومن خلال البرامج الإنعاشية التي انتهجتها الجزائر، وكذا في الفصل الرابع بتقييم السياسة العامة الإقتصادية، وهذا بتحليل البيانات الإحصائية المتحصل عليها من جهات رسمية مثل الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي وغيرها، التي تم تبويبها في جداول ورسوم بيانية للاقترب أكثر من الموضوع وللوصول لنتائج أكثر دقة ومصادقية تفيد الدراسة.

✓ منهج دراسة حالة:

يعرف منهج دراسة حالة بأنه: "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة"⁽¹⁾.

تم استخدام هذا المنهج في الفصل الثالث لدراسة منتدى رؤساء المؤسسات، والذي وقع عليه اختيارنا كدراسة حالة نظرا لأهميته حيث تركزت دراستنا عليه للتعرف عليه وعلى الأدوار التي يقوم بها في عملية صنع السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)، وهذا بهدف الوصول لنتائج تدعم بحثنا.

✓ المقارنة:

حسب تعريف جون ستيوارت يقصد بها: "معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة والظروف المصاحبة لذلك، والكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر"⁽²⁾، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته حديثة النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم

(1) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الطبعة 05. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م، ص 130.

(2) ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، الطبعة 01. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م، ص 56.

الفكر الإنساني فقد استخدم أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش⁽¹⁾.

تم الاعتماد في دراستنا على المقارنة الضمنية التي شملت كل أجزاء الدراسة، بالإضافة لاستخدام المقارنة بشكل مباشر في الفصل الثاني لدراسة الأطر القانونية المؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر، والمقارنة بين القانون 90-31 الصادر سنة 1990م والقانون 12-06 المتعلق بالجمعيات، وكذا مقارنة التطور العددي للجمعيات خلال السنوات (2012م، 2016م، 2019م).

ب- المقتربات:

من أهم المداخل والمقتربات التي اعتمدتها الدراسة ما يلي:

✓ اقتراب النخبة:

يقصد بالنخبة " مجموعة أو فئة من الناس يحتلون مركزا سياسيا واجتماعيا مرموقا. كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين وتجمع هذه الفئة أعظم الكفايات في مجال تخصصها"، كما مزج هارولد لاسويل بين مفهوم النخبة والنفوذ في قوله: " إن دراسة السياسة هي دراسة النفوذ، وذوو النفوذ هم الذين يحصلون على أقصى ما يمكن الحصول عليه، وهؤلاء هم النخبة وغيرهم العامة"⁽²⁾.

تم استخدام هذا الاقتراب بدراسة دور النخبة وتأثيرها في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر. وهذا من خلال دراسة واقع المجتمع المدني وتطوره التاريخي في الجزائر، وكذا الشخصيات البارزة في منتدى رؤساء المؤسسات صاحبة القوة والنفوذ وهذا أدى إلى منحها مكانة وسلطة في النظام السياسي.

(1) مانيو جيدير، منهجية البحث العلمي، (تر: ملكة أبيض). (د.ب.ن): دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه (د. س. ن)، ص 104.

(2) بومدين طماشة، الأصول في منهجية تحليل الظاهرة السياسية المفاهيم-الأدوات-المناهج-والمقاربات، الطبعة الأولى. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017، ص ص 135-139.

✓ الاقتراب القانوني المؤسساتي

تم استخدامه في الدراسة من خلال دراسة منتدى رؤساء المؤسسات والأطر القانونية التي تنظمه ودراسة هيكله التنظيمي من خلال الفصل الثالث، بالإضافة لدراسة وتحليل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في الجزائر في الفصل الثاني.

✓ اقتراب الجماعة:

يقصد به: " تلك الفئة من المجتمع التي تسعى إلى التأثير في الطبقة الحاكمة والتي تتشكل على أساس المنفعة الخاصة وجمع الثروات واكتساب وسائل النفوذ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم، حيث إن وجود قنوات مشتركة للاتصال الرسمي وغير الرسمي بين هذه الجماعات وبين راسمي السياسات العامة، يعد مسألة أساسية لإيصال مطالبهم وقضاياهم بالسرعة والكيفية المطلوبتين وإقناعهم بضرورتها، وأهميتها لإدراجها ضمن مشاريع ولوائح السياسات العامة"⁽¹⁾.

تم اعتماد هذا المقترب في الفصل الثاني والثالث لمعرفة مساهمة منظمات أرباب العمل ومنتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وتأثيرهم على صانعي السياسات العامة في الدولة.

✓ اقتراب الثقافة السياسية

يعود الاهتمام بهذا المقترب إلى ثمانينيات القرن الماضي وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي في مناطق عديدة في العالم، حيث أولى له بعض الباحثين الاهتمام على اعتباره مدخلا رئيسيا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية، وخاصة أن ترسيخ النظام الديمقراطي من متطلباته شيوع ثقافة سياسية ديمقراطية⁽²⁾.

(1) بومدين طماشة، المرجع السابق، ص 251.

(2) المرجع نفسه، ص 233.

وتم الاستناد على هذا الاقتراب في الدراسة لتحليل الأوضاع خلال فترة أواخر الثمانينيات وفترة التسعينيات لمعرفة الثقافة السياسية السائدة آنذاك لدى صانعي السياسة العامة، ومعرفة الطبيعة الثقافية للنظام السياسي الجزائري والقيم التي كانت سائدة قبل سنة 2000م، وانعكاسها على الأوضاع فيما بعد.

ت- أدوات جمع المعلومات:

✓ المقابلة:

تعد المقابلة إحدى أدوات جمع البيانات عن طريق اتصال شخصي بين الباحث والمبحوث يقوم فيه هذا الأخير بالرد عن الأسئلة التي يوجهها له الباحث، ويعرفها بنجهاً بأنها: "محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد غير مجرد الرغبة في المحادثة ذاتها"⁽¹⁾.

تمت الاستعانة بها كأداة ميدانية لجمع البيانات والمعلومات وهذا من خلال مجموعة من المقابلات نذكر منها: ثلاثة مقابلات بوزارة الداخلية للحصول على الإحصائيات بخصوص الجمعيات، ومقابلة في وزارة العمل للحصول على إحصائيات حول النقابات، وكذا مقابلات أجريت في مقر منتدى رؤساء المؤسسات، مع المكلفة بالعلاقات العامة والاتصال، ومقابلة في أكاديمية المجتمع المدني وغيرها من المقابلات والتي جاءت في إطار إثراء الدراسة ببيانات جديدة لم تكن متاحة في المراجع الأكاديمية، سواء في المكتبة أو المراجع الإلكترونية تفيدنا في التحليل والوصول إلى النتائج.

وقد جاءت المقابلات التي تم إجراؤها في شكل مقابلات شخصية مباشرة وفردية مع المبحوثين، وتم توظيف أحد أنواع المقابلات والتي تمثلت ما بين مقابلة شبه مقننة*، ومقابلة محضرة مسبقاً.

(1) بومدين طماشنة، المرجع السابق ، ص 78.

(*) هي مقابلة تبدأ بأسئلة محدودة وتتكيف سائر الأسئلة مع تطور المقابلة حيث تكون هناك مساحة أكبر من المرونة بحيث تأخذ شكل حوار فيه مساحة من التفاعل، تمكن الباحث من التحكم في المقابلة وتغيير ترتيب الأسئلة المعدة سلفاً حسب اتجاه النقاش ونوعية الإجابات.

✓ أداة تحليل خطاب:

رغم عدم وجد اتفاق على مفهوم الخطاب واستخداماته فإن ذلك لم يمنع من انتشار بحوث تحليل الخطاب وتناولها لموضوعات ومجالات متعددة⁽¹⁾، غير أن هناك اتفاقا واسعا على أنه لا توجد طريقة واحدة أو إجراءات منهجية متفق عليها لتحليل الخطاب، حيث الدراسات العربية شغلت نفسها بقضية التحليل الكمي أو الكيفي التي تجاوزتها أغلب مدارس تحليل الخطاب الأوروبية⁽²⁾.

لذا تم تدعيمه بأداة تحليل المضمون فهو يحتوي على تحليل الألفاظ وتحليل الأشياء من أجل تحليل الأفعال ووصف علاقة الإنسان بالكون أي العالم الإنساني، ويهدف تحليل المضمون أخذ كل دلالات الخطاب طبقا لأبعاده ووضع النص في سياقه الاجتماعي لمعرفة النص بموضوعية وشمولية للعثور على بنية الفكر وهي نفسها بنية الموضوع، وهو نوع جديد من التطابق كضمان للموضوعية بين الفكر والواقع. كما يهدف أيضا إلى ضبط اللغة من أجل إحكام معاني الألفاظ لتفادي الوقوع في فخ الإنشاء ومعرفة المعاني الصحيحة ورصد المقاصد من الخطاب لمعرفة توجهاته ومساره⁽³⁾.

تم الاستعانة بهذه الأداة لتحليل الخطاب كآلية للتحليل الكيفي والتي تمثل أحد الأساليب الكيفية التي شاع استخدامها في الدراسات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية والإعلام، ونظرا لطبيعة دراستنا التي استدعت الرصد الدقيق لبعض خطابات رئيس منتدى رؤساء المؤسسات والتي نهدف إلى تحليلها وتفسيرها واكتشاف العلاقات بين نص الخطاب والسياق الذي جاء في إطاره، بما يتماشى وأهداف الدراسة.

ث- صعوبات الدراسة:

لكل دراسة صعوبات يواجهها الباحث لإنجازها، ومن بين الصعوبات التي صادفتنا من خلال إنجاز دراستنا نذكر الآتي:

(1) محمد شومان، إشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية العربية: الدراسات المصرية نموذجا، "المجلة العلمية لكلية الآداب"، جامعة المنيا، أبريل 2004م، ص 5.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

(3) بسام عبد الرحمن مشاقبة، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الطبعة 01. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص 122-123.

✓ طبيعة الموضوع وحساسيته حيث إنه يمس بصفة مباشرة السلطة وعلاقاتها المتشابكة مع رجال المصالح والتي مثلت رجال الأعمال، فطبيعة منتدى رؤساء المؤسسات وارتباطاته بالسلطة أوجد صعوبة إجراء الدراسة الميدانية في منتدى رؤساء المؤسسات نظرا لمكانته الحساسة ونفوذه لدى النظام السياسي الجزائري والتي تطلبت منا جهدا ووقتا كبيرين.

✓ وجود عدة تصنيفات لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) فالبعض يصنفه منظمة رجال الأعمال، وهناك من يصنفه من الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح، والبعض الآخر يصنفونه من منظمات المجتمع المدني، والتصنيف الأخير هو ما تم اعتماده خلال دراستنا.

✓ ندرة الدراسات المختصة في الموضوع وبالأخص دراسة منتدى رؤساء المؤسسات.

✓ نقص الإحصائيات وعدم توافرها بالأخص السنوات الأخيرة.

✓ حركية الموضوع حيث شهد تغييرات متجددة وجب الإلمام بها ومتابعتها في حينها.

ج- **تقسيم الدراسة:** لأجل بلوغ الأهداف النظرية والعملية للدراسة تم الإجابة عن الإشكالية والفرضيات المطروحة بالاعتماد على المقاربات النظرية واتباع المناهج المستعان بها في التحليل، وفقا لخطة الدراسة التالية والتي تضمنت أربعة فصول تتمثل في الآتي:

الفصل الأول: هو فصل تناولنا في الأطر النظرية للدراسة استعرضنا من خلاله المفاهيم الأساسية لها، بداية في **المبحث الأول** نتطرق للإطار المفاهيمي للسياسة العامة بما يتضمنه من تعريف وخصائص وأنواع وغيرها، ثم نعرض في **المبحث الثاني** على المفاهيم الأساسية للسياسة العامة الاقتصادية والتي تعتبر من أبرز وأهم أنواع السياسات العامة من خلال تعريفها والتعرف على مجالاتها والمرتكزات والعراقيل التي تواجه تجسيدها، أما في **المبحث الثالث** فنتناول مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني حيث تضمن التطور التاريخي له في الدول الغربية والعربية وتعريفه لدى مختلف المفكرين وصولا للأدوار التي يضطلع بها على كافة المستويات، وكذا العراقيل التي يواجهها، وفي **المبحث الرابع** والأخير فقد تضمن العلاقة النظرية بين المجتمع المدني والسياسة العامة، تضمن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني وبعض المفاهيم كالديمقراطية وكذا علاقته بطبيعة الثقافة السياسية السائدة، إضافة إلى دوره في صنع السياسة العامة.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة العلاقة بين المجتمع المدني بصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)، واعتمدنا على ثلاثة مباحث أساسية، في **المبحث الأول** نتطرق لواقع المجتمع المدني في الجزائر بكل ما يتضمنه من تفاصيل تهم الدراسة وتريد من إثرائها، في **المبحث**

الثاني تناولنا واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، بما يتضمنه من تحولات شهدتها الاقتصاد الجزائري والسياسات والبرامج التي انتهجتها، وصولاً في **المبحث الثالث** لإبراز العلاقة بين المتغيرين وهذا بالتركيز على دور كل من الجمعيات والنقابات ومنظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث: عمدنا من خلاله إبراز دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م) من خلال ثلاثة مباحث، في **المبحث الأول** حاولنا إعطاء بطاقة فنية حول منتدى رؤساء المؤسسات لفهمه والاطلاع على الإطار القانوني الذي ينظمه، وفي **المبحث الثاني** استعرضنا إسهاماته على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والدولي، وصولاً في **المبحث الثالث** إلى مساهمة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م).

الفصل الرابع: حاولنا تقييم دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001م-2019م)، في ثلاثة مباحث أساسية بداية في **المبحث الأول** تناولنا الأطر المفاهيمية لتقييم المجتمع المدني، في **المبحث الثاني** تضمن تقييم فاعلية المجتمع المدني من خلال مؤشرات ومعايير تم ضبطها من خلال الدراسة وكذا تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال مربع كالدر، وفي **المبحث الثالث** والأخير عمدنا لقياس دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر آفاق 2030م (مع استخدام تقنية التنبؤ).

الفصل الأول

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للسياسة العامة

المطلب الأول: السياسة العامة - رؤية مفاهيمية تاريخية

المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة وأنواعها

المطلب الثالث: قراءة لخصوصية مراحل صنع السياسة العامة والأطراف المساهمة في صياغتها

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية والأطر النظرية للسياسة العامة الاقتصادية

المطلب الأول: الإطار المعرفي والمفاهيمي للسياسة العامة الاقتصادية وأهدافها

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية لنجاح السياسة العامة الاقتصادية والعراقيل التي تواجهها في إطار تجسيدها

المطلب الثالث: مجالات السياسة العامة الاقتصادية

المبحث الثالث: التأسيس المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني

المطلب الأول: الأسس والافتراضات الفلسفية والتاريخية لتطور المجتمع المدني في الدول الغربية والعربية، وفرضية جدليته مع الدولة

المطلب الثاني: قراءة مفاهيمية شاملة حول المجتمع المدني

المطلب الثالث: المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يضطلع بها والمعوقات التي يواجهها لتفعيل نشاطه

المبحث الرابع: المجتمع المدني والسياسة العامة - دراسة في ثنائية العلاقة

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني وبعض المفاهيم

المطلب الثاني: المجتمع المدني والثقافة السياسية: بحث في طبيعة العلاقة

المطلب الثالث: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة - دراسة في الدور

خلاصة واستنتاجات

تمهيد:

في ظل التطورات والتغيرات التي حدثت في العالم وبرز العديد من المشاكل المصاحبة لها، أصبح واجباً على الدول إيجاد الحلول لها وبالأخص ماله صلة مباشرة بالمواطنين وتلبية مطالبهم وحاجاتهم، وذلك أدى لإنتاج سياسات عامة تمثل خطط وبرامج سياسية هادفة في ظل إشراك جميع الفواعل في صنعها سواء كانت جهات رسمية متمثلة في مؤسسات الدولة الرسمية، أو جهات غير رسمية، وفعاليتها تختلف باختلاف طبيعة النظم السياسية.

ولذا في إطار مختلف السياسات العامة التي تتخذها الدولة سيتم التطرق إلى السياسة العامة الاقتصادية كأهم مجال استحوذ على اهتمام صناع السياسات العامة، باعتبارها الفلك الذي تدور فيه السياسات الأخرى وتمس حياة المواطنين بصورة مباشرة وتأثيرها الواسع على مختلف القطاعات الأخرى، هي كباقي السياسات تسعى الدولة من خلالها لعلاج مشاكل مجتمعية وتوزيع الموارد وتنظيم النشاط الاقتصادي وغيرها، يساهم في صنعها مختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية.

كما سيتم التطرق إلى المجتمع المدني الذي يعتبر من بين الفواعل غير الرسمية المشاركة في صنع السياسة العامة حيث إن مفهوم المجتمع المدني تطور عبر مراحل تاريخية مختلفة فهناك اختلاف في تطوره بين الدول الغربية والدول العربية، وحتى بين المفكرين الذين نظروا وقدموا طروحاتهم حوله ويجدر بالذكر أن بدراسة تطور المفهوم نجد بأن أصوله كانت عند الغرب لتصل عند الدول العربية في ظل أوضاع فرضتها عدة اعتبارات دولية وتماشياً مع الأوضاع الداخلية لكل دولة وتأثرها بثقافتها وقيمها المجتمعية، وبهذا تم التطرق للمجتمع المدني الذي يتسم بأنه ذو دلالات مختلفة لأن كل باحث درسه من زاوية معينة ما أدى بنا للإحاطة بالتعاريف الواردة بخصوصه للوصول لتعريف إجرائي يكون الأساس في دراستنا واستخلاص الخصائص التي تميزه، لكن هذا لا يكفي للإحاطة به كما يجب لذا تم إبراز دوره وفعاليتها من خلال الدور الجديد المناط به في ظل التوجهات الجديدة لتحقيق الديمقراطية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والمعرفي للسياسة العامة

ارتبطت السياسة العامة بالقضايا والشؤون المجتمعية في الدولة، فقد مرت من خلال تطورها بعدة محطات تاريخية حتى اليوم، كما تباينت وتفاوتت وجهات النظر لهذا المفهوم وذلك لاختلاف البيئة التي ظهر فيها وكذا توجهات المفكرين والباحثين ووجهات نظرهم في تعريفها، كما أن هناك جملة من الخصائص تتصف بها السياسة العامة، وتتضمن العديد من الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

لذا ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم حول السياسة العامة بصفة شاملة عبر ثلاثة مطالب، **فالمطلب الأول** سيتضمن نشأة ومفهوم السياسة العامة وأهم خصائصها وأهدافها، وبعدها في **المطلب الثاني** سنتناول بالتفصيل مستويات وأنواع السياسات العامة، أما في **المطلب الأخير** فسنتطرق لخطوات السياسة العامة التي تنتهجها الدولة لصنع سياسة ما والفاعلين المساهمين في صياغتها وتنفيذها.

المطلب الأول: السياسة العامة - رؤية مفاهيمية تاريخية

يعتبر تحديد المصطلحات ذا أهمية كبيرة لدى الباحثين لما له من دور في إزالة الغموض والإبهام عنه، وعلى اعتبار السياسة العامة حقلاً جديداً جاءت العديد من الكتابات فيها موضحة تطورها وأهم مميزات الأهداف التي ترمي إليها، ونحن من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق أولاً إلى السيرورة التاريخية للسياسات العامة، وثانياً إلى تعاريف الباحثين والمفكرين، ومن ثم خصائص وأهداف السياسة العامة.

أولاً: السيرورة التاريخية لتطور السياسات العامة

تعتبر الظاهرة السياسية امتداداً طبيعياً لمدى ارتباطها بحياة الإنسانية و المجتمعات، كما ارتبط الاهتمام بقضايا المجتمع وانصهارها في شكل من أشكال الدولة، والتي نالت اهتماماً من قبل المفكرين وفي دراسات الفلاسفة، ففي منتصف القرن التاسع عشر كانت كل الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة الأخلاقية، واقتصر الاهتمام بالسياسات التي ترسمها الحكومات والقوى التي تسهم في بلورتها كما لم تعتمد لفهم السلوك السياسي لأنها كانت لا تزال ضمن الإطار الفلسفي، وبدأ علم السياسة يصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية وحظي بالدعم في المجال العلمي والمعرفي.

وقد شهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين تطوراً مرحلياً لمفهوم السياسة العامة، وبروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي ركز اهتماماته على سلوك عمل الحكومة والحالة النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد⁽¹⁾، والجماعات...، وكذا الصراع بين السلطات الرسمية، هذا المدخل اعتمد على شرح أسباب ونتائج أنشطة الحكومة مع التركيز على مضمون السياسة العامة وذلك من خلال تأثير القوى الفاعلة وتقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع.

وتزايد الاهتمام بالسياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التركيز عليها من حيث مفهومها وأهدافها وكيفية صياغتها وأساليب تنفيذها بفعل تنامي الأصوات المطالبة بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لبناء الاقتصاد القومي وسد حاجيات الأفراد المتزايدة وتوفير الخدمات والتي استلزمت نهوض

(1) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة - منظور كلي في البنية والتحليل، الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص ص 27-28.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الدولة بمؤسساتها للقيام بذلك في إطار السياسة العامة التي أصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسقة لكل الوظائف في شتى المجالات.

وفي الخمسينيات من القرن العشرين برز مصطلح علم السياسة العامة على يد عالم الاقتصاد السياسي (هارولد دي لاسويل Harold D.Lasswell) (*) من خلال كتابه (السياسة: من يحوز على ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟)، أساس للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم وللمنافع في رسم السياسات العامة وتنفيذها، حيث تمثلت مجهوداته البداية الحقيقية لحقل السياسة العامة كما ارتبطت بظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينيات عند تزايد الاهتمام بدراسة منهج (تحليل النظم) الذي أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية محور الاهتمام، ومفهوم السلوك هو المسيطر في دراسة علم السياسة، كما حل مفهوم النظام بدل الدولة، وتمكنت المدرسة السلوكية من إحلال الحركية والقدرات التحليلية في البحث بشؤون السياسة العامة، وأصبح كل ما يختص بالدولة يطلق عليه مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وبعدها توالى البحوث والدراسات المتخصصة بالسياسات العامة، وعلماء السياسة وجهوا اهتماماتهم إلى دراسة المؤسسات السياسية والسلوك السياسي والمؤثرات الثقافية والاجتماعية والشخصية، فضلا عن الاهتمام بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية من حيث البنية والدور في صنع السياسة العامة.

في مرحلة التسعينيات وما بعدها تغير دور الدولة، وتزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية غير الدولية، في صياغة أولويات السياسة العامة وتحديد مساراتها بفضل المعلوماتية وثورة الاتصالات، كما ظهرت كتابات تؤكد على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة وعن دور الشركات الكبرى، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية في صنعها، وهذا بمجمله ساهم في بلورة الرؤى الحديثة للسياسة العامة والتي تكون محصلة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية، والتي يبقى دورها المستقبلي يبدو أكثر أهمية وخاصة أن القرن الحادي والعشرين يتصف بتزاحم المتغيرات البيئية السياسية والفلسفية والعلمية التي تفرض سيطرتها على التوجهات الاقتصادية التي بدورها تشكل واقع المنتظم السياسي للمجتمعات (1).

(*) **هارولد دي لاسويل**: هو عالم سياسي ومنظر إعلامي أمريكي، عاش خلال الفترة (13 فيفري 1902 لغاية 18 ديسمبر 1978)، درس تأثير أجهزة الإعلام على تكوين الرأي العام، ومن أهم إنجازاته كان عضوا في مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع، وتولى منصب رئيس جمعية العلوم السياسية الأمريكية APSA، والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم WAAS.

(1) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص 28-31.

ثانياً: مفهوم السياسة العامة

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى في حقل العلوم الاجتماعية من حيث تعدد التعاريف الواردة بخصوصها، فهي تتفاوت من حيث التعقيد والبساطة، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين وعلماء السياسة، ومداخل دراسة هذا المفهوم، وقبل التطرق إلى تعريف السياسة العامة سنقوم بتعريف السياسة العامة كمصطلحين كل واحد على حدة (السياسة- العامة)، وبعدها سنتطرق إلى التعاريف التي وردت بخصوص السياسة العامة.

1. السياسة:

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لمصطلح السياسة وهي تتفاوت من حيث التعقيد والبساطة، وهذا لاختلاف المجالات التي عرفت هذا المصطلح وكذا اختلاف وجهات نظر المفكرين وتوجهاتهم.

ولتعريف السياسة: يمكن الوقوف على تصورات مختلفة وهي:

(1) حسب التعريف التقليدي ذي الصلة بالأصل اليوناني السياسة تعنى فن الحكم والأنشطة التي تؤديها الدولة: حيث تنقيد السياسة بممارسات الحكومة في هذه الحالة وتستبعد غالبية الأفراد والمؤسسات

...

(2) حسب أرسطو السياسة تعني عدم قدرة البشر على إدراك الحياة الفاضلة إلا في مجتمع سياسي فهي كنشاط عام يرتبط بإدارة شؤون المجتمع أكثر من الاهتمامات الخاصة للفرد.

(3) السياسة كوسيلة لحل النزاعات بالتوفيق والتراضي والتفاوض بدلا من استخدام القوة والعنف، ويظهر هذا المعنى ضمناً لدى وصف السياسة بأنها (فن الممكن art of possible) وهذا التعريف يميز بين السياسة كآلية سليمة تعتمد على الجدل والتحكم وبين الحلول العسكرية أو العنيفة⁽¹⁾.

والسياسة من خلال القوة والهيمنة التي تمثلها أنواع الحكومات تتسم بمفهومين:

(1) الأول: مفهوم تقليدي ضيق، يركز على أن السياسة هي ظاهرة دراسة الأنماط السياسية للمؤسسات العامة.

(1) هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 113.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

(2) الثاني: مفهوم شامل ومعاصر، ينظر للسياسة على أنها علم دراسة الوظائف والأنشطة المختلفة، وتركز على المنافسة والصراع، من أجل السيطرة والنفوذ⁽¹⁾.

أيضا يعرفها معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بأنها "هي مجموعة القرارات يتخذها العنصر السياسي أو المجموعة السياسية بشأن اختيار الأهداف المتعلقة بحالة معينة وطرق الحصول عليها وينبغي أن تكون هذه القرارات من حيث المبدأ ضمن قدرة واضع السياسات على تحقيقها..."⁽²⁾

يتبين من هذا التعريف أن السياسة هي القرارات التي تتخذ في إطار معين لتحقيق أهدافها ضمن القدرات والإمكانات المتاحة.

وعرفت السياسة في معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية بأنها: "هي طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شؤوننا الاجتماعية، وهي الوسائل التي يستطيع من خلالها بعض الأفراد والجماعات السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين وهي مفهوم نستخدمه كجزء من النماذج والأطر الذهنية التي نفسر من خلالها أو نحاول أن نفهم العالم من حولنا"⁽³⁾.

من خلال هذا التعريف فإن السياسة هي الطريقة أو الوسيلة التي ينظم بها الأفراد والجماعات شؤونهم الاجتماعية وهو تستعمل كنموذج لفهم العالم.

وفي تعريف معجم بلاكويل للعلوم السياسية استخدم مصطلح السياسة بأربع طرق على الأقل، فبالنسبة للكثير من المواطنين تعتبر للسياسة فعالية بعيدة تقتزن بشكل غامض بسوء السمعة، ويمارسها أناس لا يحظون بالاحترام أو الثقة، وفي الأنظمة السلطوية ينظر إلى السياسة بوصفها مجرد كلمات وأفعال

(1) وضاح زيتون، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010، ص 215 .

(2) عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 347.

(3) إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص 168.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الحكومات، أما في البلدان الديمقراطية فإن أقلية من الناس هم الذين لهم اهتمامات سياسية، والسياسة هي ما يظهر في وسائل الإعلام حول "شؤون الدولة"⁽¹⁾.

وأيضاً السياسة هي مصطلح يعبر عن استخدام السلطة على جميع المستويات وذلك من قبل المؤسسات المسؤولة في مختلف المجالات قصد تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً، خلال فترة زمنية مناسبة، وهذا النشاط خاضع للرقابة⁽²⁾.

كما أنها تعبر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد في الدولة، بل في الأساس هي نشاط اجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود التنوع والصراع، ومن ناحية أخرى الرغبة في التعاون والعمل الجماعي، وينظر للسياسة بشكل أفضل على أنها تبحث في حل النزاعات أكثر من تحقيقها، كما أنه لا يمكن حل جميع الصراعات⁽³⁾.

2. أما مصطلح العامة:

نقصد به جمهوراً ذا مصلحة عامة، أو مجموعة كبيرة من الناس يتأثر أعضاؤها بآراء البعض الآخر⁽⁴⁾.

3. السياسة العامة:

مصطلح السياسة العامة استخدم كعلامة لمجال النشاط والمشاركة الحكومية ويغطي الأنشطة الماضية والحالية والمحتمل، فهو لا يميز بين السياسة كطموح والسياسة كإنجاز أو كإجراء على مستوى أكثر عملية، والسياسة العامة لها علاقة بالمجالات المصنفة على أنها عامة على عكس المجالات التي تنطوي على

(1) فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، الطبعة الأولى، (تر: مركز الخليج للأبحاث). الإمارات العربية المتحدة: دار بلاكويل للنشر، 2004، ص 523.

(2) Mokhtar Lakehal, **Dictionnaire de science politique**, 4 édition. paris : L'Harmattan, 2009, p p 304-305.

(3) Andrew Heywood, **Politics**, third edition. United kingdom: Palgrave foundations, 2007, p p 21-22.

(4) وضاح زيتون، المرجع السابق، ص 248.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

فكرة خاصة، ويفترض مفهوم السياسة العامة مسبقاً أن هناك مجالاً من الحياة ليس خاصاً ولكنه مشترك يشمل الجمهور وهذا المجال من النشاط البشري يتطلب تدخل الحكومة أو العمل المشترك⁽¹⁾.

ومن هذا المنطلق هناك العديد من التعاريف والاجتهادات الواردة في تعريف السياسة العامة نذكر منها ما يلي:

أ- تعريف السياسة العامة في المعاجم والموسوعات:

السياسة العامة يعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها "هي أسلوب للعمل اختير بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة، ويقول لازويل وكابلان أن السياسة العامة هي برنامج مقترح لتحقيق بعض الأهداف والقيم المرغوبة، أما عملية وضع السياسة فهي صياغة هذا البرنامج (أو مجموعة البرامج) ووضعها موضع التنفيذ ومتابعتها ثم تقييمها"⁽²⁾.

من خلال هذا التعريف نستخلص أن السياسة العامة هي طريقة عمل مقصودة لتحقيق أهداف مسطرة، بينما صياغتها تكون بوضع البرنامج للتنفيذ ومتابعته وتقييمه.

يعرفها معجم الإدارة بأنها: هي السياسة التي تضعها الإدارة العليا في أي مؤسسة أو منشأة أو وزارة أو دائرة فمثلاً السياسة الحكومية هي التي تحدد الخطوط العريضة التي يضعها مجلس الوزراء، وتشمل هذه السياسة أساليب تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين والخدمات التي تقدمها الحكومة وفي المؤسسات الخاصة فهي السياسة العامة التي تتيحها أو تنتجها المؤسسة كسياسة الإنتاج أو التسويق أو أوضاع العاملين⁽³⁾.

⁽¹⁾ Augustine Nduka Eneanya, **Course Titel : Public Policy Analysis**, pol 317, School of Art and social sciences, Department of Political Science, National Open University of Nigeria Headquarters, 2010, pp7-11.

⁽²⁾ محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2006، ص 306.

⁽³⁾ إبراهيم بدر شهاب الخالدي، معجم الإدارة، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 270.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

تعرفها موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية بأنها: "مجموعة من القرارات التي يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام، أي أنها مجموعة أو سلسلة من القرارات التي تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو التوظيف أو الشؤون الخارجية"⁽¹⁾.

ب- تعريف السياسة العامة لدى بعض المفكرين:

عرف أندرسون **Anderson** السياسة العامة بأنها: "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"⁽²⁾.

يعرف شاندلر وبلانو **Chandler and Plano** السياسة العامة بأنها: "الاستخدام الاستراتيجي للموارد للتخفيف من المشكلات الوطنية أو الاهتمامات الحكومية"⁽³⁾.

ويرى توماس داي **T.DYE** بأن السياسة العامة تمثل اختيار الحكومة لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين، بحيث يتضح من خلالها طبيعة أفكار الحكومة وتوجهاتها في محاولة ضبط الصراع بين المجتمع ومسؤولي المنظمات الحكومية، وتنمية السوق، وتولي مهمة توزيع المنافع وتحصيل الضرائب والموارد الأخرى.

يعرف كارل فريدريك **Friedrich** "السياسة العامة بأنها: هي برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود" هنا السياسة العامة لها مقاصد وأهداف تسعى لتحقيقها.

عرف فهمي خليفة الفهداوي السياسة العامة بأنها: "منظومة تتسم بالاستقلالية والتغير والتكيف والتبعية التي تتفاعل مع محيطها من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطانها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها عبر الأهداف المنتظمة في حل

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، الطبعة الأولى. لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص 357.

(2) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، (تر: عامر الكبيسي)، الطبعة السادسة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2017، ص 15.

(3) Augustine Nduka Eneanya, Op Cit, p11.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

القضايا المستقبلية، والتحسب لما ينعكس عنها، وتهيئتها كمطلقات نظامية لغرض التنفيذ والرقابة والتقويم تجسيدا للمصلحة العامة في المجتمع⁽¹⁾.

أيضا عرفها **خيري عبد القوي** بأنها "تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مُرضٍ للمشكلة"⁽²⁾.

من خلال ما تقدم من تعاريف للسياسة العامة نستخلص بأنه هناك اختلافا في وجهات النظر بين المفكرين وكتعريف إجرائي يمكننا أن نعرف السياسة العامة: بأنها مجموعة من الخطط والبرامج التي تهدف لتقديم الحلول للمشاكل والقضايا العامة في مختلف المجالات (التشغيل، الصحة، السياحة وغيرها)، تصدر من قبل السلطات الرسمية في الدولة في إطار تفاعل عدة فواعل رسمية وغير رسمية مشاركة في صياغتها عبر كل مرحلة من مراحل صنعها، تصدر على شكل قرارات ومراسيم تشريعية وتنفيذية مع توفير الإمكانيات المادية والمعنوية بأقل تكلفة وأكبر عائد لتحقيق المصلحة العامة، وهذه البرامج والسياسات تعكس مطالب مجتمعية وتكون ترجمة لمطالبهم واحتياجاتهم في مختلف المجالات.

ثالثا: خصائص السياسة العامة:

تتميز السياسة العامة بجملة من الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

- ✓ السلطة الشرعية للسياسة العامة: التي تقودنا إلى أنها ذات طابع حكومي وقانوني ملزم، وهي ذات طابع رسمي، تستمد شرعيتها من الدستور لأداء وظائفها.
- ✓ هي أفعال تقوم بها مؤسسات حكومية فهي تعبر عن توجهاتها الفكرية والعملية مع الحرص على عدم الانحياز في أداء نشاطاتها، كما يتوجب عليها إظهار الاستجابة الشرعية للمطالب المجتمعية.
- ✓ العقلانية: بمعنى الرشادة في اختيار البدائل في ظل الإمكانيات المتاحة لرسم أي سياسة عامة.
- ✓ قصدية وذات نشاط هادف: السياسة العامة هي أعمال موجهة تهدف لتحقيق المصلحة العامة.

(1) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص 35-38.

(2) ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الأولى. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 28.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- ✓ السياسة العامة استجابة واقعية ونتيجة فعلية والتي يجب أن تكون نتائجها ملموسة فهي فعل يهدف لتحقيق مطالب المجتمع.
 - ✓ السياسة العامة ذات طابع مجتمعي شمولي بمعنى خلال رسم أي سياسة يتم تطبيقها على كل الأفراد فمخرجات أي سياسة لا بد أن تمس كل الأفراد دون أي تحيز⁽¹⁾.
 - ✓ السياسات العامة تعبر عن التوازن بين الجماعات المصلحية: فهي كعملية سياسية تتشكل عن طريق الصراع بين الجماعات، والحكومة تضع إدارة الصراع وقواعد اللعبة.
 - ✓ الاستمرارية والتجدد في السياسة العامة: فهي مطالبة بالاستمرار للحد من التغيرات المتسارعة في توجهات أهداف السياسة العامة، والتجديد بمعنى التكيف مع المتغيرات الظرفية.
 - ✓ السياسة العامة قد تكون سلبية أو إيجابية معلنة أو خفية: وتكون إيجابية عندما تكون إجراءات محددة للتأثير على مشكلة ما، وسلبية في حالة عدم اتخاذ أي إجراءات من طرف الجهات الحكومية في حالات استعجالية تتطلب اتخاذ قرارات صارمة.
 - ✓ السياسة العامة تعكس ما يسمى الجدوى السياسية: وهي تعتبر مؤشرا هاما لنجاحها، فلا بد من تقييم مسبق للآثار المتوقعة عن السياسة العامة المرسومة قبل تنفيذها على أرض الواقع⁽²⁾.
- رابعاً: أهداف السياسة العامة: السياسة العامة هي قلب العمل الحكومي وتهدف في مجملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ❖ تقنين سلوك الأفراد من خلال تحديد آليات ونمط العمل في مجال محدد من مجالات الحياة داخل الدولة وعلى سبيل المثال سياسة المرور وما تتضمنه من قوانين منظمة للأفراد وهي ملزمة لهم
- ❖ تنظم المؤسسات من خلال تبني الحكومة لسياسة محددة حول تأسيس وحدات تنظيمية لتنظيم شؤونها.
- ❖ توزيع المنافع حيث تقوم الحكومة في الدولة بتحديد شروط الانتفاع من خدمات الدولة والمواطنين الذين يملكون حق الاستفادة من هذه الخدمات.

(1) سالمة ليمام وسمير بارة، صنع السياسات العامة-دراسة في المفاهيم و المنهجية والبيئة، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 41-42.

(2) سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص ص 43-45.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- ❖ إعادة توزيع موارد الدولة لتحقيق تكافل اجتماعي أي أن الدولة تأخذ المال من المواطنين وتعيد إنفاقه على مجموعة مواطنين آخرين من خلال المشاريع التنموية وتمويل المشاريع⁽¹⁾.
- ❖ تأكيد سيادة الدولة وبناء كيانها بما يضمن تحقيق الاستقرار والاستقلال في المنهج السياسي وفرض السيادة داخل الدولة وخارجها.
- ❖ حل المشاكل المجتمعية بالدولة، والحفاظ على حقوق الأفراد.
- ❖ وضع الأطر الفكرية لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال انتهاج الطريقة المثلى لاستغلال الموارد، وتغيير منهج التسيير، وكذا استغلال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة⁽²⁾.

(1) عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة- النظرية والتطبيق. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010، ص ص 18-20.

(2) سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص 49.

المطلب الثاني: مستويات السياسة العامة وأنواعها

يسعى هذا المطلب إلى التفصيل في مستويات السياسة العامة كما هو وارد في بعض الدراسات السابقة، وكذا ذكر أهم التصنيفات التي وردت في إطار السياسة العامة وهي عديدة.

أولاً: مستويات السياسة العامة

صانعو السياسات العامة ليس بالضرورة أن يشاركوا جميعاً في صنعها باختلاف مواضيعها، فبعض السياسات تحظى باهتمام كبير من قبل الجماهير على عكس بعض السياسات الأخرى، وقد ميز جيمس أندرسون ثلاث مستويات للسياسة العامة تبعاً لمستوى المشاركة في اتخاذها ونطاقها وطبيعتها موضوعها، وهي كما سنوردها فيما يأتي:

➤ **السياسة العامة الكلية Macropolitics:** وتشمل مشاركة الكل أي جميع اللجان والقادة في مناقشة السياسة العامة وتحديدها⁽¹⁾، وهي سياسات ذات اهتمام جماهيري كبير، بحيث تنجذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من الأفراد بالمجتمع، ولا تكون محل نقاش كبير في البداية لغاية تحولها إلى المستوى الكلي والذي يجعلها تتميز بالتعقيد والتشابك وتدخل جل الفواعل الرسمية وغير الرسمية فيها⁽²⁾.

➤ **السياسة العامة الجزئية Micro Politics:** تشمل جهود الأفراد والشركات والمناطق المحلية، وتحدث عندما يحاول فرد من جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفائه من متطلبات قانون ما، على سبيل المثال شركة تبحث عن تغيير حسابات الضرائب أو تحاول منطقة ما الحصول على منحة لبناء مطار بها... وهذه الأمثلة تمتاز بالمحدودية والخصوصية، وكثيراً من القرارات الصادرة من هذا النوع لصالح جهة معينة أو أشخاص، بتأثير شخصي من المستفيدين أو أي جهة أخرى لا تتطلب تهيئة إمكانات كبيرة لتنفيذها⁽³⁾.

(1) جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 69.

(2) سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص 54.

(3) جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 66-67.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

➤ **السياسات العامة الفرعية Subsystem politics:** وهي سياسات تنظيمية وظيفية، والنظم الفرعية تظهر لكون موضوعات السياسة العامة لا تثير اهتمام جل الأفراد⁽¹⁾.

وتتميز السياسة العامة الكلية بالآتي:

- وضوح موضوعاتها بصفة نسبية، وسهولة التباحث حولها.
- تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها الحكومية.
- تستدعي تدخل رئيس الحكومة نظرا لارتباط القضية بالصالح العام وأهميتها.
- تستلزم نوعا من التوازن بين الخيار العام لأفراد المجتمع والخيار الفعلي الذي يمثل توجه صانعي السياسة العامة.

وفي تقسيم آخر لمستويات السياسة العامة يطرحها "فهيم خليفة الفهداوي" في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة أو الحكومة، بأن البناء المؤسسي للدولة والحكومة قائم على مجموعة من الروابط موثقة قانونيا في الدستور وفيما يأتي سنتطرق لهذه المستويات وهي:

❖ **السياسات العامة على المستوى التشريعي:** وهي سياسات يتم اتخاذها على مستوى السلطة التشريعية وهي المسؤولة عن سن القوانين أو إصدار اللوائح القانونية سواء كان البرلمان، أو مجلس الشعب، أو المجلس التشريعي.

❖ **السياسات العامة على المستوى الحكومي:** وتكمن في توجهات الحكومة وقراراتها الصادرة عن مؤسساتها التي تجسد الخطط المرحلية والتنموية وكذا السياسات التي تسعى لترجمة القوانين والسياسات التشريعية.

❖ **السياسات العامة على المستوى التنفيذي الإداري:** هي السياسات التي تتخذها الأجهزة الإدارية والمنظمات الرسمية البيروقراطية القائمة في الحكومة، بخصوص تنفيذ السياسات الصادرة عنها.

❖ **السياسات العامة على المستوى الفني الإجرائي:** هي مجمل القواعد والمعايير التي تعتمد عليها الإدارة عموما، بهدف إرشاد الموظفين القائمين على تنفيذ السياسة العامة التي اتخذتها المستويات العليا⁽²⁾.

(1) سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص 55.

(2) المرجع نفسه، ص ص 54-56.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

ثانياً: تصنيفات السياسة العامة:

سنتناول في ما يلي تصنيفات السياسة العامة، أو كما يطلق عليها البعض مجالات، أنواع، أو أنماط السياسات العامة، وعلى العموم سنعمد هنا على التصنيفات التي جاء بها "الدكتور فهمي خليفة الفهداوي" في كتابه (السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل)، والتي صنفها إلى ثلاثة أصناف ولكن سننظر لنوعين فقط وهي:

1) تصنيف أنواع السياسات العامة في ضوء الأهداف الكبرى: وهو يشكل الأبعاد الجوهرية للسياسات العامة وتوجهاتها وما ترمي لتحقيقه من أهداف، وهي السياسات التي تقوم عليها العلاقة بين الدولة مع المجتمع والتي من خلالها يتحقق الرفاه والتنمية والتواصل الحضاري والثقافي بين الأجيال وهذا التصنيف يتضمن ثلاثة أنواع وهي:

أ. **السياسات العامة لأجل الحفاظ على النمو الاقتصادي:** وهي السياسات التي تعنى بتطوير المجالات الاقتصادية، فالحكومة تقوم بدراسة إمكانية الإنتاج وإيجاد معايير تتوافق ومستوى توفير السلع والخدمات للأفراد في المجتمع حسب النمو السكاني وكيفية تأمين الحاجات الأساسية، وهذا كله يتطلب معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وذلك من خلال الرشادة في استخدام الثروات وتطوير التجارة وتشجيع الاستثمارات والسعي نحو زيادة الإنتاج والسيطرة على ظاهرة التضخم والبطالة في المجتمع.

ب. **السياسات العامة لأجل تحسين الظروف الاجتماعية للمجتمع:** الحكومة تسعى لتحسين مستوى حياة الأفراد في المجتمع وتلبية احتياجاتهم وذلك بتوفير حياة أفضل لهم، وهذا ما يجعل الحكومة ملزمة على اختيار البديل الأفضل والذي يسهم في تحقيق مطالبهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية، حيث نجد بعض الحكومات تسعى للتقدم الاجتماعي من خلال دعم البرامج الثقافية للتقليل من الخلافات الممكن ظهورها بالمجتمع، فسعي الحكومة لتحقيق الرفاه لمواطنيها بالمجتمع من خلال السياسات التي ترسمها في مجال الصحة والتعليم وتوزيع دخل الخدمات الاجتماعية يجعلها حتما ستفوز بقيمة الوطنية.

ت. **السياسات العامة لأجل الحفاظ على الأمن الوطني:** تحقيق الأمن الوطني مرتبط بتحقيق السياسات العامة لأهدافها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وإلى جانب ذلك لابد من اتخاذ سياسات

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

عامة لبناء قوة عسكرية، وإمدادها بالمعدات والتجهيزات المتطورة لتمكينها من استتباب الأمن، فالسياسات العامة المتخذة في هذا المجال لها دور هام في إبراز قوتها، لذا فعلى الحكومة التوقع والتنبؤ بالقوى الخارجية المحيطة بها وبأمنها⁽¹⁾.

(2) تصنيف أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة: تقوم الحكومة بعدة أدوار لحماية المصلحة العامة وتحقيق التنمية، ولذا الحكومة في هذا الإطار تقوم بعدة أعمال منها ضبط الصراعات بين المجموعات، وجباية الضرائب وتنظيم المجتمع وغيرها، ووفقا لهذا التصنيف سنتناول الأنواع التالية: (2)

1. السياسات العامة الاستخراجية: وتتجسد في توجهات الحكومة في تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها، وتقوم الحكومة برسم سياسات عامة بهذا الخصوص، وتعتبر الضرائب من أهم الأشكال الاستخراجية للموارد، وأداة مهمة في إعادة توزيع الدخل ووسيلة مانعة للتضخم، فالسياسات العامة الاستخراجية تهدف لاستدامة الإيرادات العامة لأجل تغطية النفقات العامة، وتسهم في حماية المنتجات الوطنية وإعادة توزيع الدخل ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتعتبر في نفس الوقت عنصرا هاما في توجيه وسائل الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الحكومة في تنميتها⁽³⁾.

2. السياسات العامة التوزيعية⁽⁴⁾: هي سياسات هادفة تتناول توزيع الأموال والخدمات والجوائز والفرص أو المنافع والقيم على الأفراد والجماعات في المجتمع، بحيث يتمكن كل فرد في المجتمع من الاستفادة منها، ويعتمد قياس كفاءة التوزيع على كمية القيم الموزعة، والأطراف المستفيدة من التوزيع⁽⁵⁾، حيث كلما شمل الأداء التوزيعي للحكومة ارتفاعا في قيمه التوزيعية، كلما دل ذلك على النطاق الواسع للمستفيدين من التوزيع.

(1) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص 71-72.

(2) سالمة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص 57.

(3) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص 73-74.

(4) جبريال إيه ألموند وجي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - نظرة عالمية، (تر: هشام عبد الله)، الطبعة الأولى. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م، ص 197.

(5) المرجع نفسه، ص 197.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

3. السياسات العامة لإعادة التوزيع: هي سياسات ترسمها الحكومة تعنى بقضية إعادة النظر في توزيع الدخل، فهي خيار تفضيلي تتبناه الحكومة في سبيل تحقيق امتيازات خاصة لجهة معينة من المجتمع على حساب جماعات أخرى موجودة فيه ومن أساليب السياسات العامة في إعادة التوزيع مثل سياسات الإصلاح الزراعي، عمليات التأمين، إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية العامة الخدماتية والإنتاجية....

4. السياسات العامة التنظيمية: تمثل جميع التعليمات الحكومية المتعلقة برقابة أنشطة و سلوكيات الأفراد لتحقيق المصلحة العامة وتطبيق القانون⁽¹⁾، هي سياسات تهدف لتنظيم سلوك الأفراد والجماعات وإيجاد الحلول للنزاعات وفق القيم والثوابت الحضارية للمجتمع، من خلال النصح والإرشاد، وتقديم الإغراءات المادية، ولتعقد ظروف الحياة وتزايد أنشطة الحكومة لمواجهة المشاكل الموجودة بالمجتمع مثل مشاكل الصحة التعليم وغيرها، وجب معرفة مساحة السلوك الإنساني ونشاطه، وتمس هذه السياسات مختلف المجالات، مثل ضبط أجور الأفراد وحقوقهم، تنظيم طرق النقل والمواصلات، قوانين الخدمة المدنية وغيرها⁽²⁾.

5. السياسات العامة الرمزية: وهي سياسات توليها الحكومة اهتماما كبيرا عند اتخاذها، والهدف منها تعبئة الجماهير بالقيم السياسية المحبذة والاعتزاز بالهوية المجتمعية من خلال البطولات والانتصارات المسجلة في تاريخها⁽³⁾، واستخدام الرموز التي تدعم الشعور بالمواطنة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، ومن بين تلك السياسات: الاحتفال بالرموز الوطنية وبالبطولات، وكذا زرع بعض القيم والإيديولوجيات كالحرية والديمقراطية وغيرها، كلها أمور تساهم في إشعار المواطنين بالشرعية الحكومية واستعدادهم للقبول بالسياسة العامة⁽⁴⁾.

(1) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 74-75.

(2) سائلة ليمام وسمير بارة، المرجع السابق، ص 58-59.

(3) فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 76-77.

(4) جبريل إيه الموند وجي بنجهام باول الإين، المرجع السابق، ص 200.

المطلب الثالث: قراءة لخصوصية مراحل صنع السياسة العامة والأطراف المساهمة في صياغتها

صنع السياسة العامة ليست عملية سهلة بل هي على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد، وتتم بالعدد من الخطوات لصياغتها وهذا بمشاركة عدة فواعل تساهم فيها، وفيما يلي سنتطرق للمراحل التي تتبعها الدولة في صياغة سياساتها العامة، ثم إلى الفواعل المساهمة في صنع هذه السياسات على اعتبار أن السياسة العامة يتفاعل عدة أطراف في صياغتها.

أولاً: مراحل صنع السياسة العامة

صنع السياسة العامة، تتضمن جهوداً فعلية وإجراءات سلوكية، كما تتضمن إطاراً عملياً موزعاً خلال سقف زمني محدد، لأنها تمثل برنامج عمل يدل عليها ويميزها⁽¹⁾، وتعتبر لب العملية السياسية من جهة سياسة الحكومة ومن جهة المعارضة، تشمل كل ما يجري حول قضية أو مجموعة من القضايا⁽²⁾، فعلمية صنع السياسة العامة تكون من صلب عمل الجهاز السياسي في الدولة وبمشاركة كل الفاعلين في النظام السياسي على عكس صنع القرار الذي يتم من طرف العاملين في الجهاز الإداري في كافة المستويات المركزية والمحلية، وتختلف في صياغتها باختلاف النظم السياسية، وهي تمر بالعديد من المراحل نذكرها فيما يلي:

1. **معرفة المشكلة وتشخيصها:** وهنا تقوم الحكومة بالإحاطة بمشكلة أو موقف أو مسألة ما، وفي الغالب ترتبط المشكلة بحاجات مطلوبة، فبداية هذه الخطوة هو الشعور بالمشكلة، فعادة بعض المشاكل لا تلفت انتباه صانع السياسات العامة ولا تثير لديه أي اهتمام، لذا فالتعرف على المشكلة يتم من خلال حدوث المشكلة بصورة مباشرة وواضحة أمام صانع السياسة، أو اكتشاف المشكلة من خلال تحسس الظاهرة ودراسة الوقائع، أو اكتشاف المشكلة بواسطة الاستخبارات أو اكتشافها بواسطة التغذية العكسية أو قياس الرضا العام للمواطنين، ولأجل التعرف الجيد على المشكلة يجب أن تتضمن حاجات تدفع الناس للمطالبة بها، وأن يكون لها تأثير ونتائج، كما يتم تصنيف المشكلة حسب درجة تأثيرها.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، المرجع السابق، ص 356.

(2) فرانك بيلي، المرجع السابق، ص 492.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

وتشخيص المشكلة: يكون من خلال وصفها وذلك عن طريق معرفة حجمها وأسبابها وحدودها ووقتها، ثم دراسة المشكلة وتفسيرها بوضع تصورات وطرق علاجها⁽¹⁾.

2. جمع المعلومات والبيانات عن المشكلة:

لمعالجة المشكلة بشكل سليم لابد من جمع البيانات والحقائق عن المشكلة والتي يكون لها أثر فيما بعد في تحديد أبعاد المشكلة وفي اختيار البديل الأفضل، ويتم جمع هذه البيانات من خلال استخدام أدوات جمع البيانات كالملاحظة، الاستبيان...، والتشاور مع الأطراف المعنيين بالمسألة واستخدام الوسائل الإحصائية وغيرها من الوسائل المتاحة بهذا الخصوص، وبالتالي بعد الإقرار بوجود مشكلة من طرف المسؤولين وإدراجها في الأجندة السياسية للحكومة تأتي المرحلة الموالية وتتمثل في وضع البدائل كما هو وارد في العنصر الموالي.

3. مرحلة وضع البدائل (صياغتها) وتقويمها:

وهذه المرحلة تحتاج قدرا عاليا من الفهم والتصور في استقراء البيانات ووضع كل البدائل والافتراضات الممكنة لحل المشكلة، لذا يتم رصد جل البدائل القابلة للتنفيذ مع مراعاة التكلفة والزمن في ظل الإمكانيات المتاحة والنتائج التي تترتب عن كل بديل، كما أنه في هذه المرحلة تخضع جميع البدائل المتاحة للنقاش والتشاور للوصول إلى البدائل المناسبة لحل المشكلة، ويشارك في صياغة السياسة أعضاء السلطة التشريعية، لاعبو الإدارة العامة، جماعات المصالح، مراكز الأبحاث وغيرهم⁽²⁾.

4. اختيار البديل الأفضل:

يتم اختياره من مجموع البدائل المطروحة للنقاش والتشاور والتقييم ليصبح بمثابة سياسة عامة على شكل مشروع قانون تتقدم به الحكومة أو مبادرة من قبل أعضاء البرلمان، ويتم اختياره من خلال عدة اعتبارات من بينها تكلفة البديل خلال تنفيذه وقدرته لاستغلال الموارد المتاحة ومدى تلاؤم البديل مع أهداف السياسة العامة، والوقت...، كما تستخدم عدة وسائل ونظريات في هذه المرحلة لاختيار أفضل بديل منها نظرية المباراة، شجرة القرارات، نظرية الاحتمالات وغيرها⁽³⁾.

(1) عبد الفتاح ياغي، المرجع السابق، ص 70-72.

(2) المرجع نفسه، ص 73-75-107.

(3) عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة - تأثير السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والإيديولوجي (الجزائر نموذجا)، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص 75.

5. تنفيذ البدائل:

التنفيذ هنا نقصد به ترجمة لأهداف صانع القرار أو صانع السياسة العامة لحل مشكلة أو قضية ما، وقد تتضمن السياسة المرسومة مبادئ تساعد السلطة في تنفيذه بعدة طرق ومرورها بعدة مراحل كما يترتب عنه عدة آثار⁽¹⁾، تنفيذ البديل يستلزم توفر كافة الوسائل والإجراءات التنظيمية والتفويض من الجهاز الإداري لاتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ، من أهمها إخراج البديل في صيغة قرار دال على مضمونه، واختيار الوقت المناسب للإعلان عنه، وتهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذ القرار وتوفير الموارد اللازمة... لضمان الالتزام وحسن التجاوب مع القرار وتنفيذه على أحسن وجه⁽²⁾، والتنفيذ المتميز للسياسة مرتبط مباشرة بهيكل شبكات الفاعلين الاجتماعيين في كل مجال من مجالات التدخل التي تم النظر فيها وأن هذا الهيكل له تأثير واضح على عملية التنفيذ⁽³⁾.

6. التقييم والتقويم:

بعد تنفيذ البديل وعلى ضوء التغذية العكسية وما تتضمنه من أوجه القوة والضعف وما ترتب من آثار سواء كانت متوقعة أو لا، ومن خلال تقارير المنفذين لهذه السياسة تتم عملية التقييم والتقويم، وتكمن أهمية هذه المرحلة في إمكانية التعديل التي تستوجبها المتغيرات البيئية من ظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية⁽⁴⁾.

ثانيا: الأطراف الفاعلة في صنع السياسة العامة

نستقي من خلال الواقع وجود عدة أطراف تساهم في صنع السياسة العامة لأي دولة وتختلف حسب اختلاف النظام السياسي فيها، وتتباين هذه الأطراف ما بين السلطات الرسمية والسلطات غير الرسمية وفيما يلي سنتطرق لكل منهما:

(1) Michael Hill and Peter Hupe, **Implementing Public Policy**, London, SAGE Publication, 2002, P7.

(2) عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 75.

(3) Francis Garon et Pascale Dufour, Comprendre La mise en œuvre différenciée d'une politique publique : Le cas d'une politique de Gouvernance au Québec, "**Revue Canadienne de Science Politique**", Septembre , 2010, p 608.

(4) عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 75.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

1. **السلطات الرسمية:** وتتمثل في ثلاث سلطات (التنفيذية، التشريعية، والقضائية) بالإضافة للجهاز البيروقراطي في الدولة وهي على النحو التالي:

1. **السلطة التشريعية:** هي السلطة التي تضطلع دستوريا بتشريع القوانين والأنظمة واللوائح المختلفة التي تنظم مختلف جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية... في الدولة وهناك اختلاف في تشكل السلطة التشريعية من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي كما يختلف تأثيراتها في رسم السياسات العامة للدولة⁽¹⁾، فيحرص أعضاء السلطة التشريعية أثناء مناقشة مشاريع القوانين والسياسات على تمثيلهم السكاني والجغرافي وكذا اهتمامهم بالمصلحة العامة، وبالبعد الدستوري، وتأكيدهم على مشروعية ما يقرونه⁽²⁾.

2. **السلطة التنفيذية:** يقع على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن في الدولة، ويختلف تكوين هذه السلطة باختلاف النظم السياسية حيث نجد:

- النظام الرئاسي: يعتمد على فردية السلطة فهي مركزة في يد رئيس الدولة وهو صاحب السلطة التنفيذية.

- النظام البرلماني: يقوم على ثنائية السلطة التنفيذية بحيث تكون السلطة في يد رئيس الدولة ومجلس الوزراء.

- وفي الدول التي تأخذ بنظام الجمعية النيابية: تكون السلطة التنفيذية في يد هيئة مكونة من عدة أشخاص منتخبين من طرف الجمعية النيابية.

وللسلطة التنفيذية أهمية أولى في إنجاز العملية السياسية وهي تعد الأهم في صنع السياسة كما تشرف على تنفيذ السياسات مع إمكانية محاسبة المسؤولين على التنفيذ.

3. **السلطة القضائية:** ومهمتها تحقيق العدالة بتفسير القانون وتطبيقه، وتعتبر من الناحية السياسية في كثير من الدول لاسيما البرلمانية منها فرعاً خاصاً من السلطة التنفيذية، ومباشرة السلطة القضائية للرقابة القضائية هي ضمان لقيام دولة القانون، وضمانة للحقوق والحريات الفردية ضد

(1) فرح ضياء المبارك ومحمد معتوق عبود، آلية رسم السياسات العامة للحكومات المحلية مفاهيم-مداخل-تطبيقات، الطبعة الأولى. عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 32-33.

(2) عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 94

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

كل تعسف من جهة الإدارة، كما لا يقلل من قيمة وجود الرقابة القضائية على القوانين التشريعية وكيفية تنظيم هذه الرقابة⁽¹⁾.

4. **الأجهزة الإدارية:** تختلف من حيث الحجم ونطاق الإشراف والاستقلالية ودرجة التعقيد والهرمية، وبالرغم من الفكر السائد في النظرة التقليدية حول الدور الآلي للنظام الإداري في تنفيذ السياسات العامة وعدم إشراك الإدارة في صياغتها، إلا أن هناك آراء حول إمكانية الإدارة في صياغة السياسات العامة وقدرتها على إعاقته في نفس الوقت، فمن غير الممكن تسيير الشؤون العامة دون وجود جهاز بيروقراطي يتدخل في صياغة السياسات كونه يستخدم كأداة رقابة على تنفيذها، كما يعتبر مصدراً للمقترحات والمشروعات الأولية للعديد من السياسات وتحرص على كسب التأييد عبر الهيئات الرسمية للتصديق عليها⁽²⁾.

2. الجهات غير الرسمية:

دور هذه الجهات في صنع السياسات العامة يختلف من نظام سياسي إلى آخر، وحسب المؤسسات السياسية التي يتضمنها، وفيما يلي سنتطرق لبعض الأطراف التي لها تأثير وتدخل في صياغتها:

1. **الأحزاب السياسية:** تتعامل مع السياسات كوسيلة للتنافس للوصول لسدة الحكم أو المشاركة في المراحل الأولى كما تحرص على صنع السياسات العامة بمجرد وصولها للسلطة، وهذا من خلال اعتماد الأسلوب الدعائي والسلمي، وبعض الأحيان بأسلوب القمع والتسلط⁽³⁾، فالأحزاب السياسية تلعب دور المبلور للمصالح الاجتماعية وربطها بدائل السياسة العامة وتختلف الطريقة التي تستخدم في تجميع الموارد وتوحيدها حسب النظام الحزبي السائد في كل دولة ففي نظام الحزبين يسعى كل حزب لكسب الجماهير، والبرامج تحرص على تلبية المصالح العامة للحصول على أكبر قدر من تأييد الجماهير، وفي النظم الحزبية المتعددة فالحزب لا يبذل جهداً كبيراً لتجميع المصالح وتوحيدها،

(1) وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، الطبعة الأولى. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 46-48.

(2) جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص ص 57-58.

(3) عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق، ص 101.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

فالأحزاب السياسية ليست كالجماعات الضاغطة في وظيفتها، فالأحزاب لا تتبنى وظائف صغيرة أو فئات قليلة بل تتاصر سياسات تتسم بالعمومية⁽¹⁾.

2. **جماعات الضغط (المصالح):** هي تنظيمات غير حكومية تعمل علنا ويكون لها غطاء قانوني، ظهرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها انتقلت لدول أوروبا ذات النظم الديمقراطية⁽²⁾، ويختلف دورها وتأثيرها في السياسات العامة حسب النظام السياسي الموجودة فيه ديمقراطي أو تسلطي، دولة متقدمة أو نامية.

فهي تساهم في تجميع المصالح وبلورة المطالب وإيصالها للسلطة وطرح البدائل للسياسة العامة المتعلقة بها، وبهذا يساهمون في ترشيد السياسات التي تتخذ، هذا ما يجعل صانع السياسات العامة يلجأ للموامة والمساومة أحيانا للخروج بحلول معقولة ومقبولة، كما نجد الجماعات الأكثر تنظيما تكون أكثر تأثيرا في صنع السياسات لصالحها.

وتأثيرها يعتمد العديد من العوامل فقد تشمل الموارد المالية، تماسك بين الأعضاء، المكانة الاجتماعية، المنافسة، ونمط اتخاذ القرار في النظام السياسي وغيرها⁽³⁾، وهي تختلف في البنية والتمويل والتأييد وغيرها، وهذا ما يؤثر على الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير، ولكي تكون جماعات المصالح ذات فعالية لابد من وصولها لصانعي السياسات الرئيسيين، ويساهم اختلاف النظم السياسية من حيث توزيع السلطات وتنظيمها في اختلاف مجموعات المصالح والتكتيكات التي تستعملها فهي تتشكل حسب الفرص التي تتيحها لها بنية مصدر صنع السياسة⁽⁴⁾.

3. **الرأي العام:** وتبرز علاقته بالسياسة العامة من خلال العلاقة الديناميكية بينهما، وهي تختلف حسب النظام السياسي السائد، فاتجاهات الرأي العام وتوقعاته، تصنع الإطار العام الذي يتحرك داخله صانعو السياسات العامة، كما توجد مؤشرات دالة على إمكانيته على تعيين الأهداف الأساسية للدولة، واختيار المسؤولين الذين سيسيرونها، كما يولي الرأي العام اهتماما كبيرا لتقييم النتائج التي تسفر عن تطبيق السياسات العامة، ومدى نجاحها ونجاحتها، وجوانب الفشل في تطبيقها،

(1) جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 63.

(2) عامر خضير الكبيسي، المرجع السابق، ص 101.

(3) جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص ص 60-61.

(4) جبريال إيه الموند و جي بنجهام باول الابن، المرجع السابق، ص ص 107-116.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

فالرأي العام يتضح تأثيره أكثر في ما بعد في صنع السياسات العامة، وهذا من خلال تعامله مع مخرجاتها ووصولها لمرحلة التنفيذ، فخضوعه وقبوله للسياسة العامة وتنفيذها يمثل العامل الحاسم في استقرارها و نجاحها⁽¹⁾.

بالتالي يمكن القول إن السياسة العامة يقصد بها البرامج والخطط التي تتخذها الدولة لتلبية مطالب مجتمعية، ويتفاعل في صياغتها العديد من الأطراف سواء رسمية أو غير رسمية، ترمي لتحقيق عدة أهداف منها التنمية في كل المجالات، وحل المشاكل التي تمس المواطنين في المجتمع...، وفعالية هذه الأطراف تختلف باختلاف النظم السياسية، ولأجل إقرارها فهي تمر بالعديد من الخطوات قبل تجسيدها، ومراحل صنع السياسة العامة تعتبر أهم جزئية في السياسة العامة وهي مهمة بداية من تحديد المشكلة إلى جمع البيانات ووضع البدائل إلى اختيار البديل الأفضل وبدء عملية التنفيذ وبعدها التقييم والتقويم، وهذه المراحل التي يتم من خلالها صنع السياسة العامة تمر بها كل السياسات العامة بأنواعها سواء كانت سياسة عامة صحية أو تعليمية أو اقتصادية وغيرها، ولذا حسب مقتضيات الدراسة سننتظر في المبحث الموالي إلى نوع من أنواع السياسة العامة والمتمثلة في السياسة العامة الاقتصادية، ففيمما تتمثل هذه السياسة؟

ولإزالة الإبهام والغموض عن هذا التساؤل سنحاول الإجابة عنه في المبحث الثاني.

(1) وصال نجيب العزاوي، المرجع السابق، ص ص50-51

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية والأطر النظرية للسياسة العامة الاقتصادية

تطرقنا في المبحث السابق للسياسة العامة وما تعلق بها من مفاهيم، وفي هذا المبحث سيتم تناول السياسة العامة الاقتصادية والتي تعتبر من بين أهم السياسات التي يوليتها صانع السياسات أهمية بالغة، وهذا لتصحيح الوضعية الاقتصادية للدولة، لأن الاقتصاد هو محور وجود الدولة وسر قوتها وبقائها واستمرارها، وهذا بالاعتماد على أسس اقتصادية ومناهج متطورة.

ومن هنا سيتطرق هذا المبحث للمفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية التي سنحاول التفصيل فيها أكثر من خلال ثلاثة مطالب، ففي **المطلب الأول** سيتم الإحاطة بمفهوم السياسة العامة الاقتصادية لإزالة اللبس والإبهام عنها، حيث ورد بخصوصها العديد من التعاريف سواء في المعاجم والموسوعات والكتب بالإضافة لآراء بعض المفكرين الذين تطرقوا لتعريف هذا المصطلح، وكذا إبراز أهدافها التي تصبوا لتحقيقها، وفي **المطلب الثاني** سيتم من خلاله تناول مقومات السياسة العامة الاقتصادية، والمشاكل التي تكتنفها، وأما في **المطلب الثالث** فسيتم التطرق لمجالات السياسة العامة الاقتصادية حيث تم التركيز أكثر على السياسة المالية والسياسة النقدية كأبرز مجالاتها.

المطلب الأول: الإطار المعرفي والمفاهيمي للسياسة العامة الاقتصادية وأهدافها

السياسة العامة الاقتصادية من المفاهيم التي تعددت فيها التعاريف واختلفت حسب وجهات نظر المفكرين والباحثين ومجال تخصصهم، وكل حسب البيئة التي ترعرع فيها، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مفهوم السياسة العامة الاقتصادية ومن ثم مميزاتها.

أولاً: مفهوم السياسة العامة الاقتصادية

لقد سبق وعرفنا فيما سبق السياسة، والآن سنعرف الاقتصاد، ومن ثم نتطرق للتعريف التي وردت بخصوص السياسة العامة الاقتصادية.

1. الاقتصاد: هنا سنحاول ذكر بعض من التعاريف للاقتصاد نذكر منها:

الاقتصاد في الفكر الكلاسيكي الحديث: "هو علم اجتماعي يدرس طبيعة العلاقات التي تقوم بين الأفراد والمؤسسات في النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة وبالأخص ما يتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك"⁽¹⁾، هنا الاقتصاد يعنى بدراسة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات في مختلف النظم سواء اقتصادية أو سياسية.

وفي تعريف الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية الاقتصاد **economy**: "هو الصورة السائدة للنشاط الاقتصادي الذي يميز مجتمعاً معيناً، وهو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبياً لإنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والمجتمع".

وعرف معجم مصطلحات العلاقات العامة الاقتصاد بأنه "هو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس نشاط الإنسان وعلاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه، وعليه يحاول الاقتصاد البحث في كيفية محاولة الإنسان استخدام الموارد الطبيعية لإشباع متطلباته المتعددة وإن لم تكن هذه الموارد محدودة ونادرة"⁽²⁾.

(1) هايل عبد المولى طشوش، المرجع السابق، ص 134-169.

(2) بسام عبد الرحمن المشاقبة، معجم مصطلحات العلاقات العامة، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع و نبلاء ناشرون وموزعون، 2014، ص 200.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

هو علم يهدف لدراسة محاولات الإنسان لإشباع رغباته واحتياجاته من خلال الاستثمار في الموارد الطبيعية المتاحة بطريقة عقلانية.

والمعجم الاقتصادي عرف الاقتصاد بأنه: "هو علم يعنى بدراسة الظواهر الاقتصادية ومن أهدافه وصف وتشخيص جزء هام من اشتغال المجتمعات البشرية بحيث يكون الإنسان في قلب التفكير الاقتصادي"⁽¹⁾. من خلال هذا التعريف الاقتصاد هو علم يدرس الظواهر الاقتصادية والفرد يكون فيها هو محور الاهتمام.

أما معجم المصطلحات المالية والإدارية فعرف الاقتصاد بأنه: "هو علم اجتماعي يبحث في كيفية توظيف الموارد الإنتاجية لإنتاج السلع لإشباع حاجات المواطنين في المجتمع"⁽²⁾.

من هذا التعريف يتضح بأن الاقتصاد هو علم اجتماعي يختص بتوظيف الموارد لإنتاج السلع لإشباع حاجيات الأفراد.

نستخلص من التعاريف السابقة للاقتصاد بأنه: علم اجتماعي يختص بإشباع حاجات الإنسان المتعددة من خلال ترشيد استخدام الموارد المتاحة في ظل مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة.

2. السياسة العامة الاقتصادية: بعدما تطرقنا لتعريف السياسة والاقتصاد كل على حدة، سنحاول الآن تعريف السياسة العامة الاقتصادية وهناك العديد من التعاريف الواردة بهذا الخصوص نذكر منها ما يلي:

السياسة العامة الاقتصادية عرفت من قبل الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية بأنها: "هي المنهج المتبع لدى بلد معين في التعامل داخل مجال نشاط السلع والخدمات، وفي هذا الصدد إما تعتمد الدولة سياسة أو نظام الأنشطة الحرة أي سياسة السوق المفتوح، وإما تعتمد نظام أو سياسة الاقتصاد الموجه"⁽³⁾.

(1) جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010، ص 50.

(2) شريف مصباح أبو كرش، معجم المصطلحات المالية والإدارية (عربي - انجليزي)، الطبعة الأولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص 81.

(3) هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 196.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

من خلال هذا التعريف فإن السياسة العامة الاقتصادية هي الطريقة المنتهجة لبلد ما في التعامل الاقتصادي وانتهاج النظام الملائم لاقتصادها إما موجه أو مفتوح.

أما معجم المصطلحات المالية والإدارية فيعرفها بأنها: "مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبعها الحكومة للوصول إلى هدف معين، ويتضمن تحليل السياسة مناقشة البدائل التي يمكن أن تستخدمها الحكومة، والتنبؤ بالآثار التي يمكن أن تنتج عنها"⁽¹⁾.

من خلال هذا التعريف يقصد بالسياسة العامة الاقتصادية بأنها هي التدابير التي تتخذها الحكومة من خلال اختيار البديل الأفضل، واستشراف نتائجه لتحقيق أهدافها.

وفي تعريف معجم العلوم الاقتصادية: يقصد بالسياسة العامة الاقتصادية مجموعة القرارات المناسبة المتخذة من طرف السلطات العمومية بمساعدة مجموعة من الوسائل، بهدف الوصول إلى توجيه الاقتصاد لمنحى مرغوب، هذه الأهداف يمكن أن تكون طويلة أو قصيرة الأجل وبالتالي التمييز بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية، دعم التشغيل بسياسة مالية مناسبة، الحد من التضخم بتثبيت الكتلة النقدية، دعم الصادرات بمعايير جبائية خاصة، تعديل الإطار القانوني لسوق العمل، وهذه كلها أمثلة على السياسة الاقتصادية⁽²⁾.

تعريف السياسة العامة الاقتصادية لدى بعض المفكرين:

السياسة العامة الاقتصادية حسب إليام موسي **Eliame Mossé** هي عبارة عن مجموعة من القرارات المتناسقة المطبقة من طرف السلطة العامة، ويتم ذلك باستخدام مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف قصيرة وطويلة المدى متعلقة بالوضع الاقتصادية للدولة، فهي تهدف على المدى الطويل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية تحقيق المساواة، تحسين نوعية ومستوى المعيشة⁽³⁾.

(1) شريف مصباح أبو كرش، المرجع السابق، ص 80.

(2) Alain Beitone et autres, **Dictionnaire de science économique**, 3^e édition. Paris : Armand colin, 2010, p 348.

(3) Jean Longatte et Pascal Vanhove , **économie générale** .paris :DUNOD ,2001, p321.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

وفي تعريف العالم الإيطالي أودون فانيني **Odon Vanini** " السياسة العامة الاقتصادية هي مجموعة القواعد والأفعال التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية باسم المنفعة العامة⁽¹⁾.

من خلال هذا التعريف فإن السياسة العامة الاقتصادية هي إجراءات وقواعد تضعها الدولة والهدف منها تحقيق حاجيات الأفراد والمجتمع.

ويعرف فريدريك ليست **Frédéric List** (*) السياسة العامة الاقتصادية في كتابه المعنون بـ (النظام الوطني للسياسة الاقتصادية) بأنها: " العلم الذي يجعلنا نعرف كيف تستطيع كل أمة أن تنهض إلى مستوى من المعرفة الاقتصادية يمكنها من إقامة العلاقات المفيدة للأمم المتحضرة الأخرى مع مراعاة المصالح القائمة وأوضاع كل من تلك الأمم"⁽²⁾.

وكتعريف إجرائي للسياسة العامة الاقتصادية وهذا استخلاصا منا لما سبق من تعاريف واردة بهذا الخصوص فهي جملة الإجراءات والقوانين والتدابير التي تتخذها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيه الاقتصاد لمنحى مرغوب وتحقيق أهداف مسطرة من طرفها، بالاستناد لمجموعة من الآليات والوسائل للتدخل في الحياة العامة بما يتوافق ومستجدات العصر لتحقيق المنفعة العامة، وهي تختلف باختلاف النظام السياسي والاقتصادي للدولة.

كل الأعوان الاقتصاديين والعائلات كمنفق، المؤسسات والدولة كمستثمرين مساهمين في سيرورة النشاط الاقتصادي وخاصة في المحافظة على التوازن الاقتصادي وإذا لم يتحقق هذا الأخير، يجب على الدولة أن تتدخل بما يسمى بالسياسة العامة الاقتصادية، بهدف تحقيق بعض الأهداف باستخدام الأدوات المناسبة⁽³⁾، ولكن ما هو ملاحظ عن السياسة العامة الاقتصادية أنها تملك ميزتين مهمتين هما:

(1) فريد الصلح، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى. بيروت: (د.د.ن)، 1964 ، ص 1.

(*) فريدريك ليست **Frédéric List**: هو عالم اقتصاد ألماني أمريكي أسس النظام الوطني للاقتصاد السياسي، كان ليبراليا سياسيا، عاش خلال الفترة (1789-1846) كان أستاذا للاقتصاد السياسي، ودخل الحياة العامة كخضم عنيد لسياسة الضرائب الجمركية المفروضة بين الولايات الألمانية، له العديد من الانجازات من بينها أنه تولى رئاسة تحرير مجلة Reaginger Adler وهي أسبوعية أمريكية، كما تولى رئاسة كلية لافيت La Fayette وغيرها.

(2) Michel Bialès et autres, **L'Essentiel sur l'économie**, 4 ème édition. Paris: Foucher, p 45

(3) Ibid , p362 .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

1. **الميزة الأولى:** هناك اتفاق حول أهداف السياسة الاقتصادية، وعلى الطرق الواجب اتباعها لقياس التقدم، ويمكن التعبير عن السياسة العامة الاقتصادية من خلال التشغيل الكامل، واستقرار أسعار النمو الاقتصادي، كما يتم حساب التقدم بمقاييس معقولة كإحصائيات لمعدلات البطالة والتضخم، وقياس إجمالي الناتج القومي.
2. **الميزة الثانية:** بروز مهن متخصصة لتقديم النصيحة فيما يخص الإدارة الاقتصادية للدولة، فالمختصون في مجالات أخرى لا يسعهم المشاركة بآرائهم على سبيل المثال في التعليم، الصحة وغيرها، على خلاف الاقتصاديين حيث زاد الاعتماد على آرائهم واستشارتهم في القضايا التي تمس الاقتصاد⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف السياسة العامة الاقتصادية

- تسعى الحكومة في أي مجتمع لتحقيق العديد من الأهداف، فعلى مستوى الاقتصاد تسعى لاستخدام سياسات اقتصادية تحقيقاً لأهداف المجتمع ومعالجة جوانب القصور والضعف في الاقتصاد، حيث تكمن أهداف السياسة الاقتصادية حسب العالم الأمريكي كينيث بولدينغ Kenneth Bulding في ما يلي:
- ✓ **التقدم الاقتصادي:** وهو هدف أساسي في كل المجتمعات وغرضه رفع المستوى المعيشي للأفراد، ويعني تطوير وسائل الإنتاج المستعملة لإشباع حاجات الأفراد، فزيادة كمية الإنتاج يؤدي إلى زيادة التقدم الاقتصادي وبالتالي يزداد دخل الأفراد من الدخل القومي.
 - ✓ **الاستقرار الاقتصادي:** وهو السعي لتدارك التقلبات الحاصلة في الحياة الاقتصادية بصفة عامة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى عدة اختلالات.
 - ✓ **العدالة الاجتماعية:** ويقصد بها التوزيع العادل للثروات بين الأفراد في المجتمع، لتحقيق الاستقرار⁽²⁾.

(1) آرنولد ج. هايدنهايمر هيوهيكلو وكارولين تيش أدامز، السياسات العامة المقارنة- سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، (تر: أمل الشرقي)، الطبعة الأولى. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 208.

(2) فريد الصلح، المرجع السابق، ص 2.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

✓ الحرية: بمعنى حرية الفرد في ممارسة النشاط الذي يرغب فيه، وفي عمليات البيع والشراء التي ترتبط بالقدرة الشرائية لكل فرد، بهدف الحد من الفقر، وبذلك فهي تكون مرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾.

وبصفة عامة فإن الأهداف المسطرة من طرف الدولة والتي سعت لتحقيقها من خلال تطبيقها للسياسة الاقتصادية كثيرة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أهداف أساسية وهي:

1. الأهداف الاقتصادية الصافية: هي الأهداف التي تؤثر على طبيعة ومستوى التوازن الاقتصادي مثل:

- التشغيل الكامل^(*).
- استقرار الأسعار.
- النمو الاقتصادي.
- إعادة التوزيع العادل للدخل.

2. الأهداف الاجتماعية: هي الأهداف التي تؤثر على الرقي الفردي أو الجماعي، والتي يجب أن تحققها الدولة مثل:

- الصحة الجيدة للسكان.
- المستوى العالي للتعليم.

3. الأهداف التقريبية: هي الأهداف التي لا تؤثر أساسا ومباشرة على الأعوان الاقتصاديون^(**) والأفراد مثل:

- توازن ميزان المدفوعات.
- إدراج الاقتصاد في التجارة العالمية⁽²⁾.

(1) فريد الصلح، المرجع السابق، ص ص 3-4 .

(*) يقصد به تشغيل كل عوامل الإنتاج بمعنى عدم وجود بطالة .

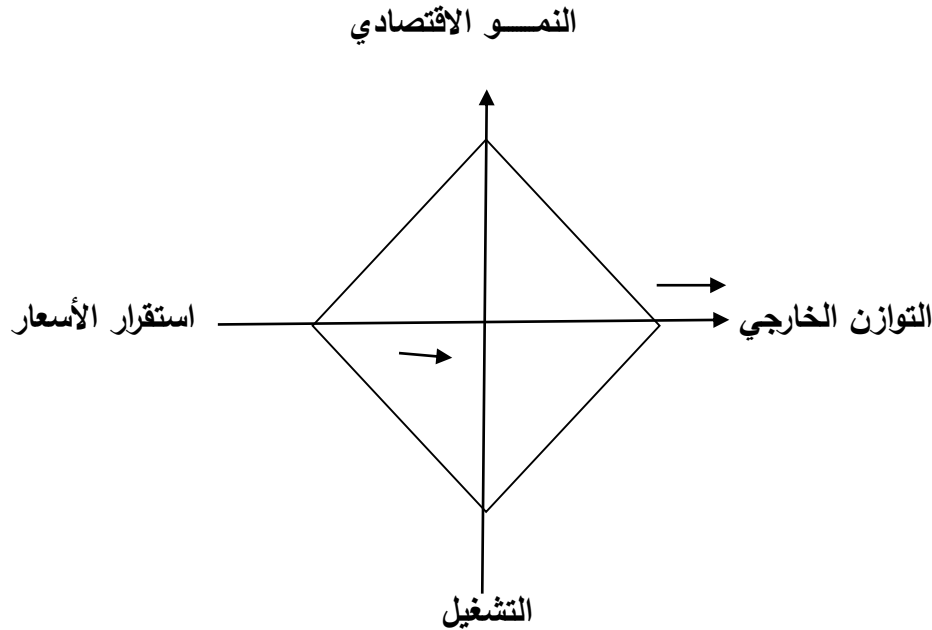
(**) الأعوان الاقتصاديون يشملون العائلات، المؤسسات وأشباه المؤسسات، الإدارات العمومية، المؤسسات المالية، العالم الخارجي .

(2) Michel Bialès et autres , Op Cit, p 362.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

من بين كل هذه الأهداف، توجد أربعة أهداف خاصة، وهي التي تكون ما يسمى عند الاقتصاديين بالـمربع السحري (مربع كالدور Kaldor) نسبة لصاحبه نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor (*).

الشكل رقم (01): يمثل (مربع كالدور Kaldor)



المصدر: Michel Bialès et autres, Op cit, p 34

- ❖ **البحث عن النمو الاقتصادي:** وذلك باعتماد الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو.
- ❖ **تحقيق التشغيل الكامل:** وهو الاستخدام التام لكل عوامل الإنتاج، فتعويض البطالين تكلفة للمجتمع وهي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي⁽¹⁾.
- ❖ **التوازن الخارجي:** وهذا من خلال تحقيق توازن ميزان المدفوعات للحصول على استقرار العملة وتنمية التبادلات الاقتصادية.

(*) نيكولاس كالدور Nicholas Kaldor: هو عالم اقتصاد وأكاديمي بريطاني عاش في الفترة ما بين (1908م-1986م)، ويعتبر أحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، قدم المشورة للحكومات العمالية بزعامة حزب العمال التي تولت حكم بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ولحكومات بلدان أخرى عديدة في مجال السياسة الاقتصادية، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات.

(1) عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 34-37.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

❖ التحكم في التضخم (استقرار الأسعار): هو من الأولويات، فعدم التحكم بالتضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وفقدان الثقة من قبل الأعوان الاقتصاديين في الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار السياسة العامة الاقتصادية⁽¹⁾.

ما سبق نستخلص بأن للسياسة العامة الاقتصادية جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها كما سبق ذكره من خلال الدراسة وهي تختلف حسب اختلاف توجهات الاقتصاديين، ومن خلال الدراسة سيتم التركيز على الأهداف التي جاء بها نيكولاس كالدور من خلال مربعه السحري والذي يركز على أربعة جوانب والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التوازن الخارجي، التضخم (استقرار الأسعار)، وسيتم تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلاله في الفصل الرابع والأخير.

(1) عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص ص 41-46.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية لنجاح السياسة العامة الاقتصادية والعراقيل التي تواجهها في إطار تجسيدها

ذكرنا في المطلب الأول السابق بأن السياسة العامة الاقتصادية تسعى لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تحقيق النمو والتشغيل الكامل، والتحكم في الأسعار وغيرها، ولبلوغها وجب توفر العديد من المقومات لنجاحها في ظل المشاكل التي تواجه تحقيقها، وفيما يلي سنتطرق لأهم المقومات الواجب توفرها لنجاحها إضافة إلى المشاكل التي تواجهها.

أولاً: المرتكزات الأساسية لنجاح السياسة العامة الاقتصادية

صنع السياسة العامة الاقتصادية تكون بتوفر العديد من المقومات، حيث تتطلب جهداً كبيراً من صانع السياسات بداية من تحديد الأهداف العامة للسياسة ومجابهة كافة العراقيل والمشاكل بالإضافة لتحديد الآليات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة بصورة جيدة إلا أن نجاح وتحقيق أي سياسة لأهدافها يرتكز على العديد من المقومات يجب الأخذ بها.

1. مقومات عامة: وتتمثل في:

✓ **استقرار النظام السياسي:** حيث يتطلب التوافق بين السلطات العمومية على حد أدنى من العمل المشترك، فالتغير المستمر للحكومات والخلافات بين السلطات يؤديان لشلل عمل الإدارة مما يتسبب في خلق حالة اللا استقرار، بالتالي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية.

✓ **تثبيت سياسة القانون:** وهو شرط ضامن للمستثمرين والعمال والمنتجين لمزاولة نشاطاتهم بأريحية وثقة، فالقانون بقدر ما هو محفز فهو رادع وهاتان الصفتان ضروريتان لنجاح السياسة العامة الاقتصادية⁽¹⁾.

(1) أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص ص 90-91.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

✓ **إصلاح المنظومة الحكومية:** ترتبط السياسة العامة الاقتصادية الموضوعة بالجهة المنفذة لها والإدارة الحكومية، لأن الأهداف والخطط والإجراءات حتى لو كانت مثالية فهي مرتبطة في إمكانية تطبيقها في الواقع، والإصلاح الإداري يرمي إلى تسهيل أمور المواطنين وخدمتهم وتحسين أجور العمال وموظفي الإدارة الحكومية.

2. مقومات خاصة: وتتمثل في:

✓ **الشمولية:** أن تكون شاملة لكل فروع الاقتصاد وقطاعات الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة وهذا حسب تلك السياسات وأدواتها.

✓ **الدقة:** يجب على صانع السياسة اتخاذ الحذر الشديد والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية والأخذ بالحسبان أهمية الأمر الذي يستوجب أن يكون القائمون على الاختيار من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية وعلى اطلاع كامل بالقوانين الاقتصادية.

✓ **الواقعية:** من أهم المقومات الواجب توفرها لنجاح السياسة العامة الاقتصادية ملاءمتها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذا مع المحيط الوطني والدولي.

✓ **القاعدة المادية:** يجب توفر الإمكانيات المادية وتقديرها بدقة وواقعية، فالسياسة العامة الاقتصادية تتطلب حشد موارد حقيقية كبيرة لتطوير الاقتصاد.

✓ **التناسب والاتساق:** يجب أن تكون السياسات العامة متناسبة فيما بينها ومتناسقة حيث تحقق التكامل فيما بينها.

✓ **حسن التوقيت:** حسن استخدام أدوات السياسة العامة الاقتصادية مهم جدا في إدارة الأزمات الاقتصادية، ومحاولة تكييف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل⁽¹⁾.

(1) أحمد نصير، المرجع السابق، ص 91.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

ثانيا: مشاكل السياسة العامة الاقتصادية:

السياسة الاقتصادية كغيرها من السياسات العامة التي ترسمها الدولة في مختلف النظم السياسية تواجه العديد من العوائق نذكر منها ما يلي:

- **معضلة التضخم والبطالة:** السياسة العامة الاقتصادية تتطلب اتخاذ قرارات، ففي الغالب يجد متخذ القرار نفسه في مواجهة المشاكل، والمشكل ليس بالضرورة أن يكون مرتبطا دائما في اختيار الأهداف بل يمكن أن يكون أيضا عند اختيار أدوات السياسة العامة الاقتصادية، فإذا لم تكن الأهداف متناسقة مع بعضها فهذا يرجع إلى وجود مشاكل داخلية وخارجية في الاقتصاد الوطني.
- **مشكل تمويل الحماية الاجتماعية:** السياسة العامة الاقتصادية من واجبها تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية مثل تخفيض البطالة وتطوير الطب وغيره، ما يؤدي إلى نمو في الإعانات الاجتماعية التي تعادل الأجور، وبالتالي يتطلب من أجل مواجهة إعانة البطالة وأجور المتقاعدين، والتعويضات الطبية، الزيادة في الإعانات وفي نفس الوقت عدد الأشخاص الذين يساهمون في الإعانات ينخفض بسبب البطالة والتقاعد مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل وظهور البطالة.
- **مشكل القدرة الإنتاجية:** كل النشاطات التي تقوم بها السلطات الرسمية بهدف تحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية تأخذ بعين الاعتبار وضعية الأعوان المنتجين (رجال الأعمال، المستثمرين أصحاب المؤسسات...)، وعلى سبيل المثال: كل ارتفاع في الطلب (عجز الميزانية) في حالة التشغيل الكامل للقدرة الإنتاجية للمؤسسات تعتبر تضخمية، وبالتالي المؤسسات في هذه الحالة لا يمكنها الزيادة في الإنتاج بهدف مواجهة هذه الزيادة في الطلب في الأجل القصير، لكن يمكنها في الأجل المتوسط والطويل توسيع قدرتها الإنتاجية⁽¹⁾.

(1) Jean Longatte et Pascal Vanhove , Op Cit, pp 326-327.

المطلب الثالث: مجالات السياسة العامة الاقتصادية

السياسة العامة الاقتصادية في ظل ما تسعى لتحقيقه من أهداف كما ذكرناه سابقاً، تتضمن عدة أنواع من أهمها نجد السياسة المالية والنقدية اللتين تلعبان دوراً محورياً في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ومكافحة البطالة، وذلك عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية وجلب الاستثمارات الخارجية، وفيما يلي سيتم التطرق لهما بأكثر تفصيل بما يتضمنانه من تعاريف وأدوات وأهداف لكل منها.

أولاً: السياسة النقدية Monetary Policy:

فيما يلي سندرج المفاهيم الواردة حول السياسة النقدية، والأدوات التي تستعملها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه السياسة.

1) مفهوم السياسة النقدية: ورد العديد من التعاريف للسياسة النقدية نذكر منها ما يلي:

وقبل التطرق لمفهوم السياسة النقدية بداية سنعرف النقود أولاً ومن ثم سنورد تعاريف السياسة النقدية.

1. النقود: money :

هي مقياس أو وحدة للحسابات والتداول بين الأشخاص مع بعضهم البعض وبين الأشخاص والمؤسسات وهي واسطة يجري تداولها لتسديد المعاملات الاقتصادية أو تسويتها.

كما يقصد بها الذهب والفضة المسكوكان وما في حكمهما من العملات المعدنية والورقية التي تستخدم كأداة للتبادل والقياس ومخزن للقيمة فهي العملات الورقية المقيدة بغطائها من الذهب والفضة المعتمدة من السلطات النقدية، وتسمى النقود المقيدة وهي تختلف من بلد إلى بلد⁽¹⁾.

(1) جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 193-399.

2. السياسة النقدية Monetary Policy:

يقصد بالسياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتوفر في الاقتصاد القومي، أي أنه يعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذا الاقتراض الحكومي⁽¹⁾، وهي إحدى أنواع السياسة العامة الاقتصادية تهدف إلى تزويد الاقتصاد بالكمية اللازمة من الكتلة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي، التشغيل الكامل والحفاظ على استقرار قيمة النقود أي (استقرار المستوى العام للأسعار)، كما يجب أن تتجنب فائض خلق النقود الذي يمكن أن يتسبب في ارتفاع الأسعار وفي اختلال ميزان المدفوعات، ولكنها أيضا يجب أن لا تؤدي إلى نقص في السيولة التي يمكن أن تكبح النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وبالتالي يتضرر كل من الاستثمار والتشغيل⁽²⁾.

وعرفها المعجم الاقتصادي: بأنها "هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف المحافظة على قيمة عملة الدولة في الداخل والخارج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنبه الآثار غير المرغوبة كالتضخم أو الانكماش أو الكساد، وتتولى السلطات النقدية التي يمثلها المصرف المركزي، تطوير السياسات النقدية بما ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والأهداف المركزية للدولة مع مراعاة الظروف العالمية المحيطة"⁽³⁾.

وفي تعريف **معجم الإدارة:** هي أداة مؤثرة في عرض وطلب النقود لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، بالتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى، خاصة السياسة المالية للحكومة، وتسعى إلى تحقيق أهدافها المباشرة وغير مباشرة بواسطة التحكم في النظام النقدي وذلك من خلال التأثير في كمية النقود ومعدلات وهيكل أسعار الفائدة، والعوامل الأخرى المؤثرة في الاقتراض بصفة عامة، وتؤثر السياسات النقدية لتحقيق أهدافها على معدلات الطلب الكلي ومكوناته المختلفة⁽⁴⁾.

(1) عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص 25.

(2) Michel Bialès et autres , Op Cit ,P 367.

(3) جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص 214.

(4) ابراهيم بدر شهاب الخالدي، المرجع السابق، ص 272.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

معجم المصطلحات المالية والإدارية عرفها بأنها "هي مجموعة الإجراءات والتعليمات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على سعر الفائدة وعرض النقد بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والعمل على حل المشكلات"⁽¹⁾.

كما عرفتها الموسوعة الاقتصادية: بأنها "هي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتغيير معدل نمو عرض النقد، وقد تكون السياسة النقدية سياسة انكماشية^(*) لعرض النقود، وقد تكون سياسة توسعية^(**) تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد المعني"⁽²⁾.

2) أدوات السياسة النقدية:

تتبع الدولة في سياستها النقدية على الوسائل التالية:

1. **الوسائل التقليدية (الكمية):** وتسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها بالطريقة غير المباشرة في حجم الودائع الموجودة في البنوك التجارية وكمية كونها تراقب كميات النقود وحجم الائتمان وهي:

- **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بيع أو شراء السندات الحكومية والأوراق المالية بغية التأثير في حجم النقد على الاقتصاد⁽³⁾، فالتأثير المباشر لعمليات السوق المفتوحة ينصب على حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية وعلى حجم الودائع

(1) شريف مصباح أبو كرش، المرجع السابق، ص 150.

(*) هي سياسة تعتمد على تخفيض الإنفاق أو زيادة الحصيللة الضريبية أو الاثنين معا لخلق فائض في الميزانية، أو تقوم بتخفيض الإنفاق والحصيللة الضريبية بنفس المقدار إذا أريد الاحتفاظ بتوازن الميزانية (انظر: سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ص 396).

(**) هي سياسة تتبع في فترات الكساد، عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود والبطالة، ويتم بها زيادة الإنفاق مع إبقاء الحصيللة ثابتة، أو تخفيض الضرائب وإبقاء حجم الإنفاق ثابتا أو الاثنين معا (انظر: سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، ص 396).

(2) سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية-الجزء الأول، الطبعة الأولى. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص 396.

(3) نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 20.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

لديها وبالتالي سيكون هناك تأثير على عرض النقد ولكن بشكل غير مباشر وذلك أن هذه العمليات ستؤثر في أسعار الأوراق المالية، أسعار الفائدة، استثمارات المصارف التجارية وقروضها.

• **نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري:** هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، ويقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة والنقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة، وفي الغالب يخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني أثناء الركود والكساد الاقتصادي بهدف تشجيعها على منح المزيد من الائتمان المصرفي⁽¹⁾.

• **معدل الفائدة:** يقصد به ثمن تأجير النقود أو مقابل التخلي عن السيولة في الفكر الكنزي سعر الفائدة هو من إحدى محددات الاستثمار، وفي نظر "كينز" هو عبارة عن ظاهرة نقدية تؤثر في تكلفة الاستثمار، واعتبر سعر الفائدة واقع هام لزيادة الاستثمارات وتحريك الأنشطة الاقتصادية بالقدر الذي يكفل التوسع الاقتصادي والرواج⁽²⁾.

• **معدل الخصم:** يقصد به "النسبة المئوية المعبرة عن القدرة التي تخصم من القيمة الاسمية للكمبيالة في سوق النقود مقابل دفع قيمتها النقدية قبل موعد الاستحقاق"⁽³⁾، كما يتعلق بتعامل البنك التجاري مع الأفراد والهيئات، حيث نجد أن سعر الخصم يمثل قيمة الفائدة الذي يحصل عليه البنك مقابل شرائه الأوراق التجارية (سندات) من العملاء والتي تستحق أداؤها خلال فترة قصيرة⁽⁴⁾.

• **معدل إعادة الخصم:** ويمثل معدل الفائدة الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية بضمان الأوراق التجارية المقدمة إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج لسيولة⁽⁵⁾، ويستعمل كأداة للتأثير على حجم السيولة في الاقتصاد⁽⁶⁾، ويتبع البنك المركزي أوقات الكساد سياسة نقدية توسعية حيث يقوم بتخفيض سعر الفائدة (سعر الخصم) على قروضه للبنوك

(1) نصر حمود مزيان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص 82.

(2) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص ص 49-50.

(3) سميح مسعود، المرجع السابق، ص 402.

(4) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، المرجع السابق، ص 55.

(5) نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، المرجع السابق، ص 18.

(6) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص 152.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

التجارية، أو سعر إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، هذا ما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض منه مما يزيد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع ومن ثم زيادة العرض النقدي بالمجتمع ومن ثم انخفاض سعر الفائدة، وزيادة الاستثمار ومستوى الطلب الكلي، وهذا ما ينجر عنه زيادة في مستوى الإنتاج والتوظيف، ويحدث العكس في حالة التضخم حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة على قروض البنوك التجارية هذا ما يحد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع وهكذا⁽¹⁾.

2. الوسائل الحديثة: وهي تتمثل في:

- الإقناع الأدبي (أو الإغراء أو التأثير الأدبي): حيث يحاول صانعو السياسة النقدية التأثير على المنشآت المالية من خلال الصحف، المجالات...، ومحاولة المسؤولين من خلال الخطب بالمناسبات إلى تغيير سلوك المنشآت المالية إلى ما ترغب فيه، وسياسة الإقناع ليس لها آثار إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل تغيير سعر الخصم، أو نسبة الاحتياطي القانوني⁽²⁾.
- تأطير القروض: هي وسيلة مباشرة تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في البنوك التجارية على منح القروض، وهي تتميز بالفعالية لقدرة البنك المركزي على التحكم بشكل مباشر في تطور حجم القروض للاقتصاد وتزداد أهميتها أوقات التضخم المرتفع المستعصي على الحل⁽³⁾.
- التسهيلات الدائمة: في إطار العلاقات بين البنك المركزي والبنوك التجارية تعبر التسهيلات الدائمة عن وسيلة تعطي للبنوك فرصة لتسيير خزائنها بشكل يومي، وتتمثل التسهيلات الدائمة في تزويد البنوك بالسيولة من طرف البنك المركزي أو قيام هذا الأخير بسحبها منها، وهناك نوعان من التسهيلات الدائمة هي:

التسهيلات الهامشية للتسليف: يمكن فيها للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي للتزود بالسيولة لفترة لا تزيد عن 24 ساعة، وتكون المبادرة في هذه العملية من البنك التجاري الذي يعبر عن

(1) رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 247.

(2) عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الأولى. بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، 1994، ص ص212-

213.

(3) الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص ص 159-160.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

رغبته في هذا المجال بتقديم سندات عمومية أو خاصة على سبيل الضمان تتجز على أساس معدل فائدة يكون محددا مسبقا⁽¹⁾.

التسهيلات الهامشية للودائع: تقوم بها البنوك التي لها فائض في الخزينة، بمبادرة منها وذلك بتشكيل ودائع لدى البنك المركزي لفترة قصيرة جدا تمتد إلى 24 ساعة، كما يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة المطبق على التسهيل الهامشي للودائع وإعلانه بشكل مسبق إلى البنوك التجارية الراغبة في تشكيل هذا النوع من الودائع، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الودائع يتم تشكيلها على بياض، على أساس أن البنك المركزي لا يعطي سندات كضمان ويقوم بإرجاعها في اليوم الموالي⁽²⁾.

- **الودائع الخاصة:** ويقصد بها قيام المصارف التجارية باقتطاع نسبة من أرصدها على شكل ودائع مجمدة عند البنك المركزي تستحق عليها فائدة، وتهدف هذه الوسيلة إلى التقليل من عمليات الائتمان التي تقوم بها المصارف التجارية من خلال تقليل أرصدها.
- 3. أدوات مكملة للسياسة النقدية وهي:

- **السياسة المالية:** ويقصد بها تحقيق أهداف معينة من خلال الميزانية، وتهدف إلى زيادة حجم الاستثمارات، ومكافحة التضخم من خلال استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية واستخدام الميزانية لتقليل التفاوت في الدخل، والتنوع في الضرائب المباشرة.
- **البيع بالتقسيط:** بحيث يمكن للدولة التأثير في السياسة الاقتصادية بهذه الطريقة بوسيلتين (تعديل قيمة القسط الأول، وتعديل أقصى فترة للاسترداد)⁽³⁾، " فإذا أرادت مكافحة التضخم فإنها تلجأ إلى رفع قيمة القسط الأول وتقليل مدة السداد، وإذا أرادت أن تشجع الرواج في حالة الكساد فإنها تخفض قيمة القسط الأول وتطيل فترة السداد".
- **التعليمات والأوامر المباشرة:** في حالة مواجهة المصارف المركزية في بعض الحالات تجد نفسها أمام التدخل بصورة جدية وحازمة للتأثير في حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وتتمثل التعليمات والأوامر في تحديد حد أقصى للقروض التي تمنحها المصارف التجارية، أو في تحديد حد أدنى

(1) الطاهر لطرش، المرجع السابق، ص ص 161-162.

(2) المرجع نفسه، ص 163.

(3) عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص ص 214-215.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

للقروض الممنوحة لنوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية، أو إجبار المصارف على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الاستثمار، هذا الأسلوب يكون مناسباً لعلاج حالات التضخم⁽¹⁾.

3 أهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية كأداة لتحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية المتمثلة في (النمو، التشغيل، استقرار الأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي) ويشكل تحديد الأهداف مرحلة حاسمة في تصميم السياسة النقدية وحيث نجدها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن حصرها في الآتي:

❖ **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** حيث تسعى كل دولة لتفادي الوقوع في مشكلة التضخم، وتفادي احتمال حدوث الكساد⁽²⁾، ومن أجل تحقيق استقرار الأسعار حددت السلطات النقدية (البنوك المركزية) لنفسها أهدافاً وسيطة يمكن أن تتعلق بنمو الكتلة النقدية (الذي يجب أن يقترب من نسبة نمو الاقتصاد الحقيقي) وبمستوى نسب الفائدة الاسمية (التي تؤثر على الاستثمار والتقلبات الدولية لرؤوس الأموال)⁽³⁾، حيث أكد ملتون فريدمان^(*) " أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود"⁽⁴⁾.

❖ **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:** من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة المحلية في داخل الدولة وخارجها⁽⁵⁾، حيث من الضروري تكييف عرض النقود أي التحكم في كمية النقود

(1) عقيل جاسم عبد الله، المرجع السابق، ص ص 216-217.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كمي. الطبعة الأولى: القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002، ص 92.

(3) عماد العزالي، LAROUSSE موسوعة القرن، (تر: عبد الحميد كمون)، الطبعة الثانية. تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2011، ص 781.

(*) **ميلتون فريدمان:** هو اقتصادي وأكاديمي أمريكي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976، أتم دراساته العليا في جامعة شيكاغو وحصل على شهادة الماجستير عام 1933 وحصل على دكتوراه من جامعة كولومبيا بنيويورك 1946، تأثر بالمدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ويعد من أحد أهم منظري النظرية النقدية، وعرف بمعارضته للنظريات الكثرية واعتبرها غير فعالة وغير قادرة على التأثير في النمو.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 92.

(5) نصر حمود مزيان فهد، المرجع السابق، ص 79.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي، وتفادي الأزمات النقدية والاقتصادية وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

❖ **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** ويتم من خلال اتباع سياسة تحرير سعر الصرف، ويمكن للسياسة النقدية إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، وهذا ما يؤدي لرفع البنوك التجارية أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وهذا الأخير يشجع صادرات الدولة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

❖ **المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل:** تقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال، مما يساهم في زيادة الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي وتشترك في ذلك مع السياسة المالية.

❖ **المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسب:** يرتبط النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني حتى يمكن الوصول لمرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع⁽¹⁾ بما يحقق زيادة في حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.

❖ **المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية،** بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

❖ **مساعدة عملية التنمية الاقتصادية:** من خلال توفير المناخ المناسب للمشاريع التنموية وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواجب تطويرها وزيادة معدل نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهماتها في الدخل القومي.

❖ **رفع معدلات الادخار:** من خلال جمع المدخرات المحلية وتعبئتها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية⁽²⁾.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 93.

(2) نصر حمود مزيان فهد، المرجع السابق، ص 79-80.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

ثانيا: السياسة المالية Financial Policy:

فيما يلي سنتطرق لتعريف السياسة المالية وبعدها نعرض الأدوات التي تستخدمها، وأخيرا الأهداف المرجوة من هذه السياسة.

1) مفهوم السياسة المالية:

يقصد بها جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة باستخدام الوسائل المالية والمتمثلة في دور الحكومة في استخدام الضرائب، القروض والإنفاق الحكومي وغيرها، بغرض معالجة الأوضاع الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا تحقيق أهداف السياسة على كافة الأصعدة⁽¹⁾، وهي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرنامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد " (2).

وفي تعرف معجم الإدارة السياسة المالية: "هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة والمتعلقة باستخدام السلطة الأمر للحكومة للحصول على الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض الضرائب، وتؤثر السياسة المالية للحكومة في النشاط الاقتصادي للدولة من عدة نواحٍ، كتوزيع الموارد الاقتصادية العامة، وتوزيع الدخل القومي وتحقيق التوازن الاقتصادي"⁽³⁾.

2) أدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية الأدوات التالية: (الموازنة العامة للدولة، الإنفاق العام، والإيرادات العامة)، وسنتناول بالشرح كل أداة على حدة.

(1) عباس كاظم الدعي، المرجع السابق، ص ص 49-50.

(2) داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر - دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية: الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 164.

(3) ابراهيم بدر شهاب الخالدي، المرجع السابق، ص 271.

1. الموازنة العامة للدولة:

الميزانية: "هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتره الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع"⁽¹⁾، الميزانية العامة للدولة لا تعبر عن أرقام فعلية بل ما تتضمنه من أرقام تكون تقديرية، حيث تقوم الدولة في نهاية كل عام بوضع الحساب الختامي ونعني الأرقام الفعلية للنفقات والإيرادات وهو وسيلة للتأكد من الالتزام بما جاء في أبواب الميزانية⁽²⁾.

الموازنة العامة يتم إعدادها بواسطة الحكومة والسلطة التشريعية تعتمد عليها، وبهذا تصبح ملزمة للحكومة بتنفيذها، واستقر الفكر المالي على قواعد رئيسية للموازنة العامة للدولة وهي:

- **قاعدة السنوية:** فترة الموازنة العامة سنة كمدة للعمل بها.
- **قاعدة الوحدة:** وذلك بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة⁽³⁾.
- **قاعدة الشمول:** وتستلزم أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما قل شأنها وبدون إجراء مقاصة بينهما.
- **قاعدة عدم التخصيص:** وتقتضي بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، لأن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة.
- **قاعدة التوازن:** أي تعادل نفقات الدولة مع إيراداتها.

2. **الإيرادات العامة للدولة:** وتتمثل في الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة بصورة أساسية ولها عدة تصنيفات هي:

الضرائب المباشرة وهي التي تقطع من المنبع وتتمثل في الضرائب على الدخل والتي تتضمن أشكال عديدة نذكر منها:

- **الضريبة النسبية:** تفرض الضريبة كنسبة ثابتة من الدخل، ويزداد مقدار الضريبة بنفس نسبة الزيادة في الدخل.

(1) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1989، ص 437

(2) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 267.

(3) المرجع نفسه، ص ص 47-48

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- **الضريبة التصاعدية:** تزداد نسبة الضريبة من الدخل مع زيادة مستوى الدخل، والهدف منها تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، هذا ما يشكل عبئا على أصحاب الدخل المرتفعة.
- **الضريبة التنازلية:** تكون نسبة الضريبة من الدخل متناقصة مع زيادة مستوى الدخل، وهذا النوع يهدف إلى تشجيع الادخار بين الطبقات المرتفعة الدخل⁽¹⁾.

أما الضرائب غير المباشرة فتفرض على السلع والخدمات، والضرائب تؤثر في تغيير الطلب الكلي بصورة غير مباشرة، من خلال التأثير في الاستثمار ومستوى الاستهلاك اللذين يمثلان مكونين أساسيين للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر على مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، والمستوى العام للأسعار وغيرها⁽²⁾.

3. **النفقات العامة:** يتوقف حجم الإنفاق العام للدولة على مقدار الدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية وتدهور الأوضاع استدعى تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، ومن أهم المبررات التي استدعت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ما يلي:

- توجد مجموعة من الأنشطة منفعتها الاقتصادية مرتفعة جدا كإنشاء المستشفيات والمدارس، لكن بالمقابل لا تحقق أرباحا ولا يقبل القطاع الخاص القيام بها.
- أنشطة الاحتكار الطبيعي يقع عبء توفيرها على الدولة كالطاقة والكهرباء والمياه، التي لا ينبغي تركها للقطاع الخاص خوفا من التحكم في المستهلك بشكل كبير.
- بعض الأنشطة تحتاج لإمكانيات مالية ضخمة يصعب على القطاع الخاص في الكثير من الدول القيام بها.
- مجال الخدمات العامة والتي لا بد أن تتم من خلال الدولة.
- وجود بعض الأنشطة التي تحتاج لإدارة الدولة مثل إدارة النظام النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفاذي أزمة الكساد والتضخم لتحقيق النمو الاقتصادي.
- وجود بعض الأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تتم من جانب الدولة كتقديم الإعانات لكبار السن والتأمينات، وإعانات البطالة...⁽³⁾.

(1) إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص ص 49-168.

(2) رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص 27.

(3) إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص ص 269-270.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

3 أهداف السياسة المالية: للسياسة المالية نفس أهداف السياسة العامة الاقتصادية، بالإضافة إلى أهدافها الخاصة التي تسعى لتحقيقها وهي:

❖ **تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية:** تحقيق الكفاءة الاقتصادية بتدخل الدولة في توزيع الموارد في الإطار العام حسب الأولويات بهدف تحقيق المنفعة العامة⁽¹⁾، وكذا تحقيق التوازن الاجتماعي بتحقيق الرفاهية للأفراد من خلال الاستعمال الأمثل للموارد التي تمتلكها الدولة لذا ليس لزاما على الدولة الوقوف عند حد زيادة الإنتاج بل إيجاد طرق توزيع المنتجات على الأفراد لتحقيق العدالة الاجتماعية⁽²⁾.

❖ **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** تهدف السياسة المالية في ظل تقلبات مستويات الأسعار الذي من المحتمل أن يتعرض له الإقتصاد القومي إلى استقرار الأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية وغالبا تكون معالجة ارتفاع الأسعار أسهل من انخفاضها.

❖ **تحقيق مستوى التشغيل الكامل:** كان الاهتمام به كبيرا في حكومات الدول النامية خلال فترة الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد حيث أصبح لها دور هام في معالجة مشكل البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة⁽³⁾.

❖ **تحقيق التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، بمعنى على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والعام للرفع من الإنتاج، كما لا ينبغي أن تقل المنافع من الإنفاق الحكومي والذي يحصل عليه المجتمع، كما يتحقق التوازن بين القطاع العام والخاص عند تعادل المنفعة الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة مع المنافع التي تقتطعها.

(1) نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، المرجع السابق، ص 46.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 45.

(3) نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، المرجع السابق، ص 47-48.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

❖ تحقيق التوازن العام: أي تحقيق التوازن بين الإنفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، والحكومة تقوم بهذا من خلال الضرائب القروض والإعانات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات...⁽¹⁾

نستخلص في الأخير بأن السياسة العامة الاقتصادية تعتبر من أنواع السياسة العامة التي تتخذها الدولة وهي تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها لتنظيم الحياة الاقتصادية بما يتوافق ومتطلبات الأفراد في المجتمع، ومن الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها البحث عن النمو الاقتصادي، وتحقيق التشغيل الكامل، التوازن الخارجي وكذا تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال توزيع الموارد في الإطار العام بهدف تحقيق المنفعة العامة والعدالة الاجتماعية من خلال الاستعمال الأمثل لهذه الموارد، ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها تستخدم الدولة أدوات، ولعل أهمها السياسة النقدية والمالية، فالسياسة النقدية تسعى لتحقيق استقرار الأسعار، والاستقرار النقدي والاقتصادي، والمساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة، وتحقيق التوظيف الكامل وغيرها، أما السياسة المالية فيتم من خلالها استخدام الدولة للوسائل المالية كالضرائب والإنفاق الحكومي بغرض معالجة الأوضاع الاقتصادية، وهي لها نفس أهداف السياسة العامة الاقتصادية بالإضافة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية.

السياسة العامة الاقتصادية تعتبر من أهم السياسات العامة التي توليها الدولة اهتماما كبيرا لأهميتها وصلتها المباشرة بحياة المواطنين داخل الدولة، وتمر بعدة مراحل كما سبق ذكره يتفاعل في صنعها العديد من الأطراف رسمية وغير رسمية كباقي السياسات العامة، ومن ضمن الفواعل غير الرسمية نذكر المجتمع المدني والذي ركزت الدراسة عليه، لدراسة دوره في صنعها، فماذا نقصد بالمجتمع المدني؟

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 44-45.

المبحث الثالث: التأصيل المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني

تطرقنا في المبحثين السابقين للسياسة العامة والسياسة العامة الاقتصادية حيث تم التفصيل وإزالة الغموض عن المفهوم، والتطرق لمراحل صنعها والتفاعل الحاصل بين الأطراف المشاركة خلال عملية صنعها سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وحسب مقتضيات الدراسة سنتناول المجتمع المدني كأهم الأطراف غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية.

حيث نجد أن مفهوم المجتمع المدني ظهر وتطور عبر حقبة زمنية مختلفة لتطور المجتمعات حيث تبلور المفهوم وتعددت وجهات نظر المفكرين والفلاسفة له، كما أنه يعتبر كآلية لتفاعل المجتمع مع الدولة أو الوسيط بينهما، وهو يتميز بعدة خصائص ووظائف يقوم بها، بالمقابل تواجهه العديدة من المشاكل في أدائه لأدواره، لذا ومن خلال هذا المبحث سنتناول ثلاثة مطالب، سيتم التطرق في **المطلب الأول** للافتراضات الفلسفية لتطور المجتمع المدني سواء في الدول الغربية أو العربية، وكذا الجدال القائم بعلاقته مع الدولة، وفي **المطلب الثاني** سيتم تناول مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني وهي عديدة، مع إبراز خصائصه ومقومات بنائه، أما في **المطلب الثالث** فسيتم التطرق لأهم الأدوار والوظائف التي يضطلع للقيام بها، ومختلف المعوقات التي تحد من فعاليته.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

المطلب الأول: الأسس والافتراضات الفلسفية والتاريخية لتطور المجتمع المدني في الدول الغربية والعربية وفرضية جدليته مع الدولة

مفهوم المجتمع المدني هو نتاج نقاش فلسفي وفكري حول الدولة والمجتمع وقد خضع المفهوم لتطور تاريخي ساهمت فيه جملة من المنظومات الفلسفية المتعاقبة (هوبز، لوك، هيجل، ماركس، توكفيل، غرامشي....)، وانتقل المفهوم إلى الدول العربية حيث دار الجدل حوله وتم تداوله بمصطلحات مختلفة، ولا زال النقاش حوله مستمرا إلى يومنا هذا.

أولا: السيرة التاريخية للمجتمع المدني في المجتمعات الغربية والعربية:

المجتمع المدني يمثل إحدى البنى الديمقراطية الأساسية وقد اختلف مفهومه عند المفكرين الغربيين والمفكرين العرب وفي هذه الدراسة سنقدم عرضا للأطر الفكرية التي ساهمت في بلورة المفهوم وتطوره وتتبع المراحل التاريخية التي مر بها.

1) التطور التاريخي للمجتمع المدني في الدول الغربية

وجد مصطلح المجتمع المدني منذ القديم واستخدم من زمن بعيد في الفلسفة اليونانية، حيث تحدث أفلاطون(*) عن الطموح والجشع والتنافس والتخاصم وهو موقن بأنها تهديد ثابت للمجتمع المدني، وتتأسس وحدة المجتمع المدني لديه في الاعتراف بالتنوع وتقسيم العمل الذي يقع في لب نظرياته السياسية⁽¹⁾، وشبهه بجسم الإنسان ذي العناصر المختلفة وتؤدي وظائف متنوعة، وكانت وحدة الدولة وتماسكها هي الشيء المهم عند "أفلاطون"، وقوة المجتمع المدني تكون بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة⁽²⁾، كما

(*) أفلاطون: هو فيلسوف يوناني ولد في 428 قبل الميلاد وتوفي 348 قبل الميلاد، كان تلميذا لسقراط و معلم أرسطو، وكانت أفكاره ومؤلفاته متأثرة بأستاذه سقراط، وأشهر مؤلفاته هو كتاب المدينة الفاضلة، كما أن أعماله تجاوزت بلده اليونان حيث تناولت نطاقا واسعا من الأفكار في عدة مجالات: الرياضيات، العلوم الطبيعية، الأخلاق، النظريات السياسية، وساهمت أعماله باستخدام العقل لتطوير مجتمع أكثر إنصافا وعدلا يركز على المساواة بين الأفراد في تأسيس الديمقراطية الحديثة.

(1) إهرنبرغ جون، المجتمع المدني-التاريخ النقدي للفكرة، (تر: علي حاكم صالح، وحسن ناظم)، الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص ص 35-36.

(2) حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المجتمع المدني-تاريخ نقدي، الطبعة الأولى. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007م، ص 7.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

تحدث "أرسطو" (*) بما سماه الفضاء الاستشاري المتميز عن الأسرة والشعب فمقارنته الفلسفية لمفاهيم الجماعة السياسية والحياة المدنية سمحت بإعطاء إرهابات لتشكيل مفهوم المجتمع المدني⁽¹⁾، فإدراك أرسطو للتعددية جعله يتخطى أفلاطون فقد كان المجتمع المدني عبارة عن جماعة متشكلة سياسيا تنظم المجالات المنفصلة للحياة من خلال الدولة، أما أرسطو فحاول جمع الميادين المختلفة في الحياة المشتركة داخل المدينة وكان فهم أرسطو للمجتمع المدني متميزا وأكثر تطورا من فهم أفلاطون⁽²⁾.

وفي القرون الوسطى احتدم الصراع بين البنيات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وكان النظام الإقطاعي آنذاك يعتمد على ثلاث ركائز هي الإقطاع والملك والكنيسة، الإقطاع كان قائما على ملكية الأرض والنبالة والفروسية...، في مجابهة الملك الذي يستمد شرعيته من رضا الكنيسة وهذه الأخيرة كانت لها سلطة مباشرة على رعاياها، ومع سقوط النظام الإقطاعي ازدادت سلطة الملك وكان هناك صراع بينه وبين الكنيسة والذي انتهى بفوز الملك وأصبحت السلطة كلها في يده وتلاشت هيمنة الكنيسة بالتدريج وبذلك تم فصل الدين عن الدولة⁽³⁾، وإعطاء الشرعية للتنظيمات الأخرى كالمجتمع المدني، وكان هناك صراع بين الطبقة البورجوازية بحكم مصالحها والملك الذي كان يعتبر نفسه هو الدولة⁽⁴⁾، لذا كان الفرد هو محور تطور المجتمع المدني وهذا لإعادة الاعتبار له في ظل الصراعات القائمة بين الكنيسة والملك⁽⁵⁾.

أسست الثورة الفرنسية للمجتمع المدني والدولة وذلك بدمج المؤسسات التابعة للكنيسة في الدولة وإحلال المساواة بين المواطنين وإلغاء الامتيازات والألقاب... فكانت المساواة القانونية والحرية الاقتصادية من أهم نتائج الثورة الفرنسية، غير أن هذا لم يكن في صالح المساواة الاقتصادية والتي سنحت بظهور

(*) أرسطو: هو فيلسوف يوناني وتلميذ أفلاطون ولد في 384 قبل الميلاد وتوفي في 322 قبل الميلاد، وكان معلما للإسكندر الأكبر، وهو من عظماء المفكرين شملت كتاباته مجالات عدة منها: الفيزياء، الشعر، الميتافيزيقا، الموسيقى، المسرح، البلاغة، السياسة والحكومة وغيرها، وهو أحد أهم مؤسسي الفلسفة الغربية.

(1) رمزي أحمد مصطفى، الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008م، ص ص 18-19.

(2) إهرنبرغ جون، المرجع السابق، ص 56.

(3) صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية-السلطة-والغرب، الطبعة الأولى. (د.ب.ن): الدار المصرية اللبنانية، 2011م، ص ص 23-24.

(4) المرجع نفسه، ص 25.

(5) عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة- قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م، ص 9.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

العديد من المشاكل الاجتماعية وهذا أدى لظهور طرح حول دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني، مما أثار خلافات فكرية، فعلى سبيل المثال "هيجل" يرى بأن المجتمع المدني وقيامه على أساس اللامساواة الاقتصادية سبب لزيادة عدد الفقراء، بسبب تركيز الثروة في يد الأقلية⁽¹⁾، ولقد جعل هيجل وجود الدولة ضرورة لوجود المجتمع المدني، وانتقد "ماركس" فكرته لأنها لا تعبر على الصالح العام، إذ يعتبر الدولة والمجتمع المدني مرحلة مؤقتة تنتهي بإلغاء السوق⁽²⁾.

وهنا نذكر اتجاهات نظرية مفسرة للمجتمع المدني:

نظريات العقد الاجتماعي: كان افتراض أصحاب هذه النظرية بأنه لا بد من تعاقد اجتماعي قائم بين الموجودين في إطار مجتمع واحد، وكان هناك عدة اختلافات بين رواد هذه المدرسة.

1. **توماس هوبز (1588م-1679م)**^(*): وضح بأن المجتمع المدني هو الغاية المتنافسة ومجتمع السوق والتنافس الأعمى على الربح وتحقيق المصلحة، وقد أسس "هوبز" نظريته بين الدولة والمجتمع المدني على أساس النظرة التجريبية التشاؤمية.

2. **جون لوك (1632م-1704م)**^(**): قال بأن المجتمع المدني يتفق الأفراد بإرادتهم الحرة على إنشائه لضمان حقوقهم وهو مجتمع الملكية الخاصة ولكن ليس على أساس المفاهيم الغابوية والمصلحة بل على أساس الأخلاقيات الليبرالية الطيبة المستمدة من نظرية الحق الطبيعي وأفكاره حماية لحقوق الأفراد وحياتهم⁽³⁾ وقد اشتملت رؤيته للمجتمع المدني على حيز آخر، خارج الهيكل الرسمي للحكومة.

(1) صالح السنوسي، المرجع السابق، ص ص 25-26.

(2) المرجع نفسه، ص ص 27-28.

(*) **توماس هوبز:** هو فيلسوف وعالم رياضيات انجليزي ولد سنة 1588م، واشتهر بميدان فلسفة القانون والسياسة ويعد من أحد أكبر فلاسفة القرن 17 ومؤسس نظرية العقد الاجتماعي، من أبرز اهتماماته الفلسفة السياسية، التاريخ، الأخلاق، والهندسة، وتوفي سنة 1679م.

(**) **جون لوك:** هو فيلسوف ومفكر سياسي إنجليزي ولد سنة 1632 وتوفي في 1704م، من أبرز اهتماماته نجد فلسفة السياسة، ما وراء الطبيعة، نظرية المعرفة، فلسفة العقل، الاقتصاد.

(3) محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن أنموذجاً 1999م-2005م)، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص32.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

يتمتع فيه الأفراد بالحماية لحقوقهم من الانتهاكات وهذا راجع لفضيلة التسامح⁽¹⁾.

3. **جان جاك روسو^(*)**: " ربط روسو بين المجتمع المدني والملكية وقال إننا نصل إلى المجتمع المدني من الحالة الطبيعية أو من المساواة إلى الملكية وبهذا فإن تكوين المجتمع المدني يرتبط بتكوين الملكية الخاصة ونشئها وتحديدا بتكون الملكية العقارية "⁽²⁾ كما يرى أن الاجتماع البشري يؤسس على الحرية والتعاقد هذا ما يحق له المشاركة والاجتماع البشري، وتنازل الإنسان عن حريته هو تنازل عن صفته وحقوقه الإنسانية فهو اتخذ من فكرة العقد وسيلة لممارسة الحريات وإقامة أنظمة ديمقراطية⁽³⁾.

أما الفيلسوف الألماني **هيجل** فقد انتقد نظريات العقد الاجتماعي حيث يرى بأن المجتمع المدني وصياغته التعاقدية مقصور على تحقيق الأمن، ومن ثم تصبح الدولة هي المجسدة للحرية في المجتمع وتصون مصالحه، ووفق هيجل الدولة مرتبطة بحياة الفرد والمجتمع المدني فقط، واعتبر بأنه الحلقة التي تربط بين العائلة والدولة والقواعد التي ترتبط بها العائلة مرتبطة بطبيعة تكوينها⁽⁴⁾، ونجد المجتمع المدني عند هيجل يتضمن كل العلاقات الاقتصادية والعائلية والخارجة عن البناء التشريعي والسياسي للدولة ويرى بأن المجتمع المدني عند غياب الدولة يسوده الصراع والفرقة لذا لا يكون الاستقرار إلا في وجود الدولة⁽⁵⁾.

(1) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، (تر: ربيع وهبة)، الطبعة الأولى. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م، ص 296

(*) **جان جاك روسو**: هو كاتب وأديب وفيلسوف فرنسي ولد سنة 1712، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، ساعدت فلسفته في تشكيل الأحداث السياسية لقيام الثورة الفرنسية، ويعتبر كتابه العقد الاجتماعي حجر الزاوية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث، توفي سنة 1778م.

(2) محمد أحمد نايف العكش، المرجع السابق، ص 32.

(3) خالد حامد، المجتمع المدني والسلطة الشرعية، الطبعة الأولى. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018م، ص 27- 28 .

(4) صالح معلم أبو بكر عمر، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م، ص ص 74-75.

(5) المرجع نفسه، ص ص 76-77.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

ألكسس دي توكفيل(*) : كان أول من أشار في كتابه الشهير "الديمقراطية في أمريكا" إلى أهمية التداخليات الحرة لترباط المجتمع المدني وتطور الديمقراطية⁽¹⁾، وكما كان معجبا بالحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا أفكاره كانت مستقاة من هذا الواقع، وفتح مجالا آخر لدراسة المجتمع المدني، فهو يرى المقدرة التوالتية للجمعيات من خلال حاجيات الأفراد، وهو سر الديمقراطية، وسر المشاركة الجماعية في أمريكا والتقدم أيضا، توكفيل يعود لحالة المجتمع لفهم مؤسسات السياسة، فهو ينظر إلى سيرورة تطور الفرد والمجتمع في المجتمعات الحديثة، وبالتالي يعطي للدولة الفرصة لتوسيع سلطتها وفرض نفوذها لإخراج الفرد من عزلته⁽²⁾، ويرى بأن المجتمع المدني موقع للثقة والوحدة منفصل عن سلطة الدولة ومنافسة السوق⁽³⁾.

كارل ماركس(**) : هو أيضا كانت له وجهة نظر حول المجتمع المدني وكان يتفق مع منظرو العقد الاجتماعي في أن المجتمع المدني هو أصل الدولة ولكن من زاوية أخرى لم يفصل كثيرا بينهما، وكان له الفضل من خلال الطرح الذي جاء حول إدراكه وإقراره لوجود المجتمع المدني وإعطائه الفضل في تطور الدولة الحديثة، فهو يعتبر المجتمع المدني هو ركيزة الدولة الحديثة⁽⁴⁾.

جون ديوي(1859م - 1952م) : هو من أهم فلاسفة الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين، كان جزءا من التيار البراغماتي، رأى بأن فكرة الديمقراطية ليست فقط وسيلة لغرض

(*) ألكسس دي توكفيل: هو مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، ولد سنة 1805م، واهتم بالسياسة في بعدها التاريخي أشهر آثاره في الديمقراطية الأمريكية، والنظام القديم والثورة، وكان ناشطا في السياسة الفرنسية وتأثر بالعديد من المفكرين منهم أفلاطون، جان جاك روسو، مونتسكيو، وأرسطو وغيرهم، وتوفي سنة 1859م.

(1) توماس ماير و أودو فور هولت، المجتمع المدني والعدالة، (تر: راندا النشار و آخرون)، الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010م، ص 59.

(2) عاطف أبو سيف، المرجع السابق، ص 33.

(3) Duncan Mc Duie-Ra, **Civil Society, Democratization and the Search For Human Security: The Politics of The Environment, Gender, and Identity in Northeast India**. New York: Nova Science Publishers, 2009, p 15.

(**) كارل ماركس: هو مؤسس الشيوعية والاشتراكية وكان فيلسوفا ألمانيا واقتصاديا، وعالم اجتماع ومؤرخا وصحفيا واشتراكيا ثوريا، ولد سنة 1818م، أفكاره لعبت دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركة الاشتراكية، ويعتبر أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ، وتوفي سنة 1883م.

(4) عاطف أبو سيف، المرجع السابق، ص 31 - 32.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

وإنما هي شكل حياتي⁽¹⁾، وجاءت نظرية ديوي حول الديمقراطية والمجتمع المدني بالتركيز على ما هو اجتماعي، ينطلق من الناشطين وأفعالهم وليس من الدولة التي يرى بأنها تمثل مجالا تتبادل فيه القوى التأثيرات وتحل المشاكل جماعيا، وخلال ذلك العلانية هي الوسيلة للبحث الجماعي والديمقراطي لحل المشاكل، كما له فكرة أن الوعي بتحقيق هدف جماعي يكون بالتقسيم العادل للعمل وهذا الوعي بالتعاون الجماعي يتأتى بعلم أعضاء المجتمع بأن مساهمتهم تقدم مساهمة للمجتمع ككل وبهذا ينالون الامتتان⁽²⁾.

أنطونيو غرامشي Gramsci (1891م-1937م)*: تعتبر إضافات غرامشي للفكر الماركسي هي الأهم في القرن العشرين، ويختلف عن كارل ماركس في تصويره للأساس الاقتصادي لتطور المجتمع المدني، حيث يرى بأن أساس التنافس في نشوء المجتمع المدني هو الحيز الإيديولوجي، والدولة حسبه تعني المجتمع السياسي والمجتمع المدني سويا وهذا من خلال تحالفهما، وينظر للنقابات والأحزاب على أنها هي الوحيدة القادرة على خلق هيمنة مضادة لهيمنة الدولة⁽³⁾، والمجتمع المنتظم ما بعد الثوري هو مجتمع دون دولة ومؤسسات وهدف غرامشي هو الوصول إلى حالة تذوب فيها الدولة داخل المجتمع.⁽⁴⁾

تالكوت بارسونز (1902م-1979م): هو من أهم علماء الاجتماع في القرن العشرين، تحدث عن نموذج النسق الاجتماعي أي المجتمع الذي يعتبره نسقا تحتيا فرعيا داخل نسق الفعل، ويبني في داخله أنساقا فرعية تحتية أخرى وهي النسق الاقتصادي، السياسي، الجماعة الاجتماعية والنسق الانتمائي، وهو يرى بأن الجماعة الاجتماعية يمكن تسميتها بالمجتمع المدني وهو يقوم بوظيفة اندماج الأفراد والمجموعات بالمجتمع⁽⁵⁾.

حنة آرندت Arendt (1906م-1975م): درست الفكر السياسي للدولة المدنية وميزت الأفعال والأقوال السياسة ووصفها مجال الحرية العليا التي رأت أنها مهددة بقوة في العصر الحديث، بالنسبة لها

(1) فرانك أدولف، **المجتمع المدني-النظرية والتطبيق السياسي**، (تر: عبد السلام حيدر). القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008م، ص ص 45-46.

(2) المرجع نفسه، ص ص 49-51.

(*) **أنطونيو غرامشي:** هو فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، انضم للحزب الشيوعي الإيطالي منذ تأسيسه، ويعد غرامشي مؤسس مفهوم الهيمنة على الثقافة كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي.

(3) عاطف أبو سيف، المرجع السابق، ص ص 34-35.

(4) فرانك أدولف، المرجع السابق، ص 49.

(5) المرجع نفسه، ص ص 57-58.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

السلطة السياسية ناشئة عن الأفعال المشتركة للأفراد المشتركين الذين يمكنهم الاتحاد⁽¹⁾ وترى آرندت من خلال نظريتها بأن الاجتماعي يطغى بازدياد على السياسي، والمجتمع المدني بالنسبة لها هو حامل الحكم الذاتي الديمقراطي والذي ينشأ من خلال التعاقد المتبادل بين المواطنين والمواطنات والمساواة السياسية بينهم، واحترام كافة المواطنين، وعدم استخدام العنف وعقد المجتمع المدني بالمعنى الحقيقي بوصفه مجتمع أزمة وصراع، وهنا يتم حسم المصالح والنزاعات وبهذا فحيوية ثقافة الجدل دليل على حيوية المجتمع المدني⁽²⁾.

إدوارد شيلز (1910م - 1995م): عمل في بداياته مع تالكوت بارسونز، وابتكر نظرية مستقلة للمجتمع، تقول بأن الإنسان يجد في كل الأشياء الاجتماعية أشخاصا أو مؤسسات لها وظيفة اجتماعية استقرارية يعترف لها بالكاريزمية التي تعبر عن الارتباط بقيم مشتركة محددة تكون مركز مجتمع ما، وبهذا فقط يمكن اندماج مجتمع حديث وديمقراطي متعدد ذلك لأن يتضمن بداخله الميل للمصالح التي لا تنتهي والأزمات الإيديولوجية، وأعضاء المجتمع المدني ينتمون إلى مجالات متنوعة يمكنهم التمدن والوعي الاجتماعي⁽³⁾.

يورجن هابرماس Habermas^(*): المجتمع المدني يعمل بين النظام وعالم الحياة، ويسعى لوقف جور الأولى على الأخيرة، " الجوهر المؤسسي للمجتمع المدني تكونه على كل حال التكتلات غير الحكومية وغير الاقتصادية، المبنية على التطوع الحر، والتي تشمل الكنائس والجمعيات الثقافية والأكاديميات والإعلام المستقل والاتحادات الرياضية والنوادي الجوارية ونوادي التسلية ومبادرات المواطنين وندواتهم حتى الاتحادات المهنية والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات البديلة "، والأمر يتعلق لدى هابرماس في فهمه للمجتمع المدني بالتأثير الإعلامي للجمعيات التي تشكل الرأي العام والتي تتسابق مع وسائل الإعلام الجماهيرية والتأثير على السياسة⁽⁴⁾، ويرى أن البحث عن المجتمع المدني يتعلق بشروط تشكيل المجتمع

(1) فرانك أدولف، المرجع السابق، ص ص 59-61.

(2) المرجع نفسه، ص ص 63-64.

(3) المرجع نفسه، ص ص 59-61.

(*) يورجن هابرماس: هو فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، ولد سنة 1929م، غرب ألمانيا، يعد من أهم علماء الاجتماع والسياسة في العالم المعاصر، ومن أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، له أزيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي.

(4) فرانك أدولف، المرجع السابق، ص ص 84-86.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

المدني وممارساته، ولا يعتمد على التقاليد بل على الارتباط الحر للأفراد وهذا ما يعزز العلاقات بينهم وهذا الارتباط يستمد شرعيته من خلال الحوار والنقاش دون تأثير المصلحة الخاصة⁽¹⁾.

جيفري ألكسندر Alexander: لقد أعطى عالم الاجتماع الأمريكي استخداما أصيلا للمجتمع المدني، وهذا من خلال تحليل وجهة نظر مزدوجة أولها مستتبطة من فكرة بارسونز ألا وهي دائرة الفعل المتباينة والدائرة المؤسساتية للمجتمعات الحديثة، ومن جانب آخر المجتمع المدني هو شكل ترميزي لوصف الذات من قبل المجتمعات الحديثة فهي تصف مؤسسات معينة كما يحدد من ينتمي للمجتمع المدني ممن لا ينتمي.

يرى ألكسندر المجتمع المدني بأنه مجال لا بد من فصله تحليليا عن المجالات الأخرى للمجتمع فهو مجال محدد ويصور الدائرة المتنوعة للتضامن، فهو يمتلك شفرته الثقافية الخاصة ويتم بناؤه من قبل مؤسسات خاصة⁽²⁾.

2) نشأة وتطور المجتمع المدني في الدول العربية

عند الوقوف على جذور مفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي نجده مفهوما دخيلا على تراث الفكر العربي الإسلامي ولم يبرز إلا في العقود الأخيرة واتسم عند ظهوره بسمات خاصة جعلته يختلف عن ميزات المفهوم في المجتمعات الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤشرات تدل على وجود ما يوازي المفهوم لكن لم يرد باسم المجتمع المدني بل ظهر بتسميات مختلفة في الدول العربية منها تنظيمات حرفية ومهنية يمكن أن تعد نوعا من أنواع التنظيم المجتمعي.⁽³⁾

يرى بعض الباحثين أنه لا وجود لمجتمع مدني في الفكر العربي الإسلامي وحجتهم في ذلك:

■ لا وجود للمجتمع المدني بالمعنى القائم في الدول الغربية، كخلاصة لأبحاث تطبيقية عن المجتمع المدني العربي.

⁽¹⁾ Bruno Jobert and Beate Kohler-Koch, **Changing image of Civil Society: From Protest to Governance**. London: rout ledge Studies in Governance and Public Policy, 2008, p 04.

⁽²⁾ فرانك أدولف، المرجع السابق، ص ص 91-93.

⁽³⁾ رابح لعروسي، المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح، "حوليات جامعة الجزائر 01"، المجلد 30، العدد 01 جامعة الجزائر 1، الجزائر، ديسمبر 2016م، ص 108.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- المجتمع المدني الغربي جاء نتيجة لنضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والكنسي، وهذا يتنافى مع الإسلام الذي يعتبر ديناً شاملاً وكاملاً.
- المجتمع المدني أساسه الإيديولوجي مبنى على تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات والمتمثلة في الليبرالية والرأسمالية والعلمانية وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية.
- الممارسات التي كانت تقوم عليها البنى والتشكيلات الاجتماعية والتي عرفت بالمجتمع الأهلي في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة لا علاقة لها بالمجتمع المدني بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية.

المجتمع المدني في الدول العربية سابق عن دولته، فالدولة هي ليست البناء الاجتماعي، بل المجتمع بأفراده وعقائده ومؤسساته والهدف الحقيقي للإسلام هو التكاتف والتعاقد وفق منطق تشاركي وكان سابقاً لمصطلح المجتمع المدني الذي يهدف لإعادة بناء المجتمع من خلال بناء الفرد المؤمن القوي والجماعة المتماسكة⁽¹⁾، وعرف المجتمع تعددية دينية وسياسية وكانت هناك جماعات مهنية وفرق ومذاهب سياسية وطرق صوفية وجماعات سياسية ومن بينها (المساجد، الأوقاف، الطرق الصوفية، نقابات الحرف والبضائع، جماعات القضاة، ونقابات التجار).

ومن بين المفكرين العرب والمسلمين الذين نظّروا للمجتمع المدني:

ابن خلدون: جاءت أفكاره متسلسلة يرى أنه لا يمكن للفرد اشباع حاجاته مهما امتلك من أفكار وتصورات حضارية ومن هنا كان الاجتماع الإنساني ضرورياً، ولاحظ أن كل الدول الإسلامية كانت تركز على العصبية القبلية، حيث يقول أنه " لا دولة بدون عمران ولا عمران بدون دولة"، فمادة الاجتماع البشري حسب تفسيره هي العمران البشري وصورته هي الدولة، كما ركز على أن قوة الدولة تكمن في الدين والجنس والحضارة تفسد صورة العمران وتفكك أجهزة الدولة.

عبد الرحمن الكواكبي: درس مفهوم المجتمع المدني من خلال موضوع الاستبداد حيث لاحظ أن الاستبداد كان نتاجاً لتخلف الأمة العربية وغياب الشورى والمشاركة، ففي حديثه عن المجتمع المدني ركز على حرية واستقلالية الأفراد في التجمع وإبداء الرأي، فلا بد من حق الفرد في المشاركة السياسية، ويرى في

(1) رابح لعروسي، المرجع السابق، ص ص 102-103.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الفوضى الناتجة عن تعدد الآراء واختلاف التشكيلات السياسية أنها أفضل من الاستقرار الناتج عن التقييد السياسي لأفراد المجتمع.

جمال الدين الأفغاني: يرى أن المجتمع المدني يبرز من خلال ترسيخ الديمقراطية والعدالة من خلال مشاركته في السلطة السياسية، ويظهر الطريقة التي يتم بها إشراك الشعب في الحكم عن طريق الشورى أو الانتخاب، فتملك شرعيتها وتشكل بهذا إرادة الشعب القوة التي تخضع لها السلطة، كما يشترط تقييد الحكام بدساتير لتفادي استبدادهم.

محمد عبده: يرى أن المجتمع المدني هو "مجتمع المواطنين المختلفين مذهبياً وعقائدياً ويتحدون قانونياً وذلك بوجود سلطة داخل المجتمع، حاول الجمع بين الحداثة والاسلام حيث قارن بين الحضارة العربية الاسلامية بمبادئها والحضارة الغربية فشبه المجتمع بالجسد الواحد⁽¹⁾.

خير الدين التونسي(*): يرى المجتمع المدني على أنه المجتمع الذي تسوده الحرية ومبادئ الشورى وهو تأثر بالحضارة الأوروبية حيث حث على الاقتباس من الغرب لأن المجتمع العربي كان يعرف تخلفاً كبيراً كما طالب بالحرية لأجل ازدهار المجتمع وقسمها إلى قسمين (الحرية الشخصية وتشمل أحوال الناس الشخصية، والحرية السياسية وتعني المشاركة في سياسة الدولة).

يدل هذا على أن المجتمع المدني كمفهوم كان ماثلاً في الذهن أما المجتمع المدني كمصطلح جديد انتشر في أدبيات الفكر السياسي العربي المعاصر، حيث عرف رواجاً بصورة واضحة في البلدان العربية التي تبنت في خطابها الرسمي مشروع تحول الديمقراطيات على اعتباره حجر الأساس في كل تحول ديمقراطي حقيقي⁽²⁾.

(1) رابح لعروسي، المرجع السابق، ص ص 105-106.

(*) **خير الدين التونسي:** هو أحد رموز الإصلاح بالبلاد التونسية وفي العالم العربي خلال القرن التاسع عشر، ولقب بـ "أبو النهضة التونسية"، ولد سنة 1820م في بلاد الشركس جنوب شرقي جبال القوقاز، أصدر كتابه الشهير "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" ويعتبر من أهم مؤلفاته الذي يعبر عن برنامج إصلاحي متكامل للنهوض بالعالم العربي وتهيينته لدخول الحداثة دون التخلي عن مقوماته الذاتية وهويته وعقيدته، وقد اتخذ مرجعاً وترجم إلى اللغات التركية والفرنسية والفارسية، توفي سنة 1890م، دفن في إسطنبول وبعدها نقلت رفاته إلى تونس في سنة 1968م، بناء على طلب الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة.

(2) المرجع نفسه، ص ص 107-108.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

دخل مفهوم المجتمع المدني في الاستعمالات اليومية للبلاد العربية ضمن موجة التغيرات التي حدثت في العالم والتي دعت بموجبها لإدراج المفهوم في حقول التعليم والممارسة السياسية وبهذا تزايدت أهميته حيث تحول إلى أداة دافعة لأية عملية تغيير في الوطن العربي، وهذا منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتجسد هذا من خلال الأحزاب السياسية، الجمعيات، الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، وكذا حملات التوعية التي برزت ما بين الحربين العالميتين بشكل ملفت للانتباه وذلك بفعل عملية التحديث التي عرفتها الأقطار العربية بفضل انتشار التعليم وتطور الصناعة وغيرها، هذه الدعائم أدت لبروز وتطور طبقات حديثة شكلت الدعامة الأساسية التي نشطت من خلالها التنظيمات في إطار الدفاع عن مصالح أعضائها، حيث يمكن اعتبار هذه الفترة المرحلة الحقيقية لنشأة المجتمع المدني العربي الذي لم يكتمل حيث تم إجهاضه بسبب النظم السياسية التي استقلت حديثا، وفشلها في بناء دولة المؤسسات بدلا عن دولة القمع والبوليس والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتحكم في الاستقرار السياسي والاجتماعي بواسطة منع الجماهير من المشاركة السياسية كل هذا كان في مرحلة الخمسينيات والستينيات.

ما حدث في هذه المرحلة اعتبر أول تعدد على المجتمع المدني وما حدث من تطورات بعد ذلك أفرز حقيقة عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة التحكم في التفاعلات الاجتماعية⁽¹⁾ ما أدى لتآكل شرعية النظام في الوطن العربي، واستمر الوضع حتى مرحلة الثمانينيات حيث برزت منظمات المجتمع المدني للواجهة للمطالبة بحقوقها، من خلال تقديم مطالبها عبر الاحتجاجات والمظاهرات العنيفة وكانت أقوى تلك الحركات تلك التي تبنت التوجهات الإسلامية التي انتشرت في الوطن العربي وأقواها كان في مصر والجزائر، كما برزت الحركة الجموعية التي تنشط في إطار المجتمع المدني، حيث أعطت مرحلة الانفتاح التي شهدها الوطن العربي دفعا قويا لبروز العديد من الجمعيات والمنظمات كما ساهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي في منح حرية أكثر للمجتمع المدني وأدى لانسحاب الدولة في الوطن العربي من المجالات المهمة والحساسة بفعل سياسات الإصلاح الهيكلي⁽²⁾.

إن ذلك أدى لتراجع الدور التنموي للدولة وعجزها في تلبية احتياجات الأفراد نتيجة خضوعها لسياسات المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي للخروج من المديونية الاقتصادية التي وقعت فيها الدول

(1) اسماعيل معراف، المجتمع المدني في العالم العربي-الأدوار والكوابح، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، المجلد 47، العدد 02، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2010م، ص 278-279.

(2) المرجع نفسه، ص 280.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

العربية، وكذا انسحاب الدولة من مجالات الإنتاج أدى إلى ارتفاع الأسعار ما أدى لبروز مشاكل اجتماعية، وفي نفس الوقت برزت الجمعيات ومنظمات غير حكومية لسد الفراغ الذي تركته الدولة لتقديم الخدمات، وكذا ظهرت مطالب بخصوص التعددية السياسية والثقافية وهذا بعد اتساع نطاق التعليم وازدياد الفئة المثقفة التي طالبت بالتعددية وحققهم في إنشاء تنظيمات سياسية ونقابات للدفاع عن مصالحهم لتحسين أوضاعهم المعيشية، والدولة هنا لم تمنع شريطة عدم المساس بأمنها وشرعيتها وقيم شعبها وكان قبولها بهذه المطالب كتعويض عن انسحابها من الإنتاج والخدمات⁽¹⁾.

ثانيا: جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لا يمكن الفصل بين الدولة وبين المجتمع المدني أو عزل أحدهما عن الآخر، حيث إن المجتمع المدني يتطلب إطارا سياسيا وقانونيا يمنح متطلباته الصبغة المؤسسية والتي تكمن في الحقوق والحريات وغيرها، والدولة هي التي توفر ذلك كما توفر الظروف القانونية والسياسية لوجوده⁽²⁾.

تباينت محاولات تنظير تلك العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، حيث ذهب منظرو العقد الاجتماعي إلى انفصال المجتمع المدني عن الدولة، بينما ذهب الفيلسوف الألماني "هيجل" إلى وجود علاقة تكامل بينهما، هذا لعدم قدرة المجتمع المدني على العمل بفاعلية في غياب دولة تقوم بتقسيم العمل وتوزيع الوظائف، و"كارل ماركس" التقط فكرة "هيجل" وقام بتطويرها بنظريته عن الدولة كمرحلة وسيطة ينتهي معها المجتمع المدني والمجتمع البورجوازي، مع بداية القرن العشرين، اكتسب مفهوم المجتمع المدني بعدا حركيا على يد الإيطالي انطونيو غرامشي من خلال التفريق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وتصوره حول المثقف العضوي، وضرورة فرض هيمنة المجتمع المدني في مقابل سيطرة المجتمع السياسي، واعتباره من تلك الزاوية المجتمع المدني بنقائباته وأحزابه مجالا للصراع الطبقي بإنهاء سيطرة الدولة (المجتمع السياسي).

(1) بلال أمين زيد الدين، *منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية-دراسة مقارنة*، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014م، ص ص 123-124.

(2) نيرا تشاندوهوك، *أوهام المجتمع المدني*، (تر: عبد الحميد عبد العاطي)، الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009م، ص 60.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

فاعلية المجتمع المدني تختلف باختلاف الأنظمة السياسية التي يعمل في إطارها، حيث يبرز دوره في النظم الديمقراطية الغربية ويضطلع ببعض وظائف السلطة التي لا تستطيع أدائها بحكم تعقد الحياة المعاصرة وتزايد الأعباء الاقتصادية، بينما في أوروبا الشرقية طرح المجتمع المدني نفسه في مواجهة السلطة بقصد إنهاء الأنظمة الشيوعية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك في إطار الحركات الاجتماعية التي تعمل تحت شعار (مجتمع مدني أكثر دولة أقل).

بدأ الحديث عن عولمة المجتمع المدني في إشارة إلى وجود مجموعة من القيم والممارسات المشتركة ذات الصلة مع التطور الثقافي والاتصالي كأحد أبرز مظاهر العولمة ورواج الديمقراطية وحقوق الإنسان وانتقالها من نطاق العالم الأول إلى ما كان يعرف باسم العالمين الثاني والثالث⁽¹⁾.

المجتمع المدني في التفسيرات الإسلامية تتعامل معه من منطلق أنه مفهوم دخيل أفرزته البيئة الثقافية الغربية، في حين تذهب تفسيرات أخرى إلى أن جذوره موجودة في عهد النبوة كما يوجد في نص صحيفة المدينة التي آخت بين المسلمين وأصحاب الملل الأخرى⁽²⁾، أما العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الإسلام فتستند إلى الجمع بين الوحدة والتعددية بالاستناد إلى الوسطية وذلك من خلال التأكيد على دور الدولة كممثل لوحدة المجتمع، ودور المجتمع المدني كممثل لتعدد الأفراد المكونين له، فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل وليست صراع فكلاهما جزء لذات الكل⁽³⁾.

المجتمع المدني ليس بالضرورة نقيضا للدولة أو معاديا لها، فالدولة إذا كانت ديمقراطية تقوم على مبادئ الشفافية واحترام القانون... فالتعاون أكيد سيكون بينهما، أما إذا كانت دولة تسلطية سيكون في مواجهتها⁽⁴⁾، ونشاطه في ظل الحكم الاستبدادي تكون السيطرة من الأعلى إلى الأسفل مما يجعل النقابات المهنية عرضة للتواطؤ أو النزاع ويشمل تحليله الأنشطة السياسية لهذه الجمعيات وإظهار تلك العلاقة

(1) رياض النعمان، المعجم القانوني من حرف الشين إلى حرف الياء (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م، ص ص 1324-1325.

(2) رياض النعمان، المرجع السابق، ص 1326.

(3) محمد فرحان سند الشراري، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015م، ص 84.

(4) الحبيب الجحاني، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص 76.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الوظيفية بينهما مما يجعل قدرة النظام أكثر غموضاً واستبدادية لتعظيم استقلاليته في مواجهة قطاعات اجتماعية معينة كالجمعيات المهنية المعارضة⁽¹⁾.

فالمجتمع المدني هو نتاج قوة الدولة، ووليد تحديد العلاقة بينهما كمجال السلطة واحتكار القوة وبين المجتمع الذي يفترض أن يكون مصدر شرعية الدولة⁽²⁾.

يمكن القول بأن طبيعة علاقة منظمات المجتمع المدني مع الدولة: تكمن في:

- ✓ **علاقة تنافس:** وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي أو في الرؤية المجتمعية والاقتصادية، أو نتيجة تنافس على مصادر التمويل أو في الممارسة السياسية.
- ✓ **علاقة تكامل وشراكة:** وهذا هو الوضع الطبيعي، ذلك أن هذه المنظمات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها، أو تقوم بأنشطة مكملة لنشاطات الدولة.
- ✓ **علاقة استبدال:** في هذه الحالة تحكم هذه العلاقة الفجوات الكبيرة والاختلاف في وجهات النظر⁽³⁾.

(1) Francesco Cavatorta, Civil Society Activism under Authoritarian Rule-A Comparative Perspective, " **Romanian Political Science Review** ", vol 13 , n 01, London and New York, 2013, p204.

(2) عزمي بشارة، **المجتمع المدني-دراسة نقدية**، الطبعة السابعة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م، ص 75.

(3) مرفت جمال الدين علي شمروخ، **الحكومة ومنظمات المجتمع المدني**، الطبعة الأولى. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2015م، ص 201.

المطلب الثاني: قراءة مفاهيمية شاملة حول المجتمع المدني

رغم انتشار مفهوم المجتمع المدني في الدول الغربية والعربية على حد سواء، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد له، فكل مفكر جاء بتعريف خاص به من منطلق البيئة التي عاش فيها وتوجهاته الفكرية والإيديولوجية والثقافية المتباينة، لذا ومن خلال هذا المطلب سنتناول بعض تعريفات المجتمع المدني من قبل بعض المفكرين والمؤسسات والخصائص التي يتميز بها وكذا المقومات التي يتأسس عليها.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

لا يوجد تعريف عالمي دقيق للمجتمع المدني فكل تعريف يرتبط بظرفية تاريخية معينة وبواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي يعبر عن مضمون هذا التعريف من خلال رؤية هذا الواقع وفي ما يلي سنحاول تعريف المجتمع، ثم بعدها إلى التعاريف الواردة حول المجتمع المدني وهي عديدة .

1. المجتمع The Society:

ترد كلمة المجتمع في العديد من نصوص القانون الدولي، وهي مشتقة من فعل جمع يجمع واصطلاح المجتمع هو مكان الاجتماع، وفي القاموس المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، وهي الحالة الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها، فالمجتمع كيان جماعي من البشر، يرتبط الأفراد فيه بعضهم ببعض، في كل أعمالهم وتصرفاتهم الفردية أو الجماعية⁽¹⁾.

ورد في معجم علم الاجتماع أن المجتمع يعبر عن مجموعة البشر الذين يقيمون إقامة دائمة على أرض محددة على شكل تجمع بشري ذي طابع أسري فتسود بينهم علاقات اجتماعية قائمة على التكافل والتضامن والمنفعة المتبادلة خدمة لمصلحة جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية أو العرقية أو الجغرافية، فهو عبارة عن أناس وأفكار ومشاعر وأنظمة، فالناس هم النواة والأفكار والمشاعر هي الرابط الذي يربط الناس، ولذلك لا بد من أنظمة تحدد هذه العلاقات التي تقوم على أساس المصلحة بين الناس⁽²⁾.

(1) عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الثالثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م، ص 391.

(2) عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010م، ص 419 .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

يعرف **T.Elliot** المجتمع بأنه " جماعة من الناس يتعاونون لقضاء مجموعة من المصالح الكبرى التي تتضمن حفظ الذات أو النوع".

ويعرفه **Biesanz** بأنه " تنظيم العلاقات الاجتماعية لمجموعة من الناس ويسهمون في ثقافة مشتركة و يشاركون بعضهم البعض في مجموعة من الأحاسيس أو المشاعر المشتركة".

ويعرفه **G.Simml** جورج سيمل بأنه " تفاعل بين الأفراد، كما ينشأ التفاعل دائما نتيجة أصداء معينة أو من أجل مجموعة من الأهداف المحددة".

ويعرفه **Maciver** ماكيفر و **Page** بأنه نسق من العادات والإجراءات والسلطة والتعاون المتبادل، ويتكون من تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني والحريات، ولذا يطلق على هذا التنظيم المعقد الدائم التغير مصطلح مجتمع فهو أيضا نسج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة".

2. المجتمع المدني Civil Society :

هناك العديد من التعاريف الواردة بخصوص المجتمع المدني نذكر منها الآتي:

أ- تعريف المجتمع المدني في المعاجم والموسوعات:

معجم مصطلحات حقوق الإنسان يعرف المجتمع المدني بأنه " هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته"⁽¹⁾، ويتضح من خلال هذا التعريف أن المجتمع المدني هو وحدة مستقلة ليس للنظام السياسي أي تأثير عليه.

أما في **المعجم القانوني** المجتمع المدني يكون في مجال العمل الطوعي الجماعي الذي يركز على مصالح وأهداف وقيم مشتركة، ومن الناحية النظرية فإن الأشكال المؤسسة للمجتمع المدني تختلف عن

(1) إسماعيل عبد الفتاح وزكريا القاضي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م، ص 309.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الأشكال السائدة في الدولة والأسرة والسوق ولكن من ناحية التطبيق فإن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة والسوق يتسم بالتعقيد والتشويش وخاضعة للجدل، وتفاوت في مدى رسميتها واستقلالها وقوتها⁽¹⁾.

كما ورد في موسوعة علم الاجتماع على أنها المنظمات التي يؤسسها مجموعة من الأفراد بطريقة طوعية دون أن تتدخل الدولة ومؤسساتها في شؤونها ويندرج ضمنها المنظمات غير الرسمية مثل المنظمات الخيرية غير الرسمية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها⁽²⁾.

ب-تعريف بعض المفكرين للمجتمع المدني: وردت الكثير من التعريفات من قبل المفكرين منها:

1. تعريف المجتمع المدني عند بعض المفكرين في الغرب:

انطلقت هذه الكلمة مع أرسطو وراجت عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذي لا تربطهم علاقة التزام بعائلات أو عشائر سياسية، واليوم المجتمع المدني مناهض ومعارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر⁽³⁾، وهو قطاع عمل تطوعي ضمن أشكال مؤسسية تختلف عن أشكال الدولة والأسرة والسوق في ظل علاقة معقدة وغير واضحة بين هذه القطاعات، وتتألف من مجموعة من المنظمات التطوعية، وفي الغالب تسعى إلى مصالحها الخاصة، وتتميز بالاستقلالية، وتتفاعل مع المجال العام، فهو مستقل عن الدولة لكنه موجه لها ومتفاعل معها بشكل وثيق في المجال السياسي⁽⁴⁾، وأيضا يشكل مجالا للتفاعل الاجتماعي والذي يشغل المجال بين الأسرة والدولة، ويتجلى في

(1) رياض النعمان، المعجم القانوني من حرف الشين إلى حرف الياء (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م، ص 1324.

(2) عبد المجيد لبصير، موسوعة علم الاجتماع-ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م، ص 412.

(3) بسام عبد الرحمان المشاقبة، معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ونبلأ ناشرون وموزعون، 2015م، ص 152-162.

(4) Thania Paffenholz and Christoph Spurk, **Civil society-civic engagement and peacebuilding**. Washington: Social development papers- conflict, Unit in the social development department of the sustainable development network of the world bank, paper No= 36, October 2006, PP 2-3

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

قواعد تعاونية مجتمعية، وروابط تطوعية وشبكة اتصالات عامة...، كما له أهمية ودور في حل المشاكل المجتمعية، وتحقيق المصالح المشتركة⁽¹⁾.

ومن بين المفكرين في الدول الغربية التي نظرت في المجتمع المدني نذكر مايلي:

مارتن شو (Martin Shaw) يعرف المجتمع المدني بأنه: " تلك المؤسسات التي تنتظم داخل المجتمع و يكون دورها خارج الدولة كجهاز للحكم ويتضمن المؤسسات التقليدية، كدور العبادة والأحزاب والاتحادات والنقابات وغيرها وكذلك عناصر ومؤسسات حديثة كوسائل الإعلام والصحافة والحركات الاجتماعية".⁽²⁾ من خلال هذا التعريف فإن المجتمع المدني هو عبارة عن تنظيمات تنشأ في المجتمع وتعمل في إطار مستقل عن الدولة.

ريموند هينيبوش Raymond A.Hinnebusch المجتمع المدني بأنه: "هو شبكة الاتحادات طوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"⁽³⁾. من خلال هذا التعريف فإن المجتمع المدني يتشكل من اتحادات تعمل بعيدة عن الدولة تعمل في استقلالية عنها وتنشأ بطريقة طوعية.

مايكل براتون يعرف المجتمع المدني بأنه: " تفاعل اجتماعي بين الأسرة والدولة يتميز بالتعاون المجتمعي والارتباط التطوعي وشبكات الاتصال العام"⁽⁴⁾.

(1) Aicha Ghaus-Pasha, **role of civil society organizations in Governance**, the Global forum on Reinventing Government Towards participatory and Transparent Governance. Seoul republic of Korea: 24-27 may 2005, p3

(2) هایل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 138.

(3) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن، الطبعة الأولى. لبنان: ركز دراسات الوحدة العربية، 2002م، ص 29.

(4) Barbara Gemmill and Abimbo la Bamidele-Izu, **The Role of NGOs and Civile Society in Global Environmental Governance**, Published 2002 pdf, sur le site: www.semanticscholar.org

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

فرانك أدولف Frank Adloff: عرف المجتمع المدني بأنه مجال اجتماعي لمجموع الاتحادات والجمعيات والروابط العمومية التي تعتمد على العمل التطوعي للأفراد، وخلال ذلك تعد الجمعيات والاتحادات والحركات الاجتماعية أشكالاً تنظيمية نموذجية، فالجمعيات تكون مستقلة عن القطاع الحكومي، وتمثل دائرة غير حكومية ولا تعتمد على مبادئ السوق، والمجتمع المدني يعتمد على مراعاة حقوق المواطنة، حقوق الإنسان وحرية الإعلام وإبداء الرأي وحرية تكوين الجمعيات... وغيرها⁽¹⁾.

جان كلود فينتين يعرفه " هو ذلك الجزء من المجتمع ككل والذي يميل إلى صياغة طلبات محددة خارج الهياكل والأجهزة والقنوات الرسمية، سواء في الإطار القانوني أو خارجه" ⁽²⁾.

جون لوك عرف المجتمع المدني بأنه هيئة قائمة بحد ذاتها منفصلة عن الدولة، فالناس يشكلون مجتمعاً تتطور فيه حياتهم الاجتماعية بعيداً عن تدخل الدولة، فالمجتمع المدني دوره حماية الفرد وحقوقه وممتلكاته من تدخلات الدولة التعسفية⁽³⁾.

عرف **جان كوهن Jean Cohen** المجتمع المدني بأنه " الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات الدفاعية، فهو مرادف للمجال الاجتماعي المنظم الذي يشمل عدداً من المؤسسات والروابط وغيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي المرتبطة بكل ما هو خاص بالفرد"⁽⁴⁾.

2. تعريف المجتمع المدني لدى بعض المفكرين العرب: نذكر منها ما يلي:

يعرفه محمد عابد الجابري بأنه الإطار الذي تنظم فيه العلاقات بين الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية، أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطنين السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى، إنه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات⁽⁵⁾.

(1) فرانك أدولف، المرجع السابق، ص 10.

(2) Mohamed Bouchaibi et Rachid Zerouati, Généalogie de La Société Civile Algérienne : Etude Historique critique de la construction du concept de Société Civile en Algérie, « **La Revue des sciences sociales et humaines** », vol 08 , Iss 15, 2018, p 479.

(3) Thania Paffenholz and Christoph Spurk, Op Cit , p 4.

(4) عبير محمد عباس، المرأة والتنمية والمجتمع المدني، الطبعة الأولى. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2015م، ص 25.

(5) وجدان كاظم التميمي، الديمقراطية رؤية فلسفية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014م، ص 216.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

كما اتفق على تعريفه في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة كالشاركة في صنع القرار، أي المشاركة بمعناها الواسع-سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا⁽¹⁾.

ت- تعريف المجمع المدني لدى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة:

تعريف البنك الدولي: منظمات المجتمع المدني "هي مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، إما مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لها أهداف تجارية"⁽²⁾.

الأمم المتحدة: عرفت منظمات المجتمع المدني بأنها "ذلك التنسيق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم وتحسين الظروف الاقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان"⁽³⁾. ما نلاحظه من خلال التعريف هو الدور الوظيفي للأمم المتحدة لمؤسساتها وهدفها التنمية في مختلف نواحي الحياة التي تهم السكان.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عرفها "بأنها تتمتع بالمركز الاستشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أي منظمة لم ينشئها كيان حكومي أو اتفاق حكومي، وتعد مثل هذه المنظمة منظمة غير حكومية في إطار تطبيق هذا القرار، ويدخل في نطاق هذه المنظمات تلك التي تقبل في عضويتها أعضاء تقوم السلطات الحكومية بتعيينهم بشرط ألا يتدخل مثل هؤلاء الأعضاء في تمتع هذه المنظمة بحرية التعبير عن آراء المنظمة"⁽⁴⁾.

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009م، ص 324.

(2) أحمد علي حجازي، منظمات المجتمع المدني والتنمية، الطبعة الأولى. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2013م، ص 21.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993م، ص 184.

(4) دعاء ابراهيم عبد المجيد، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015م، ص ص 29-30.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

البنك الدولي للتنمية والتعمير يعرف المجتمع المدني "بأنه مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية"⁽¹⁾.

عرفت منظمة التغذية والزراعة FAO المجتمع المدني: بأنه هو مجال واسع تكون فيه الحركات الإجتماعية نفسها والذي يضم عددا كبير من المنظمات، التي وعلى الرغم من اختلافها لها أهداف مشتركة⁽²⁾.

نستخلص من خلال ما ذكر من تعاريف بأنه من الصعوبة إيجاد تعريف شامل للمجتمع المدني، لأن كل تعريف يتماشى والفترة التي برز فيها تحت تأثير المفكرين بالبيئة التي عاشوا فيها، وكتعريف إجرائي للدراسة:

المجتمع المدني يعبر عن رغبة الأفراد في تنظيم صفوفهم في تنظيم يعبر عن رغبتهم الطوعية في تشكيله سعياً منهم لتحقيق أهدافهم المشتركة والدفاع عن مصالحهم، وهي تنشط في استقلالية عن الدولة، ما يميز تنظيمات المجتمع المدني وجود فروقات بينها ويمكن تجسيدها وإبرازها في قيم وإيديولوجيات الأعضاء وقوتهم المالية، والتي تنعكس على نشاطاتهم وأدوارهم، والمجتمع المدني يساهم في كل المجالات وحتى في المجال السياسي حيث يساهم في صنع السياسات من خلال الاقتراحات التي يقدمها للسلطات السياسية في الدولة وتنفيذها.

ثانياً: خصائص المجتمع المدني:

حدد صامويل هنتجتون(*) خصائص واضحة لمنظمات المجتمع المدني وهي تتوافق مع معظم الدراسات الأكاديمية التي جاءت بخصوصه وهي:

(1) أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة. مصر: دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، 2012م، ص 31.

(2) José Graziano daba Silva, **FAO Strategy for partnerships with civil society Organisations** , Food and Agriculture Organisations, 2013, p 13.

(*) صامويل هنتجتون: هو عالم وسياسي أمريكي (1927م-2008م)، وبروفيسور في جامعة هارفارد لـ 58 عاماً، ومفكر محافظ، عمل في عدة نشاطات فرعية منبثقة من العلوم السياسية، تصنفه جامعة هارفارد بمعلم جيل من العلماء في مجالات متباينة على نطاق واسع، وهو أحد أكثر العلماء تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، وتركزت أبحاثه حول الحكومة الأمريكية وتحليل عمليات إرساء الديمقراطية والسياسة العسكرية والاستراتيجية والسياسات المقارنة والتطور السياسي.

- القدرة على التكيف مقابل الجمود.
- الاستقلال مقابل التبعية.
- التعقيد مقابل الضعف التنظيمي.
- التجانس مقابل الانسجام.

1. القدرة على التكيف:

تعني قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات والتطورات البيئية التي تعمل بها المؤسسة، كلما تكيفت بشكل سريع كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تراجع دورها وأهميتها وللتكيف أنواع:

✓ **التكيف الزمني:** ويعني قدرة المؤسسة على التكيف لفترات زمنية طويلة، لذا فقيامها على أسس راسخة تضمن لها الاستمرارية والديمومة⁽¹⁾، فكلما طال وجود المؤسسة السياسية زادت درجة مؤسسيته⁽²⁾.

✓ **التكيف الجيلي:** ويقصد به استمرار المؤسسة بالرغم من تعاقب الأجيال سواء على مستوى الأعضاء، أو القادة والزعماء، أي أنها تكون قادرة على إنتاج النخب⁽³⁾، فتزداد درجة مؤسسيته وهذا يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي⁽⁴⁾.

✓ **التكيف الوظيفي:** أي قدرة مؤسسة المجتمع المدني في تكييف نشاطها وفقاً للمستجدات الظرفية

2. الاستقلالية:

وتعني قدرة مؤسسات المجتمع المدني على اتخاذ قراراته بحرية دون أي ضغط من المؤسسات الخاصة أو الحكومية، أو الأفراد، حتى تبقى مبادرتها حرة، ومن مؤشرات الاستقلالية:

✓ **النشأة:** عدم تدخل الدولة في إنشاء منظمات المجتمع المدني، والدولة يكون دورها في عملية التسجيل فقط⁽⁵⁾.

(1) بوطيب ناصر وهبة العوادي، **المجتمع المدني المفهوم والأبعاد**. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2016م، ص ص 67-69.

(2) محمد أحمد نايف العكش، المرجع السابق، ص 33.

(3) بوطيب ناصر وهبة العوادي، المرجع السابق، ص 69.

(4) محمد أحمد نايف العكش، المرجع السابق، ص 33.

(5) بوطيب ناصر وهبة العوادي، المرجع السابق، ص ص 69-71.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

✓ **الاستقلال المالي:** يشير لاستقلالية المجتمع المدني من ناحية التمويل، فتبعيته إلى أي جهة سوف يقيد إرادة حركاته ويجعلها تابعة لها.

✓ **الاستقلال الإداري والتنظيمي:** يقصد هنا استقلال المجتمع المدني في إدارة شؤونه بنفسه وفقا لقوانين داخلية ولوائح تنظيمية بعيدا عن تدخل أي جهة كانت. (1)

3. التعقيد:

يعني تعدد المستويات داخل تنظيمات المجتمع المدني، أي تعدد هيئاتها التنظيمية وامتدادها وانتشارها الجغرافي داخل المجتمع الذي تمارس أنشطتها من خلاله، فكلما ازدادت الهيئات الفرعية لمنظمات المجتمع المدني بقدر ما تتسع دائرتها الشعبية.

4. التجانس:

عدم وجود صراعات داخل هذه التنظيمات، فإدارة الصراعات بطرق سلمية واحتواءها للأزمات يؤدي إلى زيادة درجة التطور داخل هذه المنظمة، لذا يستحسن أن تكون هذه التشكيلات فضاء حرا للتنافس والاختلاف والتمايز بين مختلف القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المتباينة.

و"هنتجتون" يقصد بالتجانس هو "تزايد أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس، وذلك بدلا عن العلاقات القائمة على أسس الصراعات والاختلافات" (2).

ثالثا: مقومات بناء المجتمع المدني

رغم الاختلافات الواردة لمفهوم المجتمع المدني الراجع لاختلاف المجتمعات والفترات الزمنية التي ظهر فيها، إلا أن هناك أسسا جوهرية لبنائه وتفعيله ويمكننا تحديدها في الآتي:

- **الأساس القانوني:** ينصرف إلى النظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية (3)، والذي يقصد به

(1) خالد حامد، المرجع السابق، ص 71.

(2) بوطيب ناصر وهبة العوادي، المرجع السابق، ص 73-74.

(3) محمد فرحان سند الشراري، المرجع السابق، ص 49.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

تحديد الأسس القانونية والدستورية التي ترافق نشأة منظمات المجتمع المدني من خلال التحديد الواضح لشروط نشأتها وتكوينها عند تأسيسها والممارسة، وهذا الإطار يتحدد من خلال:

✓ وجود دستور يقر حرية تكوين التنظيمات في مختلف المجالات ويحمي الديمقراطية والحريات.

✓ وجود نظام حكم دستوري ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات.

✓ وجود نظام قضائي مستقل يحمي الحريات والممارسات الديمقراطية.

✓ وجود قوانين تنظم وتحكم عمل منظمات المجتمع المدني⁽¹⁾.

✓ المشاركة الشعبية في صنع القرارات في مختلف المجالات⁽²⁾.

• **الأساس السياسي:** يعنى به الصبغة السياسية القائمة على قوى وفئات المجتمع المدني وحرية.

التعبير عن آرائها ومصالحها بطريقة سلمية ومنظمة⁽³⁾ ويتم ذلك من خلال:

✓ **إقرار التعددية السياسية والفكرية:** بمعنى القبول بالتعدد والاختلاف كقاعدة للتعايش والتطور بين التوجهات المختلفة في المجتمع.

✓ **التداول السلمي للسلطة:** وهذا من خلال آليات النظام السياسي الشرعية وتثبيت ذلك دستورياً.

✓ **الحقوق والحريات السياسية والمدنية:** هي مطالب شعبية أساسية تتعلق بقيمة الإنسان

ومكانته وكرامته فمشاركة الفرد في الجماعة السياسية هي شرط استقلال الدولة ونزاهتها

وهذا من خلال ضمان الحرية في التعبير والعقيدة والمساواة...⁽⁴⁾

• **الأساس الاقتصادي:** ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل نظام

يسمح بتأمين متطلبات حياة معيشية مناسبة وبإشباع الحاجيات الأساسية للأفراد بعيداً عن تدخل

الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص⁽⁵⁾، وهذا ما يعني فتح المجال أمام القطاع

(1) علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني- قراءة أولية، الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004م، ص ص 79-80.

(2) أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 218.

(3) محمد فرحان سند الشراري، المرجع السابق، ص 49.

(4) علي عبد الصادق، المرجع السابق، ص ص 80-81.

(5) محمد فرحان سند الشراري، المرجع السابق، ص 49.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الخاص لتوسيع دوره في المجال الاقتصادي، حيث يمثل أحد الأسس لبناء مجتمع مدني سليم مقابل حد دور الدولة وسيطرتها على الجانب الاقتصادي، هذا ما يعطي فرصة لتوظيف إمكانات المواطنين، ويدعم استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة⁽¹⁾.

- **الأساس الثقافي والإيديولوجي:** يشمل مجموعة القيم والأفكار والإيديولوجيات والاتجاهات السائدة التي تؤمن بها القوى الاجتماعية سواء كانت متوافقة مع إيديولوجية الدولة أم متعارضة معها⁽²⁾، فتباين مصالح القوى الاجتماعية مرتبط بتباين في قيمها وتوجهاتها، ومن هنا فالمتفقون لهم دور كبير في التفعيل، وهذا من خلال دورهم في إنتاج الخطاب الإيديولوجي الموجه لسلوك المجتمع المدني⁽³⁾، حيث لا يمكن أن يكون فاعلا من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها. ⁽⁴⁾

(1) عيسى الشماس، المجتمع المدني-المواطنة والديمقراطية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008م، ص 26.

(2) محمد فرحان سند الشراري، المرجع السابق، ص 49.

(3) ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية-دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي، الطبعة الأولى.

أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010م، ص 53.

(4) أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص 224.

المطلب الثالث: المجتمع المدني من خلال الأدوار التي يضطلع بها والمعوقات التي يواجهها لتفعيل نشاطه

لبناء الدولة الحديثة كان يستلزم وجود ثلاث سلطات تتعاون فيما بينها وهي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكن حالياً ولأجل رقي المجتمعات الحديثة وجب توفر ثلاث ركائز وهي توفر قضاء مستقل ونزيه، صحافة حرة ومستقلة ومجتمع مدني قوي وفعال، ولكن فعالية المجتمع المدني مرتبطة بمدى أدائه لوظائفه في المجتمع، والذي تعترضه عدة عقبات في سبيل ذلك⁽¹⁾.

أولاً: وظائف المجتمع المدني وأدواره:

أحدثت التحولات العالمية تغيرات بنيوية وهيكلية بنهاية الثنائية القطبية وقيمة بظهور العولمة حيث تراجع دور الدولة لصالح فواعل أخرى والمتمثلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني، بعدما كانت الدولة الفاعل الوحيد في ممارسة الحكم في مرحلة الحرب الباردة وقبلها، والمجتمع المدني نشأ في سياق أوروبي جاء لتوصيفها وأما بالنسبة للمجتمعات العربية ومناخها المتغير وما رافقها من تحولات بنيوية أثر على تشكل الدولة في الدول العربية والوظائف التي يضطلع للقيام بها⁽²⁾، ومن الأدوار التي يلعبها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية نذكر منها ما يلي:

أ. المجتمع المدني ودوره على المستوى الاقتصادي

يسعى المجتمع المدني لإشباع احتياجات المجتمع من خلال دوره الخدماتي والخيري وتفعيل المشاركة الواعية والفاعلة لدى كافة شرائح المجتمع وهذا من خلال:

- ترشيد إدارة الموارد.
- رفع درجة انتماء الأفراد لمجتمعهم واحترامهم لبيئتهم.
- رفع الوعي العام والدعم المؤسسي وبناء القدرات.
- القضاء على مشاكل الفقر والبطالة وتوفير الأمن الغذائي.

(1) علي كنعان، المجتمع المدني والإعلام. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015م، ص 14.

(2) نصيرة صالح، دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة لتجاوز إشكالية بناء الدولة في العالم العربي، "مجلة دفاثر المتوسط"، المجلد 05، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2018م، ص 37.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- توفير فرص الشغل ورفع مستوى المعيشة.

كذلك منظمات المجتمع المدني لها تأثير قوي على التنمية الاقتصادية عندما تعمل بالتعاون مع الحكومة من خلال تبني السياسة العامة الاقتصادية التي تسعى للتقليل من حدة الفقر وحماية البيئة، كما تساهم في خلق الظروف الاجتماعية الضرورية لتنمية السوق.

أيضا تلعب دورا كبيرا في تعزيز التوجه نحو الخصوصية وهذا من خلال تحويل الملكية من الحكومات إلى القطاع الخاص بمشاركة الاتحادات العمالية وممثليها في اتخاذ القرارات الخاصة بإعادة هيكلة المشاريع التي قد تم تخصيصها، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني الممثلة لأصحاب العمل دورا هاما في زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ لخدمة المستثمرين بشكل واسع، وزودت الحكومة والقطاع الخاص بالرأي والنصح حول الإجراءات اللازم اتخاذها وعن أثر الخصخصة في إنشاء البرامج لتنمية المشاريع الصغيرة⁽¹⁾.

وأیضا هناك وظائف أخرى تقوم بها منظمات المجتمع المدني لأجل التنمية الاقتصادية تتمثل في:

- إشراك الأفراد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا فهي تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة، من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية⁽²⁾.
- فاعلية المجتمع المدني يؤدي إلى إشباع حاجيات الأعضاء المنتمين إليه.
- يسهم المجتمع المدني في العملية الاقتصادية من خلال تنمية القطاع الصناعي والزراعي...⁽³⁾

ب. المجتمع المدني ودوره على المستوى السياسي

نتيجة التحول نحو قيم الديمقراطية التي جاء في إطارها المجتمع المدني وقدرته على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد في ظل انفتاح العالم على قيم الحوكمة التي تقوم على الشراكة بين مجموعة من الفواعل المتمثلة في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، خلق بيئة تفاعلية حيث برزت العلاقة

(1) نصيرة صالح، المرجع السابق، ص ص 45-46.

(2) زهير عبد الكريم، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م، ص 48.

(3) OCED, Civil Society Empowerment, clean govbiz integrity in practice, April 2013 (DRAFT).

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

الجدلية بين المجتمع المدني والديمقراطية واعتبرت شرطا أساسيا للرشادة السياسية، حيث لا يمكن الحديث عن الرشادة السياسية إلا في النظام الديمقراطي، ولا يمكن تصور حكم راشد دون وجود فضاء للمشاركة السياسية من جهة، ومشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى، والتي استمدت نشاطها في فضاء ديمقراطي في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات، فما تتيحه الديمقراطية على كافة المستويات يسمح ببناء القدرات الإنسانية من طرف المجتمع المدني.

كما يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لترسيخ النظام الديمقراطي وهذا من طبيعة الأدوار التي تقوم بها مختلف منظماته، وعليه فإن دور المجتمع المدني على المستوى السياسي يتمثل في:

- يعمل كقناة وسيطة بين المواطن والدولة ويسعى لتحسين العلاقة بينهما، وحماية المواطن من تعسف الدولة من جهة، وحماية الدولة من أعمال العنف السياسي المحتمل من طرف بعض الجماعات في حالة فشل إيصال مطالبهم للسلطة عبر قنوات سلمية⁽¹⁾.
- المجتمع المدني يؤسس ويطور شرعية الدولة والنخب بناء على قبوله لها⁽²⁾.
- يعمل كمراقب وراصد وداعم للحكومة وكيفية صنعها للسياسات العامة وتنفيذها.
- بلورة المطالب والقضايا العامة التي تناقش عند صنع السياسات العامة، وإثارة الرأي العام حولها. ومحاولة إقناع المواطنين بتبني مواقف للضغط على الحكومة⁽³⁾.
- يعمل على تجديد النخب الحاكمة عبر مراقبة العمليات الانتخابية والذي يسمح بالتداول السلمي للسلطة⁽⁴⁾.
- **تحقيق الديمقراطية:** وهذا من خلال توفير قنوات المشاركة في المجالين العام والسياسي، كما تعد مكونات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الإيجابية النابعة من التطوع وليست مفروضة من طرف الدولة.

(1) نصيرة صالح، المرجع السابق، ص 44.

(2) صفاء علي رفاعي ندا، **المجتمع المدني ومستقبل التنمية - الجمعيات الأهلية نموذجا**، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار

الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013م، ص 90.

(3) فرح ضياء المبارك ومحمد معتوق عبود، المرجع السابق، ص 36.

(4) OCED, Op cit .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- **التنشئة السياسية:** تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية وخلق ثقافة مدنية متحضرة، وتحاول الأنظمة السياسية الديمقراطية والديكتاتورية التأثير في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره بغرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا ما يؤثر في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذا تلجأ أنظمة الحكم لخلق إيديولوجيات مشروعة لها في عيون شعوبها. ومن خلال الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني في التنشئة السياسية يقع على عاتقها تأهيل وتعليم وتنقيف الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع على اعتبارها منظمات مستقلة عن الدولة وبذلك فهي تملك القدرة على التفاعل الإيجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تنقيفية، من خلال دورها في المجتمع وعلاقتها بالدولة، والتي ترتبط بطبيعة النظام السياسي ومعايير الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محليا وإقليميا وعالميا. وفي حالة تنحي منظمات المجتمع المدني وانحراف دورها في التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة يتم التهميش وبروز الصراعات بين مختلف القوى السياسية تكسب الأفراد ثقافة عصبية، هذا يؤدي لتشكيل قيم وسلوكيات سياسية لمكونات المجتمع ما يمهّد الطريق للعنف السياسي.⁽¹⁾

ت. المجتمع المدني ودوره على المستوى الاجتماعي

ساهمت ظاهرة العولمة والحوكمة في تقليص دور الدولة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي هذا ما منح لمنظمات المجتمع المدني لعب العديد من الأدوار على المستوى الاجتماعي تتمثل في:

- **تقديم الخدمات للمواطنين:** وتشمل في تقديم الرعاية الصحية والاهتمام بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين...، كما يقوم بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمواطنين وهي تعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها.

(1) مفتاح رمضان، المجتمع المدني والأدوار المنوطة له بين واقع الأصلي وواقعنا المشوش له، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2013م، ص73.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية: المجتمع المدني هنا يؤدي دورا مهما في تقوية شعور المواطن بالانتماء والمواطنة، من خلال إشعارهم بأن لديهم قنوات لإيصال مطالبهم ووجهات النظر للحكومة دون اللجوء للعنف.⁽¹⁾
- الحماية: المجتمع المدني هنا هو المجال الاجتماعي الذي يتمتع الأفراد فيه بحقوقهم بعيدا عن تدخل الدولة، وهذه الأخيرة ملزمة بحماية هذه الحقوق، ودور المجتمع هنا هو تذكير الدولة بواجباتها في حمايته وإجبارها على ذلك.
- الوساطة بين الدولة والمجتمع: وهذا لتحقيق التوازن، وضمان سيادة القانون، فالمجتمع المدني بمثابة حلقة وصل بين المواطنين والدولة من خلال إيصال انشغالات المواطنين إلى الحكومة.
- المشاركة في التنشئة الاجتماعية: وهذه الوظيفة تؤكد أن المجتمع المدني هو مدرسة لتعلم وممارسة الديمقراطية فهو يكسب الأفراد العديد من القدرات منها المشاركة في الحياة العامة، تعزيز الثقة، التسامح والتضامن بين المواطنين...، وهذا ما يشكل وحدة للدفاع عن مصالحهم وحرياتهم.
- بناء المجتمع المتكامل: وهذا من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وتلبية احتياجات الأفراد،
- الاتصال: هو الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني فهو يفتح المجال بين المواطنين للنقاش والمشاركة وبناء الديمقراطية، بحيث يضطلع بإنشاء مجتمع ديمقراطي والعمل كهيئة رقابية وإيصال انشغالات المواطنين لإدراجها في الأجندة السياسية⁽²⁾.
- يتميز بدور رئيسي في مكافحة الفساد، ومراقبة الخدمات العامة، وإدانة الرشوة لرفع مستوى الوعي لدى جميع الجهات بالمجتمع⁽³⁾.
- ممارسة الرقابة على مسيرة الحريات وضمان صيانتها وتطويرها.

(1) ليندة لطاد بن محرز، إشكالية مفهوم المجتمع المدني - قراءة سوسيو تاريخية، الطبعة الأولى. القاهرة. دار الكتاب الحديث، 2016م، ص ص 50-51-52.

(2) Thania Paffenholz and Christoph Spurk, Op cit , p8 .

(3) OCED, Op Cit.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- توفير قاعدة ثقافية وسياسية حضارية، وكذا تنمية المجتمع المدني لبناء نظام ديمقراطي هادف لتوفير أفضل الطرق لنشر المحبة والتعاطف والمساعدة المتبادلة، تقديم الخدمات العامة وتنمية القيم الحضارية في مجال العلاقات الإنسانية⁽¹⁾.

ث- المجتمع المدني ودوره على المستوى العالمي:

مصطلح المجتمع المدني العالمي أصبح شائعاً في الأوساط الأكاديمية وفي وسائل الإعلام وبين الجمهور العام، وعند استخدامه كان يشمل المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وأحجامها وتنشط على المستوى الدولي، فالعدد المتزايد للمنظمات غير الحكومية الدولية باستمرار دلالة على ظهور مجتمع مدني عالمي، حيث تشير في إحدى الدراسات أن عددها في سنة 2002م بلغ 25,540 منظمة مقارنة بسنة 1990م التي كان عددها 6,000 منظمة غير حكومية دولية⁽²⁾.

وهذا الارتفاع في عددها أدى لزيادة نطاق مشاركتها والتواصل مع الأمم المتحدة وغيرها، وخاصة خلال عقد مؤتمرات موازية في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، أن المنظمات غير حكومية الدولية للإغاثة والتنمية مسؤولة الآن عن تقديم مساعدات أكثر مما تقدمه منظمة الأمم المتحدة، وبشكل عام أدت العلاقات المتزايدة بين المنظمات غير حكومية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية إلى تزايد تشكيل التحالفات والشبكات لدفع الدول لتنفيذ الإصلاح التدريجي، وقد تم تعبئة عملها حول القضايا ذات البعد العالمي مثل حقوق الإنسان، البيئة، التجارة الدولية وغيرها⁽³⁾.

فعلى الرغم من الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني على المستوى الوطني، إلا أنه يلعب دوراً أساسياً على المستوى العالمي والتي سنوجز بعض هذه الأدوار في النقاط التالية:

- يعمل المجتمع المدني العالمي بشكل أساسي على نموذج الحوار في المجال العالمي، سلاحه ومورده الأبرز هو الدعاية.

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني-مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية. سورية: دار المدى للثقافة والنشر، 2003م، ص 86.

(2) Rupert Taylor, Interpreting Global Civil Society, "International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations", Vol 13, N 04, December 2002 , p339 .

(3) Rupert Taylor, Op Cit, p340 .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- لعبت الدور الإبداعي والناقد والمبتكر في تشكيل الديمقراطيات الحديثة⁽¹⁾.
 - التعاون بين الجهات الفاعلة في مختلف أنحاء العالم في إطار ما توفره التكنولوجيات الحديثة التي فتحت المجال لزيادة الروابط والتعاون بينها، وهذا خلق مجالا عاما عالميا للحركات الاجتماعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، والتي أصبحت قادرة على التعبئة والإعلان عن التجاوزات والإساءات والمعارضة وكذا مشاركة المعلومات على النطاق العالمي وهذا ما يسمح بالاهتمام العالمي للقضايا المحلية لدولة ما⁽²⁾.
 - المراجعة الدورية العالمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هدفه في تحسين حقوق الإنسان على أرض الواقع في البلدان التي تجري مراجعتها، من حيث المشاركة في المشاورات على الصعيد الوطني حيث أوصى مجلس حقوق الإنسان الدول بإعداد المعلومات التي ستقدم للمراجعة عبر عملية تشاور واسعة على المستوى الوطني مع جميع الجهات المعنية، وبهذا يشارك المجتمع المدني بها
 - تقديم المعلومات بشأن بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان في الدول التي ستتم مراجعتها.
 - تعاون المجتمع المدني مع بعض الهيئات الدولية والمنظمات غير حكومية في بعض القضايا مثل الفساد حيث فتحت المجال أمام المجتمع المدني للمساهمة في مكافحته والحد من خطورته والتي هي متفشية بكثرة في الدول النامية⁽³⁾.
- نستخلص مما ذكر سابقا بأن وظائف المجتمع المدني غير محددة فهي متعددة وتشمل كافة المجالات وحتى على المستوى العالمي كما تم التطرق لها سابقا، وتختلف أدواره باختلاف المجتمع الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني، فكل مجتمع يمتلك مجموعة من القيم والتقاليد وفعاليته مرتبطة به.
- بالرغم من النشاط الذي ميز المجتمع المدني العالمي في معالجة المشاكل الاجتماعية، إلا أنه قد تم التشكيك في فعاليته في إحداث تغيير حقيقي بسبب عوامل متفاوتة منها عدم اليقين وقلة الثقة بشأن شرعيتها وأهميتها وخنق نشاطها من طرف الحكومات وخاصة في الجنوب، فتضاؤل تمويل الجهات المانحة وتغيير الأولويات التي تدفعها اعتبارات السياسة الخارجية يشكل تهديدا لاستدامتها، كما تواجه منظمات المجتمع

(1) John S. Dryzek and others, **The Oxford Handbook of Political Theory**. Published in the United States: Oxford University Press, 2006, pp377-378 .

(2) Duncan Mc Duie-Ra, Op cit, p 17.

(3) نور الدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني..البرلمان المدني؟؟، "مجلة المفكر"، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2014م، ص ص 147-148.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

المدني أسئلة حول أهميتها وشرعيتها ومساءلتها من الحكومات والمستفيدين الرئيسيين بسبب الفجوة المتزايدة بين القطاع والمسؤولين الحكوميين، وأصبحت الحكومات أكثر جرأة ومتطورة على نحو متزايد في جهودها للحد من مساحة العمل لمنظمات المجتمع المدني، وخاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومثال على ذلك الإنشاء الواسع للمنظمات غير الحكومية التي تنظمها الحكومة للتسلل وجمع المعلومات حول مجتمع حقوق الإنسان وأدى هذا الوضع إلى جعل عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الإنسانية وغيرها المكرسة لتمثيل وضمان حقوق المواطنين مترددة في الانخراط والتعاون مع الحكومات، وعلاوة على ذلك كان هناك فشل في منظمات المجتمع المدني في الحفاظ على الروابط مع الفئات التي تمثلها، وأدى هذا لفشل عدد كبير من المنظمات في التمسك ومواجهة الشدائد، كما أثرت التحولات العالمية في التمويل والسحب من المانحين تأثيرا سلبيا على قدرة بعض المنظمات على الاستمرار في العمل، كما أن هناك تصورا متزايدا بأن منظمات المجتمع المدني قد انحرفت عموما عن تفويضها لتعزيز حقوق المواطنين والمطالبة بالحكم الراشد والمساءلة والشفافية من الحكومة⁽¹⁾.

ثانيا: معوقات المجتمع المدني الحائلة دون تفعيل دوره

من أبرز معوقات المجتمع المدني والتي تحول دون فاعليته نذكر:

- ❖ ارتباط فاعلية أداء المجتمع المدني بالنظام الديمقراطي، حيث لا يمكن أن نتحدث عن الأدوار التي يقوم بها وفاعليته إلا من خلال النظام الديمقراطي الذي يوفر له المجال للعمل دون أي عراقيل، فالعلاقة ارتباطية بين المجتمع المدني والديمقراطية بحيث يقوم المجتمع على أساس السلطة السياسية الخاضعة للقانون والمشاركة السياسية وتداول السلطة سلميا عبر صناديق الاقتراع.
- ❖ مشكلة التمويل وذلك يعني أن تسيطر جهة إما حكومية أو خاصة على توجهات المؤسسة من خلال التمويل لتحقيق مصالحها أو لجعل هذه المؤسسات تعمل دون تأثير فعلى على السلطة، أما التمويل الخارجي وهو الأخطر لأنه يجعل منتسبي هذه المؤسسات يسعون وراء مصالحهم الشخصية

(1) Charles Kojo Vandyck, **Concept and Definition of Civil Society Sustainability**. Washington: Report the Center for Strategic and International Studies(CSIS), June 2017, p p 2-3.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

دون الاهتمام بوطنهم حتى لو كانت مصالحهم ضد بلدهم الأصلي، الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات أدوات تفرقة وتشتيت داخل الدولة.

❖ سيطرت ظاهرة الزعامات على المؤسسات المدنية في المجتمع، ومن هنا يكون دورها السياسي ضئيلاً، وتعتبر هذه الظاهرة عائقاً أمام تقدم مسيرة الدولة ومؤسساتها.

❖ افتقار منظمات المجتمع المدني إلى نظرة استباقية مبكرة للآزمات الأمر الذي يحد من دورها كأداة من أدوات الوقاية في حال حصول آزمات ويقلل من أهميتها كأداة هامة جداً من أدوات تنظيم المشاركة الشعبية على المستوى الوطني⁽¹⁾.

❖ ضعف البناء المؤسسي ونقص القدرات البشرية: كنقص الكوادر والخبراء الفنيين...إلخ.

❖ سوء وضعف التنسيق بين المنظمات يؤدي إلى تشتيت الجهد للوصول للأهداف المرجوة، وهذا ما يضعف أيضاً دورها في التأثير على صنع السياسات العامة.

❖ غياب الاستراتيجيات الإنمائية: وهي تعتبر من أهم المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني⁽²⁾.

(1) محمد أحمد نايف العكش، المرجع السابق، ص ص 40 - 41.

(2) أبو بكر محمود الهوش، المجتمع المدني (المخاطر والآمال)، الطبعة الأولى. القاهرة: مجموعة النيل العربي ، 2016م، ص ص 109 - 110.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

نستنتج من خلال ما أوردناه حول المجتمع المدني بأنه يمثل منظمات اجتماعية، طبيعة نشاطها يختلف حسب كل تنظيم نجدها تنشط في المجال الاجتماعي، الإقتصادي، الثقافي وغيرها ويتم تأطيرها قانونيا لإضفاء الشرعية على نشاطها، لها مصالح وأهداف وقيم مشتركة تدافع عنها وتسعى لتحقيقها، تتميز باستقلاليته في العمل عن الدولة ولا تسعى للسلطة، كما تعتمد على أسس جوهرية لبنائه يجب توافرها سواء من ناحية توفر القاعدة القانونية كوجود دستور، نظام قضائي مستقل وغيرها، أو توفر التعددية، التداول السلمي على السلطة، الحريات وغيرها في جانبها السياسي، بالإضافة للدعامة الاقتصادية كفتح المجال للقطاع الخاص، تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

ويلعب عدة أدوار فاعلة في كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل الوساطة بين المجتمع والدولة، تحقيق الديمقراطية، التأثير في المواطنين للمشاركة في الرأي العام وغيرها، وفاعلية دوره تختلف باختلاف النظم السياسية إن كانت ديمقراطية أو تسلطية وبمقابل هذه الوظائف وغيرها نجده يواجه العديد من العراقيل كمشكلة التمويل والتي تؤثر على استقلاليته وما لها من عواقب إثر ذلك وغيرها، حيث يمكن ارجاع هذا كله لطبيعة النظام السياسي ودور الدولة في الاهتمام بالشؤون العامة وتوزيع الموارد من خلال السياسة العامة التي تصنع بهذا الخصوص، لذا من هنا نتساءل هل السياسة العامة يؤثر في صنعها المجتمع المدني فقط أم هناك عوامل أخرى ترجع لطبيعة النظام السياسي؟

المبحث الرابع: المجتمع المدني والسياسة العامة - دراسة في ثنائية العلاقة

كما سبق وذكرنا تعتبر السياسة العامة من المفاهيم الحديثة التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف المفكرين والباحثين هذا لما لها من أهمية في إدارة الشؤون العامة وتوزيع الموارد وتلبية المطالب المجتمعية وغيرها وهي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية، فهي تمثل استجابة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم لتحقيق دولة الرفاه، ولا يتحقق هذا إلا من خلال السياسات العامة التي تتخذ بهذا الخصوص، وعملية صنع السياسة العامة تمر بالعديد من المراحل بالشراكة بين العديد من الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

وعلى اعتبار أن المجتمع المدني يعتبر من أهم الفواعل غير الرسمية المساهمة في صنع السياسة العامة، ومن بين القيم التي أفرزتها التغيرات الدولية التي حدثت بعد الحرب الباردة، برز دوره بقوة كفاعل لتحقيق التنمية والديمقراطية والرشادة في الحكم، ودوره يختلف حسب طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة فيه.

ومن هذا المنطلق سيتم تناول من خلال هذا المبحث ثلاثة مطالب ففي **المطلب الأول** سيتم التطرق إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني مع بعض المفاهيم من بينها الديمقراطية والتنمية والحكم الرشيد، وفي **المطلب الثاني** سنتناول إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والثقافة السياسية، أما في **المطلب الثالث** فسنبرز فيه المجتمع المدني ودوره في عملية صنع السياسة العامة.

المطلب الأول: علاقة المجتمع المدني ببعض المفاهيم

المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق الصيغة الديمقراطية وهذا لإرساء قواعد متينة للمجتمع المدني لتحقيق التنمية ومن هنا سنتناول علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، والتنمية بالإضافة إلى الحكم الراشد.

أولاً: المجتمع المدني والديمقراطية

تعتبر الديمقراطية عن مفهوم تاريخي اتخذ العديد من الصور في إطار تطور مجتمعاتي وثقافي متباين بين مختلف الدول⁽¹⁾، والديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب وللشعب⁽²⁾، ويمكن النظر للديمقراطية على أنها تتكون من خمسة عناصر وهي: المشاركة، التعددية، التنمية، الحماية، والأداء وتعد المشاركة في اختيار المسؤولين الحكوميين من أهم الطرق الواضحة التي يمكن من خلالها ربط الناس بحكوماتهم، والحكومة الديمقراطية هي التي يرتبط فيها الشعب والحكومة من حيث أبعاد المدخلات والمخرجات للحكومة، أي أن المواطنين يتمتعون بالحكم الذاتي ولهم الحرية بالمشاركة بالأفكار وتشكيل الحكومة والاتصال بالمسؤولين والضغط، والنتائج المتمثلة في (القوانين والسياسات) التي تتخذها الحكومة تشير إلى أن الحكومة في يد شعب يحكم نفسه بنفسه⁽³⁾.

وتظهر الديمقراطية اليوم كمعيار سياسي رئيسي ودعم أساسي للتنمية الاقتصادية وشرط أساسي يقوم على التنوع والاستقلالية الفردية وليس مجرد آلية لاختيار الحكومات وتفويضها⁽⁴⁾، وأما المجتمع المدني فهو نوع من المنظمات تنشأ من خلال تفاعل مختلف القوى الموجودة بالمجتمع، وهي كباقي المؤسسات تخضع لقوانين وقواعد خاصة بها وتستند لأسس ومبادئ جوهرية في تكوينها⁽⁵⁾.

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، المرجع السابق، ص 35.

(2) Nada Yousef, **La transition démocratique et la garantie des Droits fondamentaux**. France: édition publibook, 2011, p 18 .

(3) Ellen Grigsby, **Analyzing Politics- An Introduction to Political Science**, Fourth Edition. United States of America: Wadsworth, 2009 ,pp 165-166 .

(4) Cristina Badea, Egalité de genre Tendances récentes au niveau de la Société Civile Institutionnalisée, "**Romanian Political Science Review**", vol 15 , n 04, 2015, p635.

(5) رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010م، ص ص 218 - 219.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية علاقة متكاملة، حيث لا يمكن الفصل بينهما فالديمقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني أما المجتمع المدني فهو يمثل مدارس للتنشئة السياسية للديمقراطية ومخزنا لا ينضب للقيم الديمقراطية المغذية للمجتمع⁽¹⁾، والتي من متطلباتها إنشاء مؤسسات سياسية قادرة على الاعتماد على نفسها، ومتجذرة بشكل آمن في سيادة القانون، وتتيح الحريات السياسية والاقتصادية الازدهار، وأيضا تنمية المواطنين الديمقراطيين، لأن الديمقراطية معدة للديمقراطيين⁽²⁾.

" المجتمع المدني هو شرط من شروط وجود الديمقراطية" وهذا ما لوحظ عند الغرب⁽³⁾، فسواء " كان التعاون الضروري والثقة، أو يمكن من التعبئة والاحتجاج العام، أو يعزز تشاور المواطنين مع بعضهم ويحفزهم للنقاش في الشأن العام، فالمجتمع المدني يولد بنية مجتمعية قابلة للانفتاح والتجدد بشكل دائم، أي يولد معنى الديمقراطية كشرط مسبق لممارسة الديمقراطية، لذلك بقدر ما يتعلم المواطنون معايير المجتمع المدني، فإنهم يتعلمون الديمقراطية، وبقدر ما ينخرطون فيها يتاح لهم تعلم ذلك "⁽⁴⁾. فالدولة الديمقراطية تعمل جنبا لجنب مع المجتمع المدني لتعزيز المواطنة وشروط الحرية الذاتية فالصلة بين المجتمع المدني والدولة سمة مميزة للديمقراطية⁽⁵⁾.

المجتمع المدني أكثر قدرة على خلق الديمقراطية وازدهارها وتطويرها، ووجود النظام الديمقراطي شرط لبناء الأسس المؤسسية الدستورية التي تعتبر بمثابة الأرضية التي تساهم في تنمية وازدهار المجتمع المدني، والديمقراطية طريقها مليء بالعقبات وخصوصا في الدول التي يكون تاريخها يتسم بالصراعات والحروب الأهلية، فبناء ركائز الديمقراطية يتطلب استثمارات طويلة الأمد مع تجنب الإغراءات وأن تكون الإستراتيجيات الموضوعية مصحوبة بالصبر، فالتقدم لتوسيع الحريات السياسية يحتاج لحركة المواطنين

(1) صفاء علي رفاعي ندا، المرجع السابق، ص 39.

(2) دون إيبيري، نهوض المجتمع المدني العالمي-بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، (تر: لميس فؤاد اليحيى)، الطبعة الأولى. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011م، ص 258.

(3) عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 49.

(4) محمد عبد الكريم الحوراني، المجتمع المدني- مقارنة البنى المعيارية للمجتمع المرن، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014م، ص 52.

(5) Gurpreet Mahajan, Civil Society, State and Democracy, "Economic and Political Weekly", Vol 34, N 49, December 1999, p3471.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

وتكون ذات إيديولوجيات مختلفة وأهدافها موحدة تجاه تعزيز الحريات، والانفتاح، والتعددية وهذا ما يتطلب بذل جهود على مستوى القاعدة الشعبية لإجبار الدول المنغلقة على الانفتاح⁽¹⁾.

غياب الديمقراطية عن علاقات التفاعل السلطوي بين أي دولة ومجتمعها المدني يغيب شرعيتها مجتمعيًا وقانونيًا ما يحرمها من ولاء المجتمع المدني، مما يسبب ظهور اختلافات ونزاعات وتفجر عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار بينهما⁽²⁾، والدولة أي (المجتمع السياسي) حتى وإن وصف بالديمقراطي، فهي لا تعني شيئاً من دون مفهوم المجتمع المدني، والذي هو شرط لازم للديمقراطية⁽³⁾.

ثانياً: المجتمع المدني والتنمية

التنمية موضوع لاقي اهتماماً كبيراً من قبل المفكرين، باعتبار أن التنمية موجهة أصلاً للإنسان فهي تهدف إلى خيره في الوقت الذي تركز فيه على جهوده، أي أن الإنسان هو غاية التنمية كما هو وسيلتها في نفس الوقت، وهي لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعي بل تشمل المجال الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، والثقافي...، لذا يمكن اعتبار التنمية عملية تطوير للمجتمع بأكمله في كل جوانب الحياة⁽⁴⁾، حيث هناك عدة أطراف تشارك في تحقيقها من بينها المجتمع المدني وما يتضمنه من منظمات تنشط في إطاره، وترجع أهمية مشاركة المجتمع المدني في التنمية في استثمار الجهود والإمكانات الفكرية والمادية والأدائية والمالية المتوفرة في المجتمع للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة، وكذلك تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وتوثيق الصلة بين المواطنين ومشاريع التنمية التي تخدمهم، وضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني في البرامج والأنشطة التي تتضمنها التنمية مساندة المواطنين لتلك العمليات والاهتمام بها وتأييدها مما يجعلها أكثر ثباتاً وفائدة وأسرع إنجازاً .

علاقة المجتمع المدني بالتنمية تكمن من خلال المجالات التي يستطيع المجتمع المدني المشاركة فيها لتحقيق التنمية والتي تتمثل: في التعرف على المشكلات المجتمعية والمساهمة في علاجها ووضع

(1) دون إيبيري، المرجع السابق، ص ص 257-258.

(2) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، الطبعة الأولى. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م، ص 54.

(3) جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، الطبعة الأولى. سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص ص 54-55.

(4) أحمد علي حجازي، المرجع السابق، ص 30.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

سياسات تنموية لإشباع حاجيات الأفراد، وتشجيع الأنشطة التطوعية في مجال العمل الجماعي، وأيضا المساهمة في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين كبناء المستشفيات المدارس، السكن وغيرها⁽¹⁾، كما يمكن تقسيم الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية إلى منظورين وهما:

المنظور الوظيفي: يحمل جزءا من العبء عن الدولة من خلال معالجته للمشكلات بعد ظهورها والنشاطات التي ينجزها، مثل: تقديم منظمات المجتمع المدني لرعاية للفقراء، وإشباع حاجات تخدم فئات اجتماعية معينة، بالإضافة إلى أنها تلعب دورا اقتصاديا في إطار زيادة الدخل، العمالة والإنتاج، حيث إن معظم هذه المنظمات تعمل على الحفاظ على الوضع القائم.

المنظور البنوي: يرتبط بمساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد العوامل الأساسية في البناء الاجتماعي، ويعتبر المجتمع المدني بهذا المعنى تجاوز الدور الرعائي الخدمي إلى الدور التنموي الذي يعني تعزيز القدرات والدفاع عن الحقوق وتمكين الجماعات المستهدفة.

"ربط منظمات المجتمع المدني بالتنمية يعني ضرورة وجود رؤية تنموية واضحة ومترابطة على المستوى القومي والفردى والمحلي وهي الرؤية التي تقوم على احترام البشر ومن ثم ديمقراطية المشاركة وعدالة التوزيع"⁽²⁾.

ثالثا: المجتمع المدني والحكم الرشيد

يقصد بالحكم من الناحية السياسية ممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع وموارده ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أما الحكم الرشيد فهو مفهوم تعددت تعريفاته ويمكن من خلال هذه الدراسة تقديم تعريف له من خلال التعريف الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات بحيث يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر

(1) ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة - معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، الطبعة الأولى. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2012م، ص ص 117-119 .

(2) أحمد علي حجازي، المرجع السابق، ص 43 .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

أما من منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيقصد بالحكم الراشد: "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع، فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية"⁽¹⁾.

رشادة النظام السياسي تتوقف على مدى مشروعيته وفعالية سياساته ودرجة مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وتعتبر طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة أحد أهم محاور الحكم الراشد لتحقيق التنمية، ويبرز هذا من خلال فعالية المجتمع المدني في مواجهة الدولة وتحقيق التوازن بينها، حيث نجده يلعب دورا فاعلا في النظم الديمقراطية، فهو يساعد على بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة ويساعد على ترابط المجتمع.

تبرز مساهمته في تجسيد الحكم الراشد من خلال مختلف تشكيلاته التي يتضمنها من نقابات مهنية وجمعيات بمختلف أنواعها وغيرها، ونذكر أيضا أنه يقوم بالمساهمة في توجيه الرأي العام ونشر الوعي الاجتماعي لدى الطبقات الهشة بالمجتمع والفئات المحرومة والدفاع عنها وإدماج الشباب في مسارات التنمية، بالإضافة إلى إمكانية المجتمع المدني في مراقبة أداء الأجهزة الرسمية⁽²⁾.

أصبح المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية والإطار المرجعي للحكم وقد حدث التحول في معنى تطبيقه إثر احتجاجات المواطنين لدمجهم في النشاط العام، ونجاح المجتمع المدني غالبا ما يكون بمشاركته في عملية صنع السياسة العامة⁽³⁾، فهو يوفر إطارا معياريا يمكن أن يؤدي إلى التنديد بالحكومة والممارسات القائمة على العمل الانفرادي من قبل صانعي السياسات فهو يشير إلى احتمالية التنظيم الذاتي للمواطنين وهو مستقل عن الدولة والتمثيلات السياسية، وهذه القدرات تتجم عن تجاوز الحواجز المؤسسية القائمة

(1) حنان خذيري، المشاركة السياسية كآلية لتفعيل نظام الحكم الراشد، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، العدد الرابع، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2015م، ص ص 81-82.

(2) المرجع نفسه، ص ص 83-84.

(3) Bruno Jobert and Beate Kohler-Koch, Op cit, p 108.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

ويفسر جاذبية خطاب المجتمع المدني لمختلف الحركات الاجتماعية والسياسية، ولذا تم الإعلان عن المجتمع المدني وتشجيعه من طرف المعارضين للأنظمة الاستبدادية⁽¹⁾.

بهذا يكون قد اكتسب أهمية كبيرة وزاد ارتباطه بآليات التجسيد الديمقراطي وتحقيق التنمية وفاعلا مهما في تحقيق الحكم الرشيد وتحقيق الديمقراطية التشاركية، فالعلاقة تكاملية ترابطية بين المجتمع المدني والحكم الرشيد، حيث لا يمكن أن يجسد هذا الأخير دون توفر منظمات مجتمع مدني تنمي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتسهر على التسيير الفعال للموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، على اعتبار المجتمع المدني محفز للتغيير السياسي وعاملا مهما لتحقيق الانسجام الاجتماعي⁽²⁾، وكذا تستطيع لعب دور الحسم في الكثير من القضايا المهمة في المجتمع وهذا من خلال:

- ✓ تنفيذ حملات التوعية لتعزيز التعاون والتفاعل بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع من خلال توفير المعلومات وخاصة المتعلقة بالقضايا التي تمس حقوق الإنسان وحياته.
- ✓ المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في النقاش حول القضايا الهامة وخاصة في صياغة القوانين وتعديلها وكذا اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- ✓ إعداد الأبحاث والدراسات حول القضايا والمشاكل المتعلقة بالمجتمع كقضايا الفقر، الطفل، المرأة، البطالة وغيرها، وتقديم الحلول والمقترحات بهذا الخصوص ومناقشتها مع السلطات التنفيذية والتشريعية بهدف التخفيف والحد من المشاكل المجتمعية.
- ✓ تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات لتعزيز الأداء الايجابي وسد الثغرات في أدائها.
- ✓ تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال العمل مع السلطات لضمان الحريات والحقوق والحد من الانتهاكات ومعاينة القائمين عليها.

(1) Bruno Jobert and Beate Kohler-Koch, Op cit, p 04.

(2) لحبيب بليه، نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الرشيد في الجزائر-في ضوء الإصلاحات السياسية 2011م-2016م، "مجلة الحقوق والحريات"، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2018م، ص 202.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

- ✓ تعزيز سيادة القانون وممارسته بحرية وشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة، وهذا بتفعيل مساهمة السلطات مع منظمات المجتمع المدني المختلفة.
- ✓ توفير المعلومات لمتخذي القرار، والمساهمة في حل المشاكل الداخلية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار من خلال حملات التوعية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بهذا الخصوص.
- ✓ تنفيذ دراسات وأبحاث في مجال التنمية وهذا بهدف تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ ونقل التنمية لمختلف المناطق⁽¹⁾.

بالتالي من خلال إبراز العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية والتنمية والحكم الرشيد، يجدر الذكر أن هناك تداخلا كبيرا بينهما حيث يشكل المجتمع المدني الأساس لتحقيق التنمية والديمقراطية معا ومن بين الآليات التي تكرسها الدول لتحقيقها وبالتالي تحقيق الحكم الرشيد، وفي ظل بروز كل هذه المفاهيم التي ارتبط تكريسها بالمجتمع المدني ما هو ملاحظ هو فاعليته وتباين دوره باختلاف النظم السياسية التي ينشط فيها وطبيعة الثقافة التي يتضمنها هذا النظام وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

(1) لحبيب بليه، المرجع السابق، ص ص 205-206 .

المطلب الثاني: المجتمع المدني والثقافة السياسية: بحث في طبيعة العلاقة

تعتبر الثقافة السياسية عن أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة، يقصد بها حسب تعريف قدمه غابريل أالموند **Gabriel Almond** (*) وسيدني فيربا **Sidney Verba** (**) على أنها "الاتجاهات والتوجهات السياسية لدى الأفراد وعلاقتهم بالنظام السياسي ويضاف إلى ذلك أنها تتضمن إدراكات ومشاعر وتقييمات الأفراد"⁽¹⁾، ومن ناحية أخرى ترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا تنطوي على التنشئة السياسية للأفراد فالأولى انعكاس للثانية، ويمكن تحديد الثقافة السياسية حسب أالموند وفيربا من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة أبعاد أساسية من الحياة السياسية المتمثلة في:

- ✓ **النظام ككل System as General Object**: بمعنى ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لأمنته ونظامه السياسي، تاريخه، موقعه، قوته، مساحته، طبيعته الدستورية وغيرها.
- ✓ **المدخلات Input Objects**: بمعنى ما هو إدراك الفرد وتقييمه للبنى والأفراد والجماعات السياسية المختلفة، بالإضافة للعمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب المختلفة وتقديمها للسلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة.
- ✓ **المخرجات Output Objects**: بمعنى ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لكيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وماهية البنى والأفراد والقرارات التي تدخل في العملية.
- ✓ **دور الذات Self as Object**: بمعنى مدى إدراك الفرد لدوره كعضو في نظامه السياسي، وإدراكه لحقوقه وقدراته وواجباته وكيفية المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، وماهية المعايير المستخدمة من طرفه لتكوين آرائه حول النظام السياسي و تقييمه لجوانبه المختلفة.

(*) **غابريل أالموند**: هو عالم سياسة أمريكي عاش خلال الفترة (1911م-2002م)، عرف بعمله حول السياسة المقارنة والثقافة السياسية

(**) **سيدني فيربا**: هو عالم سياسة أمريكي عاش خلال الفترة (1932م-2019م)، كانت اهتماماته الأكاديمية سياسات أمريكية ومقارنة، كان أستاذا في جامعة هارفارد كما عمل فيها كمدير مكتبة من سنة 1984م إلى غاية 2007م، وعمل قبل ذلك في كلية هارفارد وجامعة برينستون، وجامعة ستانفورد وجامعة شيكاغو.

(1) نبيل حليلو، الثقافة السياسية: الأنماط والوظائف، "مجلة المفكر"، العدد 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2018م، ص 211.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

وردت تصنيفات كثيرة لأنماط الثقافة السياسية واختلفت نظرا للاعتبارات المعتمدة في التصنيف نذكر أبرزها وهو التصنيف الذي جاء به ألموند وفيريا حيث حددا ثلاثة أنماط تتمثل في:

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية:** يكون إدراك الفرد ووعيه للنظام السياسي ضيقا ومحدودا وغير واضح لذا فإدراكه للأبعاد السابق ذكرها هو إدراك بسيط ومشوش بسبب ضعف الوعي السياسي ويمكن ارجاع السبب لضعف ثقافة الفرد ومدرسته في المجتمع.
2. **الثقافة السياسية الرعوية أو التابعة:** تبرز عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية والتأثير⁽¹⁾ على النظام القائم، فالخاضع إما يكون منجذبا بقوة تجاه السلطات أو العكس ويقيمها بوصفها غير شرعية، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي يتسم بالسلبية ويفسر دوره على أنه قبول للسلطة دون تحدٍ سواء كان راضيا بها أم لا.
3. **الثقافة السياسية المشاركة:** يكون الفرد مدركا للأبعاد الأربعة ودوره ايجابي وفعال في العملية السياسية فهو يعرف حقوقه وواجباته وله قدرة وكفاءة على التأثير في الحياة السياسية وفي النظام السياسي بمختلف الطرق كالانتخابات أو المظاهرات فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط⁽²⁾.

في هذا السياق هناك علاقة بين البنى السياسية والثقافة السياسية في المجتمع، فإشاعة القيم الديمقراطية تقتضي وجود أبنية تجعل من التداول السلمي للسلطة لا يطيح بمصالح الخارجين منها وبالتالي التنافس السلمي على الحكم من خلال تعزيز الأبنية السياسية بدورها ثقافة إدارة اختلاف، والعكس تصبح السياسة مجرد تسلط في حالة الثقافة التسلطية، فالثقافة السياسية تمثل الحصيصة التاريخية لكل ما تعلمه أفراد الجماعة وما اكتسبه من طرق في التفكير ومشاعر تجاه الآخرين، وهذه الثقافة تعد أساسا لبقاء المجتمع

(1) عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، المجلد 03، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جانفي 2016م، ص ص 140-141.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

واستمراره، والثقافة السياسية تتميز بقابليتها للانتشار⁽¹⁾ فهي ذات صلة وعلاقة وثيقة بالديمقراطية وإتاحة المشاركة في العملية السياسية بغض النظر عن الاختلافات اللغوية والدينية وغيرها⁽²⁾.

ومن غير الممكن للثقافة الديمقراطية أن تترسخ وتتضح على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية قائمة على المساواة وحرية العمل للتنظيمات السياسية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني تعتبر من أبرزها، ولا يمكن أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية والتنمية السياسية دون إطار ثقافي مساعد على ذلك، فبناء مجتمع مدني مشارك يرتبط في الأساس بنظام القيم، بالخصوص قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية المرتكزة على قيم التسامح والحوار والقبول بالتعددية وعدم التعصب لجماعة معينة.

التأسيس لمجتمع مدني فعال ومشارك مرتبط بمدى احتواء الثقافة السياسية لمجتمع ما على قيم ديمقراطية تدعم المعايير الكيفية والكمية المحددة لقوة فاعليه، فالمجتمع المدني الفاعل هو الذي ينقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي ليشكل إحدى القنوات الهامة للمشاركة السياسية كونه مشاركا في عملية صنع القرار من خلال التعبير عن المصالح وتجميعها ثم تقديمها للمؤسسات الحكومية للتأثير على صنع السياسات العامة واقتراح البدائل والتفاوض عليها، وليس فقط العمل الاستشاري حيث يشترك في (مرحلة الصياغة والتنفيذ)، الأمر الذي يتيح له القيام بدوره الرقابي على الحكومات والضغط عليها في حالة ارتكاب ما هو مخالف للقاعدة الدستورية والمصلحة العامة بمحاربة الفساد وكشف التجاوزات، وتقييم القرارات وغيرها، وهذا ما يجعله شريكا فعليا إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية⁽³⁾.

(1) جهاد الغرام، الثقافة السياسية في المنطقة العربية، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، المجلد 01، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2014م، ص 48.

(2) نبيل حليلو، المرجع السابق، ص 213

(3) عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، المرجع السابق، ص ص 144-145.

المطلب الثالث: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة - دراسة في الدور

كانت السياسة العامة في محتواها تتضمن القضايا العامة بأبعادها الداخلية والخارجية ، أما في إطار العولمة ومحاولة تتميط العالم فزاد تأثيرها واتضحت أكثر، هذا ما أدى لتركيز السياسة العامة على البعد الخارجي والتي تُعنى بالظواهر ذات البعد العالمي سواء من الناحية الاقتصادية كسياسة خدمة الدين، إعادة الجدولة وغيرها، أو في بعدها الاجتماعي كمسألة الفقر، البطالة، الأمومة والمساواة بين الجنسين وغيرها، وكذا القضايا الفكرية والثقافية والتكنولوجية وما تنثريه من اشكالات جوهرية تكمن في السيطرة الثقافية والنفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها، وشهدت فترة التسعينيات عدة تحولات منهجية في دراسة وصنع السياسات العامة نظرا لتأثيرات العولمة وتوجه العالم نحو التكتلات الاقتصادية، وبروز فواعل أخرى في عملية الصنع بجانب الدولة كما كان في السابق حيث كانت الدولة أو المؤسسات أو الدساتير والأبنية الرسمية هي التي تساهم في صنع السياسة العامة دون الاهتمام بتأثير الفواعل الأخرى في العملية.(1)

المجتمع المدني من بين الفواعل غير الرسمية في النظام السياسي وما له من تأثير في عملية صنع السياسات العامة وتوجيهها، حيث نجد دوره يتزايد ويتناقص وفق معايير بنيوية ووظيفية يتصف بها النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني.

❖ **من ناحية طبيعة النظام السياسي:** يتحدد من خلاله طبيعة ودور منظمات المجتمع المدني ومدى نموها وحجمها ونشاطاتها، ففي الأنظمة الديمقراطية نلاحظ تنامي دورها فهي تمس كافة المجالات وتزداد فرص تأثيرها على السياسة العامة في ظل توفر الحريات والديمقراطية، أما في الأنظمة الدكتاتورية في ظل القيود السياسية وضالة هامش الحريات يقل دوره ويقتصر على الأدوار الرعائية الخدمية ويبرز دور المنظمات الخيرية وهذا ما يؤكد على حقيقة عدم السماح بتكوين مجتمع مدني يرتقي ليكون شريكا في صنع السياسة العامة(2).

ففي ظل بروز عدة مفاهيم صاحبت مفهوم الديمقراطية والترابط الموجود فيما بينها والمتمثلة في السياسية العامة والحكم الراشد والمشاركة السياسية أعاد النظر لطبيعة النظام السياسي وأدوارها

(1) سالم أقاري، العولمة وصنع السياسة العامة في الدول النامية، " المجلة الجزائرية للسياسات العامة"، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، فيفري 2016م، ص ص 179-180.

(2) مفتاح رمضان، المرجع السابق، ص 74.

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

التقليدية، بفتح المجال لفواعل أخرى جديدة للمشاركة بفعالية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع من خلال إيجاد صيغ شراكة وآليات عملية تضمن هذا الدور من الناحية القانونية والعملية حيث تصبح السياسة العامة المغذية والمحفزة والهدف الأبرز لهذه المكونات⁽¹⁾.

❖ **من ناحية المجتمع المدني:** المجتمع المدني يتمتع بقدرات إدارية ومؤسسية وله القدرة على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال التحالف بين منظمات المجتمع المدني ومع كافة الأطراف المساهمة في عملية صنع السياسة العامة، وتتحدد مجهودات الأعضاء وإرادتهم بالعوامل المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه وبالعلاقاتها بالمجتمع على اعتبارها منبع قوتها ومصدر بقائها، كما لا يمكن الحديث عن قوة وفعالية المجتمع المدني دون استقلالية مالية وإدارية، فقوة المجتمع المدني في أي نظام تتحدد بتحليل كيفية بنائه وبمدى قدرته على أداء وظائفه، فالمجتمع المدني الذي يخضع للرقابة في مرحلة بنائه ويستفيد من تمويل لا يمكن له في أي حال أن يكون فاعلا بل مجرد تابع للسلطة التي تموله ويعتبر تابعا لبنية للنظام السياسي⁽²⁾.

في ظل التوجهات العالمية لتحقيق التنمية الشاملة جاءت في هذا الإطار الديمقراطية التشاركية والتي تكون بالشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فالحكومة إذا كانت فاعلا في صنع السياسة العامة فالقطاع الخاص هو أيضا يعتبر فاعلا مساهما فيها من خلال تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل، وتحسين الخدمات بما يتميز به من قدرات في الابتكار والتميز والتجديد في تقديم الخدمات، أما المجتمع المدني فهو يؤثر في عملية صنع السياسة العامة من خلال تعبئة جهود المواطنين وحثهم على المشاركة في الشؤون العامة ونشر المعلومات والسماح بتداولها على أوسع نطاق لتعميق المساءلة والشفافية، وكذا تنشئة أعضائها على مبادئ الديمقراطية، وتعتبر ثقافة المشاركة ضمن الديمقراطية التشاركية النمط الوحيد من الثقافة السياسية الكفيل بصنع سياسة عامة ناجعة كونها تسمح للفواعل بالمشاركة في صنعها وبهذا يتم المساهمة في ترسيخ العملية الديمقراطية⁽³⁾.

(1) معمر عمار، إشكالية المشاركة السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر (مدخل الحكم الراشد)، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2017م، ص 2.

(2) مفتاح رمضان، المرجع السابق، ص 75 .

(3) عبد العزيز عقابية ومسعود البلى، توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، المجلد 02، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مارس 2015م، ص 429-434 .

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

برز دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة وفق المنظور الحديث للعملية وللمقتضيات البناء الديمقراطي سمح من خلالها لمنظمات المجتمع المدني بلعب أدوار مهمة كالمشاركة في عدة مجالات من بينها تحقيق التنمية وبالخصوص على المستوى المحلي وإشراكها وإعطاء أهمية كبيرة للعمل الجماعي من خلال تمويلها لتحقيق التنمية سواء كان دولياً أو من طرف الدولة، أو إشراكها في الحوار الاجتماعي وذلك بمشاركة منظمات أرباب العمل فيه على اعتبارها أحد تنظيماته.

نستخلص في الأخير أن المجتمع المدني يختلف دوره باختلاف النظام السياسي وطبيعته وفعاليته في القيام بدوره هو الآخر يتحدد من خلال الثقافة السياسية الموجودة به ومدى تأثيره بها ومكتسباته من هاته القيم والإيديولوجيات والتوجهات، ويعتبر فاعلاً بعملية صنع السياسة العامة في الدولة من خلال تزايد دوره الجديد في تحقيق التنمية وبناء الديمقراطية وترشيد الحكم وهذا من خلال إشراكه مع الحكومة والقطاع الخاص في ظل الديمقراطية التشاركية ومساهمته في صنع السياسة العامة التي برزت في ظل العولمة وتأثيراتها مع تعاظم دور البيئة العالمية في ظل ثقافة سياسية تتوافق وطبيعة النظام التي تتخذ فيه وتصنع هذه السياسة.

خلاصة واستنتاجات:

نستخلص في الأخير من خلال هذا الفصل وما تضمنه من مباحث ومطالب أن:

من خلال المبحث الأول الذي جاء في ثلاثة مطالب تم استخلاص أن السياسة العامة تعني البرامج والخطط التي تتخذها السلطات الرسمية في الدولة للاستجابة لمطالب مجتمعية تتميز بالشرعية والعقلانية، كما أنها ترمي لتحقيق عدة أهداف لتحقيق التنمية وحل المشاكل في المجتمع وغيرها، وتتم بمجموعة من الخطوات لصنعها وتعتبر مراحل صنع السياسة العامة أهم جزئية في السياسة العامة، وهي مهمة في كل مرحلة من مراحل صنعها في ظل مشاركة مختلف الأطراف في هذه العملية، ومن بين السياسات العامة التي تتخذها الدولة نجد السياسة العامة الاقتصادية ونظرا لأهميتها توليها الدولة اهتماما كبيرا وهذا لعدة اعتبارات منها أهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي من خلاله يتم تحقيق التنمية في مختلف المجالات وبالتالي تحقيق الأمن المجتمعي، لذا في المبحث الثاني تم التطرق للسياسات العامة الاقتصادية.

وهي تعتبر من عناصر السياسات العامة للدولة، تطرقنا إليها في المبحث الثاني وتوصلنا إلى أنها تمثل مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها لتنظيم الحياة الاقتصادية بما يتوافق ومتطلبات الأفراد في المجتمع، وهي تهدف للبحث عن النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في استقرار الأسعار. السياسة العامة الاقتصادية تستخدم لتحقيق أهدافها أدوات كثيرة، ولعل أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية ولهما نفس أهداف السياسة العامة الاقتصادية بالإضافة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية، وعلى اعتبارها من أنواع السياسة العامة فهي تمر بنفس المراحل لصنعها كما سبق وذكرنا في المبحث الأول وبمشاركة فواعل رسمية وغير رسمية ومن بين هذه الفواعل المجتمع المدني وهو يتضمن العديد من التشكيلات ونشاطه يكون فاعلا في ظل النظم الديمقراطية وترعرعه في ظل جو ديمقراطي وانتشار لثقافة سياسية مساهمة في تفعيل دوره، وهذا ما تطرقنا إليه في المبحث الثالث.

المجتمع المدني عبارة عن منظمات لها مصالح وأهداف وقيم مشتركة تدافع عنها، ولا تسعى للسلطة وتنشأ طوعية، وتعمل في استقلال عن الدولة، وتم استخلاص جملة من الخصائص والمتمثلة في القدرة على التكيف والاستقلالية، التعقيد والتجانس، كما يقوم على أسس جوهرية لبنائه منها الأساس القانوني كوجود دستور، نظام قضائي مستقل وغيره، والأساس السياسي كالتعددية، التداول السلمي على السلطة، والأساس الاقتصادي كفتح المجال للقطاع الخاص، تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلنا أيضا

الفصل الأول: مدخل نظري مفاهيمي لدراسة السياسة العامة الاقتصادية والمجتمع المدني

إلى أن المجتمع المدني له عدة وظائف مهمة يقوم بها كالوساطة بين المجتمع والدولة، تحقيق الديمقراطية وغيرها، وبمقابل هذه الوظائف وغيرها نجده يواجه العديد من العراقيل منها على سبيل المثال: غياب الاستراتيجية التنموية، العراقيل الإدارية، مشكلة التمويل والتي تؤثر على استقلاليته والثقافة السياسية السائدة وغيرها.

وتوصلنا في المبحث الرابع إلى أن هناك علاقة تكاملية موجودة بين المجتمع المدني وبعض المفاهيم كما وضعناه سابقا، فالعلاقة التكاملية الموجودة بين التنمية والديمقراطية والحكم الراشد بالمجتمع المدني لا يمكن الفصل بينهم فكل مكمل للآخر وجاء كدعامة لتجسيد أو تعزيز مصطلح آخر، وأيضا الثقافة السياسية لها تأثير على فعالية ونجاعة نشاط المجتمع المدني، فلا يمكن تصور وجود مجتمع مدني فاعل في ظل ثقافة سياسية ضيقة، ففعاليته تبين دوره أكثر في القيام بنشاطاته ومساهمته في صنع السياسة العامة من خلال الأدوار التي جاء لتجسيدها من بينها الرقابة والمساهمة في تحقيق التنمية وغيرها.

وكسؤال عام نعه كمدخل لفصلنا اللاحق، كيف يساهم المجتمع المدني في عملية صنع السياسية

العامة الاقتصادية في الجزائر؟

الفصل الثاني

تمهيد

المبحث الأول: المجتمع المدني في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الأول: الخصائص الظرفية والمرحلية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الثاني: قراءة في تطور القوانين المؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر - دراسة تحليلية

المطلب الثالث: تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الثاني: واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الأول: الخصائص الظرفية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط المركزي

المطلب الثاني: التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الداخلية والخارجية والتوجه نحو النظام الرأسمالي

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)

المبحث الثالث: مساهمة المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الأول: دور الجمعيات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الثاني: دور النقابات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الثالث: دور منظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

خلاصة واستنتاجات

تمهيد:

تطرقنا في فصلنا السابق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة للإحاطة بها وإزالة الغموض الذي يكتنفها لتمكيننا من التقرب أكثر من الموضوع لفهمه، وانتقلنا من المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة بوجه عام ومن ثم التطرق للسياسة العامة الاقتصادية على اعتبارها نوعا من أنواع السياسة العامة ومحور دراستنا، ومن بعدها تطرقنا للمجتمع المدني كفاعل فيها في ظل ثقافة سياسية متبلورة في نظام سياسي نشأ ونما فيه، وكذا إبراز دوره في صنع السياسة العامة في ظل ما شهد العالم من تغيرات كثيرة أثرت بشكل مباشر في النظم السياسية للدول النامية، ما انعكس على السياسات المنتهجة من طرف صناع القرار في المجال الاقتصادي بوجه خاص، في ظل تنامي عدد منظمات المجتمع المدني بشكل ملفت للانتباه.

لذا استلزمنا الدراسة خلال هذا الفصل التطرق لدور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، فهذه الأخيرة منذ استقلالها وهي تحاول النهوض باقتصادها المدمر جراء الاحتلال الفرنسي محاولة إصلاح مخلفاته، انتهجت الجزائر في هذا الخصوص مجموعة من المخططات التنموية، ومع بداية الثمانينيات تغيرت توجهات النظام السياسي نتيجة لظروف داخلية تمثلت في تدني المستوى المعيشي للمواطنين وانخفاض أسعار البترول والصراعات بين النخب داخل النظام السياسي الجزائري وغيرها، وأخرى دولية أهمها سقوط المعسكر الشيوعي وتوجهات العالم نحو نظام عالمي جديد، كل هذه الظروف وغيرها سنطرق لها لاحقا خلال الدراسة لمعرفة مدى مساهمتها بشكل كبير في تحديد توجهات النظام السياسي، مع بداية التسعينيات والتوجه لتبني النظام الديمقراطي والذي بدوره كان من متطلبات تحقيقه فتح المجال أمام المواطنين لإنشاء منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته، هذا ما تجسد من خلال تأسيس عدد هائل للجمعيات في فترة وجيزة وكذا إقرار القوانين المنظمة لها.

في هذا الإطار وفي ظل المتغيرات التي شهدتها الجزائر في كافة المستويات وخاصة على المستوى السياسي والاقتصادي، والظروف الصعبة جراء تدهور الأوضاع الاجتماعية وتدني المستوى المعيشي للمواطنين وعلى المستوى الاقتصادي برزت عدة إشكالات كانت انعكاسا لانخفاض أسعار البترول، هذه الأوضاع وغيرها عصفت بأقطاب النظام الذي استوجب تغييره تماشيا والمستجدات الحاصلة تم التوجه نحو التعددية في ظل نظام ديمقراطي، أدى هذا الأمر للانسحاب التدريجي للدولة في العديد من القطاعات تماشيا مع هذه المستجدات وغيرها.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وفي هذا الإطار حاولت الجزائر انتهاج سياسات اقتصادية للنهوض بالدولة واقتصادها، وهذا لتصحيح التحول الراديكالي الذي حصل للنظام، سواء في فترة التسعينيات وما شهدته من اضطرابات أمنية، واجتماعية، واقتصادية، أو في مطلع الألفية الجديدة وتبني سياسة عامة اقتصادية توسعية رافقت تحسن الأوضاع الاقتصادية للجزائر وارتفاع أسعار البترول لتحسين ظروف المواطنين في كافة المجالات فكانت برامج الإنعاش الاقتصادي ترجمة لهذه السياسات المنتهجة، ولكن لا يمكن القول إن هذه السياسات ناجعة إلا من خلال معرفة مدى تطبيقها على أرض الواقع وتقييم نتائجها ومدى إشراك كل الأطراف في صنعها، وللتوضيح أكثر حاولنا معرفة دور المجتمع المدني في المساهمة بعملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر على اعتباره من الأطراف المساهمة في صنعها.

حيث سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية وهي كالآتي:

سنعالج في المبحث الأول واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال تتبع مراحل تطوره في ظل العوامل التي نشأ فيها، وإبراز الأطر القانونية المؤطرة له وأهم تشكيلاته، وعرجنا في المبحث الثاني للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال إبراز واقع السياسة العامة الاقتصادية المنتهجة خلال البرامج التنموية للفترة الممتدة من الاستقلال حتى نهاية الثمانينيات، ومنه متابعة الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري بعد هذه الفترة والتحول الذي شهدته الجزائر والتحول في النظام السياسي والاقتصادي الجزائري وما لها من انعكاسات على الأوضاع المجتمعية للمواطنين، وكذا التطرق للبرامج الإنعاشية التي انتهجتها الجزائر بعد هذه الفترة، وارتفاع مستوى أسعار البترول، فيما جاء المبحث الثالث ليتناول دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وهذا للتركيز على أهم تشكيلات المجتمع المدني الجزائري ودورها في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية والمتمثلة في الجمعيات والنقابات وأرباب العمل على التوالي.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر (2001م-2019م)

ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم التي صاحبت التغيرات التي شهدتها العالم ، ونظرَ فيها العديد من المفكرين والباحثين، ظهورها كان انعكاسا لأوضاع معينة، وهي تختلف باختلاف كل دولة ونظام الحكم السائد فيها، فالدول الغربية كانت أكثر انفتاحا وأكثر ديمقراطية بالمقارنة مع الدول النامية، في ظل تغير الظروف الدولية ومحاولة فرض السيطرة من طرفها على الدول الأخرى، حاولت الترويج للعديد من المفاهيم التي يجب توفرها في النظام السياسي للدول النامية بهدف التحول إلى الأنظمة الأكثر ديمقراطية ومنح مجال أوسع للمواطنين للتمتع بحقوقهم وممارسة حرياتهم.

سيعالج هذا المبحث واقع المجتمع المدني في الجزائر، مثله مثل الدول النامية التي وجدت نفسها بعد الاستقلال مضطرة لتبني النظام الاشتراكي والتوجه للنهوض بالجزائر، التي تبنت العديد من المخططات التنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل حداثة النظام السياسي الجزائري، وقلة خبرة المسؤولين، بالرغم من كل الظروف حاولت الجزائر بناء نظام قائم على الحريات في ظل ممارسة السلطة من طرف الحزب الواحد.

مع منتصف الثمانينيات وظهور بؤار التوجه الجديد للنظام السياسي الجزائري، شهدت العديد من الاضطرابات التي مست كل المجالات، نتيجة لتداخل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، التي انعكست على توجهاته في تبني نظام أكثر انفتاحا، وفي إطاره ظهرت منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها التي تطورت بشكل ملفت للانتباه.

حيث عرجنا في **المطلب الأول** إلى الخصائص المرحلية لتطور المجتمع المدني في الجزائر، وذلك لإبراز أهم المراحل التاريخية التي تطور من خلالها، بينما جاء **المطلب الثاني** ليتناول تحليل الإطار القانوني المؤسس للمجتمع المدني في الجزائر، وذلك بهدف معرفة الأسس القانونية التي بني عليها من خلال كل دستور، فيما تضمن **المطلب الثالث** مختلف تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: الخصائص الظرفية والمرحلية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال العديد من الاضطرابات بسبب التوجه الإيديولوجي للنخبة الحاكمة آنذاك، بالإضافة إلى توجه الدولة لمعالجة مخلفات الاستعمار والنهوض بها، والمجتمع المدني مع بداية الاستقلال لم يكن له أدوار تذكر بسبب نظام الحزب الواحد الذي كان يسير الدولة، وانتهاج النظام الاشتراكي منذ الاستقلال، حيث استمر الوضع لغاية فترة الثمانينيات وظهور بوادر نشأته أي تفعيل أدواره ومنحه بعض الحريات لممارسة نشاطاته.

بعد الثمانينيات وفي ظل الإخفاقات التي طالت كل المجالات برز احتقان اجتماعي كرفض من المواطنين وعدائهم للدولة، ونظرا لعدم تمكن الطبقة السياسية من احتواء الاحتقانات، حيث برزت عدائية المجتمع المدني للدولة ورموزها، وهذا ما تفسره كثافة عدد الجمعيات التي تزامن بروزها مع مقتضيات الدولية، التي تمثلت في رغبة الدول المانحة للقروض والمساعدات تحت إشراف المؤسسات الدولية المالية لدعم المنظمات غير الحكومية، وذلك لتفعيل المشاركة السياسية للمجتمع، وهدفها ليس الديمقراطية بقدر ما كان هدفها وسيلة ضغط على الأنظمة الشمولية وضمانا لقروضها واستثمارها⁽¹⁾، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا في هذه الدراسة من خلال العوامل الخارجية والتي هي ضمن العوامل التي ساهمت في بروز المجتمع المدني في الجزائر، وقبل ذلك سيتم التعرف على الثقافة السياسية السائدة في الجزائر وعلاقتها بالمجتمع المدني وتكوينه.

أولا: العلاقة الترابطية للثقافة السياسية السائدة في الجزائر مع المجتمع المدني:

تطرقنا سابقا في الفصل الأول إلى العلاقة بين الثقافة السياسية والمجتمع المدني نظريا، والآن سنحاول إبراز طبيعة الثقافة السياسية في الجزائر وعلاقتها بالمجتمع المدني، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الجزائر ما بعد الاستقلال تمكنت من بلورة ثقافة وطنية متجانسة مقبولة بالمقارنة مع دول عربية حديثة الاستقلال وبعض دول العالم الثالث، وهذا بفضل النصوص السياسية والإيديولوجية التي اعتمدها الرؤساء

(1) الجمعي النوي، معوقات تشكل المجتمع الجزائري: مقارنة سوسيو-سياسية، "مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية"، المجلد 05، العدد 06، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جانفي 2008م، ص 181.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر رغم وجود بعض الأزمات الثقافية التي كشف الستار عنها مع أحداث أكتوبر 1988م ونخص بالذكر أزمة الهوية⁽¹⁾.

ففي ظل ما عرفته الجزائر من اضطرابات مست مختلف المجالات خلقت احتقانا أدت لأحداث أكتوبر 1988م والتي يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية شهدت الجزائر ولقد اصطلح على هذه الفترة بمرحلة الانتقال الديمقراطي حيث يمكن ارجاع ذلك لافتقادها لمقومات ثقافية حالت دون استتباب المجتمع المدني وهذا راجع لغياب جملة من المقومات ولعل من بين أهم هذه المقومات فقدان ثقافة ديمقراطية تتعاطى مع التنوع الثقافي والتعايش بين البنى التقليدية والحديثة في المجتمع الجزائري، حيث لا يمكن نفي هذه الرؤية أو تثبيتها إلا من خلال البحث عن علاقة الدولة بالديمقراطية وفي علاقتها أيضا بالمسألة الثقافية عموما، وعلاقتها بالمواطنين على اختلاف مرجعياتهم وثقافتهم الدينية والسياسية وغيرها، حيث أدت لنشوب صراعات في ظل غياب أرضية تسمح ببلورة عقد اجتماعي ثقافي مبني على مبدأ القبول بالآخر والعيش المشترك، وهذا راجع لجملة من المعوقات أخرت في تجسيدها يمكن حصرها في المسائل التالية:

- الأزمة الاقتصادية وفشل المشروع التنموي للجزائر بسبب محدودية الايديولوجية الثورية التي استعملت الدين كسلاح ايدولوجي في يد فئات شابة فقدت ثقافتها في النخب ورموز الدولة أفضى لانقسام داخل المجتمع.
- التعريب كان وفق منظور سياسي والطريقة التي تم وفقها أدى إلى انعزال الثقافة الجزائرية أمام الثقافات العالمية⁽²⁾.
- العقلية القبلية التي تميز أغلب الجزائريين فهي ليست بالجديدة في المجتمع الجزائري بل متجذرة في التاريخ كرستها السياسة الاستعمارية⁽³⁾.
- سلبية دور الطبقة المثقفة الجزائرية وانعدام تأثيرها في الحياة السياسية.

(1) سمير قط، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية-مقاربة بنيوية، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، المجلد 09، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي 2017م، ص 231.

(2) الجمعي النوي، المرجع السابق، ص 184.

(3) سمير قط، المرجع السابق، ص 131.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

• ضعف تطور الوعي السياسي للمواطن الجزائري⁽¹⁾.

بالإضافة لذلك نجد دور الأسرة في نشر الثقافة التي تنظر للدولة على أنها الراعية لمصالح المواطنين، والذي يمكن أن نرجعه للسلطة الأبوية المستقاة من تقاليد العائلة التي تعتبر الطاعة دون مناقشة من أحد أركانها، إضافة لمناهج التدريس والطرق التربوية التي تركز الخضوع والطاعة والتلقين السلبي بدلا من تحفيز المتدربين على النقد البناء للمسلمات الاجتماعية والسياسية.

كما أن الثقافة السياسية لدى النخبة الحاكمة تؤمن بالمركزية في اتخاذ القرار وترى وجود مجتمع مدني قوي وفعال تهديدا لمصالحها هذا ما أدى لفرض القيود عليه وفي ممارسة نشاطه، بعد الاستقلال حتى فترة التسعينيات كانت الدولة هي المسيطرة على المشهد السياسي والمجتمعي ومؤسسات الدولة وتحكمها في تأسيس منظمات المجتمع المدني من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، واستعمل الحزب الحاكم كوسيلة لطمس المجتمع المدني الجزائري من خلال الرقابة وفرض الطاعة، واستمر الوضع حتى بعد دستور 1989م⁽²⁾، في ظل العديد من العوامل التي ساهمت على بروزه والتي سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

حيث تقوم الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري على اعتقاده في تمركز السلطة في الشخص الحاكم لا في مؤسسات الدولة، في ظل فقدان جزئي للثقة به بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول أمور المجتمع وخير دليل على ذلك ما حدث في التسعينيات من أحداث وغياب الحريات والمشاركة في اتخاذ القرار والذي يمكن إرجاعه لخوفه من العقاب أو لغياب روح المبادرة لأنه يعتبر الدولة مسؤولة عنه، والنخبة الحاكمة دون غيرها تملك القدرة لإدارة شؤون الدولة⁽³⁾، فضعف فعالية ودور المنظمات والجمعيات في تجسيد مشاركتها السياسية وغياب ثقافة سياسية قائمة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات العامة ومبدأ سيادة القانون والمشاركة السياسية وغيرها من المبادئ الجوهرية لبناء المجتمع المدني تعتبر من أهم

(1) سلاف سالمي وصالح زياتي، معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله، "مجلة المعيار"، المجلد 24، العدد 51،

2020م، ص 903.

(2) عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، المرجع السابق، ص 146-147

(3) المرجع نفسه، ص 145

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الصفات التي يتميز بها النظام السياسي الجزائري، وهذا يشكل العائق أمام مجتمع مدني جزائري فاعل في أداء دوره⁽¹⁾.

بالتالي يمكن القول إن الثقافة السياسية السائدة لدى النخبة الحاكمة في الجزائر هي ثقافة رعية مرتكزة على الإقصاء والتهميش وتمركز السلطة لدى النخبة الحاكمة، ولا تتقبل التعدد لفتح المجال لمشاركة كل أطراف المجتمع في الحياة السياسية نظرا لطبيعتها المبنية على القوة والإقصاء، ويمكن إرجاع ذلك لمخلفات المستعمر الفرنسي وطمسه لشخصيته وهويته حيث زرع عقدة النقص والخوف لدى المواطن الجزائري في المشاركة ما أدى لإنتاج طبقة من المواطنين كعنصر مشارك في العملية السياسية، كما أنتج ثقافتين متعارضتين هما نخبة مفرنسة متأثرة بالثقافة الغربية وحضارتها، ونخبة معربة متشبثة بقيم الثقافة الوطنية، والتخلف الناتج عن سلطوية الأنظمة القائمة.

ثانيا: المحددات المساعدة على بروز المجتمع المدني في الجزائر

في ظل الثقافة السياسية التي ترعرع فيها المجتمع المدني الجزائري يمكن إجمال العوامل التي ساهمت على بروزه في عدة عوامل، حيث تم تصنيفها من خلال الدراسة على أساس ارتباطها بالأوضاع الداخلية للدولة والأوضاع السائدة في تلك المرحلة، وتمثلت في العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية، العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية، بالإضافة للعوامل الخارجية هي الأخرى كان لها الأثر الكبير في بروزه وتفعيله، وهذا ما شهدناه من خلال إنشاء عدد هائل من الجمعيات خلال فترة وجيزة وغيرها، وهذا ما سنتناوله مفصلا فيما يلي:

(1) سلاف سالمى وصالح زياني، المرجع السابق، ص 894.

الشكل رقم(02): يمثل المحددات المساعدة على بروز المجتمع المدني في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مراجع الدراسة.

1. العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

✓ دخول الجزائر في أزمة اقتصادية حادة في منتصف الثمانينيات مما أدى لانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، هذا ما دفع بها للاقتراض وبالتالي اللجوء لجدولة ديونها سنة 1994م، وقبول تطبيق برامج التعديل الهيكلي المفروض من المؤسسات النقدية الدولية، وتأثيرها على توجهات صناع القرار في بناء الدولة والاقتصاد الوطني.

✓ تبني خيار الاشتراكية، والتكفل بتحقيق الرقي الاجتماعي والثقافي، وتحقيق الانطلاق الاقتصادي، فالدولة لعبت دور المانح للأرزاق بتحولها لأكبر مستثمر في القطاع الاقتصادي وفي أغلب القطاعات والمجالات تقريبا⁽¹⁾.

⁽¹⁾ غنية شليغم، إشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008م، ص 69.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ ضعف مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتهميشه في لعب أدوار أساسية لمساعدة نمو مجتمع مدني قوي، وعدم منح الحق للاستثمار الأجنبي بسبب تخوف الدولة في الوقوع في تبعية اقتصادية غير مقبولة في حالة الاستعانة به، فالدولة هي التي شكلت الأساس الاقتصادي لشرعية النظام ومع انسحابها خلقت عجزا في هذه الشرعية وأدت إلى سخط اجتماعي جراء هذه الإصلاحات الاقتصادية.

2. **العوامل الاجتماعية:** سمة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر كان لها الأثر على المستوى الاجتماعي والتي سنحاول حصرها في النقاط التالية:

- ✓ انخفاض الاستثمار.
- ✓ انخفاض دخل الأفراد أدى لنقص الاستهلاك.
- ✓ انتشار البطالة.
- ✓ قلة الصادرات خارج المحروقات جراء الاعتماد على دخل أسعار البترول.
- ✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ أزمة السكن بسبب النزوح السكاني من الأرياف وتوجهها للمدن بحثا عن فرص للعمل.

ما يمكن ملاحظته خلال تلك الفترة في ظل تعدد المظاهر الاجتماعية والوضع المزري التي آلت إليه الجزائر نظرا لانعكاس الأزمة الاقتصادية على أوضاع المواطنين الاجتماعية، وانتشار أزمة البطالة التي طالت المواطنين والتي تعد من أكبر المشاكل التي عرفتتها حيث شكلت اضطرابا واضحا في سوق العمل وعلى الحياة الاجتماعية حيث تزايد عدد خريجي الجامعات ومراكز التكوين مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل، بالإضافة إلى قصور الدولة عن حل مشاكل المواطن مثل مشكل السكن والتعليم والصحة حيث إن الدولة حملت نفسها مسؤوليات كثيرة⁽¹⁾.

(1) غنية شليغم، المرجع السابق، ص ص 70-71

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

3. العوامل الثقافية: وتتمثل في:

- ✓ تفشي ظاهرة الأمية بعد الاستقلال بالرغم من تعميم التعليم المجاني إلا أنها بقيت مرتفعة وبالخصوص في المناطق الريفية، وهذا من الأسباب التي أدت لعزوف المواطنين لتنظيم أنفسهم للتعبير على أفكارهم وهذا لافتقارهم للثقافة المدنية والتنظيمية.
- ✓ إحساس المثقفين الجزائريين بمركب النقص جراء الهزائم المختلفة للاستعمار على مر التاريخ الذي عرفته الجزائر، ما جعلهم يفضلون العمل بالخارج بدل العمل في الجزائر.
- ✓ أزمة الهوية التي طرحت بشكل كبير والذي تمثل في الصراع اللغوي وبروز انشقاق تغذية أطراف مختلفة داخل الوطن حيث نجد التيار العروبي الذي يدافع لإعلاء راية اللغة العربية وتطبيقها، بالمقابل نجد تيارا آخر يحاول إعلاء راية الأمازيغية. فغياب الاندماج جعل مسألة الهوية تحظى بمكانة مركزية أدت إلى نفي الآخر⁽¹⁾.

4. العوامل السياسية: وتتمثل في:

- ✓ شرعية النظام السياسي حيث أدى التغيير العكسي للسياسة العامة الاقتصادية بعد تولي الرئيس (الشاذلي بن جديد) السلطة إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وحمل الحزب جبهة التحرير الوطني مسؤولية هذه الإخفاقات منذ الاستقلال.
- ✓ بروز ظاهرة التعددية الفكرية في تركيبة الحزب نتيجة غياب وحدة الرؤية السياسية لدى التركيبة البشرية للحزب، هذا ما أدى لبروز العديد من المشاكل داخل الحزب وخارجه كان سببها عدم تمكن الرئيس الشاذلي من عزل معارضي الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة.
- ✓ حدوث أزمات داخل حزب جبهة التحرير الوطني وخارجه هذا ما غذى الصراع بين الحزب والمعارضة مما أدى إلى تأخر الانفتاح وأدى هذا لتعالي أصوات المحتجين التي خرجت منددة برموز النظام في أكتوبر 1988م⁽²⁾.

تعد أحداث أكتوبر 1988م هي التي أحدثت تغييرا كبيرا في المجتمع الجزائري وأركان النظام، حيث سمحت بانفتاح النظام وإدخال إصلاحات سياسية عاجلة، ومناقشة المواضيع الحساسة كحقوق الإنسان

(1) غنية شليغم، المرجع السابق ، ص ص 71-72.

(2) المرجع نفسه، ص ص 73-74.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

والفساد وغيرها التي كان النقاش غير مسموح فيها، بالإضافة إلى استناد السلطة الجزائرية إلى الشرعية التاريخية التي اكتسبتها من ثورة التحرير، هذا ما استوجب عليها البحث عن شرعية جديدة، لهذا توجهت للتعددية⁽¹⁾.

5. العوامل الخارجية:

بالإضافة للعوامل الداخلية التي ساهمت في ظهور المجتمع المدني في الجزائر كما سبق ذكرها، نجد بأن هناك عوامل أخرى تتمثل في العوامل الخارجية والتي تجسدت في تغيير معالم النظام العالمي ثم موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم والتي نتج عنها تزايد المطالبة بحقوق الإنسان والتي كان لها انعكاسات على النظام السياسي الجزائري والمجتمع وتتمثل في:

العامل الأول: انهيار الاتحاد السوفياتي انعكس على طبيعة النظام السياسي الذي تبنته الدول التي كانت تحت كنفه وموالية له، والجزائر من بين الدول التي تبنت النظام الاشتراكي وبالتالي كان لزاما عليها القيام بما يلي:

✓ مراجعة حساباتها على المحيط الدولي.

✓ ضرورة تبني استراتيجية الاعتماد على الذات، والتخلي عن الاعتماد على الخارج بخصوص الدفاع عن قضايا خاصة.

✓ ترسيخ مفهوم التعددية والمشاركة السياسية في ظل المتغيرات الدولية وتآكل النظم الشمولية.

من الواضح أن الانفتاح الاقتصادي ثم السياسي الذي عاشته الجزائر كان مرتبطا بالتخلي عن السيطرة على الموارد المحلية، والتوجه نحو الخصوصية للحصول على الإعانات من المؤسسات النقدية الدولية، وهذا ما يفسر ما تسعى إليه الدول الكبرى لحماية مصالحها من خلال دعم النظم القائمة وهذا ما حصل عندما تم التراجع عن المسار الديمقراطي دون أن تحرك ساكنا على اعتبارها الراعية لموجة الديمقراطية⁽²⁾.

(1) أحلام بولكعبيات، المجتمع المدني والسلطة-الحالة الجزائرية، الطبعة الأولى. قسنطينة الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، 2019م، ص 171.

(2) غنية شليغم، المرجع السابق، ص ص 74-75.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

أما العامل الثاني فيتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، فالتحول من النظم غير الديمقراطية إلى نظم ديمقراطية يكون من طرف معارضة منظمة أو الحكام أنفسهم، تعترف بحقوق الفرد وحرياته، لذلك ففكرة الديمقراطية في الجزائر ترجع لعدة أسباب داخلية نذكر منها:

- ✓ تعثر القيادة السياسية في الخروج من التخلف وبناء مؤسسات الدولة.
 - ✓ غياب العدالة في توزيع السلطة والثروة سبب السخط على نظام الحكم من طرف الطبقة الوسطى المتنامية بسبب غياب العدالة في توزيع السلطة والذي أدى بدوره إلى اختلال عدالة توزيع الثروة.
- وفي مواجهة كل هذا تشكلت جبهات ديمقراطية تنادي بإصلاح نظم الحكم وتحرير الإنسان وإشراكه في تقرير مصيره، وهذا كله مرهون بعوامل أهمها الاعتراف بحقوق الإنسان ومشاركته السياسية وبوجود مجموعة من الحريات ومجتمع مدني يكفلها، فقد كثر الحديث في العشرية الأخيرة عن حقوق الإنسان وأصبحت شعارا يرفع في كافة أنحاء العالم ومن طرف مختلف الجهات ولكن لأغراض مختلفة⁽¹⁾.

ومن بين هذه الحقوق نذكر: الحق في التظاهر، الحق في الانتخاب واختيار ممثله، حرية الرأي الاعتقاد والتنقل المشاركة في التنظيمات والأحزاب والجمعيات وغيرها من الحقوق فلا يمكن فهم حقوق الإنسان خارج الإطار الديمقراطي، والجزائر حرصت على التأكيد على هذه الحقوق في مختلف الدساتير.

العامل الثالث تمثل في دور البنك الدولي وتشجيعه لمنظمات المجتمع المدني، ونادي لحماية مصلحة الفقراء والتي أصبحت من أولويات معايير عمله، وهذا يقحم مشاركة المجتمع المدني، لكن هذا القرار كان له خلفية تاريخية ظهرت من خلاله برامج التعديل الهيكلي المفروض على الدول من طرف البنك الدولي بداية من الثمانينيات⁽²⁾، وهذا لضبط التوجه الاقتصادي العالمي من خلال مراقبة السياسات المالية والتجارية للدول لخلق نمطية في القواعد والمعايير المستخدمة، ولجأت معظم الدول للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية والتي بدورها فرضت هذه الأخيرة مجموعة من الشروط كبرامج إصلاحية أجبرت من خلالها الدول المستدانة على إعادة علاقاتها مع السوق، وفي ظل سيطرة الدول المتقدمة على مجمل العلاقات الاقتصادية

(1) غنية شليغم، المرجع السابق، ص ص75-76.

(2) المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الدولية تحملت الدول النامية العبء بشتى الوسائل، وبهذا تجسدت هيمنة النظام الرأسمالي من خلال تزايد اهتمامها بمسألة تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العالمي.

وبالتالي يمكن القول إن توجه الجزائر لهذه المؤسسات للحصول على الدعم والمساعدات فرض عليها اتخاذ مجموعة من الإجراءات للانضمام إليها منها تعديل المنظومة القانونية لجلب الاستثمارات الأجنبية، التحرير الجزئي للتجارة الخارجية وفتح المجال للقطاع الخاص وغيرها⁽¹⁾، وهذا الارتباط بالمؤسسات المالية عمق الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال تجربتها الاقتصادية.

في ظل التوجه الواسع الذي صاحب الانفتاح السياسي في الجزائر بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والمساواة وغيرها، هذا ما توافق والاهتمام بالمجتمع المدني لعدة أسباب منها زيادة الوعي لدى منظمات المجتمع المدني، والذي كان انعكاسا لتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وما صاحبها من ضغط دولي كما تم توضيحه سابقا.

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات سياسية كبيرة جسدها إقرار دستور 23 فيفري 1989م في إقرار التعددية الحزبية والنقابية ما دل على أهمية هذه التنظيمات في تشكيل وصنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث شهدت هذه الفترة عدة ظروف واجهت المجتمع الجزائري بالأخص مست بنية النظام السياسي⁽²⁾ لتشهد الجزائر خلالها التحول في نظامها وتبني الديمقراطية كمرحلة انتقالية والتي أخذت وقتا طويلا ما أدى إلى احتقان اجتماعي وسياسي، ما ولد عجزا واضحا على مستوى تحقيق أهداف التنمية، كما جاء التحول الكبير للمجتمع المدني في الجزائر مع الإصلاحات السياسية التي أفرزت:

✓ التخلي عن الاشتراكية.

✓ السلطة ملك للشعب.

(1) الطيب بلوصيف، المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية "الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الجاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2012م-2013م)، ص ص 161-162.

(2) عودة لعيرج، دور المجتمع المدني في تفعيل أداء النظام السياسي في الجزائر (1989م-2010م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2016م، ص ص 196-197.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ استحداث العديد من النصوص التي تهتم بالحريات وحقوق الإنسان وما تضمنه من حقوق منحت للمواطن كالحق في التجمع، الإضراب، تشكيل النقابات وغيرها⁽¹⁾.

ثالثا: السمات الظرفية لنشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر:

بعد التطرق للثقافة السياسية السائدة في الجزائر وتأثيرها على المجتمع المدني والتعرف على أهم العوامل التي ساهمت في بروز المجتمع المدني، سنحاول التعرف على أهم المحطات التاريخية التي مر بها المجتمع المدني الجزائري وأهم خصائصه التي تميزه، فالفحص المتأن للمجتمع المدني ولمختلف تطوراته بين لنا وجود تشكيلات لا يستهان بها ضمن النسيج الاجتماعي في الجزائر وقد أدى دورا حاسما في تصحيح توجهات السلطة الحاكمة ذات الصبغة السلطوية لتبني إصلاحات دستورية سنة 1989م.

ولفهم كيفية تشكل منظمات المجتمع المدني بعد الاستقلال لا يكون إلا بالعودة للفترة التي قبلها، حيث تؤكد معظم الدراسات على أن منظمات المجتمع المدني لها الفضل الكبير في مقاومة الاحتلال الفرنسي ويمكن تحديد تشكيلاته، إلى غاية بداية القرن العشرين ساهمت الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسة الأوقاف دورا لا يستهان به في هذا الشأن رغم ما ألصق بها من صفات سيئة، إلا أنها لعبت دورا بارزا في الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية ومحاربة المستعمر وغيرها من الأدوار⁽²⁾.

ترجع بؤادر المجتمع المدني في الجزائر ونشأته للحقبة الاستعمارية، حيث برز نشاطه لمقاومة الاستعمار الفرنسي فكان التوازن بين المقاومة المسلحة والمعارضة السياسية، فتزعم "حمدان خوجة" حركة ذات أبعاد سياسية ضد الاستعمار، واعتبرت أولى تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كانت تمثل النخبة السياسية وعرفت "بلجنة المغاربة"، والمواجهة مع الاستعمار كان السبب وراء بروز العديد من الجمعيات والأحزاب في الجزائر منها جمعية علماء المسلمين، التيار الوطني الاستقلالي...، وكل هذه التنظيمات

(1) عودة لعيرج، المرجع السابق، ص ص 198-199

(2) صالح زيان، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، "مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية"، المجلد 08، العدد 17، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، ديسمبر 2007م، ص ص 91-92.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وغيرها التي مثلت المجتمع المدني كانت نتيجة لرغبة حرة من قبل الأفراد وطوعية منهم وليس نتيجة لظروف دولية⁽¹⁾.

فيما يمكننا تلخيص ما مرت به الجزائر منذ الاحتلال حتى الاستقلال في مرحلتين هامتين، الأولى اتسمت بالكفاح المسلح، افتقدت التنظيم الكافي لغاية الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها جعلت الشعب الجزائري أكثر وعياً، وتوجه للنضال السياسي والتنظيمي للمجتمع، فكانت العديد من المطالب من طرف النخبة والمتقنين واتسمت هذه المطالب بطابعها الإصلاحي في ظل الواقع السياسي الاستعماري وكانت مطالبهم تصطدم برفض الإدارة، كما أن الجزائر لم تخل من محاولات سياسية مثلتها جمعية العلماء المسلمين التي يمكن اعتبارها المرجعية في تأسيس مجتمع مدني طوعي وحر، وساهمت في إيصال مطالبهم للسلطة الاستعمارية، وكذا تأسيس الكشافة الإسلامية الجزائرية حيث دعمت الثورة بأفراد مدربين ومنظمين، والدور الذي لعبته هذه التنظيمات خلال هذه الفترة من تاريخ الجزائر زادت من وعي الفرد وأهميته وقيمته من خلال المشاركة في تحرير الوطن و تنمية المجتمع الجزائري⁽²⁾.

1. المجتمع المدني خلال الفترة (1962م- 1988م)

بعد الاستقلال كان المجتمع المدني تحت حكم الحزب الواحد خلال الفترة (1962م-1989م) هذه الفترة شهدت انتكاسة واضحة بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني شهدت تبلور حركة فعالة لها عكست التوجهات الفكرية والإيديولوجية المختلفة للمجتمع الجزائري ما كان يبشر بحركية متميزة لمنظمات المجتمع المدني⁽³⁾.

إلا أن ذلك لم يتحقق، حيث تم حظرها أو ضمها تحت مظلة الحزب الواحد، وبالتالي غلق العديد من القنوات للتعبير الحر والمنظم بهدف الدفاع عن المصالح المختلفة للمجتمع الجزائري، ولعبت النخبة الحاكمة دورا هاما في جعل جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الدولة بمثابة الوعاء الذي تصب فيه

(1) غنية شليغم، المرجع السابق، ص ص 37-38

(2) المرجع نفسه، ص ص 46-47

(3) صالح زياني، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

مختلف التنظيمات الاجتماعية بهدف الدفاع عن سياسة الدولة، لقد عجز هذا الحزب في بلورة مشروع مجتمعي لبناء الدولة الحديثة التي تقوم على الفصل بين السلطات وإرساء بنية سياسية ديمقراطية.

حيث أكد ظهور منظمات المجتمع المدني أن التسلط والرقابة الشديدة للدولة يحول دون قيام أجهزة تمثيلية قوية ومستقلة، ومن المفارقات الهامة التي يمكن تثبيتها من خلال العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر خلال فترة الأحادية هي أن مرحلة ما بعد⁽¹⁾ الاستعمار أعادت إنتاج نفس الوضع الذي ميزها قبل الاستقلال، أي أنها لم تتوقف عن العمل لكن عادت للنشاط خارج إطار الفضاء السياسي الذي تحكمه الدولة، ومما سبق هذا الوضع يطلق عليه علماء السياسة حالة الدولة الضعيفة في مقابل مجتمع مدني قوي.

فيما تزامن إخفاق النخبة الحاكمة في بناء الدولة مع فشل بناء علاقة تكاملية تنافسية مع المجتمع المدني، الذي فتح المجال لبروز ملامح جديدة من مراحل تشكل المجتمع المدني في الجزائر وهي مرحلة رضوخ النظام الحاكم للقوة المتنامية التي اكتسبها وعليه تم إقرار التعددية السياسية وفتح المجال أمام العديد من تشكيلاته التي كانت تعمل بشكل غير رسمي قبل التعددية للظهور⁽²⁾.

2. المجتمع المدني خلال الفترة (1988م-2000م)

يمكن القول بأن الفترة الممتدة بين (1988م - 1995م) هي الفترة التي ظهرت فيها منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح وجلي، ويأتي ذلك بسبب الانتقال الديمقراطي الذي عرفته الجزائر، في ظل ما تتطلب الديمقراطية من تحرير حريات الأفراد والتعبير والتنظيم، ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات وهو ما جعل هذا المفهوم يبدو في الحالة الجزائرية، كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، فقد قامت السلطات السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا، أكثر من أي قوى اجتماعية أو سياسية أخرى، بهدف جعله وسيلة جديدة لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على إنجاز عملية الانتقال والخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية للنظام السياسي القائم في تلك الفترة، وتبنت بعض القوى الاجتماعية والسياسية أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري، في ظل

(1) صالح زباني، المرجع السابق، ص ص 93-94.

(2) المرجع نفسه ، ص ص 95-97.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

خصوصيات الحالة الجزائرية في الميادين الاجتماعية الثقافية واللغوية على وجه التحديد، وتبين المفهوم أكثر مع بعض القوى الاجتماعية التي غلب عليها الطابع الحضري من أبناء الفئات الوسطى الأقرب للفضاء الثقافي الفرنسي، في حين تحفظت على المفهوم وتأخرت في تجسيده التنظيمي الكثير من القوى الاجتماعية والفكرية القريبة من النظام الرسمي التي رأت فيه وسيلة لكسر موازين القوى السياسية القائمة⁽¹⁾.

بينما اتسمت فترة التسعينيات بتدهور الوضع الأمني في الجزائر، فعلى الرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين 39 و 40 من دستور 23 فيفري 1989م، وبروز ذلك أكثر تنظيما في دستور 28 نوفمبر 1996م، إلا أن دستور 1989م جاء في ظروف صعبة، مثلت الفترة مرحلة التحول من نظام سياسي منغلق حيث تجمعت كل السلطات في يد الحزب الحاكم، إلى نظام أكثر انفتاحا في ظل إشراك فواعل المجتمع المدني والسماح لها بإنشاء عدد كبير من الجمعيات والنقابات وغيرها في وقت قياسي، مقارنة بدستور 1996م المعدل الذي جاء أكثر تنظيما من سابقه من الناحية القانونية والتنظيمية على اعتباره جاء في ظل تدهور الوضع الأمني في الجزائر، فهو واضح في وضع الفروق بين الحزب السياسي والجمعيات والنقابات ويعترف بها كلها كأشكال تنظيمية مختلفة تمارس من خلالها الحريات وتحترم في كنفها الحقوق المدنية والسياسية للمواطن.

وفي ظل تردي الوضع الأمني في الجزائر وفرض قانون الطوارئ وقانون محاربة الإرهاب أدى بشكل كبير لنقييد الفعل الطوعي وحرية الرأي والتعبير في الجزائر، كما أدت إلى خسائر بشرية ومادية، من خلال الاعتقالات العشوائية والاختطافات القسرية للأفراد دون محاكمات، والجو العام السائد آنذاك أفضى إلى تعميق التخوف من كل ما يتعلق بالدولة، وتكريس فكرة اعتبار الدولة المحور الثابت والوحيد في العملية التنموية وأنها الوصي على المجتمع مهما كانت وضعيته في كافة المجالات⁽²⁾.

(1) هشام صاغور، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية-الواقع والرهانات، الطبعة الأولى. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م، ص 224.

(2) يوسف زدام، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008م، ص 4.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وهذا ما ينم على غياب الحريات وحقوق الإنسان في ظل الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر، وفي ظل الظروف الخارجية التي عرفها العالم، وتغير النظام العالمي أثر على مختلف دول العالم وتوجهاتها نحو تبني نظم أكثر ديمقراطية، والجزائر على غرار دول العالم اتخذت هذا المنحى، فجاء المجتمع المدني لإرساء الديمقراطية من خلال فتح المجال للحريات.

ولترسيخ منظومة المجتمع المدني جاء القانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990م الذي وضع آليات العمل الجماعي وهذا من خلال ما تضمنه من مواد جاءت بهذا الخصوص، وأخذت منحى مطلبيا في ظل الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، وقد كرس القانون 90-31 العديد من الحقوق والحريات⁽¹⁾، حيث سمح بانتشار عدد كبير من الجمعيات، ومن جهة يبقيا في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية خاصة تلك المتعلقة بعدم قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في إعانات الأعضاء وما تقدمه الدولة، إضافة لتطبيق الحصانة القانونية لحماية الجمعية من التعسف القانوني وجعل القاضي المؤهل الوحيد للقيام بإجراءات الحل وتعليق نشاطها كما هو منصوص عليه في القانون⁽²⁾. وهذا لا يتوافق مع الاستقلالية التي يجب توافرها في منظمات المجتمع المدني لتفعيل دورها، كما نصت عليه في الأطر النظرية من خلال خصائص المجتمع المدني كما سبق ذكرها من خلال الدراسة.

ما يمكن قوله عن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر وما عايشته من أحداث أنها زادت من وعي المواطنين، وهذا ما دفع بهم للمطالبة بحقوقهم في إطار منظم، وبالرغم من ظهور منظمات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته وتناميها بشكل متسارع إلا أن نشاطها كان محدودا نظرا للظروف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك، ولكن الأمر اختلف مع بداية سنة 2000م، ففي ظل انفراج الوضع الأمني والاقتصادي وتحسن أسعار البترول وانتهاج الدولة لسياسات عامة اقتصادية هادفة لإنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري، هذا ما توافق مع إشراك فواعل المجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية سواء في إطار الحوار والشراكة، أو العمل بشكل فردي.

(1) عودة لعيرج، المرجع السابق، ص ص 211-212.

(2) سلاف سالمى وصالح زياني، المرجع السابق، ص 897.

3. المجتمع المدني في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)

كما ذكرنا سالفاً بأن فترة التسعينيات اتسمت بعدم الاستقرار سواء من الجانب الأمني أو الاقتصادي وهذا الوضع حتى نهاية التسعينات، حيث بدأت ملامح الانفراج تظهر على كافة المستويات ففي ظل تنامي الأحداث سواء على المستوى الوطني أو الدولي وموازة مع الأحداث التي حدثت في الدول العربية والتي سميت بأحداث الربيع العربي وهذا مطلع سنة 2011م، وما نجم عنها من سقوط الأنظمة العربية، قام النظام السياسي الجزائري بالعديد من الإصلاحات في مختلف المجالات.

في ظل هذه الأوضاع وبروز الدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في إسقاط الأنظمة وتحقيق الانفتاح السياسي، أعيد النظر في العديد من القوانين من بينها قانون الجمعيات، فجاء القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات⁽¹⁾.

ولقد واجه المجتمع المدني في الجزائر عدة تحديات، فرغم الاستقرار النسبي الذي عرفته مع بداية سنة 2000م موازة مع ما حدث في الدول العربية من أحداث والتي سميت بأحداث الربيع العربي، إلا أن، ذلك لم يمنع منظمات المجتمع المدني من الاحتجاج والتظاهر تعبيراً عن استنكاره للنظام المجتمعي السائد، وتنديداً بمختلف مظاهر الفساد، وهذا ما لوحظ من خلال الحراك الشعبي 22 فيفري 2019م الذي شمل كل ربوع الوطن طلباً لتغيير رموز النظام السياسي الجزائري ومحاربة الفساد.

في ظل هذه الأوضاع كان الانفراج نوعياً لبعض تنظيمات المجتمع المدني في ممارسة نشاطاتها، حيث تم استدعاؤها للحوار، كما رفعت القيود على بعض منها، على سبيل المثال أكاديمية المجتمع المدني الذي نشأت في سنة 2003م والتي كانت وليدة نتيجة حاجة المجتمع الجزائري لتنظيم جديد بمفهوم حديث.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات.

المطلب الثاني: قراءة في تطور القوانين المؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر-دراسة تحليلية

بعد تعريجنا على المجتمع المدني ومراحل تطوره في المطلب الأول سنتناول من خلال هذا المطلب أهم الأطر القانونية المنظمة والمؤسسة للمجتمع المدني في الجزائر عبر كل الدساتير التي عرفت الجزائر، فالنظام السياسي في الجزائر تبنى الاشتراكية كإيديولوجية ونظام سياسي واقتصادي، وكان لهذه الإيديولوجية انعكاس على الدساتير التي تعاقبت على الجزائر والتي تعتبر بمثابة المنظمة للحياة المجتمعية في أي دولة، فالدستور يتضمن مجموعة من التدابير المكتوبة والعرفية تحدد هوية الدولة وينظم السلطات العامة في الدولة وعلاقاتها ويحدد حقوق وحرقات المواطنين وهو يختلف حسب طبيعة النظم السياسية.

من خلال استقراء للدساتير الجزائرية تمت ملاحظة العديد من الفروق فيما يخص القوانين والمواد التي جاءت بخصوص تنظيم عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر، لذا ومن خلال الآتي سيتم تسليط الضوء على دساتير الجزائر منذ استقلالها وإبراز أهم ما جاء فيها من قوانين ومواد منظمة لنشاط منظمات المجتمع المدني مع التركيز بصفة خاصة على الجمعيات والنقابات ومنظمات أرباب العمل على اعتبارها من أهم مكونات المجتمع المدني في الجزائر.

أولاً: دستور 1963م:

يعتبر أول دستور للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال، في ظل تبني الخيار الاشتراكي وتحكم حزب جبهة التحرير الوطني في زمام الحكم وتركز كل السلطات في يده، ومن خلال قراءة دستور 1963م نجد بأنه تضمن المواد التالية التي تتعلق بالمجتمع المدني.

المادة 19 نجدها تنص على أنه "تضمن الجمهورية حرية الصحافة وحرية وسائل الإعلام، الأحزاب، وحرية تأسيس الجمعيات، وحرية التعبير، ومخاطبة الجمهور، وحرية الاجتماع".

أما المادة 20 فنصت على "الحق النقابي، وحق الإضراب ومشاركة العمال في تدبير المؤسسات معترف بها جميعاً، وتمارس هذه الحقوق في نطاق القانون"⁽¹⁾.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، الجريدة الرسمية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من خلال ما ذكرناه سالفًا نلاحظ أن المشرع الجزائري أقر بتأسيس الجمعيات كما جاء في نص المادة 19 المذكورة أعلاه، كما أقر الحق النقابي للمواطنين كما جاء في نص المادة 20 من نفس الدستور، وبالمقابل هذه الحقوق التي اكتسبها المواطن الجزائري تكون في إطار عدم المساس بأمن الدولة و هويتها و عدم المساس بمؤسساتها، في ظل النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال والذي كان جليا في هذا الدستور، كما أن الجزائر كانت في بداية استقلالها تحاول النهوض بالدولة في مختلف مجالاتها وعلاج مخلفات الاستعمار الفرنسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يحتكر العملية السياسية برمتها في تلك الفترة.

ثانيا: دستور 1976م:

جاء هذا الدستور أيضا في ظل تكريس الخيار الاشتراكي للدولة، ففي الباب الأول الفصل الرابع والمتضمن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، ومن خلال قراءتنا لدستور 1976م، نجد بأنه تضمن المادة 56 والتي نصت على " حرية إنشاء الجمعيات المعترف بها وتمارس في إطار القانون"، أما المادة 60 من نفس الدستور فنصت على "حق الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال، ويمارس في إطار القانون"⁽¹⁾.

من خلال ما ذكرناه من مواد أقرها المشرع الجزائري في دستور 1976م نجد بأنه حافظ على الحقوق التي منحها للمواطنين، والتي جاءت في دستور 1963م بخصوص العمل الجمعي والنقابي وهذا في إطار نفس الإيديولوجية الاشتراكية التي سادت الفترة السابقة مع تغيير رئيس الدولة من بن بلة^(*) إلى هواري بومدين^(**) بعد الانقلاب العسكري الذي قام به واعتلاءه كرسي الرئاسة.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976م، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة ب 24 نوفمبر 1976م.

(*) بن بلة: رئيس الدولة الجزائرية للفترة (1963م-1965م) أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة يعتبر رمزا من رموز الثورة التحريرية، ولد بمغنية جنوب مدينة وهران سنة 1916م، له تاريخ حافل من الإنجازات.

(**) هواري بومدين: رئيس الدولة الجزائرية للفترة (1965م- 1978م) اسمه الحقيقي محمد إبراهيم بوخروبة، هو الرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية، بعد الانقلاب العسكري الذي قام به للإطاحة بحكم الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965م، هذه العملية سميت بالتصحيح الثوري، توفي سنة 1978م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك تعديل دستوري في سنة 1979م والذي مس العديد من المواد في هذا الدستور والذي كان من خلال القانون رقم 79-06 المؤرخ في 12 شعبان عام 1399هـ الموافق لـ 07 يوليو سنة 1979م⁽¹⁾، بالإضافة إلى التعديل الدستوري لسنة 1988م والذي لم يتضمن مواد حول عمل منظمات المجتمع المدني⁽²⁾، وهذا التعديل جاء في ظل ظروف سيئة كان يمر بها المجتمع الجزائري مع تدني المستوى المعيشي للأفراد وانخفاض أسعار البترول... وغيرها من الظروف التي كانت خلال تلك الفترة، هذا التعديل جاء في فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد^(*).

ثالثا: دستور 1989م:

جاء دستور 1989م تزامنا مع التحولات التي مست بصورة خاصة الدول ذات النظام الاشتراكي بعد انهيار جدار برلين، وهذا ما أثر على أنظمة الدول النامية من بينها الجزائر، حيث تم تبني التعديلات السياسية وفتح المجال للحريات وغيرها من الحقوق، في ظل التخلي عن الخيار الاشتراكي للجزائر تم تنظيم أول انتخابات محلية سنة 1990م، وبعدها انتخابات تشريعية 1991م.

كما احتوى الفصل الرابع من دستور 1989م والمتضمن للحقوق والحريات بمجموعة من المواد التي تنظم نشاط منظمات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات والنقابات، فالمادة 32 نصت على أن "الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية و الجماعية مضمون"، أما المادة 39 فنصت على أن "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن"، أما المادة 40 فتتص على أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 1979م، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بـ 10 يوليو 1979م.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 1988م، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بـ 05 نوفمبر 1988م.

(*) الشاذلي بن جديد: رئيس الدولة الجزائرية للفترة (1979م-1992م) جاء خلفا للرئيس الجزائري هواري بومدين، ولد في قرية بوتلجة ولاية الطارف، كان وزيرا للدفاع للفترة (نوفمبر 1978م- فيفري 1979م)، سعى لرسم استراتيجية حكم مواكبة للتحولات الدولية التي حملتها رياح الانفتاح السياسي والاقتصادي، والتوجه نحو تبني الديمقراطية، توفي سنة 2012 عن عمر يناهز 83 سنة.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب" بالإضافة للقوانين التي نص عليها المشرع الجزائري بخصوص تنظيم العمل الجماعي، كان هناك قوانين لتنظيم العمل النقابي كما جاء في المادة 53 من الدستور والتي نصت على أن " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين"⁽¹⁾.

مما سبق نجد بأنه بعد التعديل الدستوري لسنة 1988م، جاء دستور 1988م الذي كان نتيجة للأوضاع التي عرفت الجزائر لتلك الفترة، والتي ظهر من خلاله و بشكل جلي منح حريات واسعة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وهذا في إطار القانون وعدم المساس بالوحدة الوطنية والسلامة الترابية وسيادة الشعب، بالإضافة إلى ضمان حق المواطن في العمل النقابي، حيث هذه الأمور شكلت المنعرج نحو التوجه للتعددية السياسية وتبني نظام مغاير عن الاشتراكية وهو النظام الرأسمالي من قبل الدولة الجزائرية، أضف إلى ذلك يجدر التنويه أن هذا التغير المفاجئ أدى لحدوث اضطرابات ودخولها في دوامة أمنية مزرية انعكست بالسلب على كل المستويات.

رابعاً: دستور 1996م المعدل(*):

تم إقرار هذا الدستور بعد انتخاب الرئيس اليمين زروال سنة 1995م، ورد فيه العديد من التعديلات منها زيادة صلاحيات الرئيس في مجال التعيين في المناصب السامية في الدولة والتشريع بأوامر في حالة شغور المجلس أو بين دورتي البرلمان، تم إضافة غرفة ثانية للمجلس التشريعي فأصبح يتكون من مجلسين هما مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني

فيما جاء دستور 1996م في الفصل الرابع منه والمتضمن للحقوق والحريات مجموعة من المواد المنظمة لعمل المجتمع المدني، فالمادة 41 نصت على أن " حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن ويكون هذا دون المساس بالأمن الوطني وغيرها من الحريات التي تمس الوطن"، والمادة 43 نصت على أن " حق إنشاء الجمعيات مضمون - تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية - يحدد القانون

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989م، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة بـ 01 مارس 1989م.
(*) دستور 1996م: جاء وفق المرسوم الرئاسي رقم 1996-438 المؤرخ في 26 رجب عام 1417هـ الموافق لـ 07 ديسمبر سنة 1996م، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر سنة 1996م، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات"، وفي المادة 52 نصت على " الملكية الخاصة مضمونة- حق الإرث مضمون- الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصصها" أما العمل النقابي وفي نص المادة 56 نصت على أن " الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين"⁽¹⁾.

من خلال المواد التي جاء بها دستور 1996م بخصوص تنظيم العمل الجمعي والنقابي وغيرها من الحقوق الممنوحة لهم، نجد بأنه منحت حريات واسعة للجمعيات بخاصة شروط إنشائها وضمان أملاك الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى تشجيع الدولة لنشاطها، والاعتراف بالحق النقابي لمختلف المواطنين الجزائريين وغيرها، وهذا ما كان غائبا في دستور 1989م ويرجع هذا لطبيعة النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال، والتوجهات الإيديولوجية للنخبة الحاكمة سواء من قبل أو بعد التعديل الدستوري 1996م، بالإضافة لتأثير البيئة والظروف السائدة آنذاك.

تجدر الإشارة إلى أن الظروف التي جاء بها هذا الدستور مغايرة عما سبق من الدساتير الأخرى التي تعاقبت على الجزائر منذ استقلالها، جاء في ظل التوجه لتبني نظام سياسي ديمقراطي بعد التحولات الذي حدثت بعد أحداث 1988م وإصدار دستور 1989م، الذي فتح المجال للتعددية السياسية، كما فتح بدوره المجال على أوسع نطاق لإنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب وغيرها من منظمات المجتمع الجزائري، لكن ما عاشه المجتمع الجزائري من أوضاع أمنية واجتماعية واقتصادية متردية خلال فترة التسعينيات أفضى للحد من عمل ونشاط هذه المنظمات لغاية الألفية الجديدة.

خامسا: التعديل الدستوري 2008م

بعد صدور دستور 1996م المعدل و لغاية 2002م صدر تعديل دستوري آخر والذي مس المادة 03 والتي جاء في مضمون هذه المادة أن الأمازيغية هي كذلك لغة وطنية وستعمل الجزائر على تطويرها وترقيتها بمختلف تنوعاتها اللسانية على كافة القطر الجزائري⁽²⁾.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م معدل، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بـ 08 ديسمبر 1996م.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008م، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بـ 16 نوفمبر 2008م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ومن خلال التعديل الدستوري 2008م عدلت العديد من المواد، ولعل أهم تعديل جاء به هو فتح العهدة الرئاسية واستبدال منصب رئيس الحكومة بمنصب الوزير الأول ويعتبر المنفذ لبرنامج رئيس الجمهورية، وفي المادة 178 معدلة نصت على أنه "لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للمواطن" (1).

كما تراءى لنا في هذا التعديل الدستوري أنه كفل حريات وحقوق المواطنين وبالتالي لإنشاء الجمعيات وحماية حرياتها، وضمان حرية العمل النقابي مكفولة أيضا وهي نفس الحريات التي كفلها دستور 1996م، والفارق بينهما اختلاف البيئة والظروف التي جاء فيها كل تعديل دستوري، حيث تجدر الإشارة إلى أن التعديل الدستوري 2008م جاء في ظل انفراج وخروج الجزائر من المأزق الأمني الذي عاشته خلال فترة التسعينيات، وكذا انفراج اقتصادي من خلال ارتفاع أسعار النفط، هذا ما انعكس على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ومحاولة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة(*) من خلال برامجه التنموية التي جاء بها منذ توليه الرئاسة في إطار تبني برامج الإنعاش الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم توضيحه أكثر من خلال الدراسة (المطلب الثالث - الفصل الثاني).

سادسا: التعديل الدستوري 2016م:

جاء التعديل الدستوري لسنة 2016م من خلال القانون رقم 16-01 المؤرخ في: 06 مارس 2016م الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016م (2) بعد التعديل الأول سنة 2002م وهو تعديل جزئي، والتعديل الثاني سنة 2008م كما تم التطرق إليه سابقا، مس كل أبوابه وفصوله، وحدد

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2002م، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة بـ 14 أبريل 2002م.

(*) عبد العزيز بوتفليقة: هو رئيس الدولة الجزائرية للفترة (1999م-2019م) ولد في 02 مارس 1937م بمدينة وجدة المغربية وهو من أصول أمازيغية، كان الرئيس 29 للجمعية للأمم المتحدة (1-1-1974م لغاية 31-12-1974م)، تقلد منصب وزير الشباب والرياضة في عهد الرئيس أحمد بن بلة، وكان مستشارا للرئيس الشاذلي بن جديد خلال فترة حكمه، له تاريخ حافل بالإنجازات

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2016م، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة بـ 08 ديسمبر 1996م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

العهدات الرئاسية لمرة واحدة مقارنة مع التعديل الدستوري 2008م التي كانت غير محددة، وبهذا الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة كان رئيسا للجزائر خلال أربع عهديات رئاسية متتالية.

أسس دستور 2016م المعدل لمرحلة جديدة، فيما يخص المواد التي تُعنى بالمجتمع المدني في الجزائر والتي هي محددة من خلال الفصل الرابع من هذا الدستور، فلقد نص من جهة الحريات على دسترة العديد من الحقوق والحريات التي تنتمي إلى الجيل الأخير لحقوق الإنسان لتكرس لديمقراطية حقيقية، وتكريس الحريات الفردية والجماعية المدنية منها والسياسية، كما جاء في المادة 50 حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية على الشبكات الإعلامية حيث منع توقيع أي عقوبة سالبة للحرية على جنة الصحافة⁽¹⁾، كما استحدث مادة جديدة لم تكن من قبل والمتمثلة في ضمان الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها بالنسبة للمواطن كما جاء في مضمون المادة 51، ونصت المادة 54 المعدلة في مضمونها على الحق في إنشاء الجمعيات وتشجيع الدولة على ازدهار الحركة الجمعوية إضافة إلى الحق في العمل النقابي الذي كان من خلال المادة 70⁽²⁾.

بينما يعد قانون ضبط السوق بمثابة اعتراف بوجود قانون الضبط يبين تقليص دور الدولة، فهي ليست المتعامل الوحيد الذي يقوم بمختلف الأنشطة بل تتقاسمها مع فاعلين اجتماعيين واقتصاديين عموميين وخواص يحكمهم قانون واحد دون تمييز كما جاء في المادة 43 من الدستور، كما تتولى الدولة تحديد الإطار القانوني لممارسة هذه النشاطات وتعتبر منعرجا حاسما في تحول القانون الاقتصادي الجزائري، حيث تم توسيع المادة 37 التي كانت تنص على توسيع التجارة والصناعة وأصبحت تضم "حرية التجارة وحرية الاستثمار، وتمنع الاحتكار والمنافسة غير النزيهة" إضافة إلى حماية حقوق المستهلكين⁽³⁾، هذا ما يمنح مجالا أوسع لتحقيق التنمية الاقتصادية في إطار التسهيلات الممنوحة في مجال الاستثمار والتجارة وتشجيع ازدهار المؤسسات ما يضمن حركية أوسع في ظل مناخ مناسب لها.

(1) مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 70، جوان 2016م، الجزائر، ص 37.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2016م، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة بـ 08 ديسمبر 1996م.

(3) مجلة مجلس الأمة، العدد 70، جوان 2016م، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016م نجده يحمل تعديلات مست العديد من المواد التي يتضمنها وظهر أخرى جديدة، وما يعاب عليه أنه لم يشارك فيه كل الفواعل وأعد داخل أروقة السلطة ما أدى لرفض المشروع ومقاطعة التصويت عليه في البرلمان.

قبل التطرق إلى المكونات التي تشكل المجتمع المدني الجزائري سنحاول التطرق لأهم الوثائق والقوانين التي تضمنتها هاته الدساتير، ولعل أهمها القانون رقم 06-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات⁽¹⁾. ففي ظل هذا القانون تم توسيع مجال نشاطها، فالقراءة الأولية توحى بأنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات السابق 90-31 المتعلق بالجمعيات، ومن بين أهم التدابير القانونية التي جاء بها هذا النص التشريعي ما يلي:

✓ تخفيف مكونات ملف التصريح التأسيسي للجمعية، وتقليص الآجال الممنوحة للجهات الإدارية للنظر فيه.

✓ ترسيخ حرية الجمعية في تكوين هيئتها التنفيذية أو القيادية.

✓ إلغاء شروط تكوين مجلس بالنسبة للجمعيات ذات الطابع الوطني.

✓ إلغاء إمكانية تدخل الإدارة في حالات النزاع داخل الجمعية عن طريق طلب تجديد الهيئة التنفيذية.

✓ إلغاء الترخيص بالانخراط الصادر عن الوزارة المختصة حسب النشاط الرئيسي للجمعية⁽²⁾.

بعد القانون 90-31 وما تضمنه من أمور حول الجمعيات ونشاطها وتنظيمها جاء القانون رقم 06-12 المؤرخ في 12-01-2012م المتعلق بالجمعيات⁽³⁾، وهو إثراء لقانون الجمعيات 90-31 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادها، كما سعى المشرع لإحكام الرقابة على العمل الجمعي، ولم يكن أكثر انفتاحا على اعتباره أتي في ظل توجه النظام السياسي الجزائري لإجراء العديد من التعديلات التي

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات، المرجع السابق.

(2) وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، القانون 06-12 المؤرخ في 12-جانفي 2012م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

مست جملة من القوانين من بينها قانون الجمعيات، وهذا تماشيا مع الأوضاع التي شهدتها عدة دول عربية منها مصر، تونس، ليبيا وغيرها من احتجاجات سميت بمصطلح الربيع العربي⁽¹⁾.

ومن الأحكام الجديدة التي جاء بها القانون 06-12 المتعلق بالجمعيات مقارنة مع القانون 90-31 نلخصه في النقاط التالية:

- ✓ التخفيف من شروط وكيفيات تكوين وتسجيل التصريح التأسيسي للجمعيات مع الأخذ بالاعتبار اختصاصها الإقليمي، تكوينها، وكل ما يتعلق بتنوعها.
- ✓ اعتماد الجمعيات البلدية كصنف جديد للجمعيات إلى الجمعيات الوطنية، والجمعيات ما بين الولايات والجمعيات الولائية، مع إعطاء صلاحية تسجيل الجمعيات لرؤساء المجالس الشعبية البلدية وذلك سعيا لتطبيق اللامركزية في مجال تسجيل هذا الصنف من الجمعيات، وضمان تقريب المنتخبين المحليين والمجتمع المدني.
- ✓ توسيع المجال للمبادرات الجموعية كما جاء في المادة 02 التي نصت على تحديد مجال تدخل الجمعيات.
- ✓ ضمان طرق الطعن للجمعيات لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم أمام الإدارة والغير.
- ✓ تبسيط كيفية تنظيم الجمعيات والشفافية في عملها.
- ✓ مراجعة مصادر التمويل والمساعدات والدعم الممنوح للجمعيات من أجل ضمان عمل أفضل في الميدان.
- ✓ توضيح موضوع وطبيعة الجمعيات ذات الطابع الخاص، وإعادة تعريف النظام المطبق لاسيما ما يتعلق بالوداديات والمؤسسات.
- ✓ إدخال النظام التصريحي فيما يتعلق بالوداديات.
- ✓ حماية الجمعيات من التدخلات الظاهرة والخفية.
- ✓ عدم تدخل الإدارة في النزاعات الداخلية للجمعية.

(1) بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية في ضوء القانون 06-12، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، المجلد 06، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2014م، ص 263.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تبسيط إجراءات توطين ونشاط الجمعيات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية التي ترغب في النشاط على التراب الوطني⁽¹⁾.

و من الملاحظ أن المشرع سعى إلى إحكام الرقابة على عمل الجمعيات فالمادة 18 من القانون 06-12 نصت على "أنه يجب أن تعلم السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 07 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغيرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن"، بالإضافة لذلك ما نلاحظه من خلال استقراء المادة 19 من نفس القانون فهو ينص على أنه "يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة" وهذا يجعل الجمعية تحت رقابة وزارة الداخلية بشكل مباشر، وهذا ما يتعارض مع العمل الجماعي وبنود المعاهدات والصكوك الدولية التي تكفل حرية العمل الجماعي التي وقعت عليها الجزائر والتي تضمنتها في مختلف دساتيرها، لقد كان أكثر صرامة وتقييدا للنشاط الجماعي وهذا ما أسهم في تراجع دور منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذا على المستوى المحلي والوطني⁽²⁾.

بعد التطرق للأطر المؤسسة للمجتمع المدني الجزائري من خلال استقراء الدساتير والمقارنة بين القانون 31-90 والقانون 06-12، ما نلاحظه هو أن الجزائر شهدت تطورا في الجانب التشريعي والتنظيمي للجمعيات، والتي سنتطرق إليه في المطلب الموالي والذي سينتضمن أهم تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر من خلال تطرقنا للجمعيات.

(1) وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

(2) سهام بن علال بن رحو، المجتمع المدني شريك فعال في العمل التنموي المحلي-واقع وآفاق، "مجلة دفا تر المتوسط"، المجلد 05، العدد 09، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2018م، ص ص 69-70.

المطلب الثالث: تشكيلات المجتمع المدني الجزائري (2001م-2019م)

لا يوجد هناك تقسيم منطقي موحد لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، لذا يمكن الإشارة لأهم مكوناته حسب التقسيم الذي ستنبأه الدراسة والمتضمن (الجمعيات، النقابات العمالية، منظمات أرباب العمل، والطرق الصوفية والزوايا على التوالي)، أما بخصوص الحزب السياسي فقد أثار تصنيفه ضمن منظمات المجتمع المدني جدلاً كبيراً وسط المفكرين والباحثين فهناك من يصنفه ضمن تشكيلاته، وفريق ينفي تصنيفه ضمنها، والرأي الذي نؤيده خلال هذه الدراسة أن الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون ضمن تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر على أساس عدم توافق خصائصها وأهدافها مع أهداف وخصائص منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى سعي الأحزاب للوصول للسلطة على عكس المجتمع المدني وهذا يسقط أهم المعايير التي يتميز بها المجتمع المدني وهو عدم الانخراط في السياسة وكذا عدم سعيه للسلطة، وأيضاً في حالة وصول أحد الأحزاب للسلطة تكون هناك احتمالية تقييد عمل منظمات المجتمع المدني بل صاحبه عدم احترام الثقافة المدنية لها، وقد يرتبط حتى بحصار وتقييد لهذه المنظمات، وعلى هذا الأساس تم استبعاده من ضمن مكوناته رغم أهميته الكبيرة وهذا يوافق تصنيف موسوعة المجتمع المدني لأمانى قنديل⁽¹⁾.

أولاً: الجمعيات

تعد الجمعية من أهم مكونات المجتمع المدني ويقصد بها "تعبير سياسي اجتماعي يطبق عامة على عدة تجمعات لعدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكر مشترك ضمن حدود معينة وواضحة"⁽²⁾، ومفهوم الجمعية لا يمكن فصله عن مفهوم المجتمع المدني وهذا الأخير لا يتحقق دون حركة جمعية نشطة ومستقلة، وتعتبر رافداً من روافده في تعزيز الديمقراطية وتوفير الشروط الضرورية لتعميق

(1) أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008م، ص 67.

(2) آمنة مخانشة، المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع- واقع وآفاق، "مجلة العلوم الإنسانية"، المجلد ب، العدد 44، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2015م، ص 557.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ممارستها وتأكيد قيمها الأساسية لتصبح بذلك البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع⁽¹⁾.

العمل الجماعي متأصل في المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد وحتى أثناء الاحتلال الفرنسي وذلك في نمطه التقليدي على غرار نظام (التجمعات- التوبة- العزابة)، وتطور العمل الجماعي وأصبح تدريجياً يساهم في تحقيق الترابط والتماسك بين أفراد المجتمع وحثهم على المبادرة والتطوع والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتجسيد مبادئ الديمقراطية من خلال تفعيل المجتمع المدني وتأطيره، وكذا تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال توسيع مشاركة المواطن في الحوار والتشاور وفي صنع السياسات العامة، وإنشاء الجمعيات تمثل إحدى الركائز الأساسية لبناء الديمقراطية وتكريس الحريات وتدعيمها وهذا ما تضمنته الدساتير التي عرفت الجزائر لأجل ازدهار الحركة الجماعية.

قبل الاستقلال كانت الحركة الجماعية المهيكلة في الجزائر رغم قلتها عددياً تخضع للتشريع الفرنسي خاصة قانون 1901 المتعلق بالجمعيات واقتصر نشاط معظمها على الرياضة والثقافة والدين وذلك عزماً منهم على المقاومة والكفاح من أجل حماية الهوية الوطنية.

بعد الاستقلال صدر القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962م المتعلق بالاستمرار حتى إشعار آخر في العمل بالتشريع المعمول به، حيث عرف حق إنشاء الجمعيات خلال هذه الفترة تطوراً تدريجياً⁽²⁾، كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) عزوز غربي، الحركة الجماعية والبناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات والتحديات، "مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية"، المجلد 03، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019م، ص 269-359.

(2) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد (ج. ح)، مدير فرعي لمتابعة وترقية الحياة الجماعية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحاً، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الجدول رقم (01): يمثل تطور الجانب التشريعي والتنظيمي للجمعيات

مضمونه	التشريع
كرس نظام الاعتماد للجمعيات الوطنية والجمعيات الولائية، واشترط موافقة القطاع الوزاري الذي له علاقة بمجال نشاط الجمعية وأهدافها، بالإضافة لرقابة السلطة المختصة في تسيير موارد الجمعية، واشترط رخصة مسبقة لتعديل قانونها الأساسي.	الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971م والمتعلق بالجمعيات
صدر الأمر لتعديل المادة 02 من الأمر كما هو مذكور، والذي استوجب أخذ رأي المدير الولائي المعني بمجال نشاط الجمعية قبل اعتمادها.	الأمر رقم 72-21 المؤرخ في 07 جوان 1972م المعدل للأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971م والمتعلق بالجمعيات
جاء هذا النص التشريعي لإلغاء الفقرة 2 من المادة 23 من الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971م والتي أحالت على المرسوم إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي	الأمر رقم 73-13 المؤرخ في 03 أبريل 1973م والمتعلق بإلغاء الفقرة 02 من المادة 23 من الأمر رقم 71-79 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971م والمتعلق بالجمعيات
أدخل هذا القانون بمبدأ التصريح المسبق للجمعية مع استثناء بعض الأصناف التي تخضع للاعتماد المسبق، إلى جانب السماح للسلطة المختصة باستبعاد أي عضو من الجمعية وأيضا تمكينها من اتخاذ قرار الحل الإداري للجمعية، وكذا إمكانية مشاركة الشخصية العمومية المانحة للإعانات في إدارة الجمعيات.	القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987م والمتعلق بالجمعيات
وتم تحديد كفاءات تطبيق القانون والأحكام القانونية المشتركة المتعلقة بالجمعيات بموجب المرسوم رقم 88-16 المؤرخ في 2 فيفري 1988م.	
وكذا إصدار قانون أساسي نموذجي للجمعيات بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1988م.	

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 20-01-2020م، الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

بعد التطرق لتطور الجانب التشريعي والتنظيمي للجمعيات، ما نلاحظه هو تقييد لعمل الجمعيات وهذا راجع إلى طبيعة النظام السياسي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال وتركز كل السلطات في يد السلطة التي مثلها الحزب الواحد.

فالجزائر منذ استقلالها هو المهيمن على جميع محاور سير الشأن العام في الدولة، فكل تنظيمات المجتمع المدني كانت تسير في مسار تدعيم الحزب وسياساته بدل السعي لحماية حقوق المواطنين في ظل غياب إطار قانوني يحمي ممارسة نشاطاته، ولكن بعد الانتقال الديمقراطي عقب إقرار دستور 1989 وتبني التعددية كنموذج لممارسة الديمقراطية صارت الجمعيات من أهم مظاهر الانفتاح السياسي⁽¹⁾.

ما ميز العمل الجمعي في الجزائر بعد الانفتاح السياسي، صدور قانون الجمعيات 90-31 المؤرخ في 04-12-1990م⁽²⁾ فكان المنظم والمسير لعملها ويعتبر صدوره خطوة هامة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعي، حيث كرس الحق في إنشاء الجمعيات حيث تم تأسيس عدد كبير منها ناشطة في مختلف المجالات منها: المهنية، الثقافية والبيئية وغيرها، ورفع العراقيل البيروقراطية وتبسيط إجراءات التأسيس... هذا ما يفسر الانتشار الواسع لها⁽³⁾.

بعد هذا القانون صدر قانون آخر والمتمثل في القانون 12-31 المتعلق بالجمعيات كما تم توضيحه سابقا من خلال الدراسة.

(1) محمد أمين أوكيل، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التنقيح، "مجلة القانون"، المجلد 06، العدد 09، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، ديسمبر 2017م، ص 100.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990م.

(3) فاطمة بن يحي وعمر طعم، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، "مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية"، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2015م، ص 205.

ثانيا: النقابات العمالية

أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية سنة 1956م المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث إن طبقة العمال الجزائريين قبل الاستقلال كانت لها تجربة نضالية في إطار النقابات التابعة للأحزاب اليسارية الفرنسية، وبعد الاستقلال قوض نشاط الاتحاد بسبب الحزب الحاكم، وفرضت الدولة مرشحها لإدارته هذا ما أدى للحد من ممارسة أعماله بكل حرية واستقلالية.

ونظرا لقلة الخبرة التي اتسمت بها التجربة النقابية في الجزائر والتي يمكن ارجاعها إلى طبيعة النظام السياسي بعد الاستقلال وتدخل الحزب الحاكم في نشاطاته وحتى الأطر القانونية المؤسسة للنقابات كانت مقوضة من طرفه، ظل العمال يراهنون على إشراكهم في التسيير، ولم يمنع خضوع النقابة للسلطة من تنظيم إضرابات هذا ما هدد شرعية النظام ومكن العمال من تحقيق عدة مكاسب من الدولة التي كانت تسعى للحفاظ على السلم الاجتماعي.

أقر دستور 1989م التعددية النقابية والتي جسدها قانون (90-14 المؤرخ في 02 جويلية 1990م) الذي سمح بإنشاء التنظيمات النقابية سواء العمالية أو المستخدمين الأمر الذي سمح بإنشاء نقابات مستقلة في مختلف القطاعات الإدارية، الاقتصادية، الخدماتية وغيرها، والتعددية النقابية تعمل بها بعض الدول كفرنسا، المغرب، وبلجيكا في حين أغلب دول العالم لا تسمح بإنشاء أكثر من تنظيم نقابي في القطاع الواحد⁽¹⁾.

بينما ظل العمل النقابي حكرا على الاتحاد العام للعمال الجزائريين حتى نهاية الثمانينيات، حيث إنه بعد صدور القانون الخاص بممارسة الحق النقابي أنتج تعددية نقابية ضمت حوالي 70 (سبعين) نقابة على المستوى الوطني منها: نقابة الأطباء، نقابة المعلمين، نقابة أساتذة الجامعة، نقابة الموظفين وغيرها، أسستها الفئات الأجيال التي بادرت بمغادرة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة لجأت للاحتجاجات دفاعا عن مكانة هذه الفئة نظرا للظروف التي مرت بها، ووضعيتها التي عرفت تدهورا

(1) عبد الرحمن برقوق وجهيدة شاوش اخوان، مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر، "مجلة علوم الانسان والمجتمع"، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2012م، ص ص 42-43.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

كبيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك راجع للتحويلات التي عاشتها الجزائر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

والملاحظ أن هذه النقابات العمالية المستقلة أغلبيتها نقابات موظفين من قطاع الخدمات، على العكس من القطاع الصناعي الذي اتسم بمحدودية النقابات المنشأة التي لم تتمكن من الصمود مع الوقت مثل الكنفدرالية النقابية للقوى المنتجة COSYFOP أو النقابات المحلية والقطاعية كالاتحاد الديمقراطي للعمال UDT وهذا راجع للوضعية التي آل إليها القطاع الصناعي العمومي بصفة عامة، ونفس الشيء بالنسبة لعمال القطاع الخاص الذين لم يكن لديهم تأطير نقابي رغم أهميتهم في مجال التشغيل ودورهم في ظل الخيارات الاقتصادية والسياسية الداعمة لاقتصاد السوق⁽¹⁾.

هذا ما يفسر على أن التعدد النقابي قانون مستنسخ عن الدولة المستعمرة وليس نابعا من البيئة الجزائرية ومتطلبات مجتمعية، فبالرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر كونه نشأ في كنف الدولة، وهذا ما يجعله يحتوي التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات، فتجربة الثنائية والثلاثية لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونيا، فالاتحاد العام للعمال الجزائريين المحتكر الوحيد للتفاوض الرسمي والتي خلالها يتم دراسة ملفات اقتصادية واجتماعية هامة وهذا راجع للنسبة التمثيلية للاتحاد، والقانون لا يمنح مشاركة للنقابات في الحوار إلا للنقابات التي تمتلك نسبة من التمثيل، وسنتطرق أكثر لدورها في المبحث الثاني.

ثالثا: منظمات أرباب العمل

يقصد بها اتحاد أرباب العمل للدفاع عن مصالحهم المشتركة، ويجدون الاتحاد بينهم مفيدا في مواجهة التهديدات من جانب العمال والحكومات، فقد تهدد النقابات باللجوء إلى الإجراءات الصناعية وعندها يتضافر أرباب العمل لإجراء مفاوضات تدور بشكل خاص حول موضوع الأجور، وقد تهدد الحكومات بإصدار تشريعات تقيد حرية أرباب العمل، أو قد تطبق سياسات تزيد من تكاليفهم، وقد تكون تجمعات أرباب العمل على الصعيد المحلي على شكل غرف تجارية⁽²⁾.

(1) عبد الرحمن برقوق وجهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص ص 43-44.

(2) فرانك بيلي، المرجع السابق، ص 233.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

حيث ظهرت في الجزائر العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل من بينها: الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل CAP، الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية CGEA، المجلس الوطني لأرباب العمل الجزائريين CSPA وغيرها، وهذا بالموازاة مع الخصوصية والتحول لاقتصاد السوق، بهدف أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا وحتى السياسي، مقارنة مع النقابات العمالية والتاريخ النضالي الذي يشكل الفارق بينهما، إلا أن منظمات أرباب العمل استطاعت أن تشكل قوة اقتصادية ضاغطة ما جعلها تكون شريكا فاعلا في جلسات التفاوض والمشاورات الثنائية والثلاثية التي تجريها الحكومة⁽¹⁾.

نظم كبار أرباب العمل الجزائريين أنفسهم في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) الذي ظهر للوجود سنة 2000م، ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت حوله من طرف الباحثة صايشي سهيلة التي توصلت إلى أن أهم ما يتميزون به هو أن مستواهم التعليمي متنوع، وتكوينهم مختلف والأغلبية يملكون مستوى جامعيًا في العلوم المالية والتجارية، الحقوق والإلكترونيك وغيرها، وبعد التكوين الجامعي توجهوا إلى العمل في القطاع العام وشغلوا وظيفة مهندسين ومدراء عامين، أساتذة جامعيين وغيرها، ومن خلال تجربتهم المهنية قاموا بتربصات أخرى، وبذلك سقلت معارفهم ونمت ما أكسبهم معارف جد قيمة بالإضافة إلى شهاداتهم الجامعية المختلفة، فقد تلقوا تكوينًا في التسيير أو في نفس التخصص وهذا ما ساعدهم في إنشاء وتسيير مؤسساتهم.

وانسحابهم من القطاع العام راجع لضعف أجورهم ما دفعهم للتخلي عن مناصب عملهم أو حتى الاستمرار بها مع تجميع رؤوس الأموال لإنشاء مؤسساتهم، وهذا النوع لهم خبرة وتجربة ميدانية كبيرة ومعارف واسعة وعلاقات شخصية متينة، حيث هاجر معظمهم للخارج وعادوا محملين بتجارب وتقنيات أوروبية، كما استفادوا من بعض التربصات ومارسوا العديد من النشاطات وهذا ما جعلهم متعددي المهام⁽²⁾.

(1) جهيدة شاوش اخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعية مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014م-2015م)، ص 122.

(2) سهيلة صايشي، المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم-دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر، الجزائر، (2002م-2003م)، ص ص 56-58.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

حيث نميز من هذا النوع ثلاث فئات من رؤساء المؤسسات: الأولى هم من أصل اجتماعي عائلي بسيط اشتغلوا في القطاع العام أرادوا تحسين وضعيتهم المعيشية، والفئة الثانية من أصل تجاري بسيط بمعنى أن آباءهم تجار أو حرفيون يتميزون بكبر سنهم، كانوا يمارسون التجارة أو مهنة حرة تراكم لديهم المال فحولوه إلى رأس مال صناعي من خلال استثمار أموالهم بهدف الحفاظ عليه والزيادة فيه، أما الفئة الثالثة فلم يمارسوا أي مهنة بل اتجهوا مباشرة لإنشاء المشاريع الخاصة، يتميزون بشبابهم ومستواهم التعليمي العالي يهدفون لتحسين مستواهم المعيشي من سماتهم حب المبادرة والمخاطرة.

لقد تزامن إنشاؤها مع مرحلة الانفتاح والتوجه لاقتصاد السوق وإعطاء الحرية للقطاع الخاص، وتمحور نشاطها حول الصناعة بمختلف أنواعها والبناء وهي مؤسسات متنوعة (كبيرة وصغيرة ومتوسطة) ذات استخدام عالٍ للتكنولوجيا والتقنية العالية، واليد العاملة المؤهلة بما يتوافق ومتطلبات اقتصاد السوق⁽¹⁾، وضم منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) حوالي 120 رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000 ألف عامل ، بالإضافة إلى أرباب العمل الخواص كما ضم مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وتحول المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش لعديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية⁽²⁾.

رابعا: الزوايا والطرق الصوفية

تعتبر الزوايا والطرق الصوفية من ضمن مكونات المجتمع المدني في الجزائر، لأنها تنشط تحت قانون الجمعيات مثل أي تشكيلة من تشكيلاته، وكذلك للأدوار التي تلعبها في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى قبل اعتمادها من ضمنه، ولها أدوار بالنسبة للنظام السياسي والمجتمع، لذا ومن خلال الدراسة تناولناها كعنصر من مكونات المجتمع المدني في الجزائر.

الزاوية هي في الأصل مأخوذة من الفعل انزوى، ينزوي، بمعنى اتخذ ركنا من أركان المسجد للاعتكاف والتعبد⁽³⁾، ثم تطورت الزوايا فيما بعد إلى أبنية صغيرة يقيم فيها المسلمون الصلوات ويتعبدون

(1) سهيلة صابشي، المرجع السابق، ص ص66-79.

(2) جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص 122.

(3) حسن ابراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج 4. لبنان: دار الجيل، 1996م، ص

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

فيها ويعقدون بها حلقات دراسية في علوم الدين وما يتصل بالدين ، كما يعقد فيها مشايخ الطرق الصوفية حلق الذكر⁽¹⁾.

ويذهب أبو القاسم سعد الله إلى أبعد من ذلك في تعريفه للزوايا عندما يقول إن: الزوايا عبارة عن مؤسسات دينية ومراكز ثقافية ونواد اجتماعية وخلايا سياسية، يتعلم الناس فيها مبادئ دينهم وتعاليم شريعتهم وفيها يتلقون مختلف العلوم والمعارف ويقيمون العلاقات الاجتماعية والعسكرية والسياسية⁽²⁾.

حيث سجلت الزوايا القرآنية صفحة تاريخية مهمة في الجزائر وتاريخها السياسي والثقافي والديني، وهذا يدل على الدور العظيم الذي قدمته الزوايا في نشر الوعي الديني والثقافي في المجتمع الجزائري منذ نشأتها⁽³⁾، ومن أبرز الوظائف والأدوار التي اضطلعت بها الزاوية ومساهمتها في الحفاظ على بنية وتلاحم المجتمع في الجزائر ما يلي:

✓ التركيز على أمور تتعلق بمجال العبادات والفرائض وآداب السلوك والمعاملات التي تقتضيها الشريعة، وفق تصور مبسط يراعي مستوى العقليات، إضافة إلى حلقات الذكر وتلاوة الأوراد باعتبارها وسيلة من بين وسائل أخرى لتعميق المعارف الدينية والتوجيهات الروحية⁽⁴⁾.

✓ ترقية اللغة العربية.

✓ تلقين الطلاب القيم الوطنية والشهامة والأصالة.

✓ تقديم التعليم المجاني، وما يلحقه من نظام داخلي.

✓ تعبئة الجماهير.

✓ إجازة المتفوقين وإرسالهم إلى معاهد عليا.

✓ رعاية الطلبة، وتلقين العلوم الدينية والدنيوية.

(1) الطيب العماري، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر - التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي، "مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد 06، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014م، ص 128.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، الطبعة الأولى. لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ص 18.

(3) طيب جاب الله، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، "مجلة معارف"، المجلد 08، العدد 14، جامعة بوير، أكتوبر 2013م، ص 138.

(4) الطيب العماري، المرجع السابق، ص 130.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ حماية العادات والأعراف التي أقرها الإسلام⁽¹⁾.

للزوايا علاقة وطيدة بنظام الأوقاف، وكانت عنوانا للتضامن الاجتماعي وحب العلم والمعرفة ومحاربة الجهل والفقر⁽²⁾، كما كان لها دور لا يستهان به، فهي التي فتحت المجال أمام الأفراد لتعلم لغتهم ودينهم وتحسين شخصيتهم، وكان لها الفضل الكبير في تربية الناس على الارتباط بتراثهم ولغتهم والتمسك بأصولهم والكثير من المعلمين والأساتذة تخرجوا من هذه الزوايا⁽³⁾.

لم يكن للزوايا دور بارز في الجزائر بعد الاستقلال حتى سنة 1991م حيث انعقدت في الجزائر العاصمة أول ندوة وطنية حول الزوايا بهدف توظيفها لكبح جماح الجبهة الإسلامية للإنقاذ وكذا استعادة تاريخها العريق لتكون ضمن الخريطة السياسية الجديدة في البلاد، حيث عادت الزوايا والطرق الصوفية بقوة بفضل الدعم الذي تحظى به من طرف الدولة، وهذا ما أكد دورها في رسم المشهد السياسي من خلال تقديم الدعم للرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات 1999م و 2004م ومساندته في تمديد العهدة الرئاسية، وهو بدوره أعاد الاعتبار للطرق الصوفية والزوايا وفتح المجال لها للتعبير عن مواقفها وهذا دليل على المكانة المرموقة التي اكتسبتها والتي يصعب تجاوزها في رسم سياسة الدولة وهذا راجع للعلاقة الوطيدة بين السلطة والطرق الصوفية⁽⁴⁾.

خامسا: أكاديمية المجتمع المدني *Civile Algérienne Académie De La Société*

حسب القانون الأساسي لها تعرف الأكاديمية وفق المادة الأولى على أنها: "منظمة وطنية اجتماعية اقتصادية علمية تربوية ثقافية شاملة، تأسست بالجزائر العاصمة يوم الثلاثاء 30 جويلية 2002م، وفقا لأحكام القانون 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012م، وتحصلت على الاعتماد رقم 16 الصادر عن

(1) صالح بلعيد، النخبة والمشاريع الوطنية. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية 2013م، ص 218.

(2) كمال غربي، المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة. الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2011م، ص 160.

(3) المجلس الأعلى للغة العربية، المجتمع المدني وترقية استعمال اللغة العربية. الجزائر: منشورات المجلس، 2007م، ص 28-30.

(4) جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص 130-131.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 15 سبتمبر 2003م⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس صنفناها من خلال الدراسة ضمن تشكيلات المجتمع المدني في الجزائر.

" تأسست في إطار القوانين والتنظيمات الوطنية الجاري العمل بها في هذا المجال، لها امتدادات إقليمية ودولية، إلى جانب حضورها المتميز في المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية⁽²⁾، فالوضعية القانونية للأكاديمية طبقا للقوانين الجزائرية لا سيما قانون الجمعيات فإنه لا يتطرق إلى صنف المنظمات غير الحكومية ما يعني أنه لا يمكنها الحصول على اعتماد يحمل صفة منظمة غير حكومية، وعلى هذا الأساس فإن الأكاديمية هي منظمة وطنية ذات طابع دولي على اعتبار تواجدها في مختلف العواصم الدولية ما خولها استيفاء كافة شروط صفات المنظمات الدولية غير الحكومية نظرا إلى تمكنها أيضا من تحقيق شرط التمويل الذاتي لكل أنشطتها منذ التأسيس⁽³⁾.

يمكن تعريفها بأنها: "مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري المعاصر، تأسست من أجل التخفيف من طغيان الجانب الحزبي والسياسي في الجزائر على الجوانب الاجتماعية الأخرى وإحداث التكامل المنشود بين جميع أجزاء ومفاصل المجتمع" تعد منظمة اجتماعية تعنى بكل قضايا المجتمع الجزائري دون استثناء، ومؤسسة شعبية تقودها النخبة وفضاء يجمع كل الجزائريين والجزائريات في إطار تعددي حر ومستقل لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وثقافية مشتركة.

إنشاء الأكاديمية في ظل الألفية الثالثة بكل ما تحمله من تحديات لم يسبق للجزائر والوطن العربي عموما أن شهد نظيرا لها من قبل، جاءت ضمن رؤية ترمي للوصول إلى مرحلة المجتمع المدني القوي والفعال بكل ما يتطلبه هذا الطموح من إمكانيات فكرية وبشرية ومادية، تقع على عاتق أعضائها مسؤوليات جسيمة⁽⁴⁾، بلغ عدد المنخرطين في أكاديمية المجتمع المدني الجزائري 426 ألف من الأفراد و 670 جمعية،

(1) أكاديمية المجتمع المدني، القانون الأساسي، المعتمد من قبل المؤتمر الوطني للأكاديمية في 30-11-2013م. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، ص 7 (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

(2) أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، الدورة الأولى للمجلس الوطني للأكاديمية، السبت 14 ديسمبر 2013م، وهران، الجزائر، ص 4 (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

(3) مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد (ز. ل)، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019م، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

(4) أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، المرجع السابق، ص ص 4-5.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وهي ذات تمويل ذاتي لا تعتمد على التمويل الذي تمنحه وزارة الداخلية والجماعات المحلية فهي لم تتلق أي تمويل مالي من طرفها منذ إنشائها⁽¹⁾، وهذا ما يتوافق وأحد خصائص المجتمع المدني التي سبق ذكرها في الإطار النظري للدراسة والمتمثل في الاستقلالية في جانبها المالي وهذا منذ نشأة الأكاديمية كما سيتم التطرق لها لاحقا من خلال الدراسة.

في المرحلة الأولى من عمر الأكاديمية (2002م-2007م) انصب التفكير في إيجاد آلية دائمة للتمويل وتغطية النفقات، لأجل كسب أهم الرهانات التي لطالما كانت السبب الرئيس في زوال المنظمات والأحزاب والنقابات والاتحادات المهنية وغيرها، وانطلاقا من هذا المبدأ تم العمل على تفعيل آليات التمويل الذاتي وتشجيع الأعضاء على استخدام الآليات والقدرات الشخصية في تنفيذ البرامج وحثهم على الاستغناء التدريجي عن فكرة دعم الدولة، والانخراط الإيجابي في مبدأ التشراك مع المؤسسات الحكومية في صنع السياسات العامة للبلاد تحقيقا لأهداف ورسالة الأكاديمية في بناء التنمية وتعزيز دور المواطن في الحفاظ على المكاسب الوطنية.

في هذا الإطار استطاعت الأكاديمية أن تتبنى خطابا ناجعا وفعالا مما جعلها في المرحلة الثانية (2007م-2019م) تقطع أشواط مهمة على درب التمويل الذاتي حيث ساعدها على افتتاح هيئات ومراصد استشارية تابعة لها واستقطاب فئات أخرى من المجتمع مثل التجار والمستثمرين والصناعيين ورجال الأعمال ومن خلال هيئتها الوطنية الرائدة (المؤسسة الجزائرية لرجال الأعمال والاستثمار الاجتماعي) من ضمان تمويل متواصل⁽²⁾.

وفي المرحلة (2013م-2018م) من حياة الأكاديمية وبالرغم من التحديات التي واجهتها بطرحها لمبدأ التمويل الذاتي، إلا أنها شهدت انتعاشة حقيقية على طريق الديمومة والاستمرارية ولعل أبرز ملامحه

(1) مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد: (ز. ل)، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019م، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

(2) أحمد شنة، سلاّم على أسوار المستقبل-مقاربات في أكاديمية المجتمع المدني الجزائري. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

اقتناع الأعضاء داخل مؤسسات الأكاديمية بصواب نظرة التمويل الذاتي للأنشطة والبرامج وأهميتها الرمزية في تحضير المجتمع للاعتماد على إمكانياته الذاتية⁽¹⁾.

أما دورها فيظهر من خلال:

- ✓ **توفير الخدمات:** وهي المهام التقليدية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني، وتجدر الإشارة أن أكاديمية المجتمع المدني تتمتع بقدرات فنية وتقنية تمكنها من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، بالإضافة لقدرتها للوصول للفئات المحتاجة المتواجدة في الأرياف والمناطق النائية.
- ✓ **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب في مختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها، وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
- ✓ **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستوى الوطني والمحلي:** وهذا باقتراح البدائل والتفاوض عليها، أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل⁽²⁾.

من أهم الإنجازات:

- ✓ **تغطية كل التراب الوطني، من خلال افتتاح مكاتب محلية في الولايات والدوائر والبلديات، وتجهيزها بكل وسائل العمل، وتنصيب المجالس الولائية والبلدية ومجالس الأحياء، بما يشكل ثقلا شعبيا هاما، ستكون له كلمته في المستقبل القريب.**
- ✓ **إنشاء مؤسسات استشارية وطنية تعمل في إطار الهياكل والأجهزة الرسمية للأكاديمية في شتى المجالات والتخصصات، مهمتها تسهيل تحقيق الأهداف الرئيسية للأكاديمية وتبسيط عملية انخراط المواطنين، وإثراء الساحة الوطنية بمؤسسات مدنية عصرية فاعلة تساهم في تنشيط وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الإدماج السياسي والاجتماعي للمواطن.**

(1) أحمد شنة، المرجع السابق، ص 15.

(2) أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، المرجع السابق، ص 14

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تنظيم أكثر من ثلاثة آلاف (3000) نشاط ميداني تمثل في إقامة الندوات والمؤتمرات والتجمعات الشعبية والأيام الدراسية والمعارض، إضافة إلى حملات التوعية ومسابقات محلية ووطنية ومبادرات اجتماعية وعلمية وثقافية مختلفة.

✓ المشاركة في مختلف المواعيد والاستحقاقات الانتخابية خلال السنوات العشر الأخيرة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، لتحفيز المواطن على المشاركة في الانتخابات من خلال تنظيم الحملات التحسيسية والخروج من دائرة العزوف والصمت⁽¹⁾.

✓ استقطاب الشرائح الصامتة في المجتمع ومضاعفة عدد المنخرطين في صفوف الأكاديمية، يمثل الخبراء والباحثين وأساتذة الجامعات والطلبة نسبة هامة، كما تمثل المرأة ما يعادل (40%) من المجموع العام للأعضاء، كما تشكل فيهم فئة الشباب النسبة الأكبر حيث تجاوزت (70 %) ممن تتراوح أعمارهم بين 19 و 49 عاما⁽²⁾.

✓ إنشاء مكاتب لها على المستوى الدولي للاستفادة من الخبرات الأجنبية، وهي منتشرة في مختلف دول العالم نذكر: فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، تونس، السودان، الأردن، الإمارات، مصر، الدنمارك، السنغال، مالي، السعودية⁽³⁾.

بالإضافة لمنظمات أخرى وتتمثل في:

1. المنظمات الحقوقية: اهتمت الجزائر بمجال حقوق الإنسان وفي هذا الإطار نجد مجموعة من التنظيمات الحقوقية منها:

✓ الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: وهي منظمة سياسية معارضة للنظام التي يرى البعض أن نشاطها يركز في الدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

✓ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: وهي رابطة تضم مجموعة من المثقفين، عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث أكتوبر 1988م كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

(1) أكاديمية المجتمع المدني، بطاقة هوية. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني، (د. س. ن)، ص 7 (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

(2) المرجع نفسه، ص 7.

(3) مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد (ز. ل) ، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019م، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان.

2. **المنظمات النسائية:** استطاعت المرأة تقلد كبرى المناصب في الدولة كرئاسة الحزب والمنصب الوزاري... وغيرها، ما اكتسبته المرأة يدخل في إطار تحسين صورة النظام السياسي الجزائري أمام الجهات المهمة بحقوق الإنسان والدفاع عن حقوق المرأة، فالمرأة الجزائرية شهدت تحولات عدة سواء في أوضاعها أو مراكزها وظهرت العديد من الجمعيات النسوية والتي يمكن تصنيفها إلى:

✓ الجمعيات الخيرية النسائية.

✓ الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب.

✓ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

✓ النوادي النسائية⁽¹⁾.

3. **منظمات الأسرة الثورية:** ظهرت منذ الاستقلال بهدف الحفاظ على حقوق الأسرة الثورية وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر، وهي تمتلك ممثلين في معظم الولايات وتملك قوة ومكانة سياسية هامة، وكان لها أدوار تاريخية في مساندة السلطة، وتشمل الساحة السياسية عدة منظمات مثل:

✓ **المنظمة الوطنية للمجاهدين:** تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963م بهدف

الدفاع عن متقاعدي الجيش وذوي الحقوق من الأرمال وأبناء الشهداء⁽²⁾،

✓ **التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء:** هي جمعية وطنية ذات بعد ثقافي وتاريخي واقتصادي

واجتماعي، تستمد قوتها من أرمال وأبناء الشهداء، تشجع تطور المجتمع، حصلت على

الاعتراف الرسمي في جويلية 1994م،

✓ **المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء:** هي منظمة فاعلة على الساحة السياسية، تسهر على

الدفاع عن حقوق أبناء الشهداء المادية والمعنوية والحفاظ عليها، بالإضافة لتعزيز مكانتهم

في النظام السياسي⁽³⁾،

(1) إبراهيم قاسمي وعبد العزيز بن طرمول، واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية، "مجلة آفاق فكرية"،

المجلد 04، العدد 08، جامعة جيلالي ليايس، بلعباس، الجزائر، مارس 2018م، ص ص 222-223.

(2) جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص 121.

(3) إبراهيم قاسمي وعبد العزيز بن طرمول، المرجع السابق، ص 223.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

4. المنظمات الطلابية: كانت نشاطاتها مناهضة للاستعمار واستمر هذا الوضع خلال الثورة، وبعد الاستقلال طغى عليها النشاط السياسي والحزبي في ظل الحزب الواحد الذي استغلها لترويج ودعم الأفكار الاشتراكية، ولازالت حتى اليوم تنشط تحت رعاية أحزاب سياسية وتشكل مجالا لاستقطاب جمهور من الشباب الجامعي، كانت الحركة الطلابية محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى كانت تنسم بالفعالية، حيث طرحت العديد من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك قراءات لا تتفق بالضرورة مع قراءات السلطة قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية.

ظهر العديد من التنظيمات الطلابية بعد الانفتاح السياسي، غير أنها فقدت فعاليتها وتأثيرها وتحول اهتمامها إلى مشاكل الجامعة بحد ذاتها، وسيطر طلاب الحركة الإسلامية على هذا القطاع بشكل كبير بحيث أصبحت التنظيمات الأخرى منها التيار المحسوب على التيار البربري والتنظيمات الوطنية، هامشية لا تملك تأثيرا في الساحة الطلابية (1).

(1) جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص ص 119-120.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من كل ما تقدم تم استخلاص مجموعة من النتائج والتي يمكن اعتبارها دعامة مهمة لبحثنا، فالمجتمع المدني في الجزائر والتطرق لتطوره التاريخي مهم للدراسة لقد مر بالعديد من المراحل وجابهته عدة ظروف خلال نشأته تفاعلت ما بين العوامل الداخلية التي تجسدت ما بين عوامل داخلية مست الحياة المعيشية للفرد وتردي الأوضاع بشتى صورها ما أدى لتفاقم الوضع وتوجه المواطنين للانتفاض ضد الأوضاع المزرية التي يعيش فيها، وهذا كله نتيجة لتفاعل أوضاع أخرى مرتبطة بالوضع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك تمثلت في انهيار أسعار البترول ووصولها لأدنى مستوياتها، وغيرها من الظروف التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة.

وتفاعل هذه الظروف أدى بالجزائر على غرار مختلف دول العالم الثالث إلى التخلي عن النظام السياسي الذي انتهجته منذ الاستقلال إلى نظام آخر تسوده الديمقراطية وانتشار الحريات بكل أنواعها لكن التغيير في النظام السياسي الجزائري صاحبه تردي الأوضاع الأمنية وهذا ما انعكس أيضا على المجتمع المدني والوضع الاقتصادي للجزائر، هذا ما دفع بالجزائر بعد انقضاء فترة التسعينيات لتبني سياسات اقتصادية توسعية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل الانفراج الأمني وارتفاع أسعار البترول فما هي أهم السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر للنهوض بالاقتصاد الجزائري؟

المبحث الثاني: واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى المجتمع المدني في الجزائر من خلال تفحص واقعه من خلال الرجوع لأهم المراحل التي ساهمت في بلورته وتشكيله منذ الاستقلال، وكذا أهم القوانين التي صيغت لتنظيمه عبر كل الدساتير التي تعاقبت على الجزائر، وتوصلنا إلى أن الظروف التي عرفها تطور المجتمع المدني في الجزائر تتشابه مع ما جسده الجزائر من برامج تنموية خلال فترة الحزب الواحد أو بعد الانفتاح السياسي والتداخل بين الظروف الداخلية والدولية أثر على توجهات صانع السياسات العامة في صياغة سياساته العامة الاقتصادية.

فبعد الاستقلال حاولت الجزائر النهوض باقتصادها ومحو مخلفات الاستعمار وما خلف من دمار مس كل المستويات، تبنت النهج الاشتراكي في التسيير، ومر الاقتصاد الجزائر بعدة مراحل بداية بالتخطيط المركزي والدولة هنا تتدخل في التسيير، وصولا لفترة منتصف الثمانينيات ونظرا للأزمة التي شهدتها والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول على اعتباره المورد الوحيد الذي بنت عليه الدولة الجزائرية اقتصادها، حيث انعكس سلبا على المستوى الاجتماعي للسكان، هنا بدأت بوادر التوجه للتحرر الاقتصادي، وكان ذلك في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات في ظل التخلي على الاشتراكية والتوجه نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص لتسيير العملية التنموية ليتحمل أعباءها مع الدولة.

بالرغم من التغيير الذي حصل في النظام السياسي والاقتصادي الجزائري، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن بسبب لجوء الجزائر للمؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى الظروف الأمنية التي شهدتها خلال تلك الفترة، وتدني مستوى معيشة المواطنين وغيرها، واستمر الوضع حتى نهاية التسعينيات وبداية سنة 2000م، حيث شهدت الجزائر ارتفاعا لأسعار البترول، ما أدى لانتهاج الدولة لسياسة عامة اقتصادية توسعية، وكانت السياسة المنتهجة بمثابة الانفتاح والخروج من الأزمة التي عاشتها الجزائر.

لذا ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لواقع السياسة العامة الاقتصادية من خلال ثلاثة مطالب، بداية سنتناول تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ومن ثم التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الداخلية والخارجية للفترة (1985م-2000م)، وفي الأخير سنتطرق لدراسة السياسة العامة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م).

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

المطلب الأول: الخصائص الظرفية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط المركزي

توجهت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة لتبني نهج الاشتراكية أي الاعتماد على التخطيط والتوجيه المركزي لتحقيق أهداف السياسة العامة الاقتصادية، وكان تدخل الدولة واضحا في توجيه الاقتصاد في تلك الفترة، برز من خلال التأميمات التي قامت بها الدولة، وإنشاء أجهزة إدارية خاصة بالتخطيط والمراقبة والتوجيه والتسيير والتنظيم، وإنشاء مؤسسات عمومية في كل القطاعات، وفي إطار تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمت صياغة المخططات التنموية التالية كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(02) : يمثل البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1967م - 1989م)

المخطط	أهدافه	المبلغ المخصص
المخطط الثلاثي (1967م-1969م)	جاء لمكافحة التفاوت الجهوي وهو استثمار موجه للمناطق المحرومة	/
المخطط الرباعي الأول (1970م - 1973م)	البدء ببرنامج للتصنيع، وتأسيس التخطيط، وهذا يكون بإنشاء كتابة دولة للتخطيط	ثلاثين (30) مليار دينار
المخطط الرباعي الثاني (1974م - 1977م)	تكثيف النسيج الصناعي، وتحسين تقنيات التخطيط، وتنظيم مسار الإرسال والتلقي	مائة (100) مليار دينار
المخطط الخماسي الأول (1980م - 1984م)	تحقيق التوازن الاقتصادي، تنظيم المؤسسات، تمشين الطاقة، تصنيف أولويات التنمية، إكمال نظام التخطيط، وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة	مائتين وخمسين (250) مليار دينار
المخطط الخماسي الثاني (1985م - 1989م)	تنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية	خمس مائة وخمسين (550) مليار دينار

المصدر: سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية-الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الطبعة 02. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م، ص333.

1- خلال فترة السبعينيات (1970م-1977م):

اعتمدت الجزائر أسلوب المخططات التنموية لتطوير اقتصادها وتحقيق التنمية، وخلال هذه الفترة تم إنجاز أربعة مخططات ⁽¹⁾ حيث اعتبرت سنة 1967 بداية جديدة لتنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال وكان نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، لم تتمكن الجزائر من تطبيقها من قبل بسبب حادثة استقلالها. أهداف التنمية خلال هذه الفترة كانت تتطلع لتعزيز الاستقلال الاقتصادي وذلك بإنشاء صناعات قوية ممولة من إيرادات المحروقات، إلا أن نسق التنمية وطرق الإنجاز وضخامة المشروعات والتقنيات المستعملة لم تكن تتماشى مع إمكانيات التسيير والاستغلال ما سجل حالات تأخر في آجال إنجاز المشاريع، مما انعكس سلبا على تلبية حاجات السكان والاقتصاد وارتفاع تكاليف المنتجات، هذا ما أدى بالجزائر للوقوع في تبعية للخارج من الناحية الاقتصادية والمالية، وبقي الاقتصاد الجزائري يعتمد على وسيلة تراكم واحدة وهي ما يدره قطاع المحروقات.

2- خلال فترة الثمانينيات (1980م-1989م): سادت العديد من المظاهر خلال هذه الفترة تمثلت في:

تركز الاهتمام على الجانب التنظيمي للاقتصاد مثل (التقليل من حجم المديونية الخارجية، والعمل على إعادة التوازنات العامة للاقتصاد، القضاء على عدم التوازن الجهوي⁽²⁾، إدخال الفعالية على تسيير المؤسسات العمومية).

إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية في إطار برنامج مكافحة الندرة Programme Anti Pénurie- بداية انفتاح السلطة السياسية على النظام الخارجي. تذبذب أسعار البترول في ما ولد أزمة اقتصادية.

(1) رشيد بوعافية، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر- دراسة تحليلية و تقويمية لحالة الجزائر (2000م - 2010م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير - فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2010م-2011م)، ص 199
(2) صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، (2017م-2018م)، ص ص 215-226.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

🌸 أزمة 1986م النفطية وأحداث 5 أكتوبر 1988م، أدت لدخول الجزائر في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

🌸 استمرارية انخفاض أسعار البترول وقلة المداخيل بالعملة الصعبة وارتفاع حجم المديونية⁽¹⁾.

في ظل هذه الظروف وما واكبها من تطورات أفضت لدخول الجزائر مرحلة جديدة اقتصاديا واجتماعيا قامت الدولة باعتماد استراتيجية تنموية مختلفة عن سابقتها وهذا من خلال المخططين الخماسيين: (المخطط الخماسي الأول للفترة (1980م-1984م)، والمخطط الخماسي الثاني للفترة (1985م-1989م)).

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980م-1984م):** جاء البرنامج لإنعاش القطاعات التي لم تحظ

بالاهتمام في البرامج التنموية السابقة من طرف صانع القرار⁽²⁾، حيث بادرت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة الاستثمارات، كما تضمن توجيهات تركز على تقييم سياسة التنمية في الفترة السابقة صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980م، ومن بين الأهداف التي سطرها هذا البرنامج ما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر.
- تجنيد القدرات البشرية والمادية المتاحة.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية لتغطية الاحتياجات الاجتماعية وتوفير استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها.
- تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة التراب الوطني.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة.

(1) صالح صالح، المرجع السابق، ص 227.

(2) فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2013م-2014م)، ص 123.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ومن أهم الإصلاحات المتخذة خلال البرنامج الخماسي ما يلي:

- ✓ إعادة النظر في سياسة التخطيط وتوزيع نشاطات التخطيط على كل المستويات مع منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.
- ✓ إعادة توجيه الاستثمارات العمومية لمختلف القطاعات منها الفلاحة والري وغيرها، وتخفيف حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة القاعدية إلى صناعة السلع الاستهلاكية، أو بمعنى آخر التوجه للتنوع الاقتصادي بدل تركيز الاقتصاد على جانب على حساب الطرف الآخر.
- ✓ مبادرة تخفيض المديونية الخارجية حيث جرى في الفترة (1980م-1985م) محاولة تقليص التبعية للخارج من خلال إلغاء أغلب عقود المساعدات التقنية الأجنبية، بالموازاة مع ارتفاع نسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي مما أدى لتخفيض حجم المديونية الخارجية من 19,31 مليار دولار سنة 1980م إلى 15,88 مليار دولار عام 1984م.
- ✓ محاولة تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وهذا من خلال القوانين المشجعة للاستثمار⁽²⁾.

❖ المخطط الخماسي الثاني للفترة (1985م-1989م)

الجزائر في إطار استكمال مسيرة التنمية الاقتصادية والمواصلة في تنفيذ المخططات التنموية التي انتهجتها جاء المخطط الخماسي الثاني للفترة (1985م-1989م)، حيث شكل مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكان لهذا البرنامج غايتان سعى لبلوغهما هما:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية.
- إدراج المخطط ضمن منظور تنموي طويل المدى، لذا في فترة المخطط تحقق التوازنات العامة للاقتصاد الجزائري من خلال:

(1) سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري-محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص ص 181-182.

(2) مسعود ميهوب، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990م-2015م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (2016م-2017م)، ص ص 116-117

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين.
- ✓ مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.
- ✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية قرار الدولة⁽¹⁾.

لكن ما أثر سلبا على توقعات هذا البرنامج هو الصدمة البترولية التي عرفت الجزائر سنة 1986م بسبب انهيار أسعار البترول عالميا، مما سبب ضعف في الاقتصاد الوطني، وبالتالي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية للمواطنين، وكان للصدمة البترولية الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي في الحصول على الموارد المالية⁽²⁾، وهذا ما أدى إلى إثارة أحداث أكتوبر 1988م بسبب:

- تدهور إيرادات وصادرات البترول.
 - تدهور قيمة صرف الدولار.
 - استقرار أسعار المواد الأولية عند مستويات منخفضة.
 - ثقل المديونية الخارجية التي بلغت 22,796 مليار دولار في 1986م، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت 26,067 مليار دولار في 1989م، وهذا ما زاد في حدة الأزمة.
 - ضعف قطاع الصناعة بسبب التبعية الخارجية من حيث التجهيز والتموين بالمواد الأولية.
- هذا ما دفع بالسلطات الجزائرية لتبني مجموعة من الأهداف من خلال البرنامج الخماسي الثاني والمتمثلة في الآتي:

- ✓ تحديد المشاريع الضرورية.
- ✓ تنويع الإنتاج الوطني للتخفيف من الصدمات البترولية.
- ✓ تحفيز الاستثمار الخاص.
- ✓ توجيه الاهتمام للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

(1) سعدون بوكبوس، المرجع السابق، ص 187.

(2) عبد الرحيم شيببي وسمير بالطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية، "مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية"، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط الكويت، جانفي 2010م، ص 45.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص⁽¹⁾.

مما سبق نجد بأن البرنامج الخماسي الثاني جاء في ظل ظروف جد صعبة شهدتها الجزائر سواء على المستوى الاقتصادي وانخفاض أسعار البترول أو على المستوى الاجتماعي وتدنى المستوى المعيشي للمواطنين والاضطرابات التي شهدتها خلال أحداث أكتوبر 1988م كل هذه الظروف الداخلية وغيرها، لازمتها ظروف على المستوى الدولي تبلورت في توجه الأنظمة الاقتصادية للانفتاح على اقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية وهذا في مختلف الدول وبالأخص الدول النامية ومنها الجزائر، كل هذا أظهر هشاشة الاقتصاد الجزائري، الذي استلزم التوجه للقيام بإصلاحات اقتصادية لتدارك الوضع السائد آنذاك، وفي هذا الإطار تم تبني إصلاحات اقتصادية وإبرام اتفاقيات مع المؤسسات النقدية الدولية والتي سنتطرق لها لاحقا من خلال الدراسة.

(1) فوزية خلوط، المرجع السابق، ص 127.

المطلب الثاني: التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري في ظل الظروف الداخلية والخارجية والتوجه نحو النظام الرأسمالي

اتسمت فترة التسعينيات بعدم الاستقرار في كافة المستويات، فعلى المستوى الاجتماعي يمكن حصره في تساؤل فرص الشغل واضمحلال عنصر الحماية الاجتماعية، وفقدان الثقة في كل شيء... أما على المستوى السياسي فتميز بتعاقب سبعة تشكيلات حكومية لإدارة الحكم وأربع رؤساء، والمستوى الاقتصادي اتسم بنقص حاد في السيولة النقدية بالعملة الصعبة وكذا اختلال منظومة الإنتاج وعدم تكيفها مع متطلبات التنمية، كل هذا أظهر ارتباط مسألة التوازنات العامة للاقتصاد والانتعاش الاقتصادي بمعالجة أزمة الدين التي عرفها الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾ وتم في هذا الإطار التوجه للإصلاحات الاقتصادية.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية والاتفاقيات الدولية للتوجه نحو اقتصاد السوق:

جاءت الإصلاحات الاقتصادية في ظروف صعبة جداً في ظل تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعدم وجود سياسة نقدية واضحة المعالم، وانخفاض أسعار النفط في العالم، والتي كانت نتيجة حتمية لبروز أحداث أكتوبر 1988م، هذا ما دفع للتوجه لاقتصاد السوق والتخلي عن التخطيط المركزي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات⁽²⁾، لتدعيم الانتقال نحو اقتصاد السوق في الجزائر باشرت في جملة من الإصلاحات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعضها كانت تتوافق ورغبة صانع القرار وأخرى بالتنسيق مع الهيئات المالية والنقدية الدولية.

❖ مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يقصد بالإصلاح الاقتصادي "مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي" كما يقصد به علاج الاختلالات التي تعاني منها معظم الدول وخاصة

(1) سعدون بوكبوس، المرجع السابق، ص 207 .

(2) موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر

1990م آفاق 2009م، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاديات

المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، (2009م-2010م)، ص 186.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

المتعلقة بعجز ميزان المدفوعات، ويتم الإصلاح النقدي من خلال اتباع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات وخفض الواردات وجذب النقد الأجنبي للداخل، أما الإصلاح المالي من خلال كبح العجز الحكومي الهادف للسيطرة على معدلات التضخم ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتتنوع السياسات المتخذة وفقا للمشاكل الموجودة بكل بلد. من الخصائص التي يتميز بها الإصلاح الاقتصادي نجد:

- ✓ **النمطي:** طبق في الدول النامية والمتقدمة.
- ✓ **الدولي:** يشرف عليه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- ✓ **المحلي:** يكتسي أيضا بعدا محليا بالإضافة للبعد الدولي.
- ✓ **الفلسفي:** تستند فلسفته على آلية السوق وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد المستمد من فكر النظرية النيوكلاسيكية.
- ✓ **الاستمرارية:** يتميز بأنه عملية متجددة ومستمرة.
- ✓ **التفاعلية:** مرتبط بقدرة وكفاءة النظام السياسي وتفاعله مع مختلف شرائح المجتمع⁽¹⁾.

تعد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي جوهر برامج الإصلاح الاقتصادي، واتبعت الجزائر كمعظم الدول النامية سياسات صندوق النقد الدولي الخاصة بتطبيق برنامج الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي، وسياسات البنك الدولي الخاصة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي (التكيف)⁽²⁾، وهذا بين بوضوح السير غير المنتظم للاقتصاد المخطط و ضرورة التوجه نحو الإصلاحات أو التعديلات الهيكلية⁽³⁾.

من الدوافع التي أدت بالجزائر اتباع هذه الإصلاحات:

➤ النموذج التنموي المطبق المعتمد على الصناعات المصنعة والتخطيط وإهمال القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في ظل الاعتماد الكلي على القطاع العام.

(1) موسى بوشنب، المرجع السابق، ص 187.

(2) فوزية خلوط، المرجع السابق، ص 141.

(3) بن صاولة صراح ويزار محمد سفيان، "تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة"، *Revue Algérienne d'Economie et du Management*، المجلد 08، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر،

جوان 2017م، ص 23.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- انخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات أفضى لعجز ميزان المدفوعات، ارتفاع نسبة التضخم.
- تزايد العجز المالي للمؤسسات⁽¹⁾.
- تطور المديونية الخارجية حيث بلغ 26,8 مليار دولار سنة 1989م مقارنة بسنة 1985م التي كانت نسبة المديونية فيها 19,8 مليار دولا⁽²⁾، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يمثل تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (1985م-1989م)

السنة	1985م	1989م
المديونية الخارجية	18,4 مليار دولا	26,6 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية)، الدورة الخامسة عشرة، الجزائر، 16 ماي 2000م، ص 41.

في الوقت نفسه فقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطها بالعملة الصعبة التي لم تتعد ربع المستوى الذي كانت عليه سنة 1981م، والحاصل أن الجزائر دفعت غالبا ثمن رغبتها في مواصلة الظهور بمظهر البلد الملتزم بتسديد ديونه حيث قامت بما يلي:

- قلصت وارداتها وحرمت بذلك جهاز الإنتاج من المدخلات اللازمة.
- تسببت في اضطراب شبكات وآليات الاستيراد.
- دفعت منحة غير مستحقة إلى بعض الدول التي أصبحت رهينتهم أكثر فأكثر.

(1) جمال بن مرار، أثر المؤسسات المالية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000م-2017م)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني للاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر (1989م-2017م)، يومي 06-07 نوفمبر 2019م، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية)، الدورة الخامسة عشرة، الجزائر، 16 ماي 2000م، ص 41.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- حطمت الثقة التي كانت تحظى بها وسددت تكاليف مفرطة ظاهرة وخفية بسبب تقلص عدد الشركاء والممارسات المشبوهة. (1)

يمكن تلخيص الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في ظل تعدد الأسباب والدوافع التي ذكرناها سالفا فيما يلي:

1) مرحلة التثبيت الاقتصادي (1990م-1994م)

برامج التثبيت الهيكلي (الاستقرار) تعنى بتصحيح الاختلالات الاقتصادية لعلاج التضخم وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وتهدف لعلاج المشاكل قصيرة الأجل حتى يتسنى بعد ذلك إمكانية البدء ببرامج التعديل الهيكلي (2)،

أ- الاستعداد الائتماني الأول Stand by01 (31-05-1989م / 30-05-1990م): يعتبر

أول تعامل مع الهيئات الدولية وتضمن في طياته عمليتين:

الأولى: وتمثلت في السحب من الشريحة الاحتياطية (*) ووفق تشريعات الصندوق فإن السحب داخل الشريحة الاحتياطية يكون دون شروط ويتم بصورة آلية بعد تصريح البلد العضو بحاجته لتمويل عجز في ميزان مدفوعاته.

الثانية: تمثلت في طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية.

حيث تم الحصول على 218 مليون دولار أي ما يعادل 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988م وتمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار، وتوازيا مع ذلك حصلت أيضا على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق

أمام التنمية الأورو متوسطية)، الدورة الخامسة عشرة، الجزائر، 16 ماي 2000م، ص 41.

(2) فوزية خلوط، المرجع السابق، ص 141.

(*) تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

العملية الثانية كانت مشروطة بتنفيذ أول برنامج للتثبيت الاقتصادي بعد مفاوضات سرية حيث توجت المفاوضات بعقد أول استعداد ائتماني وارتكز محتواه على الآتي:

- ✓ ضرورة تخلي الدولة عن سياسة الميزانية التوسعية، ذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة وتقليل النفقات وتحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.
- ✓ تبني سياسة نقدية صارمة (الكتلة النقدية، أسعار الفائدة).
- ✓ مواصلة التخفيض من قيمة الدينار.
- ✓ مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أي ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.

كان رد فعل السلطات الجزائرية أن قامت بعدة إصلاحات من خلال القوانين والمراسيم التي أصدرتها بهدف مواصلة الإصلاحات والمتمثلة في:

- ✓ إصلاح نظام الأسعار وجعله أكثر مرونة.
 - ✓ وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ✓ الإصلاح المالي والبنكي من خلال قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 10 أفريل 1990م.
 - ✓ الترخيص للمؤسسات الوطنية بالتزود بمدخلات الإنتاج وممارسة الاستيراد لقائمة من المنتجات المرخص بها.
 - ✓ إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومراجعة التعريفات الجمركية (1).
- ب- الاستعداد الائتماني الثاني Stand by (03-06-1991م / 31-03-1992م): حيث حصلت الجزائر على قرض قدر بـ 403 مليون دولار، مع خدمة الدين تقدر بـ 16 مليار دولار لسنتي (1990م-1992م) بهدف تخفيض عجز الميزانية والتحكم أكثر في السياسة المالية وإصلاح

(1) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2004م-2005م)، ص ص 167-168.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

النظام المصرفي، كما تم إخضاع المؤسسات العمومية لمنطق السوق بالإضافة لتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، مع التزام الدولة بالآثار الاجتماعية المتوقعة عنه⁽¹⁾.

تنفيذ الاتفاق كان صعبا على الحكومة الجزائرية نظرا للظروف التي شهدتها على المستوى الدولي والوطني، حيث إن تنظيم الانتخابات التشريعية في ظل هذه الظروف كان يستلزم نوعا من السلم الاجتماعي الذي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الاستهلاكية الواسعة الاستخدام، وتخفيض قيمة العملة الوطنية، هذا ما قوض تحرك الحكومة في هذا الشأن مما صعب من عملية الحصول على القرض من الصندوق⁽²⁾.

ت- المرحلة الانتقالية (1992م-1994م): لم يتم تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي 1991م كلية لعدة أسباب من بينها:

- التخفيض الكبير من قيمة الدينار الجزائري والذي نتج عنه تراجع الواردات ما أدى لانخفاض الإنتاج خصوصا في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.
- عدم تحرير الكثير من خطوط القروض^(*).
- تمسك الجزائر بعدم جدولة الديون.

ث- التمسك بعدم خوصصة المؤسسات العمومية المنتجة⁽³⁾ الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني (01 أفريل 1994م / 31 مارس 1995م).

لجأت الجزائر لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية والتي يمكن حصرها في:

- الاعتماد الكلي على قطاع النفط.
- عجز الموازنة الدائم.

(1) بلقاسم رحالي وسمير بوعافية، أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990م-2016م)، "مجلة الباحث الاقتصادي"، المجلد 05، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، سبتمبر 2018م، ص ص 64-65.

(2) عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 169.

(*) بسبب رفع الأجور الشيء الذي رفضه صندوق النقد الدولي فامتنع عن تقديم القسط الرابع من الاتفاق سنة 1991م.

(3) مسعود ميهوب، المرجع السابق، ص 129.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

■ عبء خدمة المديونية.

تمت الموافقة على البرنامج من طرف صندوق النقد الدولي وقدرت المساعدة المالية بـ 1037 مليون دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، هذا ما أعطى مؤشرا إيجابيا للدائنين حيث تم إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994م، وحدد مدة التسديد 16 سنة في إطار نادي باريس⁽¹⁾.

امتد برنامج الاستقرار الهيكلي لمدة سنة واحدة، ومن أهدافه ما يلي:

❖ **على المستوى الداخلي:** التخفيض الملموس لعجز الخزينة العمومية، والتحكم في الكتلة النقدية مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية، حيث تم تقليص عجز الخزينة العمومية، وتخفيض الدعم الموجه للسلع الاستهلاكية الواسعة الاستهلاك.

❖ **على المستوى الخارجي:** يكمن في تقليص عبء خدمة الديون الخارجية، وتعديل سعر صرف الدينار، في هذا الإطار تم اللجوء للحصول على قروض، وإعادة جدولة الديون الخارجية من خلال نادي باريس ونادي لندن.

فيما يخص الكتلة النقدية فهو يهدف للتحكم في التضخم ليسمح بجذب وتشجيع الاستثمارات وتحقيق نسبة من النمو الاقتصادي، وتم فعلا " تخفيض العجز من 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي نهاية سنة 1993م إلى 1,4 نهاية 1995م".

أما نسبة التضخم فبلغت 20,3% نهاية 1993م لتصل 29% سنة 1994م، و29,8% سنة 1995م⁽²⁾. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): يمثل تطور نسبة التضخم في الجزائر للفترة (1993م-1995م)

السنة	1993م	1994م	1995م
نسبة التضخم	20,3%	29%	29,8%

(1) ضاوي علوان، السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990م-2010م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (2016م-2017م)، ص 157

(2) فوزية خلوط، المرجع السابق، ص ص 141-142.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: فوزية خلوط، المرجع السابق، ص ص 141-142.

(2) برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1995م-2000م): وتسمى (برامج التكيف/التصحيح) الهيكلي ترمي لعلاج الاختلالات والمشاكل التي تواجه مواصلة النمو في المدى طويل، وتستهدف برامج التعديل الهيكلي، تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات وهذا بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وتحفيز الصادرات بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية.

التعديل الهيكلي ينطوي على إحداث تغييرات جذرية في السياسات وهو ما يؤدي إلى اختلاف البعد الزمني لعملية التعديل وفقا لظروف كل دولة⁽¹⁾.

تميزت الفترة (1995م-2000م) بانطلاق برنامج التعديل الهيكلي (22ماي 1995م/ 21ماي 1998م) وتلتها مرحلة انتقالية من 1999م لغاية 2000م لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشرعت الجزائر في إجراءات التعديل الهيكلي بإرسال طلب لصندوق النقد الدولي للحصول على مساهمة مالية جديدة لدعم السياسات التي تنوي تطبيقها واستكمال الإصلاحات السابقة، وذلك في إطار اتفاق مدته ثلاث سنوات، وتمت الموافقة على الطلب حيث تم الحصول على قرض بقيمة 1169 مليون دولار، وهذا الشيء عجل بإعادة جدولة 16 مليار دولار خلال الفترة 01 جوان 1995م لغاية 31 ماي 1998م بعد المفاوضات التي تمت مع نادي باريس ولندن، وموافقة المؤسسات المالية الدولية⁽²⁾، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر جاء لتحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي متوافق مع النمو السكاني لتقليص البطالة.
- ✓ تشجيع الادخار.
- ✓ التحرر الكامل للتجارة الخارجية.
- ✓ إعادة التوازن الخارجي.
- ✓ وضع معايير لمراقبة الإصدار النقدي.

(1) موسى بوشنب، المرجع السابق، ص 188.

(2) مسعود ميهوب، المرجع السابق، ص 137.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تخفيض حجم البطالة وإنشاء مناصب شغل جديدة.

✓ تخفيض الانعكاسات الانتقالية للتعديل الهيكلي⁽¹⁾.

لذا فبرامج التعديل المطبقة لاسترجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، وبالتالي تركيز الحكومة على تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، وخلصت إلى أن عدم توفير مناخ اقتصادي وعدم تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإقامة استراتيجية للإنعاش قائمة على الإصلاحات ستصطدم بعراقيل في التطبيق ستفكك الاقتصاد الوطني، لذا يستوجب التوجه لإنعاش أفضل⁽²⁾.

في هذا الإطار توجهت الجزائر مع نهاية التسعينيات وبداية سنة ألفين إلى انتهاج سياسة عامة اقتصادية إنعاشية، لتدارك الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي آلت إليه الجزائر في ظل الظروف التي شهدتها الجزائر خلال الفترة السابقة كما ذكرناها خلال الدراسة، ومن البرامج التي سطرتهما الجزائر ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

(1) فوزية خلوط، المرجع السابق، ص 142.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، (تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م)، الدورة العادية العشرون، الجزائر، ص 134-135.

المطلب الثالث: برامج الانعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م)

عاشت الجزائر خلال فترة التسعينيات أوضاعا أمنية متردية وصعبة للغاية، هذا ما انعكس سلبا على مختلف المجالات منها تدني مستوى معيشة السكان وتدهور الاقتصاد الجزائري بسبب تدني مستوى أسعار البترول وانتهاج الجزائر لسياسات التعديل الهيكلي التي فرضت على الجزائر من قبل المؤسسات النقدية الدولية...، نظرا لهذه الظروف وغيرها ومع بداية الألفية الجديدة وارتفاع أسعار البترول توجهت الجزائر لتبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرته الدولة، ولكن في سنة 2014 تغير مسار السياسة العامة الاقتصادية وأخذت منحى آخر حيث تم تبني سياسة تقشفية في ظل الأزمة والظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي لها انعكاسات على كافة المستويات.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م) كأول برنامج تنموي وضعت الجزائر في بداية الألفية وهذا للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق تنمية في كافة المجالات، وقد خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم مؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وكذا تحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية⁽¹⁾.

أهدافه: يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م) في الآتي:

1. الأهداف العملية:

- ❖ إنعاش الاقتصاد الجزائري.
- ❖ تنشيط الطلب ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وتوفير الشغل، وهذا من خلال ترقية الاستغلال الزراعي، وكذا ترقية المؤسسة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة المحلية المنتجة.
- ❖ رد الاعتبار للمنشآت القاعدية وتأهيلها بهدف تنشيط الاقتصاد.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م، الدورة العادية العشرون، الجزائر، ص135.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

❖ تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

2. الأهداف النوعية:

❖ مكافحة الفقر.

❖ توفير مناصب شغل.

❖ تحقيق التوازن الجهوي.

❖ إنعاش الفضاء الجزائري.

الجدول رقم (05) : يمثل مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م- 2004م)⁽¹⁾

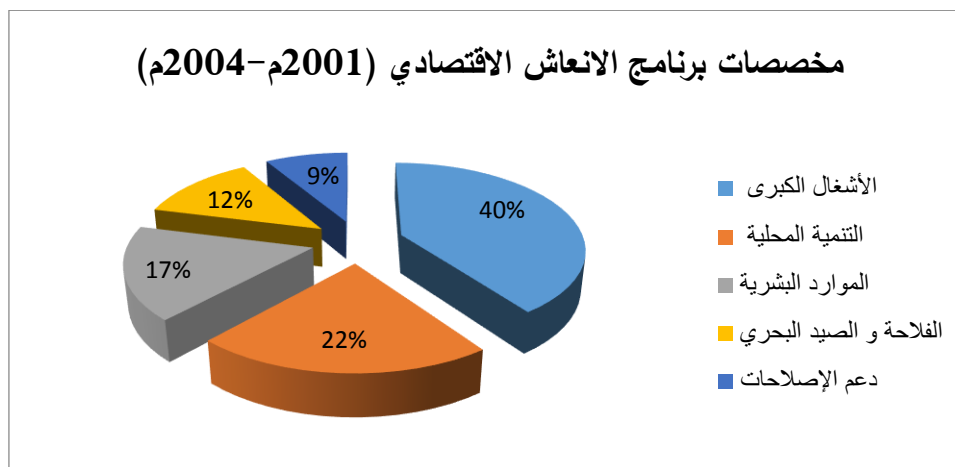
النسبة (%)	القيمة المخصصة (مليار دج)	
40,1	210,5	الأشغال الكبرى
21,7	114	التنمية المحلية
17,2	90,2	الموارد البشرية
12,4	65,4	الزراعة و الصيد البحري
08,6	45	دعم الإصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م، الدورة العادية العشرون، الجزائر، ص136.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م، الدورة العادية العشرون، الجزائر، ص ص135- 136.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الشكل رقم (03): يوضح مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (05) السابق.

كما تبين لنا من خلال البيانات في الجدول رقم (05) أعلاه والشكل رقم (03) أن البرنامج منح الأولوية للأشغال العمومية والهياكل القاعدية بتخصيصه مبلغ 210 مليار دينار أي ما يعادل 40 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج كما خصص نسبة 21,52 % أي ما يعادل 113 مليار دينار جزائري للتنمية المحلية والبشرية، وخصص للموارد البشرية مبلغ بقيمة 90 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 17,14 %، أما قطاع الزراعة والصيد البحري فخصص له 65 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 12,38 % بالمقارنة مع دعم الإصلاحات فقد خصص لها 47 مليار دينار جزائري، ما يعادل نسبة 08,95 % من إجمالي البرنامج.

لربما هذه المخصصات جاءت لعدة اعتبارات سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، فالجزائر كانت بحاجة ماسة للنهوض بالوضع الاجتماعي المزري جراء الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي شهدتها الجزائر فترة التسعينيات والأزمة الاقتصادية الخائفة التي مرت بها الدولة آنذاك بسبب انخفاض أسعار البترول، وهذا ما ألزم دخول الجزائر في مرحلة جديدة بعد ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينيات والتوجه إلى سياسة توسعية وتبني برامج تنموية للخروج من الوضع.

فيما يخص معايير انتقاء الأنشطة والمشاريع فهي تقوم على عدة أسس من بينها: مستوى نضج المشاريع وتوفر آليات وقدرات الإنجاز، إنهاء العمليات في طريق الإنجاز، وإعادة تأهيل وصيانة المنشآت، والعمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج والقابلة للانطلاق الفوري.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

أما بخصوص السياسات المرافقة في إطار برنامج دعم الإنعاش فهي تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط الإنجاز الفعالة للاستثمارات المقررة، وبهذا يمكن إزالة الضغوط المرتبطة بالسوق والوضعية المالية وعلاقة المؤسسات مع البنوك... لتحسين مردودية هذه المؤسسات وإنعاش النمو الاقتصادي.

تعتبر مشاركة المؤسسات الجزائرية شرطا لإنعاش الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال إنجاز المشاريع وتحقيق هدف الإنعاش وترقية الإنتاج الجزائري لذا وجب منح الفرص للمؤسسات بتحفيزها لإنجاز المشاريع العمومية ومنح المدة الكافية لها قبل الإعلان عن المناقصات لأجل تنظيم وتحضير نفسها⁽¹⁾.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م أعطى دفعة نوعية للاقتصاد الجزائري، غير أنه يبقى غير كاف بالمقارنة مع التحسن والارتفاع المستمر لأسعار البترول التي شهدتها الجزائر خلال فترة تطبيق البرنامج، وهذا ما انعكس على المستوى الاجتماعي للمواطنين.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م)، وهذا بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ 38,5 دولار سنة 2004، وهذا ما أدى لتراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دينار جزائري، وخصص لهذا البرنامج حوالي 4202,7 مليار دينار جزائري⁽²⁾.

أهدافه: من الأهداف التي جاء بها البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م) نجد:

❖ تحسين الظروف المعيشية والتي تشمل القطاعات التالية (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، البرامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب، تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز...).

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م، الدورة العادية العشرون، الجزائر، ص137.

(2) مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 21، أوت 2005م، الجزائر، ص 29.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- ❖ تطوير المنشآت القاعدية والذي ينقسم بدوره إلى (قطاع الأشغال العمومية والنقل، وقطاع المياه، وقطاع التهيئة العمرانية).
- ❖ دعم النمو الاقتصادي والذي يشمل (قطاع الفلاحة، التنمية الريفية، الصيد البحري، الصناعة، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.
- ❖ تحديث الخدمة العمومية والذي ينقسم إلى (قطاع العدالة، الداخلية، المالية، والتجارة وباقي الإدارات العمومية، البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال).
- ❖ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة⁽¹⁾.

الجدول رقم (06): يمثل مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)

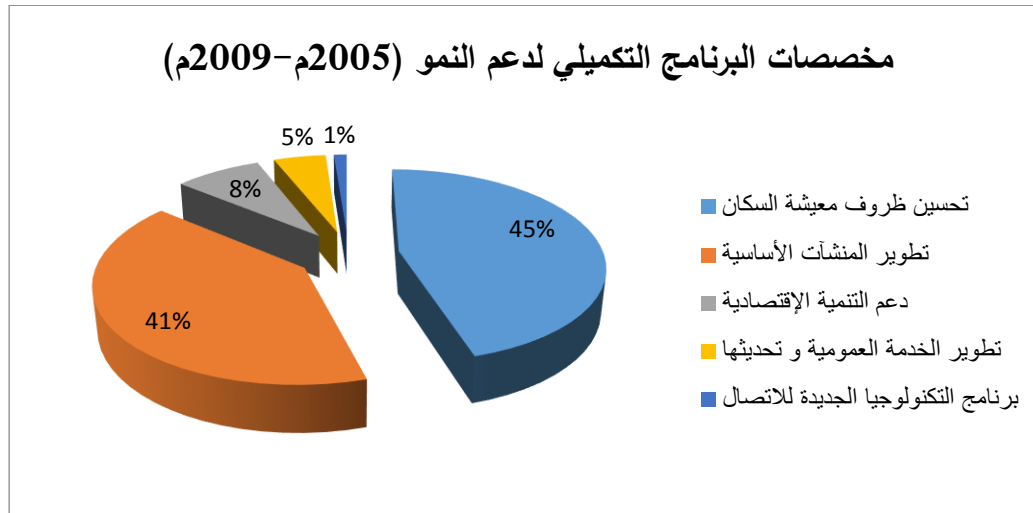
النسبة (%)	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	
45,42	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,52	1703,1	تطوير المنشآت الأساسية
08,52	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
04,85	203,9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
01,19	50,0	برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م-2009م، ص 9.

(1) مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 32، أوت - سبتمبر 2007، الجزائر، ص 4.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الشكل رقم (04): يوضح مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول رقم (06)

يتراءى لنا من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم (06) والشكل رقم (04) أن البرنامج منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان من الصحة العمومية، التربية الوطنية، الماء، الغاز، عمليات تهيئة الإقليم... وغيرها مما تعلق بالأوضاع الاجتماعية للسكان بقيمة 1908,5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 45,42% من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، كما خصص قيمة 1703,1 مليار دينار جزائري ما يعادل 40,52% لتطوير المنشآت الأساسية مثل قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية... وغيرها،

ففي ميزانية سنة 2007م رصدت ميزانية التجهيز العمومي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005م-2009م).

- 237 مليار دينار جزائري لبرنامج الهضاب العليا.
- 151 مليار دينار جزائري لبرنامج ولايات الجنوب.
- 207 مليار دينار جزائري لإنجاز الحصص الإضافية من المسالك البلدية، والطرق الحضرية ومختلف الشبكات.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

أهمية المبالغ المالية المرصودة من طرف الدولة ونوعية الموارد البشرية المجنّدة، بالإضافة للاهتمام الذي حظي به الاقتصاد الوطني في الساحة الدولية يزرع اليقين لد المواطنين والشباب بصفة خاصة بالقفزة النوعية المنشودة وتجاوز التوجس وشظف العيش⁽¹⁾.

برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005م-2009م) حقق نتائج لا بأس بها، غير أنه يبقى غير كاف بالمقارنة مع التحسن والارتفاع المستمر لأسعار النفط التي شهدتها الجزائر خلال فترة تطبيق البرنامج، ومن النتائج التي حققها ما يلي:

- تسديد المديونية حيث قدر قيمة الديون الخارجية حوالي 16,4 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2005م لتتخفض إلى 5,062 مليار دولار نهاية سنة 2006م.
- بلغت احتياطات الصرف 77,781 مليار دولار سنة 2006م في نهاية ديسمبر، كما وصلت احتياطات الصرف 90,96 مليار دولار نهاية جوان 2007م، وبلغت 110,18 مليار دولار في آخر نفس السنة.
- بلغت الصادرات خارج قطاع المحروقات 20,68 مليار دولار سنة 2006م، ووصلت 32,3 مليار دولار خلال السداسي الثاني لسنة 2007م.
- ارتفاع الواردات من السلع حيث بلغت 20,68 مليار دولار سنة 2006م مقابل 26,25 مليار دولار في 2007م⁽²⁾.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م)

يعتبر برنامج التنمية الخماسي 2010م-2014م من أهم البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر منذ سنة 2000م والذي جاء في إطار تثبيت وجهة السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وبالاتمرار في دعم الطلب الكلي وتحقيق التنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وخصص له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار وتضمن شقين هما:

(1) مجلة مجلس الأمة، خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لدى افتتاح اجتماع الحكومة والولاية يوم 09 ديسمبر 2006م، العدد 28، ديسمبر 2006م، الجزائر، ص 9.

(2) بن صاولة صراح ويزار محمد سفيان، المرجع السابق، ص 27.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

1- الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري.

2- الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري⁽¹⁾.

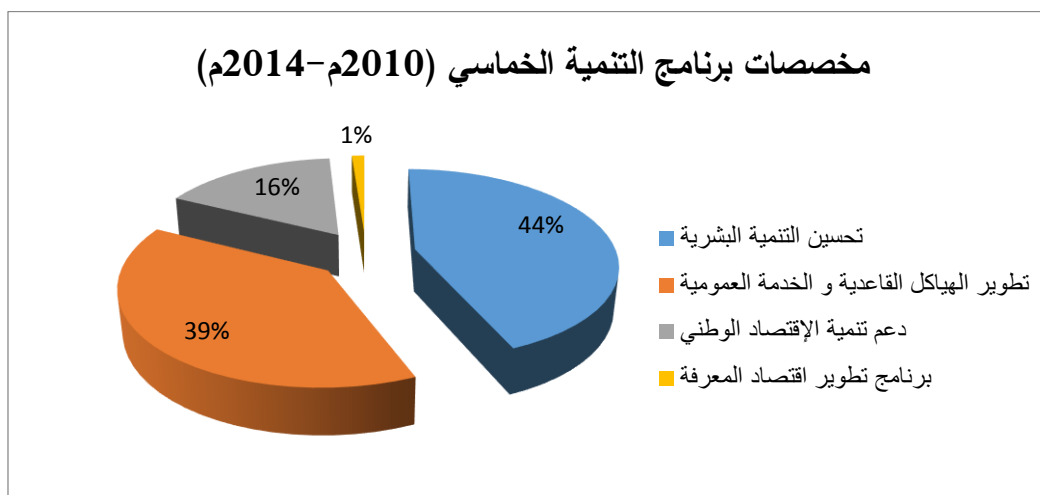
الجدول رقم(07): يمثل مخصصات برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م)

النسبة (%)	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	
43,66	9264	تحسين التنمية البشرية
38,65	8200	تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية
16,49	3500	دعم تنمية الاقتصاد الوطني
1,17	250	برنامج تطوير اقتصاد المعرفة
100	21214	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010م، ص2، بوابة

الوزير الأول: <http://www.premier-ministre.gov.dz> ،

الشكل رقم(05): يوضح مخصصات برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م)



(1) بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، ص 2، بوابة الوزير الأول: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول السابق رقم(07)

لاحظنا في الجدول رقم(06) والشكل رقم(05) بأن الأولوية كانت لتحسين التنمية البشرية وهذا بتخصيصه مبلغ قدره 9264 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 43,66 % ، يليها تطوير الهياكل القاعدية والخدمة العمومية بمبلغ قدره 8200 مليار دينار جزائري ما يعادل 38,65 %، كما خصص مبلغ قدره 3500 مليار دينار جزائري لدعم تنمية الاقتصاد الوطني ما يعادل نسبة 19,49 %، وخصص أيضا 250 مليار دينار جزائري لبرنامج تطوير اقتصاد المعرفة بنسبة تعادل 1,17 %، وهذا المبلغ الأخير يعد قليلا بالمقارنة مع المخصصات الأخرى للبرنامج.

ويمكن القول بأن البرنامج جاء لتحقيق أهداف تنموية تتماشى وطموحات المواطنين وتوفير المرافق الضرورية والهياكل الأساسية... وغيرها من المطالب، وبالمقارنة ما نلمسه في الواقع فإن المشاريع المطبقة لم تكن ترقى وتلبي المطالب بالصورة المطلوبة.

رابعا: البرنامج الخماسي للنمو (2015م-2019م)⁽¹⁾

البرنامج الخماسي للنمو (2015م-2019م) جاء بعد الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014م في الجزائر والتي من خلالها تم انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية للعهد الرابع، وفي إطار استكمال البرنامج الخماسي (2010م-2014م) الذي جاء به، والذي كان له أثر في إنتاج الثروات وتراجع معدل البطالة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية والمنشآت الأساسية... جاء لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- ❖ تخفيض نسبة البطالة.
- ❖ تحسين ظروف معيشة المواطنين.
- ❖ تحقيق نسبة سنوية للنمو تقدر بـ 7%.
- ❖ ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة.
- ❖ تنويع الاقتصاد الوطني.

(1) مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014م، ص2، بوابة الوزير الأول:
<http://www.premier-ministre.gov.dz>

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

❖ وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية⁽¹⁾.

غير أنه مع انخفاض أسعار النفط سنة 2014م بادرت السلطات العمومية من طرف وزارة المالية بإرسالية مستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015م التي أقرت بتوقف كل المشاريع التنموية التي لم تتطلق والتي ليست ضرورية بهدف تدارك الوضع، كما استبدل ببرنامج آخر وهو برنامج النمو الاقتصادي الجديد صادقت عليه الحكومة في 2016م جاء كحتمية إثر مخلفات أزمة 2014م، بهدف تحقيق نمو بنسبة 6,5% خارج قطاع المحروقات وهذا في إطار تنويع الاقتصاد الوطني، وهو يعتمد على مجموعة من النقاط الأساسية نلخصها في ما يلي:

❖ اعتماد سياسة تقشفية.

❖ مراجعة الأسعار.

❖ تنويع الاقتصاد.

❖ تفعيل الاستثمار من خلال تسهيل الإجراءات بالخصوص في القطاع الخاص.

❖ إصلاح النظام المصرفي والجبائي⁽²⁾.

كما تم تبني العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة لترشيد النفقات العمومية نذكر منها: مثلا غلق حساب برنامج توطيد النمو في 31 ديسمبر 2016م، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره بـ 300 مليار دينار جزائري، والذي يعطي صورة على انخفاض تمويل الاستثمارات

(1) مداخلة الوزير الأول عبد المالك سلال، أمام المجلس الشعبي الوطني، لدراسة مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (2014م-2019م)، 25 سبتمبر 2014م، الجزائر، ص3-4، وارد في الموقع الرسمي: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

(2) جمال بن مرار، أثر المؤسسات المالية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000م-2017م)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني للاقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر (1989م-2017م)، يومي 06-07 نوفمبر 2019م، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

العمومية خلال الفترة المتبقية (2017م-2019م) وهذا "ما انعكس سلبا على حجم النفقات الكلية خلال هذه الفترة، حيث تم تخفيضها سنة 2016م بنسبة 9 % أي بنسبة 77 مليار دولار"⁽¹⁾.

قانون المالية لسنة 2017م جاء بالآليات والقوانين لتطبيق النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار، بالإضافة لتدابير أخرى متعلقة بترشيد الإنفاق العام، وفي القطاع الصناعي تم تعزيز المنظومة التشريعية المتعلقة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها أكثر تنافسية⁽²⁾.

بالرغم من الأوضاع السائدة والأزمة التي مرت بها الجزائر خلال هذه المرحلة جراء انخفاض أسعار النفط، إلا أن معدل النمو ظل قويا نسبيا في عام 2016م حيث بلغ 3,8 %، وقد تحقق استمرار النمو بفضل استقرار أسعار النفط بالإضافة إلى سلاسة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة، كما أدت إلى انخفاض عجز الموازنة إلى 12,2 من إجمالي الناتج المحلي في 2016م بالمقابل 16,2 % في 2015م، حسب تقرير للبنك الدولي، وفي سنة 2018م حسب نفس التقرير، يرى أن الانخفاض الملموس في إنتاج النفط يعود إلى تراجع معدل النمو إلى 1,5 % سنة 2018م، على الرغم من التوسع في المالية العامة وزيادة في الإنفاق العام بلغ 11,2 %⁽³⁾.

برامج الإنعاش الاقتصادي التي سطرتهما الجزائر لأجل النهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي منذ 2001م لغاية 2019م رصدت لها مبالغ كبيرة بالمقارنة مع النتائج المحققة في الواقع هذا ما يعني افتقارها للفعالية، كما أن التنمية لم تتحرر من الريع مقارنة بما تبنته من برامج تنموية للتوجه نحو إحياء القطاعات الخاملة كالسياحة والطاقات المتجددة كطاقة الرياح، الطاقة الشمسية وغيرها، هذا ما جعلها عرضة للأزمات في ظل تبني اقتصاد ريعي، حيث إن من الملاحظ النمو خارج قطاع المحروقات لا يزال

(1) شهرزاد عبان، فعالية السياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر- خلال الفترة 1970م-2017م، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 03، (2018م-2019م)، ص 92.

(2) الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة، الدورة البرلمانية العادية (2016م-2017م)، العدد، 01، الأحد 04 سبتمبر 2016م، الجزائر، ص ص 4-5.

(3) البنك العالمي، وارد في الموقع الرسمي:

<http://pubdocs.worldbank.org/en/107941492371586362Algeria-MEM2017-ARA.pdf>

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ضعيفا، وارتفاع مستمر للتضخم، وكذا ارتفاع معدلات البطالة وخاصة أوساط الشباب، والظروف المجتمعية للمواطنين بلغت مستويات متدنية في ظل الإحساس بالتهميش.

توصلنا في الأخير أن التوجه نحو انتهاج العديد من البرامج التنموية كما سبق ذكرها من خلال الدراسة، وتداخل الظروف التي شهدتها سواء خلال الفترة التي ساد فيها النظام الاشتراكي أو الفترة التي تلتها وتميزت بالتوجه نحو اقتصاد السوق كان لها انعكاسات كبيرة على كل المستويات وأثر على مسار تطور الجزائر بشكل كبير، لذا وفي إطار تحسين الوضع الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على استخدام الموارد واستغلالها لكسر الحاجز الذي عرفته الجزائر منذ استقلالها واعتمادها على الربيع البترولي، وترشيد القرارات المنتهجة بهذا الخصوص، كان من الواجب التوجه نحو إرساء شراكات مع مختلف الأطراف المساهمة في عملية صنع السياسات العامة الاقتصادية ، وتفعيل نشاطها للوصول لنتائج مرضية ومساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر والوصول لقرارات أكثر رشادة.

من الأطراف التي ساهمت في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر نجد منها الرسمية وغير الرسمية، والمجتمع المدني يعتبر من الفواعل غير الرسمية ويلعب العديد من الأدوار وعلى كافة المستويات، وحسب مقتضيات الدراسة سيتم إبراز دوره في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ومن خلال التركيز على أهم تشكيلاته، ومن هذا المنطلق كيف يساهم المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

المبحث الثالث: مساهمة المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

في ظل الظروف التي برز فيها المجتمع المدني في الدول النامية وعلى وجه الخصوص المجتمع المدني الجزائري، وتفاقم الأوضاع وتداخل العديد من العوامل التي أدت بالنظام السياسي الجزائري لتبني سياسات عامة اقتصادية هادفة لتحسين الأوضاع التي سادت آنذاك، وهذا كله في إطار التوجه للتعددية وتبني النظام الرأسمالي بديلا عن الاشتراكية والتي وجد فيها صانع السياسات العامة نفسه أمام تحديات كثيرة، ففي إطار التعددية كان لزاما على النظام السياسي الجزائري التحول للنظام الديمقراطي ما اضطره لفتح المجال للتعددية السياسية ومن خلالها تم فتح المجال للحريات الفردية في إنشاء مختلف تنظيمات المجتمع المدني.

في ظل العلاقة الترابطية الموجودة بين كل من المجتمع المدني والسياسات العامة الاقتصادية المنتهجة في ظل ظروف داخلية وخارجية ساهمت فيها، ويمكن اعتبار الظروف الخارجية والتي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان لها الأثر الكبير على السياسات العامة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر.

من خلال هذا المبحث سنتناول ثلاثة مطالب أساسية: جاء **المطلب الأول** لمعالجة دور الجمعيات في صنع السياسة العامة الاقتصادية، أما **المطلب الثاني** فسيتطرق للنقابات ودورها في صنع السياسة العامة الاقتصادية، في حين تميز **المطلب الثالث** بدراسة دور منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة الاقتصادية.

المطلب الأول: دور الجمعيات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

تعتبر الجمعيات من أبرز مكونات المجتمع المدني في الجزائر بالنظر لما تلعبه من أدوار تقوم بها في كل المجالات، وبالأخص في تعزيز الديمقراطية، وهذا عندما تعيد تجميع المعلومات فهي تغرس المدنية كسلوك لدى الأفراد وتوفر قنوات أقرب للتعبير والالتزام بالعمل الجماعي وبالتالي محاربة التسلط والاستبداد، فالديمقراطية تعتمد بالأساس على طبيعة المنظمات وكفايتها وقدراتها⁽¹⁾.

في الجزائر بعد قانون الجمعيات الصادر في سنة 2012م السابق الذكر، ظهرت رغبة المشرع الجزائري في منح أدوار جديدة للجمعيات من خلال تقنين نظام الجمعيات باعتبارها فاعلا أساسيا ضمن مكونات المجتمع المدني لتأطير مختلف شرائحه ليكون شريكا أساسيا في ممارسة الديمقراطية التشاركية، ولتدعيم هذه المقاربة كرس المؤسس الدستوري مبدأ الديمقراطية التشاركية بشكل صريح بموجب التعديل الدستوري 06 مارس 2016م الذي نص على إشراك الجمعيات في مقاربة التسيير المحلي، وهذا ما يعمق ترسيخ مشاركة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني في الشأن المحلي على اعتبار الديمقراطية التشاركية آلية جديدة لتدعيم التنظيم الديمقراطي فيما يتعلق بعملية ممارسة السلطة وتسيير المجالس المحلية المنتخبة⁽²⁾.

في البداية ومن خلال الجدول التالي سنحاول التطرق لتطور عدد الجمعيات في الجزائر من 2001م-2019م.

(1) Jessica Ayesha Northey, **Civil society in Algeria Activism, Identity and the Democratic Process**. New York: Published I.B Tauris & Co. Ltd London, 2018, p 105.

(2) محمد أمين أوكيل، المرجع السابق، ص110.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الجدول رقم (08): يمثل تطور عدد الجمعيات في الجزائر (2001-2019م)

السنوات	2012م	2016م	2019م
عدد الجمعيات الوطنية	1027	1269	1553
عدد الجمعيات المحلية	90764	107671	92989
المجموع	91791	108940	94542

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى:

- مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيدة: (أ.ب)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

- Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie , Alger, p 202.

تبين البيانات أعلاه تزايد عدد الجمعيات حيث بلغت 108940 جمعية سنة 2016م حسب إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مقارنة بالسنوات السابقة فحسب إحصائيات مقدمة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، بلغ عدد الجمعيات المعتمدة خلال سنة 2012م حوالي 91791 جمعية، منها الجمعيات الوطنية 1027 جمعية في حين الجمعيات المحلية بلغ عددها 90764،⁽¹⁾ مقارنة بسنتي 2018م و 2019م حيث بلغ عدد الجمعيات المحلية في 2018م حوالي 100228 مابين 40827 جمعية ولائية و 59401 جمعية بلدية، أما في 2019م فبلغ عددها 92989 جمعية من بينها 33498 جمعية بلدية، و 59491 جمعية ولائية عبر كافة ولايات الوطن.⁽²⁾

(1) Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie , Alger, p 202.

(2) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيدة: (أ.ب)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

والملاحظ أن هناك تذبذبا في عدد الجمعيات من خلال استقراء عددها كما هو موضح في الجدول السابق والسبب يعود إلى العراقيل التي تواجه إنشاء الجمعيات سواء العراقيل الإدارية، أو الحصول على التمويل ومنح وصل التسجيل وغيرها من العراقيل التي ذكرناها سابقا من خلال الدراسة إضافة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر، ومحاولتها التكيف مع الظروف الدولية وهذا ما لوحظ من خلال سنة 2016م حيث سجلت 108940 جمعية وطنية ومحلية وهذا الرقم أكبر من العدد المسجل سنة 2012 والذي يتوافق مع صدور قانون 06-12 المتعلق بالجمعيات والتعديل الدستوري لسنة 2016م والذي جاء بالديمقراطية التشاركية وإشراك المواطن في الشأن المحلي، وهذا ما يفسر ارتفاع عددها في 2016، وبالمقارنة مع سنة 2019م انخفض عددها نوعا حيث بلغ عددها 94542 جمعية وطنية ومحلية، ويمكن إرجاع هذا التناقص للظروف التي شهدتها الجزائر سواء على المستوى الاقتصادي وانخفاض أسعار البترول وانعكاساته على المستوى الاجتماعي أو على المستوى السياسي من خلال الحراك الشعبي الذي كان في نفس السنة والمطالبة بالتغيير من طرف المواطنين.

وتنفيذا لقرارات اجتماع الحكومة المنعقد في 03 أبريل 2019م اتخذت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية جملة من التدابير والإجراءات العملية الرامية إلى مرافقة المقتضيات الدستورية للمرحلة الانتقالية وضمان السير الأمثل للمرافق العمومية ومواصلة التكفل بانشغالات المواطنين، حيث أشرفت الوزارة على المستوى المركزي والمحلي على متابعة القرارات الخاصة بتسهيلات إنشاء الجمعيات لتمكين المواطنين من المشاركة في الحياة الجمعوية، كما تم على مستوى الجماعات المحلية إشعار الولاية بضرورة توفير الظروف الملائمة لدراسة ملفات الجمعيات الولائية وما بين الولايات واستقبالها، والحصيلة المؤقتة لغاية 23 أبريل 2019م للجمعيات فقد تم إصدار 27 وصل تسجيل لجمعية وطنية وما بين الولايات، وتسجيل 380 جمعية محلية (بلدية و ولائية)، وتسجيل 130 جمعية دينية⁽¹⁾.

(1) مجلة الداخلية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار فرع اتصال وإشارات، وحدة الطباعة روبية، العدد 04، جوان 2019م، الجزائر ص 95.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

للإشارة فإنه بالنظر للتسهيلات التي تم منحها لتأسيس الجمعيات الخيرية التضامنية ولجان الأحياء خلال الأشهر الماضية خاصة بالتسجيل عبر المنصة الرقمية التي وفرتها وزارة الداخلية بهذا الخصوص وهذا في سنة 2020م، فإن عدد الجمعيات البلدية ارتفع بشكل كبير⁽¹⁾.

من خلال الجدول الموالي سنحاول إحصاء مجموع عدد الجمعيات في كل صنف للسنوات (2012م-2016م-2019م).

الجدول رقم (09): يمثل توزيع الجمعيات الوطنية حسب تصنيف وزارة الداخلية لسنوات (2012م-2016م-2019م)

الرقم	تصنيفها	2012م (*)	2016م (**)	2019م (***)
01	التعاون والصداقة	25	29	32
02	الطلبة وقدماء الطلبة	32	34	46
03	المجال الثقافي الفني التربوي والتكويني	143	158	195
04	حقوق الإنسان	07	09	12
05	الطفل والمراهق	14	15	16
06	البيئة وإطار الحياة	61	119	184
07	الجمعيات الأجنبية	20	17	26

(1) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيدة: (أ. ب)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بتاريخ: 20-01-2020، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

(*) Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie , Alger, p 202.

(**) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

(**) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد: (ن.م)، مدير الحياة الجمعوية، بتاريخ: 20-01-2020، على الساعة 11:30 صباحا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

08	الأُسرة الثورية	09	% 0,87	09	%0,71	11	% 0,70
09	المرأة	23	% 2,24	28	%2,20	37	%2,38
10	ذوي الإعاقة والاحتياجات	18	% 1,75	25	%1,97	31	%2
11	التراث التاريخي	21	% 2,04	29	%2,28	31	%2
12	الشباب	50	% 4,86	70	%5,51	/	/
13	مهن مختلفة	213	%20,74	290	%22,85	376	%24,21
14	الجمعيات الدينية	10	% 0,97	09	%0,71	11	%0,70
15	جمعيات المتقاعدين	08	% 0,76	09	%0,71	14	%0,90
16	الصحة	151	%14,70	182	%14,34	223	%14,36
17	علوم وتكنولوجيا	49	%4,77	64	%5,04	76	%4,89
18	التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية	28	% 2,72	45	%3,54	70	% 4,50
19	الرياضة	82	% 7,98	92	%7,25	110	%7,08
20	سياحة وترفيه	29	% 2,82	36	% 2,83	52	%3,34
	المجموع	1027	% 100	1269	%100	1553	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مصادر الدراسة (انظر):

(*)Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie , Alger, p 202.

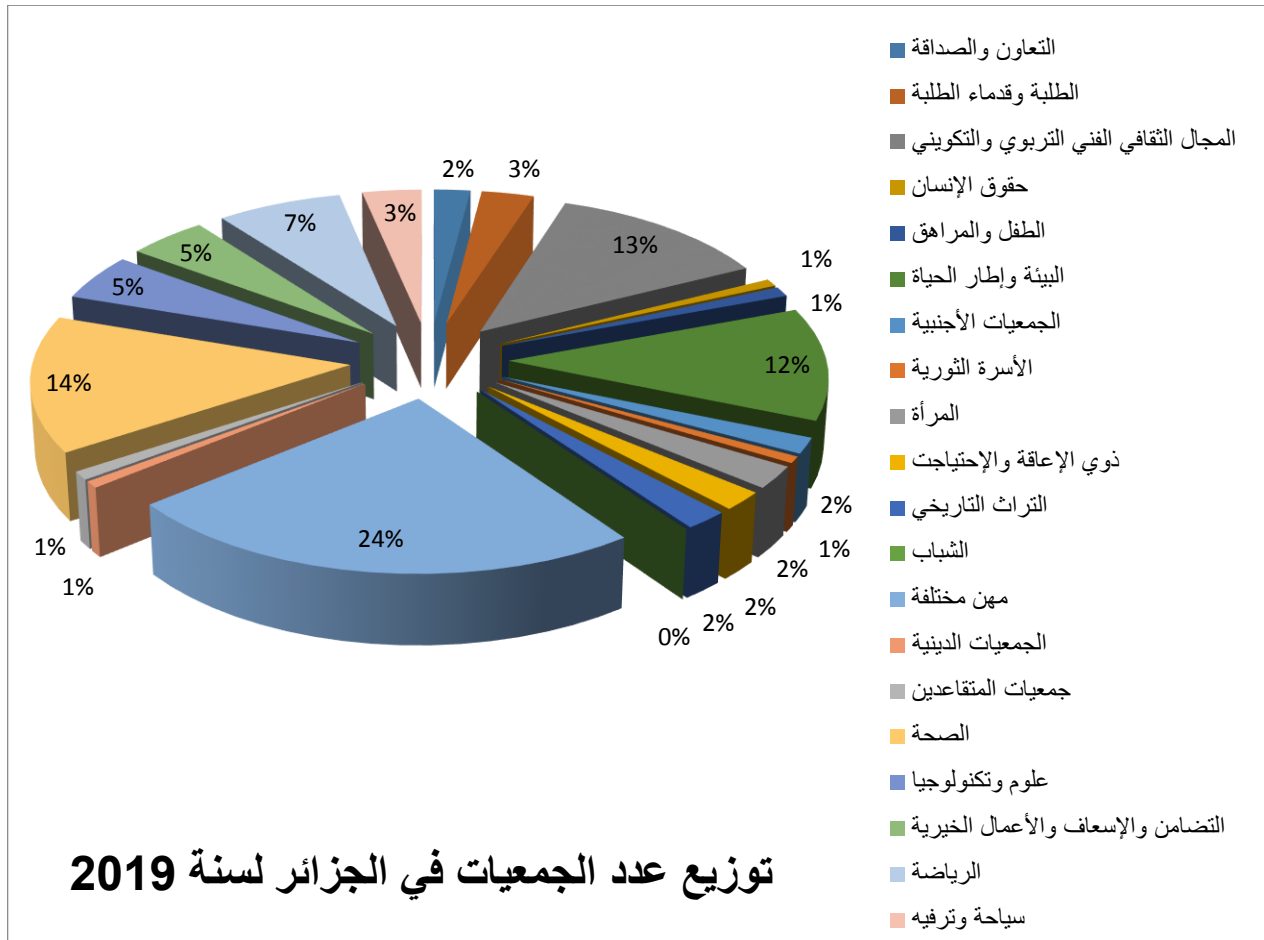
(**) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

(***) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد: (ن.م)، مدير الحياة

الجموعية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 11:30 صباحا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الشكل رقم (06): يوضح توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب تصنيف وزارة الداخلية لسنة 2019م



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (09)

يوضح الجدول رقم (09) والشكل رقم (06) أن جمعيات الصحة تحتل الصدارة منذ سنة 2012م، من حيث توزيعها حيث بلغت 24,36% من العدد الإجمالي للجمعيات لسنة 2019م، مقارنة بالجمعيات المهن المختلفة التي بلغ عددها 14,21%، حيث نجد تزايدا ملحوظا في عددها منذ 2012م، إضافة للجمعيات التي تنشط في المجال الثقافي الفني التربوي والتكويني حيث بلغت نسبة 12,55%، في حين بلغ عدد جمعيات البيئة وإطار الحياة نسبة 11,84%، مقارنة بالجمعيات التي تنشط في المجالات الأخرى نجد أن عددها ضئيل لا تتجاوز نسبة 7,50% كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين.

في هذا السياق يمكن إرجاع سبب هذا التوزيع إلى العراقيل التي تواجه نشاطها وتأسيسها بالإضافة إلى مشكل التمويل وغيرها، كلها عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في توزيع عدد الجمعيات، بالاستناد للواقع

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

العدد الهائل للجمعيات التي أنشئت نجد أن فاعليتها محدودة وعملها لا يكون إلا ظرفيا ولا تنشط إلا في المناسبات، فالتزايد الملحوظ لعدد الجمعيات له دلالات ايجابية من الناحية الكمية، أما من الناحية النوعية فهي تعني دلالات أخرى، فإنشاؤها راجع لظروف فرضتها العولمة في إطار إشراك منظمات المجتمع المدني في التنمية، حيث عرفت العولمة من طرف محمد عابد الجابري بأنها: "ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هي أيضا وبالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم"⁽¹⁾. حيث تداعياتها مست كل دول العالم وأثرت على الهوية الثقافية للمجتمعات سواء الفردية أو الوطنية.

فالمجتمع المدني هنا بنشاطه يهدف للحفاظ على الهوية الثقافية التي تشمل الدين، العادات والتقاليد واللغة وغيرها من السمات التي ترعرع ونشأ فيها الفرد في ظل العولمة والاختراق الثقافي الذي طال المجتمعات تحت مسمى "العولمة" والتي تسعى من خلاله المجتمعات الغربية لإخضاع النفوس وتعطيل فاعلية العقل، فهي تقوم بترسيخ القبول الطوعي لقناعات الغرب وتصوراتها الثقافية والإيديولوجية وهذا بالاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات، وكالات الأنباء الإعلامية وغيرها لنشر ثقافة العولمة بكل ما تحمله من أفكار دخيلة على مجتمعاتنا⁽²⁾، وهذا ما يتوافق والانفتاح الذي توجهت إليه الجزائر منذ نهاية الثمانينيات.

ويعكس ارتفاع عدد الجمعيات في الجزائر بشكل كبير مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في العديد من القطاعات وهي تتجاوز الأدوار المحددة لها وتنشط بشكل واسع في المجتمع فهي في كثير من الأحيان في حوار مع الدولة حول الاحتياجات على أرض الواقع⁽³⁾.

والجزائر عملت على مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بمشاركة المواطن على مستوى الجماعات المحلية وهذا في إطار التدابير الجديدة التي تضمنها الدستور لاسيما المادة 15 منه التي نصت على "تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية" لتقريب الإدارة من المواطن وكسر الحواجز

(1) عزيز سامية وحمدوي عمر، دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة، "مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، المجلد 03، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، فيفري 2011، ص 708.

(2) المرجع نفسه، ص 719.

(3) Jessica Ayesha Northey, Op cit, p 114.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

البيروقراطية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة إضافة لتعزيز وترسيخ العادات التشاركية العريقة في المجتمع الجزائري، ويهدف هذا القانون إلى ترسيخ الثقافة التشاركية وترجيح المشاركة الفعالة للمواطنين واستشارتهم في المسائل المرتبطة بحياتهم اليومية والفئة الأولى المعنية بالمشاركة هي فئة المجتمع المدني بكل مكوناته وبالأخص الجمعيات وما لها من دور في تنمية المجتمع وفي تعبئة المواطنين للاضطلاع بدورهم في الحركة التنموية

وفي هذا الصدد تم ترقية العمل الجماعي وإشراكه في الشأن العمومي المحلي لبلورة حركة جموعية فاعلة وفعالة داخل المجتمع، سواء من خلال المشاركة في اتخاذ القرار أو المساهمة في تحقيق السياسات والبرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية⁽¹⁾.

لذا ولإبراز مجهودات الجزائر لتفعيل الحركة الجموعية حتى تصبح شريكا في عملية التنمية في مختلف المجالات، من خلال العديد من البرامج والمشاريع التي جاءت بهذا الخصوص ومشاركتها بها، وما ميزها هو التمويل الدولي في إطار التعاون والشراكة لتفعيل المجتمع المدني في منطقة شمال إفريقيا على سبيل المثال لا الحصر نذكر منها:

✚ برنامج paje وهو برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي لدعم الشباب واستفادت منه العديد من الجمعيات تحت وصاية وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي وبمشاركة العديد من الوزارات، وهو برنامج يهدف لتحسين كفاءة الشباب.

✚ برنامج صندوق البيئة الدولي وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

✚ برنامج كابدال.

✚ برنامج دعم قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال البيئة PRCDE، وهو من تنظيم وزارة البيئة والطاقات المتجددة بالاشتراك مع الوكالة البلجيكية للتنمية.

✚ برنامج التمويل في ظل المبادرات الصغرى لمنظمات المجتمع المدني بشمال إفريقيا.

(1) مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد (ج.ح)، مدير فرعي لمتابعة وترقية الحياة الجموعية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وتم التركيز من خلال الدراسة على ما يلي:

1. برنامج كابدال كاستراتيجية لتفعيل نشاط المجتمع المدني:

جاء برنامج كابدال في ظل فكرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والمبادرة هذه من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي صادقت الجزائر عليها في قمة باريس وفقا لأجندة 2030م، فطرحَت الفكرة على برنامج الأمم المتحدة للتنمية باعتباره يسهر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي قام بدوره بإعداد الصياغة الأولية للبرنامج، وتم إرجاعه للوزارة، ولما بقيت مسألة التمويل عرضت الجزائر المشروع على الاتحاد الأوروبي من أجل تمويله، انطلاقا من عقد الشراكة والتعاون المبرم بينهما في إطار الاتفاقية الأورو جزائرية، حيث وافق على تمويل المجالات المنصوص عليه في إطار هذه الاتفاقية فقط، أما مسألة التنفيذ فكانت بين برنامج الأمم المتحدة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، في حين الاتحاد الأوروبي لعب دور الممول والمراقب فقط⁽¹⁾.

في إطار الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، باشرت الحكومة الجزائرية ببرنامج تعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم من الاتحاد الأوروبي كابدال والذي سيتم اختبار هذه المقاربة النموذجية خلال الأربع سنوات (2017م-2020م)، تم في ظلها إدراج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية والتي نص عليها التعديل الدستوري 2016م، والذي يهدف إلى ترقية مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تسيير شؤون البلدية والتنمية المحلية المستدامة، منذ الشروع فيه ساهم في إصلاح الجماعات المحلة و ترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية وتنويع الاقتصاد وهذا مع إشراك الشباب والنساء في صلب عمله⁽²⁾.

(1) مطوية خاصة ببرنامج كابدال، وثيقة متحصل عليها من مقر كابدال خلال زيارة ميدانية.

(2) دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية - من الجيل الجديد، وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لمقر كابدال،

يوم 06-02-2020م/ الساعة 14:10، الجزائر (بئر خادم)، الوثيقة من إصدار كابدال، 2018، ص 4.

أ. تمويل برنامج كابدال من طرف الشركاء المساهمين فيه

قدر تمويل الشركاء في برنامج كابدال بـ 10 ملايين يورو وهي موزعة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): يوضح توزيع اشتراكات الأطراف في برنامج كابدال



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: وثيقة متحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

في هذا الإطار تقوم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باسم الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الكبرى من حيث الحكامة والتنمية الاقتصادية المحلية على مستوى الجماعات المحلية، ويساهم الاتحاد الأوروبي بدعمه المالي والإفادة بتجربته في تنفيذ السياسات الإقليمية لأجل التنمية الإقليمية الهادفة لتحقيق الرشادة والحكامة المحلية، أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيساهم بخبرته في دعم التنمية المحلية في جميع أنحاء العالم وكذا تنفيذ السياسات العمومية في الجزائر⁽¹⁾.

(1) برنامج كابدال، وثيقة متحصل عليها من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

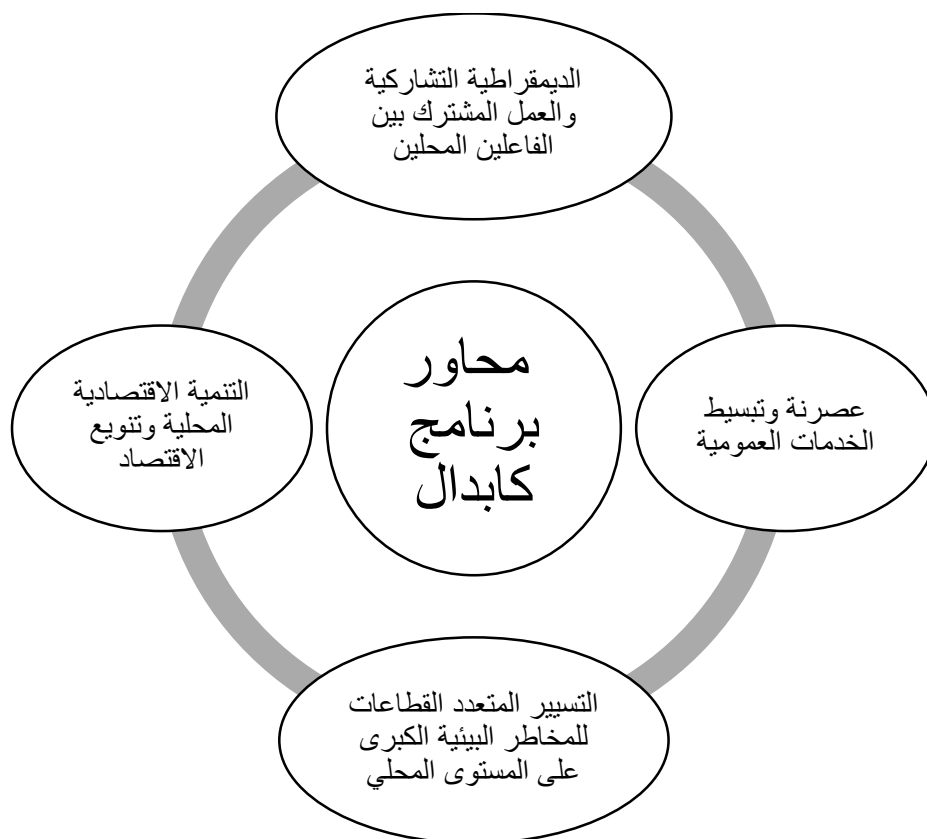
الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

يعد إصلاح الجماعات المحلية إحدى أكبر ورشات وزارة الداخلية حيث يساهم برنامج كابدال فيها بطريقة مباشرة ولذلك هو يدعم إعداد مواثيق بلدية للمشاركة التي تنظم هيئات الحوار والتخطيط والتسيير التشاوري للشؤون المحلية لاسيما عن طريق مجالس استشارية بلدية، وبرنامج كابدال يدعم قدرات الفاعلين المحليين والسلطات المحلية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين من أجل مساعدتهم على تطوير رؤية استراتيجية مشتركة للتنمية المحلية المستدامة لإقليمهم من خلال برنامج تكويني مكثف ومرافقتهم من خلال التطبيق وتعزيز الثقة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية وإرساء ثقافة العمل المشترك،

ب. المحاور الكبرى لبرنامج كابدال:

يتضمن برنامج كابدال المحاور التالية:

الشكل رقم (08): يمثل المحاور الكبرى لبرنامج كابدال



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: وثيقة متحصل عليها من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من خلال الشكل نجد بأن المحاور الكبرى التي تمحور من خلالها برنامج كابدال يظهر بوضع آليات دائمة لمشاركة الفاعلين من المجتمع المدني إلى جانب السلطات المحلية لتسيير وإدارة شؤون البلدية بطريقة تشاورية وتوافقية، هذا يتيح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المشاركة جنبا لجنب مع المجلس المنتخب من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، وتحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتسيير الخدمات العمومية المحلية، وكذا التنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار الشراكة المحلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرهما على التنمية البلدية.

وكذا في ظل عصنة وتبسيط الخدمات العمومية يتم ترقية الخدمة العمومية وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال لتبسيط الإجراءات الإدارية، أما الهدف الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي فيمكن في إبراز اقتصاد محلي تضامني متنوع وهذا لا يتحقق إلا من خلال تأهيل وتعزيز وظيفة التخطيط الاستراتيجي المحلي عبر بناء رؤية توافقية ومشتركة بين مختلف الفاعلين مؤسساتيين وجمعويين⁽¹⁾.

برنامج كابدال يقوم بتمويل أيضا مشاريع نموذجية من شأنها تكثيف الفرص الاقتصادية وتحسين الخدمات العمومية والحد من المخاطر البيئية في إطار تخطيط استراتيجي متكامل ومشترك⁽²⁾.

ت. برنامج كابدال والمخطط البلدي للتنمية

المخطط البلدي للتنمية جاء في إطار توطيد أهداف التنمية المستدامة بالجزائر من خلال برنامج كابدال وبإشراك كل الفواعل من بينها الفاعلين الاقتصاديين ويتم من خلال المراحل التالية:

1) **التشخيص الإقليمي:** يسمح باكتساب المعارف حول حالة تنمية وتوجهات البلدية بغية وضع نقطة انطلاق للمخطط البلدي للتنمية وتحليل السياق الخارجي للبلدية لاستنباط نقاط القوة والضعف

¹ كابدال : شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، وثيقة متحصل عليها من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، ص ص 2-3.

² دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية - من الجيل الجديد، وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لمقر كابدال، يوم 06-02-2020م/ الساعة 10:14، الجزائر(بئر خادم)، الوثيقة من إصدار كابدال، 2018م، ص 4.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

والفرص والمعيقات وتحديد الرهانات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المحلية، وهذه المرحلة تسمح بوضع صورة مشتركة لواقع الإقليم.

(2) **الرؤية الاستراتيجية:** وتمثل الرؤية المرجوة وكيفية الوصول إليها وضمان تموقع البلدية في تلك الوضعية المنشودة، أي تحديد الرؤية المستقبلية التي ننشدها للبلدية خلال الفترة المحددة.

(3) **التخطيط:** صياغة المحاور الاستراتيجية والأهداف المنشودة للعمل⁽¹⁾، ويتم تنفيذها من قبل العديد من الفاعلين داخل البلدية، وفي هذا السياق فهي لا تقتصر على اختصاص إدارة البلدية، مثلاً تسيير النفايات يمكن للإدارة البلدية أن تحمل استراتيجية العمل فيما يخص تطوير نظام جمع النفايات أو إنشاء مركز ردم تقني لها، كما يمكن للقطاع الخاص العمل على إنشاء شركة لإعادة تدوير البلاستيك، كما يمكن أيضاً لجمعية محلية تنظيم أنشطة تحسيسية حول إعادة تدوير المواد القابلة للتحويل إلى أسمدة، من هنا نجد بأنه بتضافر جهود مختلف الفاعلين من شأنه تسريع الوصول للنتائج المرجوة⁽²⁾.

(4) **الصياغة النهائية للمخطط البلدي للتنمية والمصادقة عليه:** يتم إيداعه لدى المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه عن طريق المداولة لضمان تنفيذه.

(5) **البرمجة والمتابعة:** يقصد بها ترجمة المخطط البلدي للتنمية إلى خطط عمل سنوية تترجم أهداف واستراتيجيات العمل إلى مشاريع ملموسة ويتم ترتيبها حسب الأولويات، وهنا نجاح عملية التنفيذ التي تعتمد على تحفيز الفاعلين ونوعية أدوات المتابعة، كما تركز على أدوات التوعية والإعلام وآليات تعبئة الفاعلين.

وتسمح المتابعة السنوية لخطط العمل بالتأكد من تقدم استراتيجيات العمل والمشاريع.

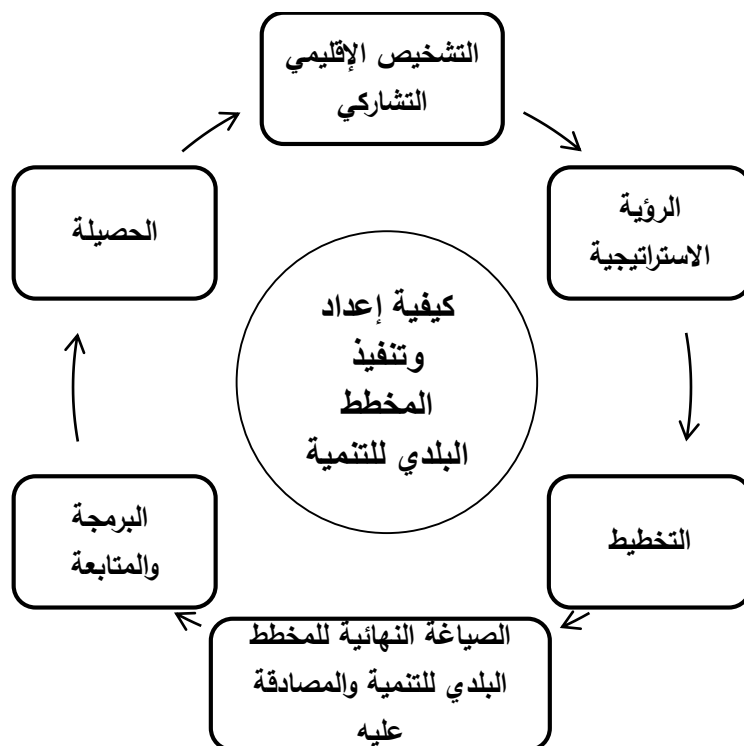
(6) **الحصيلة:** تشكل الحصيلة مرحلة مهمة تهدف لتقييم وضع البرنامج وتقويمه من خلال إجراء التعديلات أثناء السيرورة ومن أجل التحضير لصياغة التوجهات للمخطط البلدي للتنمية المقبل⁽³⁾.

(1) دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية - من الجيل الجديد، المرجع السابق، ص 21.

(2) المرجع نفسه، ص 52.

(3) المرجع نفسه، ص 22.

الشكل رقم (09): يمثل مراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية - من الجيل الجديد، المرجع السابق، ص 22.

لضمان تنوع الاقتصاد يجب بعث ديناميكية في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، وذلك من أجل إبراز مكنونات الأقاليم، ويساهم برنامج كابدال في الإصلاحات من خلال تنفيذ مسارات التنمية المحلية الاقتصادية المحلية في البلديات النموذجية وذلك من أجل تعزيز خلق مناصب الشغل⁽¹⁾.

ث. البلديات المستفيدة من البرنامج:

تم اختيار عشر بلديات نموذجية من أجل تشكيل عينة تمثيلية لشراء وتنوع إقليمنا الوطني من حيث الطبيعة والجغرافيا والثقافة والتراث، والخصوصية الاقتصادية لكل إقليم ومستواه التنموي وخاصة مكنوناته

(1) وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لمقر كابدال، يوم 06-02-2020م/ الساعة 10:14، الجزائر (بئر خادم)، الوثيقة من إصدار كابدال، 2018م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

المتنوعة للتنمية الاقتصادية، حيث تم انتقاء بلديات ساحلية، جبلية، من الهضاب العليا والسهوب والجنوب الكبير وهي:

1. بلديتي الغزوات وتيغزيرت بميناءيهما للصيد وأراضيهما الداخلية المميزة، جبلية وزراعية.
 2. بلدية بني معوش بتينها المجفف ذي الشهرة العالمية ومقومات قراها المؤهلة للسياحة الجبلية.
 3. بلدية الخروب بمدنها الجديدة التي تواجه تحديات التوسع الحضري المتسارع وغير المنضبط.
 4. بلدية جميلة بموقعها الأثري المصنف ضمن التراث العالمي للإنسانية.
 5. بلديتي تيميمون وجانت وخبرتهما المتوارثة عبر العصور في التأقلم الذكي مع المحيط الصحراوي الصعب (العمران التقليدي والزراعة الواحية، تقنيات الري التقليدية...) وتراثهما الثقافي، المادي وغير المادي، دافع لتنمية السياحة الثقافية والطبيعية.
 6. بلدية مسعد: بشساعتها السهبية وثقافتها الفلاحية والرعية وصناعاتها التقليدية المتميزة (القشابية، البرنوس...).
 7. بلدية بابار: المعروفة بزربيتها الشهيرة وقدراتها الواعدة في تنمية زراعة الحبوب.
 8. بلدية أولاد بن عبد القادر والتحديات التي تواجهها في التنمية الحضرية، ومقوماتها الزراعية الكبرى وسدها الذي قد يشكل حافزا للتنمية الاقتصادية المحلية.
- ستشكل هذه البلديات النموذجية، بفعل مواقعها وخصوصياتها ومقوماتها المتباينة، حقول تجارب ملائمة لتنفيذ مقاربة كابدال النموذجية، إذ ستشكل التجارب الناجحة والممارسات الجيدة التي ستستخلص منها نماذج تتبناها وتثمنها بلديات أخرى عبر التراب الوطني⁽¹⁾.

(1) كابدال: شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ 06-02-2020م/ الساعة 14:10، ص ص4-5.

ج. برنامج كابدال ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر

اقتناعا بأن الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية (التنمية الاقتصادية المحلية، والخدمات العمومية، والبيئة) تمران عبر تعزيز المجتمع المدني وحواره مع الساكنة (التمثيلية) من ناحية، ومع السلطات المحلية (المشاركة) من ناحية أخرى، يكرس برنامج كابدال جزءا كبيرا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية. وفي هذا الإطار قام برنامج كابدال بدراسة لرسم خريطة وتقييم قدرات المجتمع المدني في البلديات النموذجية، مكنت هذه الدراسة من معرفة مدققة للوضع الأساسي لهذه المنظمات وتحديد تصنيفها، تمثيليتها، قدراتها، تنظيمها وطريقة عملها ومستوى العمل المشترك مع السلطات المحلية، على أساس النتائج التي تم التوصل إليها، حددت كابدال الاحتياجات ذات الأولوية في دعم قدرات هذه الجمعيات، ووضع برنامج تكوين للاستجابة لها وتمكينها من المشاركة الفعالة في تطوير بلديتها⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد أطلق برنامج كابدال حاضنة لمشاريع جمعوية على مستوى البلديات النموذجية للبرنامج، وضمت الحاضنة 16 جمعية محلية تنشط في مختلف المجالات مثل الحرف، والتراث، والزراعة، والسياحة، والمقاولاتية...، أو تلك التي تعمل على تعزيز فئات اجتماعية معينة، خاصة منها النساء والشباب. خضعت الجمعيات لدورات تدريبية نظرية وعملية وفقا لطريقة "التعلم بالممارسة" وأشرف على التدريب خبراء من اتحاد الجماعات المحلية لمنطقة أومبريا (إيطاليا) Felcos..Umbria ، شريك برنامج كابدال في تكوين الفاعلين المحليين.

والهدف من إنشاء هذه الحاضنة، هو تمكين الجمعيات من النضج في إعداد وصياغة مشاريع محفزة للتنمية المحلية، وذات صلة بالقطاعات ذات الأولوية، حددها الفاعلون المحليون في بلدياتهم⁽²⁾.

تشمل هذه المشاريع قطاعات مختلفة (الفلاحة، الحرف التقليدية والتراث، الصحة، البيئة والسياحة، المقاولاتية) تم تحديدها كأولوية للتنمية المحلية من قبل الفاعلين المحليين باتساق مع مكونات وطابع أقاليم البلديات النموذجية، كما تعكس مواضيع المشاريع المدعومة، الرؤية الاستراتيجية للتنمية التي تم إعدادها بطريقة تشاركية وتشاورية وشاملة من قبل الفاعلين المحليين (المنتخبون والمنتخبات، الإدارة المحلية،

(1) بيان صحفي، برنامج كابدال يطلق حاضنة مشاريع لتكوين جمعيات البلديات النموذجية، برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ

06-02-2020م/ الساعة 10:14

(2) المرجع نفسه.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

منظمات المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين، الشباب، النساء... الخ) في إطار هيئات التشاور والمشاركة المواطنة التي ساهموا في تأسيسها بدعم من برنامج كابdal (المجالس الاستشارية البلدية).

ح. مشاريع برنامج كابdal المحفزة للتنمية المحلية التي تم اختيارها:

1. مشروع نور الأمل: لإنشاء ورشة أعمال حرفية وتقليدية لفائدة 50 امرأة في حالة استضعاف - جمعية "أمل الحياة" للأمراض السرطانية-بلدية الغزوات ولاية تلمسان يهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للنساء والحرفيات في حالة استضعاف في ديناميكية التنمية المحلية من خلال الحرف اليدوية: الخياطة، السلال والحياسة.

النتائج المرجوة:

- ✓ تكوين وتعزيز المهارات الحرفية لفائدة مجموعة من 50 امرأة.
 - ✓ إنشاء وتجهيز ورشة حرفية، ونقطة بيع دائمة لتسويق المنتجات.
 - ✓ تثمين منتجات النساء الحرفيات، والترويج لها محليا ووطنيا.
2. مشروع معا أقوى: من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ومكافحة تهديتها-جمعية مبادرات الشباب - بلدية مسعد ولاية الجلفة، يهدف إلى تعزيز معارف النساء في مجال التجفيف التقليدي للمشمش من خلال إنشاء ورشة نموذجية للتجفيف والتسويق.

النتائج المرجوة:

- ✓ إنشاء ورشة نموذجية وتكوين مجموعة من 40 امرأة على تقنيات تجفيف المشمش التقليدية وتحويله.
- ✓ تحسيس النساء الريفيات على التجمع على شكل تعاونيات والمشاركة في التسويق الجماعي للمشمش المجفف.

- ✓ تحسيس السلطات المحلية لبلدية مسعد حول أهمية تعزيز ودعم العمل التعاوني للمرأة الريفية⁽¹⁾.
3. مشروع شركتنا- برنامج مقاولاتية من أجل تنمية الصناعة المحلية التقليدية: جمعية ريادة بلدية مسعد ولاية الجلفة، يهدف إلى: المساهمة في تثمين الثروة والموارد الرعوية المحلية، من خلال تعزيز الصناعات التقليدية للجلود والصوف، وكذا إتاحة فرص عمل للخريجين الشباب من معهد

(1) بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتنمية المحلية، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابdal، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ 06-02-2020م/ الساعة 10:14

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

التكوين لمساعد، تخصص (دباغة الجلود وتحسين دخل المرأة العاملة في صناعة المنسوجات الصوفية التقليدية: القشابية والبرنوس).

النتائج المرجوة:

- ✓ إنشاء (03) شركات ناشئة ((02) في مجال دباغة الجلود و 01 في المنسوجات والصوف) لفائدة 16 امرأة ناشطة في صناعة المنسوجات التقليدية و 26 شابة و 06 من الخريجين المتكونين الشباب في المعهد الوطني المتخصص لدباغة الجلود.
- ✓ تعزيز مهارات وقدرات الشباب في تسيير المؤسسات المصغرة.
- ✓ تحسين إنتاج منتجات الصوف.
- ✓ إنشاء نقاط البيع.

4. مشروع ملكات نحل الخروب: بالتكوين على تربية ملكات النحل وإنتاج الهلام الملكي لصالح 100 مربى نحل و 20 امرأة عاطلة عن العمل بلدية الخروب ولاية قسنطينة بهدف المساهمة في تطوير تربية النحل من خلال إدخال الأساليب الحديثة في إنتاج وتربية ملكات النحل وتكوين المكونين.

النتائج المرجوة:

- ✓ تكوين 10 خبراء (07 رجال/03 نساء) في إتقان تقنيات التربية الحديثة لملكات النحل.
- ✓ تكوين 80 من مربى النحل وإنتاج 1000 ملكة نحل + 10 كلغ من الهلام الملكي خلال السنة الأولى.
- ✓ خلق 20 منصب عمل لفائدة المرأة الريفية.

5. مشروع مدينتي الصحية: تكوين 32 شابا في مجال الصحة المجتمعية -المدينة الجديدة علي منجلي جمعية مديري ومسيري ومؤطري النشاطات التربوية وتكوين الشباب. بلدية الخروب ولاية قسنطينة، والهدف يكمن في تحسيس الساكنة حول فوائد الصحة التشاركية والمستدامة والشاملة والمندمجة في المناطق الحضرية، وكذا الترويج لنظام صحي محلي مبني على أساس مقارنة مجتمعية⁽¹⁾.

(1) بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتنمية المحلية، المرجع السابق.

النتائج المرجوة:

- ✓ تكوين 32 شابا في مجال التنشيط في الصحة المجتمعية، وتعبئتهم من أجل مدينتهم.
- ✓ وضع نموذج لنظام تنسيق بين القطاعات في مجال الصحة المجتمعية يشمل جميع الفاعلين المحليين ذوي صلة بالصحة الحضرية.
- 6. مشروع ألوان تيميمون: نثمين شباب ونساء " الفوقارة" من خلال تكوين وتطوير الإنتاج الحرفي - جمعية حقوق الطفل والمراهق والمرأة الحرفية (ADEAFA) بلدية تيميمون ولاية أدرار، يهدف إلى زيادة الفرص الاقتصادية المنبثقة من الأنشطة الحرفية التقليدية، من خلال إدماج الأصباغ الطبيعية في مسار الإنتاج وزراعة النباتات الصباغية.

النتائج المرجوة:

- ✓ تكوين 75 حرفيا 40 امرأة و 35 شابا على إتقان تقنيات الصباغة بألوان طبيعية.
- ✓ زيادة دخل الحرفيين والحرفيات من بيع مواد الصباغة الزربية والنباتات في الأسواق المحلية والجهوية.
- 7. مشروع اللؤلؤة الذهبية: لإنتاج اللباس التقليدي لفائدة 7 نساء و 30 متربصة -جمعية الرمال الذهبية- بلدية تيميمون أهدافه: المساهمة في تحسين إمكانيات الاندماج المهني والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، من خلال التكوين على تقنيات مرافقة متربصين، وتقنيات الخياطة والطرز الحديثة، وتحفيز إنتاج الملابس التقليدية.

النتائج المرجوة:

- ✓ تكوين 7 مكونين وتحسين مهاراتهم في طرق تدريس وتقنيات الخياطة الحديثة.
- ✓ تكوين 30 متربصة على أساسيات الخياطة والطرز التقليدي عالي الجودة، وكذلك إنشاء وتسيير مؤسسات مصغرة.
- ✓ تسهيل الاندماج المهني لفائدة 30 متربصة⁽¹⁾.
- 8. مشروع التدفق الأخضر: لإحياء مهنة البستنة في المناطق الحضرية-جمعية أصدقاء البيئة بلدية الخروب أهدافه: زيادة فرص العمل للشباب العاطلين في المناطق الحضرية الخروب، ماسينيسا، علي منجلي) من خلال الترويج لمهنة البستنة وتهيئة مساحات خضراء وتطويرها في المناطق

(1) بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتنمية المحلية، المرجع السابق.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الحضرية، والحفاظ على المحيط الحضري وتحسين الظروف المعيشية للسكان، بالإضافة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدية من خلال إحياء مهنة البستنة الحضرية لفائدة الشباب.

النتائج المرجوة:

✓ تكوين 45 شابا على تقنيات البستنة وتهيئة الفضاءات الخضراء، على مستوى حاضنة حي 500 سكن في الخروب.

✓ تكوين 9 شباب في تسيير الحاضنات الجماعية، و 36 شابا لإنشاء حاضناتهم الخاصة.

✓ إشراك سكان الإقليم والسلطات المحلية في الحفاظ على البيئة وتهيئة المساحات الخضراء في المناطق الحضرية.

9. مشروع تمهيد للقلوب الفنية والفسيفساء: جمعية أصدقاء جميلة - بلدية جميلة ولاية سطيف، يهدف إلى خلق فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في قطاع الحرف المتعلقة بالتراث الأثري لجميلة.

النتائج المرجوة:

✓ تكوين مجموعة نموذجية من 36 شابا على التقنيات الحديثة للقلوب باستعمال التقنيات الرقمية ثلاثية الأبعاد.

✓ تكوين مجموعة من 15 شابا من بينهم 5 نساء على تقنيات صنع الفسيفساء وإنشاء ورشة فسيفساء لفائدة الأطفال.

✓ تعزيز تنوع المنتجات الحرفية المرتبطة بالموقع الأثري وسبل تسويقها.

✓ توعية الساكنة والسلطات المحلية حول القيمة الاقتصادية للموقع الأثري كمحرك للتنمية المحلية المستدامة.

10. مشروع منتزه سد سيدي يعقوب: لتهيئة منتزه بالقرب من سد سيدي يعقوب جمعية الحسنات الخيرية: أولاد بن عبد القادر ولاية الشلف، يهدف إلى زيادة فرص الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تهيئة منتزه في سيدي يعقوب⁽¹⁾.

النتائج المرجوة:

✓ تسهيل تهيئة منتزه في سد سيدي يعقوب وولوج السكان إلى الموقع.

(1) بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتنمية المحلية، المرجع السابق.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- ✓ إعداد واعتماد برنامج للأنشطة الثقافية على مستوى المنتزه.
- ✓ تنسيق نشاطات الجمعيات الشريكة في المشروع من أجل تسيير الأنشطة في الموقع.
- 11. مشروع أصدقان لترقية زربية التوارق: كأداة للتنمية الاقتصادية جمعية ينبوع الحنان بلدية جانت ولاية إليزي، يهدف المشروع إلى زيادة فرص الاندماج المهني للمرأة في قطاع الحرف اليدوية وخاصة في إنتاج زربية التوارق التقليدية المساهمة في الحفاظ على التراث التقليدي لمنطقة جانت من خلال دعم قدرات النساء الحرفيات.

النتائج المرجوة :

- ✓ إنشاء ورشة للتكوين والإنتاج التقليدي لزربية التوارق.
- ✓ تكوين 50 حرفية على إنتاج زربية التوارق.
- ✓ ترويج وتسويق زربية التوارق التقليدية التي تنتجها النساء⁽¹⁾.
- خ. معوقات واجهت برنامج كابدال:

واجه برنامج كابدال العديد من العوائق في إطار تجسيده على أرض الواقع والتي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ كيفية إقناع الناس بالمشاركة في برنامج كابدال.
- ✓ بالنسبة للمجتمع المدني كانت هناك صعوبة في إشراكه خصوصا إشراك النساء، ففي بعض المناطق المتحفظة في هذا المجال وكذلك بالنسبة للشباب كانت هناك صعوبة في إشراكهم بسبب عدم ثقتهم في البرنامج بالإضافة للفهم الخاطئ من البعض الذين كانوا يتصورون أن البرنامج سيقوم بتوزيع أموال على المشاركين فيه في حين أن البرنامج جاء بخبرات لتنمية قدرات الفاعلين المشاركين من أجل تحقيق عملية التنمية، وبالمقابل عدم وجود عراقيل على المستوى المؤسسي للبلدية.

(1) بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعي للتنمية المحلية، المرجع السابق.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ الصعوبة الأكبر كانت في تعبئة الفاعلين على المستوى المحلي وتم تجاوزها ولكن بعد الدورات التكوينية، كان هناك حماس من طرف الفاعلين خصوصا بعد التطرق للرؤية المستقبلية للبلدية بعد 15 أو 20 سنة⁽¹⁾.

✓ ضعف تأهيل منظمات المجتمع المدني لإنجاز مشاريع فعالة في التنمية المحلية، حيث أن البرنامج وضع إعلان للجمعيات لتقديم مشاريع تنموية ولكن المشاريع المقدمة لا تعبر عن مستواها أو نضجها حيث تمت المشاركة بـ 43 مشروعا وبعد دراسة المشاريع تم اختيار 16 مشروعا وعلى هذا الأساس تم إنشاء حاضنة مشاريع تنموية مندمجة في ثلاثة أسابيع وثلاث مراحل وفي الأخير تم اختيار 11 مشروعا.

كسابقة من نوعها يجتمع لأول مرة كل الفاعلين على طاولة واحدة (الإدارة، المصالح اللاممركزة: الدوائر والولايات- فاعلون اقتصاديون- مواطنون غير منضمين- منتخبون- جمعيات)، للعمل الجماعي، وفي إطار المخطط البلدي للتنمية تم تمويل 11 مشروعا جمعويا⁽²⁾.

(1) مقابلة في المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية ceneap، السيد: (ت.ع.م)، مكلف بالإعلام في برنامج كابدال، تاريخ 06-02-2020م، على الساعة 10:00، الجزائر.

(2) مقابلة في المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية ceneap، السيد: (م. د) ، مدير برنامج كابدال، تاريخ المقابلة 06-02-2020م، على الساعة 10:30، الجزائر.

المطلب الثاني: دور النقابات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).

ورثت الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية على رأسها البطالة، وللتخفيف من حدتها باشرت الجزائر في العديد من الاستثمارات بهدف تحقيق التنمية واستقطاب اليد العاملة والقضاء على البطالة، وفي ظل التحديات التي واجهت الجزائر على اعتبارها دولة حديثة الاستقلال كان هدفها الأساسي تحسين ظروف الحياة للمواطنين من خلال النهوض بمختلف القطاعات، وهذا لا يكون إلا من خلال توفير مناصب العمل لهم، ففي ظل التزايد المتسارع لعدد اليد العاملة التي وفرتها الاستثمارات التي انتهجتها الجزائر خاصة في القطاع الصناعي على أساس أنه محرك للاقتصاد الوطني، بالإضافة لقطاعات أخرى كقطاع الزراعة والخدمات منحها المكانة والقوة في التفاوض من خلال تنظيم نفسها في شكل تنظيمات نقابية لحماية نفسها من تعسف صاحب العمل.

أولاً: تطور العمل النقابي في الجزائر

لاقت النقابة في الجزائر صعوبات عديدة منذ بروزها خلال العهد الفرنسي في ممارسة نشاطها، وكانت نقابة عمال المطابع أول نقابة تظهر للوجود سنة 1880م بقسنطينة وبعدها نشأت العديد منها مثل نقابة الطباخين 1886م، نقابة الحلاقين 1889م، نقابة النجارين 1891م وغيرها وكانت لهذه النقابات فروع فرنسية وشكلت أحداث ماي 1945م نقطة تحول للنقابيين الجزائريين للانسحاب من النقابات المنضمين لها بسبب تقييد حريتهم في التعبير عن مطالبهم وحقوقهم.⁽¹⁾

يعتبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين كأول تنظيم نقابي ظهر سنة 1956م بعد الاستقلال كان حزب جبهة التحرير الوصي عليه، على اعتباره القائم عن تنظيم العمال والأجراء والممثل الوحيد لهم بهذا حافظ على احتكاره للعمل والنضال النقابي، والدولة في هذه المرحلة استغلت قوتها وهيمنتها السياسية لإضعاف المنادين باستقلالية العمل النقابي، فالضغوطات التي تعرضت لها القيادة النقابية من مراكز القرار السياسي لدمجها وجعلها منظمة جماهيرية جعلها تابعة للحزب في مبادئها وتسييرها وطرق تمويلها، وبهذا أضى

(1) سمير بوعيسى، المسار المشاركوني للاتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة العامة مع الحكومة (1990م-2006م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013م-2014م، ص ص 88-99.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

تعيين القيادات النقابية من اختصاص الحزب سواء بالنسبة لل نقابات الوطنية أو المحلية والتي تعتمد في التعيين على الولاء للأشخاص والبرامج بهذا تلاشي دور النقابة في الدفاع على حقوق العمال ومصالحهم.

التوجه الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر بعد الاستقلال فرض عليها خلق نقابة تعبوية لإنجاح المشروع الاشتراكي وتهميش العمل النقابي من خلال عدم إشراكه فعليا لتمثيل العمال في اتخاذ القرارات الحاسمة فإن دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين تمثل في تنفيذ قرارات حزب جبهة التحرير الوطني وإهماله الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم، ومولاته للسلطة مقابل استفادت بعض القادة النقابيين من بعض الامتيازات داخل المصنع في إطار القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة وتأطير الانتخابات وغيرها⁽¹⁾.

في ظل تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري فترة الثمانينيات أدت لتحولات سياسية اقتصادية قانونية، تضاربت التفسيرات التي جاءت بهذا الخصوص بين من يرجعها للصراعات بين الأجنحة والمؤسسات حول ممارسة القوة في النظام السياسي الجزائري، وهناك من ربطها بالحركة العمالية على اعتبار بدايات أحداث أكتوبر 1988م التي كانت عبارة عن إضرابات عمالية منظمة من طرف القاعدة العمالية والفروع النقابية تحديا للمركزية النقابية، ترجع بوادر هذه الأحداث لظروف متعلقة بالعمل، والأجور والعلاوات وغيرها بالإضافة لصعوبة العمل النقابي والتعسف الإداري تجاه العمال ورفض ممثلي العمال الحقيقيين واستبدالهم بآخرين لا يعارضون قرارات الإدارة⁽²⁾.

بعد موجة التغيير التي عرفت الجزائر والتوجه نحو الانفتاح السياسي والاعتراف بالتعددية السياسية والنقابية، وفتح المجال أمام حرية التعبير وغيرها، كان استقلال النقابة عن جبهة التحرير الوطني، واستعادت حيويتها بعد الجمود الذي ميزها في الفترة السابقة، ويمكن القول أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين نجح في كسب رهان التكيف في ظل دستور جديد سنة 1989م وظهور العديد من التنظيمات والجمعيات والاتحادات وغيرها، وما ولد التخوف لديه بروز نقابات جديدة أو موازية له، تفقده فرصة المشاركة في صنع السياسات العامة باعتبارها شريكا اجتماعيا، لأن التعددية النقابية تفرض على الحكومة المساواة بينها سواء من ناحية الاعتراف بها كمنظمات نقابية شرعية ممثلة للعمال، أو توفير الإمكانيات المادية واللوجستكية التي تمكن

(1) الطاهر بلعبور، الإضرابات العمالية في الجزائر، "مجلة الواحات للبحوث والدراسات"، العدد 06، جامعة غرداية، الجزائر، 2012م، ص ص 172-173.

(2) المرجع نفسه، ص 174.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

أفرادها من مزاوله نشاطهم بكل حرية، إضافة إلى تخوفها من فقد الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين من احتكار أموال الخدمات الاجتماعية للعمال والمشاركة في لجنة التسيير الخاصة بمختلف المؤسسات العامة الاقتصادية⁽¹⁾.

حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين تعديل قوانينه، إلا أنه بقي خاضعا لسلطة الدولة، كما أن حفاظه على خاصية المفاوض الوحيد للحكومة فيما يتعلق بالسياسات العامة على حساب باقي النقابات لم يضمن له المكانة المميزة لدى العمال في ظل ابتعاده عن الإضرابات وفتح المجال أمام التنظيمات النقابية الأخرى التي فرضت نفسها من خلال الإضرابات التي وضعت الحكومة في حرج شديد أرغمها على فتح قنوات الحوار معها، مما أكسبها شرعية التمثيل أكثر من الاتحاد العام للعمال الجزائريين⁽²⁾.

بظهور النقابات المستقلة مع إقرار التعددية النقابية منذ سنة 1990م بلغ عددها حوالي 50 نقابة مستقلة تنشط كلها في القطاع العمومي، اتسمت باستقلالياتها في القيام بنشاطها عن السلطة والاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)، يرجع تأسيسها لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتراجع دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين في القيام بدوره وتحصيل مطالب العمال، شمل نشاطها مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة الصناعية والخدماتية من بينها نذكر:

- ✓ النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية 1990م (SNAPAP).
- ✓ النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية 1991م (SNPSP).
- ✓ النقابة الوطنية للأساتذة في العلوم الطبية 1991م.
- ✓ الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين 1990م (UNPEF).
- ✓ النقابة المستقلة لعمال التربية الوطنية 1991م (SATEF).
- ✓ المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي 1992م (CNES).
- ✓ النقابة الوطنية لقطاع الصناعات 1990م.
- ✓ النقابة الوطنية لعمال الطاقة 2000م،

(1) سمير بوعيسى، المسار المشاركةي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة العامة مع الحكومة (1990م-2006م)، المرجع السابق، ص ص 105-107.

(2) المرجع نفسه، ص 117.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ النقابة الوطنية للصحافة 1998م⁽¹⁾.

في ظل الانتشار الواسع للمنظمات النقابية منذ صدور قانون رقم 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، ففي نهاية شهر مارس 1999م تم تسجيل 58 منظمة للعمال الأجراء⁽²⁾، مقارنة بتزايد العدد الموجود للنقابات حسب تصريح قدم لنا من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بلغ عدد النقابات 126 نقابة في مختلف المجالات تجمع النقابات ومنظمات أرباب العمل في 02 ديسمبر 2019م، نجد 81 منها نقابة متعلقة بالعمال و 45 للمستخدمين تشمل قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، في حين كان عددها 102 نقابة ومنظمات أرباب العمل في ديسمبر 2018م، وبلغ عددها 106 في أبريل 2019م⁽³⁾، هذا ما يوضح الزيادة في عدد النقابات في الجزائر، ولعل الزيادة الملحوظة من أبريل 2019م حتى شهر ديسمبر يرجع للحراك الذي قام به الشعب الجزائري منذ شهر فيفري وكان له انعكاس حول اعتماد النقابات وتزايد عددها بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة.

واجه تأسيس النقابات عدة عراقيل من طرف السلطة العمومية بهدف منع تأسيس كونفدراليات نقابية عمالية يمكنها أن تنافس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهذا ما تأكد من خلال الاعتراف التام من طرف الدولة بأنه الممثل الوحيد للعمال من خلال ما أكدته وزير العمل والحماية الاجتماعية طيب لوح أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد شهر مارس 2008م، حيث تحدى على الملأ أن تقدم النقابات المستقلة دليلا واحدا يفند تمثيل الاتحاد للعمال⁽⁴⁾.

التشريع الجزائري من خلال القانون 90-14 تضمن في المادة 08 منه والتي نصت على أن تأسيس المنظمة النقابية يكون بعد إيداع تصريح التأسيس لدى السلطة العمومية المعنية وهذا إجراء من شأنه تقليص حرية تأسيس منظمات نقابية والمتمثل في شرط حصول المنظمة النقابية على وصل التسجيل بالتأسيس من

(1) فضلة عكاش، الحوار الاجتماعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2009م-2010م)، ص 104.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة العامة التاسعة عشرة، 2000م، ص 40.

(3) مقابلة بمقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مع السيد: (م . أ)، الأمين العام لمديرية علاقات العمل (مصلحة مستخدمين علاقات العمل)، بتاريخ: 02-12-2019م، على الساعة 14:00 زوالا، الجزائر.

(4) نادية سماش، سيرورة العمل النقابي في الجزائر (دراسة سوسيو - أنثروبولوجية)، "مجلة التغير الاجتماعي"، المجلد 03، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2018م، ص 239.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

السلطة الوصية في أجل أقصاه 30 يوما من إيداع الملف، بالإضافة لاستيفائها شكليات الإشهار كما هو موضح في القانون الذي يكون على عاتق المنظمة النقابية⁽¹⁾، هذا ما استغلته السلطة العمومية لتعطيل تأسيسها بعدم منحها الوصل وبهذا تعتبرها غير شرعية.

هذا ما حدث بالفعل مع العديد من النقابات نذكر منها: نقابات مجلس ثانويات العاصمة (CLA)، المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني (CNAPEST)، والعديد من النقابات المهنية القطاعية في الصحة⁽²⁾، كما رفضت طلب تسجيل النقابة المستقلة لعمال التربية والتعليم (SATEF) سنة 1994م، ورفض طلب تشكيل كونفدرالية لاتحاد نقابات العمال المستقلة (CASA)، كما أن نقابة عمال التكوين المهني لم يتم تسجيلها منذ عام 2002م بدعوى أن الحكومة أجرت تحقيقا حول الأعضاء المؤسسين ووجدتهم أصحاب سوابق عدلية وهذا ما يزعزع مصداقيتهم، كذلك تم منع عمال أوراسكوم تيليكوم من تأسيس نقابة خاصة بهم، هذا بالإضافة للعديد من النقابات التي واجهت نفس المصير، أما نقابات النفط والغاز فتقتل قبل نشأتها كونها تواجه مقاومة من قبل الشركات الأجنبية وغياب الحماية الحكومية لها⁽³⁾.

فوزارة العمل المؤهلة لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية رفضت الاعتراف بها، وهذا ما يتعارض مع القانون فالوزارة لم تسمح لها بممارسة النشاط القانوني رغم تمثيلها الكبير الذي عبرت عنه من خلال الحركات الاحتجاجية والإضرابات، وحتى النقابات التي تم الاعتراف بها كالنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية (SNAPAP) لم يسمح لها بتكوين كونفدراليات نقابية تسمح لها بالعمل خارج قطاع الإدارة العمومية والمشاركة في المفاوضات وهذا ما أدى بهم لتقديم شكاوى للمنظمات الدولية المتخصصة كالمكتب الدولي للعمل ما فرض على الجزائر تقديم تفسيرات بخصوص:

- موقفها من حق الاضراب ووقف تكوين النقابات من طرف السلطة.
- المضايقات والدعاوي القضائية والإغراءات التي تواجهها النقابات من طرف السلطة.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-14 المؤرخ في 2 جوان 1990م المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، المادة 08.

(2) كريمة حاتي، تمثيلات الإطارات النقابية للمسألة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، (2017م-2018م)، ص 137.

(3) أحمد مسعودي، التعددية النقابية في الجزائر-قراءة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2014م-2015م)، ص 118.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- ضرب مصداقية النقابات من طرف النظام السياسي بافتعال انشقاقات مع نقابات موازية للحد من هذه النقابات وتمثيلها القاعدي⁽¹⁾.
- واجهت النقابات المستقلة في الجزائر العديد من العراقيل والصعوبات منها:
 - ✓ عدم تقبل السلطة للنقابات المستقلة من ناحية التمثيل وممارسة نشاطها والتعامل المستمر مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
 - ✓ الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر فترة التسعينيات التي سادها قانون الطوارئ.
 - ✓ صعوبة مهمة النقابات المستقلة في ظل التعددية النقابية في ظل الحزب الواحد وضغوطات اقتصاد السوق.
 - ✓ اعتماد النظام السياسي لديمقراطية الواجهة التي تحد من نشاط النقابات ومن حرياتنا وحقوقها وكذا محاكمتها وحلها حتى وإن لم يكن ذلك قانونيا، فبالرغم من إقرار الدستور بالحق النقابي إلا أننا نجد وزارة العمل هي المؤهلة رسميا لمنح تصاريح العمل للنقابات المهنية، حيث رفضت الاعتراف بعدة نقابات منها نقابات مجلس ثانويات العاصمة (CLA)، والمجلس الوطني لأساتذة العليم الثانوي والتقني (CNAPEST) وفي أكثر من قطاع، وهذا تعارض واضح مع القوانين، حيث لم تسمح وزارة العمل والتشغيل بممارسة نشاطها القانوني رغم تمثيلها الكبير الذي عبرت عنه من خلال الكثير من الحركات الاحتجاجية والاضرابات وغيرها من المضايقات التي تتلقاها.
 - ✓ نقص التكوين النقابي لإرساء دعائم تنظيم نقابي مستقر.
 - ✓ التوجهات الإيديولوجية والمصالح الفردية.
 - ✓ نقص الاعتمادات المالية ومحدودية مداخلها⁽²⁾.
- كل هذه العراقيل وأخرى ساهمت في عرقلة نشاطات النقابات المستقلة إضافة إلى عراقيل إدارية تتمثل في منح وصل التسجيل وغيرها ساهمت في تعطيل نشاطها، ويمكن إرجاع السبب لتخوف السلطة من ظهور جبهة معادية للنظام السياسي الذي لازال امتدادا للنظام السياسي السائد قبل فترة التسعينيات، وهذا ما ظهر من خلال دعم السلطة للاتحاد العام للعمال الجزائريين واتخاذ كـممثّل وحيد للنقابات في الحوار الاجتماعي رفقة الحكومة وأرباب العمل وتهميش النقابات المستقلة وإبعادها عن طاولة التفاوض والحوار.

(1) كريمة حاتي، المرجع السابق، ص 137.

(2) المرجع نفسه، ص ص 136-137.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ثانيا: النقابات والحوار الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة 2001م-2019م

يعتبر الحوار الاجتماعي حسب تعريف منظمة العمل الدولية بأنه " كل أنواع التفاوض والمشاورات أو ببساطة تبادل المعلومات بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتصلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية"⁽¹⁾.

تشكل الثلاثية إطارا عاما للحوار وآلية من آليات تنفيذ السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة، حيث تتمكن الدولة من وضع الموازنة اللازمة بين مصالح وتطلعات الأطراف، مع التحكم المشروط لمجرياتها، وتساهم الثلاثية في تأطير الجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال القرارات المتوصل إليها والتي في الغالب تشكل مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تضطلع الدولة بمهمة إعدادها وفق الشكل الذي يحدده الدستور⁽²⁾.

المشرع الجزائري سعى جاهدا لتكريس مبدأ التشاور والحوار الاجتماعي من خلال وضع الآليات القانونية لذلك بما يتوافق مع مسؤولية الجزائر تجاه الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها لاسيما الاتفاقية رقم 87 سنة 1984م المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية المتعلقة بحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية رقم 98 سنة 1949م⁽³⁾.

شهدت الجزائر عقد العديد من اللقاءات الثنائية والثلاثية خلال فترة التسعينيات ، حاول من خلالها الاتحاد العام للعمال الجزائريين الحصول على مطالب العمال على المستوى الاجتماعي من خلال إدراجها في أجندة الحكومة منها قضية الخصوصية وتسريح العمال، والأجور، والتعويضات، والتقاعد، وإرساء الاستراتيجية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية ذات الطابع العمومي وغيرها من المطالب التي تهم العمال وسيقتصر تركيزنا من خلال هذا العنصر على تحديد آليات تأثير الاتحاد العام للعمال الجزائريين في صنع

(1) منظمة العمل الدولية، وارد في الموقع الرسمي التالي:

www.ilo.org/Beirut/media-centre/fs/WCMS_71891/lang-ar/index.htm

(2) عبد الله قادية، التأطير القانوني للحوار الاجتماعي في الجزائر، "مجلة نظرة على القانون الاجتماعي"، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، الجزائر، ديسمبر 2013م، ص3.

(3) فوزية زغموش، اجتماعات الثلاثية ودورها في ترقية الحوار الاجتماعي في الجزائر، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016م، ص111.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، التي تبنتها الجزائر عقب التحول لاقتصاد السوق، وهذا لعدة اعتبارات أهمها خضوعه للسلطة واعترافها له بالتمثيل دون غيره من النقابات، فالنسبة التمثيلية للاتحاد هي التي سمحت له دون غيره من النقابات في المشاركة في الحوار الاجتماعي، وسنتطرق من خلال الجدول التالي للاتفاقيات الثلاثية المنعقدة خلال الفترة (2001م-2019م).

الجدول رقم (10): يمثل الاتفاقيات الثلاثية المنعقدة خلال الفترة (2001م-2019م)

التاريخ	النقاط المتفق عليها بين أطراف الحوار الاجتماعي
الثلاثية التاسعة المنعقدة بتاريخ: 23-24 نوفمبر 2000 م	1. ترقية الإنتاج الوطني. 2. العقار الصناعي والمناطق الصناعية. 3. إشكالية الأجور المتأخرة للعمال. 4. خلق صندوق لضمان الأجور. 5. القرارات القضائية. 6. تحسين المناخ الاقتصادي للمؤسسة (النظام البنكي، القروض ومعدلات الفائدة، المعايير الضريبية، المعايير الجمركية). 7. القدرة الشرائية للعمال. 8. فتح إطار الحوار والتشاور من خلال الثلاثية والثنائية. 9. نظام تعويضي لولايات الجنوب. 10. المشاكل التي تواجه قطاع السكن. 11. متفرقات.
الثلاثية العاشرة المنعقدة بتاريخ: 09-10 أكتوبر 2003 م	1. الوكالة الوطنية للتشغيل. 2. طب العمل. 3. ترقية الإنتاج الوطني. 4. دعم الاستثمار والمؤسسات. 5. الرقابة الاقتصادية والاجتماعية. 6. تقوية علاقات المؤسسات ونظام الحماية الاجتماعية. 7. أعمال مشتركة بين الدولة والمؤسسات تهدف لترقية التشغيل. 8. التشاور حول السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. 9. رفع الحد الأدنى للأجور.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2. النظام المالي والبنكي. 3. قانون العمل. 4. علاقات العمل. 5. احترام ممارسة الحقوق النقابية. 6. تبني النظام الضريبي. 7. المادة 87 مكرر من قانون 90-11. 8. ميزانية ملفات الثلاثية لستمبر 2003م(الحماية الاجتماعية، طب العمل) 9. النشاطات الموازية. 10. الإعانات العائلية. 11. فتح إطار للحوار والتشاور.	الثلاثية الحادية عشرة المنعقدة بتاريخ: 03-04 مارس 2005م
1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 2. الأجر الوطني الأدنى المضمون. 3. الاتفاقيات الفرعية.	الثلاثية الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ: 30 سبتمبر - 01 أكتوبر 2006م
1. التنمية الاقتصادية الحديثة على الساحة الوطنية. 2. ملف المنح العائلية. 3. ملف التعاضديات الاجتماعية (الجمعيات). 4. تقييم العقد الاقتصادي والاجتماعي. 5. إعادة تقييم الأجر الأدنى الوطني المضمون. 6. متفرقات.	الثلاثية الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ: 02-03 ديسمبر 2009م
1. تقييم مدى تنفيذ تطبيق نتائج القمة الثلاثية المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2011م. 2. ترقية الإنتاج الوطني. 3. تقدير العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 4. ملف التقاعد. 5. ملف التعاضديات الاجتماعية.	الثلاثية الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ: 29-30

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

6. توسيع الاتفاقيات الجماعية في القطاع الخاص. 7. التمثيل النقابي في القطاع الخاص. 8. ملف القدرة الشرائية.	سبتمبر 2011م (1)
1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. 2. كيفية مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار. 3. تمويل الاستثمار الوطني العام والخاص. 4. تشجيع الانتاج الوطني ومن ضمنه قروض الاستهلاك بالنسبة للمنتجات المحلية. 5. مسألة تدخل المؤسسات الوطنية في تحقيق البرنامج الوطني للتجهيز.	الثلاثية الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ 10 أكتوبر 2013م
1. العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي والنمو. 2. كيفية مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل الاستثمار العام والخاص. 3. تشجيع المنتج الوطني، بما في ذلك الائتمان (القروض) الاستهلاكي للمنتجات المحلية. 4. تأطير عقود التسيير. 5. طرق تسهيل تدخل المؤسسات الوطنية في تحقيق البرنامج الوطني للتجهيز. 6. المادة 87 مكرر.	الثلاثية السادسة عشرة المنعقدة بتاريخ 23 فيفري 2014م
1. قانون المالية 2015م. 2. تقييم العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. 3. القروض الاستهلاكية. 4. إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل.	الثلاثية السابعة عشرة المنعقدة بتاريخ 18 سبتمبر 2014م
1. ترقية الانتاج الوطني.	الثلاثية الثامنة عشرة المنعقدة

¹ Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement -UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre 2011)**, Aout2013, Alger, p p 13-25,(Traduction chercheur)

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

2. اتفاقيات التعاون جنوب-جنوب للبلدان الإفريقية، في مجال الحوار الاجتماعي، والحماية الاجتماعية بين الحكومة الجزائرية والمنظمة الدولية للعمل.	بتاريخ: 14 أكتوبر 2015م
1. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي. 2. التقاعد. 3. ميثاق الاستقرار وتطوير المؤسسة في القطاع الخاص بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمات أرباب العمل (FCE-CIPA- CNPA- CAP- UNI- AGEA- CGP/ BTPH- CGEA).	الثلاثية التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ: 05 جوان 2016م
1. نسبة تقدم النموذج الاقتصادي الجديد للنمو.	الثلاثية العشرون المنعقدة بتاريخ: 06 مارس 2017م

Sources :

-Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, 13^{ème} Congrès National de L'UGTA 21-22 Juin 2019 , Alger, p p 121-122-123,(Traduction chercheur)

-Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement-UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre2011)**, Op cit, p p 13-25

تبرز الأرقام في الجدول رقم(10) أن الجزائر عقدت في إطار الحوار والشراكة بين الأطراف (الحكومة- الاتحاد العام للعمال الجزائريين-منظمات أرباب العمل)، حوالي 12 اتفاقية ثلاثية و 04 ثلاثيات استثنائية كما هو موضح في الجدول رقم(11) المالي، من خلال الاطلاع وتوضيح مضمون كل ثلاثية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2001م إلى 2019م نجد:

- ❖ التشابه في العديد من النقاط التي تناولتها كل اتفاقية، فالمواضيع المتناولة من خلال الثلاثيات تمس بصفة مباشرة العمال وأرباب العمل وكل طرف سعى لتحقيقها من خلال طرح انشغالاتهم على طاولة الحوار لتدوينها وإقرارها من طرف السلطات المعنية.
- ❖ إبرام العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2006م.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

❖ التركيز على الجانب الاقتصادي تزايد بعد سنة 2006م الذي ركز أكثر على تشجيع الاستثمار وتطوير المؤسسة وتشجيع وتطوير المنتج الوطني في حين من قبل كانت المطالب تمس الجانب الاجتماعي أكثر.

❖ العقد الاقتصادي والاجتماعي للنمو في سنة 2014م والذي تناول العديد من النقاط مستجلبها الجانب الاقتصادي والتي هدفت لتحقيق التنمية الاقتصادية وترتب عنه عدة التزامات لكل أطراف الحوار.

❖ منح مجال واسع لنشاط المؤسسة الجزائرية من خلال الامتيازات التي حظيت بها وتوفير المناخ المناسب لنشاطها.

إضافة إلى الاتفاقيات الثلاثية التي تم توضيحها، عقدت اتفاقيات يمكن اعتبارها استثنائية نظرا للأهمية التي طبعتها، حيث جاءت لأجل تحقيق تنمية اقتصادية من خلال توفير محيط ملائم للمؤسسة الجزائرية وتأهيلها من خلال دعم البرنامج العمومي، وتمكينها من الحصول على الموارد المالية، وإعادة جدولة ديونها الجبائية وغيرها، وهذا ما هو ملاحظ من خلال قراءة القمة الاقتصادية المنعقدة في 28 ماي 2011م، جاءت في ظل تأثير الظروف الخارجية، فعلى المستوى المغربي والعربي شهدت اضطرابات عدة ما سميت بالربيع العربي، مست مجموعة من الدول منها ليبيا وتونس ومصر.

وهذا يدل على تحقيق بعض المقترحات التي جاء بها أرباب العمل بوجه خاص ومحاولة إعطاء المكانة المناسبة للمؤسسة الجزائرية من خلال جعلها في قلب السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية التي تلعبها في أي دولة.

أما الثلاثيات الأخرى المنعقدة فتصب في مجملها على النهوض بالوضع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا باستشراف الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد الأزمة المالية التي شهدتها الجزائر خلال سنة 2014م ودراسة الأزمة المالية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، إضافة لوضع ميثاق للشراكة بين الشركات، كل هذه الإجراءات وغيرها جاءت في إطار الحوار والتشاور للوصول للنتائج.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الجدول رقم (11): يمثل الاتفاقيات الثلاثية الاستثنائية خلال الفترة (2001م-2019م) ⁽¹⁾

التاريخ	النقاط المتفق عليها بين أطراف الحوار الاجتماعي
القمة الاقتصادية المنعقدة في 28 ماي 2011م	1. محيط المؤسسة. 2. العمل للقضاء على الغش الاقتصادي بكل أشكاله. 3. التخفيف من الإجراءات الجبائية وإعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 4. إدماج الشباب البطال عن طريق عقود الإدماج المدعم. 5. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم البرنامج العمومي. 6. إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. 7. البحث عن تعزيز الصادرات خارج المحروقات. 8. تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على الموارد المالية.
22 نوفمبر 2012	1. استشراف الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
24 أوت 2017	1. الأزمة المالية والتنمية الاقتصادية.
23 ديسمبر 2017	1. ميثاق متعلق بشراكة الشركات.

Source : Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, Op cit, p 123 .

في ظل انتشار مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة وغير ذلك، برزت أهمية التعاون والتنسيق كآلية يمكن من خلالها خلق ظروف ملائمة للتشاور والحوار للوصول لقرارات فعالة قابلة للتطبيق ميدانياً، ضمن هذا الإطار برز العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2006م، والعقد الاقتصادي والاجتماعي للنمو سنة 2014م الذي تم إمضاؤهما من طرف (الحكومة ومنظمات أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين).

⁽¹⁾ Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, Op cit, p 123 , (Traduction chercheur)

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

بخصوص العقد الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2006 هو اتفاق بين الأطراف الثلاثة المشاركة في الحوار وهذا ما يضيف عليه صفة الإلزامية عليهم والعمل به دون الوصول إلى درجة القانون، وهو ما يعني عدم الالتزام به أو الإخلال ببعض مبادئه لا يترتب عنه عقوبات من الناحية القانونية، ولا يعني أيضا أن كل طرف تنازل عن حقه المكتسب من أجل ضمان نجاح العقد إذا مارست الحكومة كقوة عمومية ورفضت الاستجابة لمطالب النقابة برفع أجور العمال على سبيل المثال، كما يمكن للنقابة بشن الإضراب وهذا لا يتنافى مع العقد لأنه حق منصوص عليه في الدستور وهو لا يعلو عليه⁽¹⁾.

بخصوص العقد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المنعقد في فيفري 2014م قدم المشاركون فيه عدة مقترحات وفيما يخص الاقتراحات التي قدمها الاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي جاءت في إطار تطوير وحماية المنتج الوطني والقرض الاستهلاكي وهي على النحو التالي:

1) تسهيل وتحسين بيئة الاستثمار بهدف تطوير ريادة الأعمال، وإنشاء المؤسسات

✓ تشجيع الاستثمار:

- عصرنة النظام الوطني لتشجيع الاستثمار.

✓ إنشاء المؤسسات:

- تسهيل إنشاء المؤسسات.
- تبسيط وتحديث الإجراءات الضريبية.

✓ الإدارة والبنوك العامة:

- تبسيط وتحسين العلاقة بين المؤسسة والإدارة العمومية.

✓ التجارة الخارجية:

- تبسيط وتحسين الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2) ترشيد إدارة واستغلال الأراضي وتطوير المناطق الصناعية:

✓ الأراضي والصناعة الاقتصادية:

- وضع جهاز لمنح الأراضي المخصصة للاستثمار.

(1) سمير بو عيسى، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي كرهان لضمان استقرار الجبهة الاجتماعية في الجزائر، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2018م، ص 183.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- مكافحة المضاربة على الأراضي⁽¹⁾.
- تعزيز الهياكل المحلية لإدارة الأراضي وتبسيط الإجراءات.
- ✓ المناطق الصناعية:

- تنظيم وتطوير وعصرنة المناطق الصناعية.
- زيادة كمية ونوعية الأراضي.

(3) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاقد الخارجي:

- ✓ تحديث البيئة ومشاريع الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تنشيط عمليات التعاقد.

(4) الإنتاج الوطني وأدوات الإنتاج:

✓ الإنتاج الوطني:

- حماية المنتج الوطني.
- تعزيز وتشجيع استهلاك المنتج الوطني.

✓ أدوات الإنتاج الوطني:

- تطوير أدوات الإنتاج الوطني.

✓ الصادرات:

- دعم الأعمال بفعالية مع إمكانيات عالية للنمو والتصدير.
- تعزيز آلية التنظيم والتشاور.
- تطوير العروض القابلة للتصدير ودعم إمكانيات التصدير المحلية.
- تطوير لوجستيك التصدير.

(5) قطاع السوق العام:

- ✓ إنشاء مجموعات صناعية عامة (بنية جديدة للقطاع العام الصناعي)،

(6) الجودة والابتكار:

- ✓ إنشاء نظام وطني للجودة والابتكار.

⁽¹⁾ Union Générale des Travailleurs Algériens, **25 Propositions et 135 Actions de l'UGTA relatives à la Promotion et à la Protection de la Production Nationale et au Crédit à la Consommation**, 12eme Congres National, Février 2014, Alger,(Traduction chercheur) .

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تعزيز العروض الوطنية للتطوير والتدريب المتميز.

✓ تطوير التدريب على الصناعة وتنظيم المشاريع⁽¹⁾.

الاتفاقيات الثلاثية المنعقدة منذ سنة 2001م لغاية 2019م والتي تمت بين (الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين كقنابة تمثيلية للعمال والنقابات التمثيلية لأرباب العمل) والتي ترتب عنها العديد من الالتزامات بالنسبة لجميع أطراف الحوار، فيما يتعلق بالاتحاد العام للعمال الجزائريين يمكن تلخيص أهمها من خلال ما جاء في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2006م، والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 2014م والتي يمكن التطرق لها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يمثل التزامات الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001م-2019م).

العقد	الالتزامات
العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2006م) (2)	✓ المشاركة في إرساء مناخ ملائم لتحقيق التنمية المستدامة. ✓ مساندة كل عمل يجري في إطار احترام التشريع الاجتماعي، والصرامة في تطبيقه. ✓ توعية العمال على احترام واجباتهم في أماكن العمل والمساهمة في ترقية قيمة العمل وتعبئة العمال على تحسين الإنتاجية في العمل، وكذا على نوعية وتنافسية الإنتاج الوطني. ✓ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي الضروري لكل سياسة تنمية وهذا بالرجوع إلى الحوار والتشاور وممارسة التحكيم وهذا لهدف الحد من النزاعات الاجتماعية وحلها في حال وقوعها.
العقد الوطني	✓ العمل مع الشركاء الآخرين على إرساء جو ملائم للتنمية الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة. ✓ الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني.

(1) Union Générale des Travailleurs Algériens, **25 Propositions et 135 Actions de l'UGTA relatives à la Promotion et à la Protection de la Production Nationale et au Crédit à la Consommation**, Op cit.

(2) Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Mai 2006, Alger, p 123,(Traduction chercheur)

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الاقتصادي والاجتماعي للتنمية	✓ السهر على احترام التشريع الاجتماعي والصرامة في تطبيقه. ✓ المساهمة في إنجاح العقد وتقويته. ✓ الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي قصد تحقيق كل سياسة تنموية وهذا بالرجوع إلى الحوار والتشاور. ✓ السهر على احترام حقوق العمال الأجراء والعمل على رفاهية المرأة العاملة. ✓ العمل على ترقية وتنمين اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل.
2014م (1)	

source:

-Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Mai 2006, Alger, p 123 ,(Traduction chercheur)

- **Pacte National Economique et social De Croissance**, Fevrier 2014, Alger .
,(Traduction chercheur)

في ظل انعقاد الاتفاقيات الثلاثية المذكورة في الجدولين رقم (10) و (11) نجدها تضمنت العديد من النقاط المهمة، فكل طرف سعى لتقديم مقترحات حول انشغالاته وهذا ما ترتب عنه عدة التزامات لكل أطراف الحوار وهذا ما ذكرناه في الجدول أعلاه رقم 12 ولعل أهم الالتزامات التي وردت في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 2014م، حيث أكدت على تحسين ظروف العمال والعمل وكل ما يمسهم، والنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية مستدامة، كل هذه النقاط وردت في كلا العقدين كما هو موضح في الجدول، بالرغم من اختلاف الفترة الزمنية لصدور كل منهما، هناك نقطة إضافية أدرجت في العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 2014م وهو الالتزام بالعمل على ترقية وتنمين اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل.

لأجل تحقيق ما ورد في العقد الاقتصادي والاجتماعي 2006م من أهداف تلتزم بها كل التنظيمات النقابية المعترف بها في القانون الجزائري وفي ترقية وتنفيذ محتواه، وليس فقط أطراف الحوار الاجتماعي، بالرغم من عدم مشاركتها في الحوار وهذا ما يعتبر إجحافا في حقها.

(1) **Pacte National Economique et social De Croissance**, Février 2014, Alger .

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ثالثا: صور تدخل النقابات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

تعتبر النقابات بصورة عامة إحدى أشكال جماعات الضغط وهذه النقابات إلى جانب العديد من التنظيمات والمنظمات المختلفة التوجهات والأهداف، وتشير أغلب الدراسات إلى أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين كأهم تنظيم نقابي يدافع على حقوق العمال، حيث انفرد بتمثيل فئة العمال خلال المشاورات مع الحكومة في ظل تغييب باقي النقابات الحرة بحجة أنها لا تتمتع بالتمثيل النقابي⁽¹⁾.

من سمات الاتحاد العام للعمال الجزائريين اعتماده على الحوار والتشاور الذي نص عليه في العقد الاقتصادي والاجتماعي وهذا بهدف تحسين ظروف العامل وضمان الحياة الكريمة له من خلال توفير منصب العمل المناسب له يتوافق مع مستواه وغيرها من المطالب التي لا حظنا تدوينها من خلال الاتفاقيات الثلاثية المبرمة.

خلال دوره في دعم عملية الانتقال الديمقراطي بعد 2011م تم انتهاج أسلوب الحوار والتشاور، وهذا ما برز من خلال العقد الاقتصادي والاجتماعي للنمو 2014م لأجل التغيير من ناحية الطريقة والأهداف تحصيل حاصل كان من الضروري وضع حد لكل مظاهر الفساد وتفعيل آليات الرقابة وهذا من صلب اهتماماته في ظل مشاركة كل الأطراف من إعلام وصحافة وغيرها، أما في ظل الحراك الاجتماعي في الجزائر 22 فيفري 2019م فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين سعى إلى الحفاظ على عدم اللجوء للإضراب لتفادي تعقد الأمور أكثر حفاظا على جو الاستقرار وبخاصة الجانب الاقتصادي على اعتباره الأساس لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وانتهاج الرؤية الواضحة في توجيه الأمور من خلال الحوار والتشاور تفاديا لاستخدام الضغط من خلال الإضراب نظرا للسلبات التي كانت ستنتج عنه وتضرر العامل في حال استخدامه كآلية ضغط والتوجه لحث المسؤولين على التعقل والنظر للوضع برؤية دقيقة⁽²⁾.

أما دوره من خلال الحوار الاجتماعي للفترة 2001م-2019م فنجد قدم جملة من المقترحات تمس الدفاع على العامل والمطالبة بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية ترتب عنها عدة التزامات كما تم توضيحه

(1) محمد شاري، السياسات العامة بين النخب وجماعات المصالح (حالة الجزائر الفترة ما بين 1999م-2009م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم سياسي وإداري، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2017م، ص ص 207-330.

(2) مقابلة بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع السيد: (ق. أ)، الأمين العام المكلف بالعلاقات العامة، بتاريخ: 21-05-2019م، على الساعة 13:15 زوالا، الجزائر.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من خلال الجدول السابق وفي هذا الإطار سنحاول التركيز أكثر على صور تدخله في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال مرحلتي تقديم المقترحات والتنفيذ التي تعتبر من مراحل صنع السياسة العامة الاقتصادية:

مرحلة تقديم المقترحات:

من خلال مرحلة تقديم المقترحات وهي مرحلة مهمة من مراحل صنع السياسة العامة حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين على اعتباره الممثل الوحيد للنقابات خلال المفاوضات مع الحكومة وأرباب العمل، قدم العديد من المقترحات في إطار تحقيق الحماية الاجتماعية العمال وتحسين مستواهم المعيشي من خلال المطالبة بزيادة الأجور وتحقيق الأمن الاقتصادي وغيرها من المطالب التي تهم العمال وأهم المقترحات المقدمة ما قدمناه من خلال الجدول السابق رقم (10) المتضمن الاتفاقيات المبرمة في إطار الشراكة والحوار مع الحكومة.

مرحلة التنفيذ:

من خلال هذه المرحلة يمكننا الحديث عن أهم المقترحات التي تضمنتها الاتفاقيات الثلاثية كما سبق ذكرها في الجدول رقم (10) والتي تم اختيارها من ضمن البدائل الأخرى المقدمة من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتجسيدها في الواقع وهي:

1) الأجر القاعدي:

الأجر الأدنى المضمون تزايد خلال السنوات ويعتبر من بين المطالب التي نادى بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث قدر الأجر الوطني الأدنى المضمون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يمثل تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر

السنوات	1997م	1998م	2000م	2003م	2007م	2009م	2012م
الأجر الوطني الأدنى المضمون	4800	6000	8000	10000	12000	15000	18000
	دج	دج	دج	دج	دج	دج	دج

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: قادية عبد الله، المرجع السابق، ص 04

كما حظي ملف الأجور بتدابير خاصة والمراجعة الدورية لحدودها الدنيا، مع التأكد على ضرورة تطبيق الأحكام القضائية الصادرة في مجال علاقات العمل خاصة التسريح التعسفي.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وصرح الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد خلال أشغال الملتقى الوطني 12 للاتحاد العام للعمال الجزائريين لمنطقة الجنوب بمقر المديرية الجهوية للإنتاج لحوض بركين بورقلة أن الحكومة لن تتراجع عن إلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل بسبب انخفاض أسعار النفط⁽¹⁾.

كما تم إعلان وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد غازي من خلال الحصة التلفزيونية حوار الساعة بالتلفزيون الجزائري بأنه سيتم تطبيق القرار المتعلق بإلغاء المادة 87 مكرر^(*) من قانون العمل 90-11 في شهر أوت 2015م كأقصى حد، وتطبيقه يكون بأثر رجعي ابتداء من 01 جانفي 2015م، من خلال هذا الإجراء يستفيد أكثر من 1,4 مليون عامل في الوظيف العمومي وحوالي مليوني عامل في القطاع الإقتصادي وتم إدراج تطبيق هذا القرار ضمن قانون المالية لسنة 2015م، وأكد على أن الأجر الوطني الأدنى المضمون لا يقل عن 18,000 دينار جزائري⁽²⁾.

من الناحية القانونية تم علاج الأجر الوطني الأدنى المضمون من خلال المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فيفري 2015م المحدد للعناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، ففي المادة الأولى منه جاءت لتطبيق أحكام المادة 87 من القانون رقم 90-11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410هـ الموافق لـ 21 أبريل 1990م والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد

(1) عبد المجيد سيدي السعيد: الحكومة لن تتراجع عن إلغاء المادة 87 مكرر بسبب انخفاض أسعار البترول، واردة في الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141211/22429.html، تاريخ الدخول للموقع 26-12-2019م، 23:00.

(*) تنص على أن " الأجر الوطني الأدنى المضمون يشمل الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كان نوعها باستثناء مصاريف المهمة التي يتحملها العامل.

(2) محمد الغازي، تطبيق القرار المتعلق بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل 90-11 سيكون في شهر مارس المقبل كأقصى حد، الإذاعة الجزائرية، واردة في الموقع الإلكتروني التالي: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150430/38807.html، تاريخ الدخول للموقع 26-12-2019م، 23:00.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، فهو يشمل الأجر القاعدي والتعويضات والعلاوات مهما كانت طبيعتها باستثناء المتعلقة بما يأتي: ⁽¹⁾

- تعويض تسديد المصاريف التي دفعها العامل.
- الخبرة المهنية، أو أي تعويض يدفع بعنوان الأقدمية.
- الظروف الخاصة بالعزلة.
- المردودية أو الحوافز أو المساهمة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي ⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن الأجر الوطني الأدنى المضمون هو الحد الأدنى للمرتبات والأجور الذي يطبق على كل العمال في مختلف القطاعات والنشاطات دون استثناء، يتم تحديده من طرف الحكومة بمقتضى نصوص تنظيمية، ويتحدد وفقا لعدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية لاسيما تطور معدلات ومؤشر الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة.

هذا المطلب كان نتاج للعديد من الظروف التي كان يعاني منها العامل في الجزائر مما استوجب على النقابة والمتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين طرح انشغالاتهم على طاولة الحوار وتقريب انشغالاتهم للسلطات المعنية حيث تم تفعيل هذا المطلب من خلال إلغاء المادة 87 مكرر، وبالرغم من إلغائها إلا أنه لم يتحقق طموح العمال وما كانوا يسعون إليه، ففي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشون فيها، وغلاء المعيشة أصبحت فئات كثيرة تطالب بزيادات في الأجر وحتى الأجر الوطني الأدنى المضمون لا يلبي حاجيات الفئات المستفيدة منه.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بـ 15-02-2015م، المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فيفري 2015م المحدد للعناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، المادة 01، ص 11.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بـ 15-02-2015م، المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فيفري 2015م المحدد للعناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، المادة 02، ص 11-12.

(2) ملف التقاعد:

كما أعلن عن زيادة بنسبة 05 % في منح وعلاوات لفائدة أزيد من 2,2 مليون متقاعد ستدخل حيز التنفيذ في 01 ماي 2015 وتكلفة هذه الزيادة مقدرة بـ30 مليار دينار جزائري تقع على كاهل الدولة وهذه الزيادة تهدف لتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين⁽¹⁾.

وطرح في العديد من المرات في لقاءات الثلاثية المنعقدة، وتم الأخذ به من طرف الحكومة بهدف تحسين أوضاع العمال المتقاعدين ولو بشكل جزئي، فرغم هذه الزيادة إلا أنهم لا يستطيعون تلبية كل احتياجاتهم بسبب ضعف الراتب الشهري مقارنة مع غلاء المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كل هذا لا ينفي وجود خلفيات وراء تلبية هذه المطالب والتي كانت أكثر من ضرورية لشراء السلم الاجتماعي وتحقيق أهداف النظام السياسي القائم خلال تلك الفترة في ظل تغييب النقابات المستقلة.

في ظل الإجحاف الذي طال النقابات المستقلة والمتمثلة في عدم إشراكهم في الاتفاقيات الثلاثية إلا أنها لازالت تناضل لأجل تحقيق مكاسب تسعى إليها، حيث إنها وفي إطار التصريح الذي قام به الوزير الأول عبد المالك سلال حول إلغاء التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن، حيث اعتبرت النقابات المستقلة أن هذا التصريح إجراء قطعي لا يمكن التراجع عنه، ولذا قرر ممثلو النقابات المستقلة الدخول في إضراب مع شن اعتصامات ولائية يوم 21 نوفمبر أمام مقرات الولايات وتتبع باعتصامات جهوية يوم 23 نوفمبر 2016م في الولايات التالية: الأغواط، سطيف، وهران، بومرداس، واعتصام وطني يوم 27 نوفمبر 2016م أمام مقر البرلمان مطالبة الحكومة بالتراجع عن القرار الذي اتخذته في اجتماع الثلاثية والمصادق عليه في اجتماع الوزراء وكذا مطالبة التكتل النقابي بإشراكهم في إعداد مشروع قانون العمل الجديد وحماية القدرة الشرائية للعمال والموظفين وذوي الدخل الضعيف⁽²⁾.

(1) محمد الغازي، تطبيق القرار المتعلق بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل 90-11 سيكون في شهر مارس المقبل كأقصى حد، الإذاعة الجزائرية، ورد في الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150430/38807.html، تاريخ الدخول للموقع 26-12-2019م، 23:00.

(2) عادل أمين، التكتل النقابي يتحدى الحكومة و يتمسك بإضراب الـ6 أيام، جريدة الشرق الجزائري-آخر ساعة، الصادرة يوم الأربعاء 16 نوفمبر 2016م، العدد 4915، عنابة، الجزائر، ص2.

المطلب الثالث: دور منظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).

إن المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية التي ارتكز عليها المجتمع الجزائري جاءت في ظل التنامي التدريجي لتدخل الدولة في جميع المجالات الذي مكنها من تحديد أسس التنظيم الاجتماعي منذ استقلالها، هذا ما ولد خضوع المجتمع لسلطة الدولة والتي لم تصبح مجرد شريك اجتماعي بل فرضت نفسها كوسيط إجباري بين مختلف الأعوان والمجموعات الاجتماعية والتي أصبحت تسعى للحصول على مراكز في السلطة وكذا الامتيازات، هذه الظاهرة شكلت شبكات العلاقات الشخصية هدفها الرئيسي هو الدولة على أساس أنها توفر لهم الحماية، فغياب مشروع واضح يحدد ويحكم طبيعة النظام السياسي في الجزائر يتعذر معه الحديث عن الطبقات الاجتماعية ولا يمكن الحديث سوى على مجموعات المصالح⁽¹⁾.

أولاً: منظمات أرباب العمل في الجزائر

يظهر مصطلح نقابة أرباب العمل غريباً لارتباط العمل النقابي بالدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم في مواجهة أرباب العمل، ومع تطور ظروف العمل في الوقت الراهن وتفاقم تدخل الدولة، في ظل اتساع التشريعات الاجتماعية وتزايد النضال العمالي، ومنح المزايا للعمال التي تعتبر تكلفة إضافية للمؤسسات ما فرض عليها التدخل بشكل دائم للضغط على السلطات وتوجيه قراراتها الاقتصادية والاجتماعية باتجاه تخفيف التكاليف، هذا ما جعل المؤسسات تكتسب الوعي بضرورة توحيد جهودها من خلال نقابات تهدف لحماية مصالح المنخرطين فيها، وفي الغالب لا يكون تمثيل أرباب العمل موحد بل يضم نقابات مختلفة وهذا راجع لحجم المؤسسات، فأرباب العمل الصغار يفضلون الانخراط في تنظيمات خاصة بهم حتى لا تطغى عليهم مصالح المؤسسات الكبرى⁽²⁾.

بعد الاستقلال تميز النظام السياسي الجزائري بعدم الاستقرار الناتج عن الصراع بين النخب، بالعودة إلى فترة الرئيس شاذلي بن جديد تغيرت الأوضاع حيث عادت للظهور مختلف النخب التي لم تكن في فترة

(1) باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر-أية مقاربة للتحليل؟، "مجلة الباحث"، المجلد 03، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، جوان 2005م، ص 144-145.

(2) فضيلة عكاش، الحوار الاجتماعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية، المرجع السابق، ص 174.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

حكم الرئيس هواري بومدين والتي غلق أمامها باب الحصول على مزايا النفوذ السياسي هذا ما مكنه من التحكم في جميع النخب وحرمانها من تقوية نفوذها واستنزاف خيرات البلد، وعلى عكسه الرئيس الشاذلي بن جديد خلال فترة حكمه عادت للظهور مختلف النخب منها نخب المجاهدين، نخب رجال الأعمال، نخب رجال التجارة، نخب الاستيراد والتصدير وغيرها أصبحت تتمتع بنفوذ واسع في مؤسسات الدولة ما أدى لظهور الآثار السلبية للنخب المتنافسة على عائدات النفط وفي القرارات السياسية والاجتماعية التي تتخذها السلطة.

مع الانفتاح برزت صراعات سياسية وخلقت أزمات في مراكز اتخاذ القرار على مستوى الرئاسة والحزب والجماعات المتمركزة بوزارة الدفاع كل ذلك أدى لقيام جماعات ضاغطة ومنظمات جماهيرية تنهافت على المنافع بدون أن يكون لها دور فعال في تقديم خدمات فعلية للمجتمع بالضغط على القيادات السياسية لتحسين الأوضاع العامة، مع انتشار شركات التصدير والاستيراد وانتهاج سياسة الريح السريع عن طريق القروض الميسرة والتحويلات المالية التي استنزفت الخزينة من العملة الصعبة، فالانفتاح يعتبر انفتاحا على القطاع الخاص، وتدعيمه حيث فتح المجال للجماعات القوية في البلاد للعمل في التجارة ونيل حقاها من الربح البترولي⁽¹⁾.

إن التفتح على القطاع الخاص خلق تفتحا على مختلف النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية والحزبية وخلق وضعاً جديداً، فالنخب تركزت في مواقعها وسعت للمحافظة على نفوذها ومصالحها دون الاكتراث لمصلحة الوطن، والرئيس بن جديد لم يكن قادراً على التحكم في هذه النخب التي أتت به إلى السلطة، وإنما أصبح دوره الموافقة على الصفقات والمساومات التي تجري بين المساومات التي تجري بين الجماعات المتنافسة والمتصارعة على السلطة وأصبحت الدولة مغيبة⁽²⁾.

الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في منتصف الثمانينيات أدت للانفتاح الاقتصادي الذي تركز بتفاهم المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية، وتطبيق برامج التعديل الهيكلي أدى إلى تخلي السلطة عن الاقتصاد الموجه الذي كان يعتمد بدرجة واسعة على القطاع العام وتقوية فئة أرباب العمل الخواص

(1) عمار بوحوش، بداية سياسية الانفتاح دشنت في الثمانينيات "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية"، المجلد 42، العدد 03، 2004م، ص ص 542-554.

(2) المرجع نفسه، ص ص 555-556.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

تدرجيا⁽¹⁾، وهو ما أدى لضرورة إشراك كل الفاعلين في الحياة الاقتصادية، فتوجهت الدولة لتغيير المنظومة القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي بإقحام القطاع الخاص بشكل واسع⁽²⁾.

ومع تزايد النفوذ الاقتصادي لأرباب العمل مع شعورهم بضرورة تنظيم أنفسهم والاعتراف بهم كشريك اجتماعي من طرف النظام السياسي وبالتالي إشراكهم في صنع القرار، الأمر الذي يسمح لهم بحماية مصالحهم حيث تم إنشاء العديد من التنظيمات المهنية وجمعيات أرباب العمل⁽³⁾ كما هو موضح في الجدول رقم (14).

ثانيا: الإطار التأسيسي لمنظمات أرباب العمل في الجزائر

قبل الحديث عن الإطار التأسيسي لمنظمات أرباب العمل في الجزائر، نقدم في ما يلي تصنيفه ضمن مكونات المجتمع المدني متفق عليها عالميا وهذا التوافق أتى مع مطلع الألفية بعد مشروعات عالمية مقارنة ويتضمن من خلال هذا التصنيف ما يلي:

1. المنظمات الحقوقية والدفاعية Advocacy Organisations.
2. منظمات الأعمال Business Associations.
3. الجماعات المهنية Professional Groups.
4. الاتحادات العمالية Labour Unions.
5. النوادي الاجتماعية والرياضية (غير الربحية بمعايير محددة)،
6. قطاع من الجامعات (غير الربحية وبمعايير محددة تبتعد بها عن القطاع الخاص).

" القطاع الخاص مستبعد من مجال مناقشة وطرح المجتمع المدني باعتباره يسعى إلى الربح، ولكن إذا قامت إحدى شركات القطاع الخاص بتأسيس منظمة غير ربحية تتجه للنفع العام سواء (جمعية أو

(1) فضيلة عكاش، أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر: دور المقاولين الخواص في تحفيز هذا المسار، ص 5.

(2) حورية عيوش، منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية، المرجع السابق، ص 83.

(3) فضيلة عكاش، أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر: دور المقاولين الخواص في تحفيز هذا المسار، المرجع السابق، ص 5.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

مؤسسة) فإنها تدخل في نطاق منظمات المجتمع المدني مع وجود المعايير أو الشروط الأخرى (الإدارة الذاتية، الاستقلالية، عدم اقحامها في العمل السياسي...) (1).

منظمات أرباب العمل تعتبر من تنظيمات المجتمع المدني حسب تصنيفها في العالم، وعلى هذا الأساس استندت الدراسة إلى هذا الطرح وتبنته لأجل دراسة دورها في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

فيما يخص الإطار القانوني لتأسيس منظمات أرباب العمل في الجزائر تم تأسيس أولى نقابات أرباب العمل وفقا للقانون 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، وهو نفس القانون الذي ينظم النقابات العمالية كما جاء في نص المادة الأولى منه "يحدد هذا القانون كيفية ممارسة الحق النقابي الذي يطبق على مجموع العمال والأجراء وعلى المستخدمين" (2) أما المادة الثانية فتتص على أنه "يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو الفرع الواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا منظمات نقابية للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية" (3) وهذا ما يوضح أن النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل أو ما يصطلح عليها من خلال قانون العمل في الجزائر بالمستخدمين، ينظمهم نفس القانون، وبالتالي على اعتبار النقابات وتنظيمها يتم وفق القوانين المنظمة للنقابات سواء على المستوى الوطني أو الدولي في إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة لتنظيم علاقات العمل.

1. المنظمات النقابية لأرباب العمل: يسيرها القانون 90-14 والخاص بالحق النقابي تكتسي طابعا مطلبيا نذكر منها:

- الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA) (*).

(1) أماني قنديل، المرجع السابق، ص 66-67.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة العمل النقابي، المؤرخ في 02 جوان 1990م، الجريدة الرسمية، العدد 23، المادة 01.

(3) المرجع نفسه، المادة 02.

(*) تأسست في 02 جوان 1992م، تتكون من فدراليات واتحادات وطنية وجهوية ومحلية للمهنيين في قطاعات اقتصادية مختلفة تضم 6000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة شعارها "طموح مشترك، نظرة مطابقة، مسؤولية مشتركة"، تدافع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها بتمثيلهم عند السلطات العمومية (للمزيد انظر حورية عيوش، المرجع السابق).

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

- الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA) (**).
 - المجلس الوطني لأرباب العمل الجزائريين (CSPA) (***).
 - الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP).
2. الجمعيات المهنية لأرباب العمل: يسيروها القانون 90-31 الخاص بالجمعيات، تهدف لتطوير النسيج الصناعي، وتفضيل التنافس بين قطاعات الإنتاج نذكر منها:
- منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، والذي ستنطرق إليه بتفصيل أكثر في الفصل الثالث من الدراسة.
 - جمعية النساء الجزائريات أصحاب المؤسسات (SEVE).
 - الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين (AGEA).
 - جمعية تطوير وترقية المؤسسات (ADPE).
 - نادي الصناعيين والمستثمرين لمنطقة المتيجة (CEIMI).
 - الاتحاد الوطني للمتعاملين الصيدلانيين (UNOP).
- بالإضافة لتأسيس العديد من التشكيلات نهاية الثمانينيات بمختلف تسمياتها من كونفدراليات، اتحادات، مجالس، نوادي، وجمعيات تمس قطاع الطاقة، الصحة، البناء، الأشغال العمومية وغيرها، وهي ذات تغطية وطنية وجهوية تنشط لصالح المؤسسة وإنشاء ظروف ملائمة لتطويرها وترقيتها، والمشاركة في التفاوض مع السلطات العمومية والقيام بدور الشريك الاجتماعي من خلال رفع انشغالات المتعاملين الاقتصاديين في إطار المفاوضات الثلاثية، والعمل على أن تكون ممثلة في هيئات وطنية ودولية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمكتب الدولي للعمل، البنك الدولي وغيرها⁽¹⁾.

(**) كانت تسمى الكونفدرالية العامة للمتعاملين والمقاولين الجزائريين (CGOEA) سنة 1988م، لتكون أول جمعية وطنية لأرباب العمل، وفي 02 جوان تم إعادة هيكلة الكونفدرالية كما تمت المصادقة على قانونها الخاص بتغيير التسمية إلى (التسمية الحالية)، وعليه تم تأسيس هيكلها المحلية والجهوية تماشيا مع التقسيم الإداري للسلطات العمومية (للمزيد انظر حورية عيوش، المرجع السابق).

(***) تأسست في جوان 1992م، وهي تنظيم بارز على الساحة الاقتصادية الجزائرية بالنظر لقدرتها على تمثيل المؤسسات الخاصة ناهيك عن تحاليلها ودراساتها واقتراحاتها المتعلقة بعالم المقولة (للمزيد انظر: حورية عيوش، المرجع السابق).

(1) حورية عيوش، منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية، المرجع السابق، ص 84.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

ثانيا: تشكيلات منظمات أرباب العمل في الجزائر

تتضمن منظمات أرباب العمل في الجزائر في تشكيلاتها العديد من الجمعيات والنوادي والاتحادات والمنظمات وغيرها وهي تنقسم إلى صنفين الجمعيات المهنية لأرباب العمل، والمنظمات النقابية لأرباب العمل، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): يوضح تشكيلات منظمات أرباب العمل في الجزائر

المنظمات النقابية لأرباب العمل في الجزائر				
الرقم	التسمية	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين	
01	الفدرالية الوطنية لعمال النسيج والجلود والألبسة (FNTTCH)	1975م	أكثر من 1000	
02	الاتحاد العام للمقاولين الجزائريين (UGEA)	1989م	5230	
03	الفدرالية الوطنية للجلود (FNC)	1990م	21	
04	الاتحاد الوطني لمقاولي القطاع العام (UNEP)	1990م	156	
05	الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA)	1988م (الاعتراف بطابعها النقابي) 1991م	3823	
06	الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين (CNPA)	1992م	8000	
07	منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)	2001م	250	
الجمعيات المهنية لأرباب العمل في الجزائر				
الرقم	التسمية	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين	قطاع النشاط
01	الجمعية الجزائرية لمصنعي الصباغة والتعليب (AAPPE)	1990م	30	الصناعة الكيماوية
02	اتحاد الصناعيين للصناعات الغذائية (UNIDA)	1990م	883	الصناعات الغذائية

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

03	بورصة الاستثمار للشرق الأوسط (BASTP)	1992م	350	البورصة
04	الاتحاد المهني للميكانيك وصناعة السيارات (UPIAM)	1992م	72	الميكانيك وصناعة السيارات
05	الاتحاد الوطني للمستثمرين المالكين (UNIPREST)	1993م	180	الاستثمار
06	جمعية النساء الجزائريات أصحاب المؤسسات (SEVE)	1993م	250	تطوير وترقية المؤسسات
07	الجمعية الجزائرية للصناعة والغاز (AAIG)	1993م	900	الطاقة والغاز
08	الاتحاد الوطني للناقلين (UNAT)	1993م	7500	النقل
09	الجمعية الوطنية للتصهير Fonderies(AAF)	1994م	7500	الصناعات الحديدية
10	بورصة الاستثمار	1994م	75	البورصة
11	جمعية الصناعيين والمستثمرين لولاية خنشلة (Jassim)	1999م	36	الصناعة والاستثمار
12	الاتحاد الوطني للمتعاملين الصيدلانيين (UNOP)	1999م	30	الصناعة الصيدلانية
13	جمعية النساء الجزائريات لأجل التنمية (AFAD)	1999م	370	تطوير وترقية المؤسسات
14	الجمعية الجزائرية لترقية الصناعة (PROMI)	2000م	من 22 إلى 500	الصناعة والاستثمار
15	جمعية تطوير وترقية المؤسسة (ADPE)	2002م	151	تطوير وترقية المؤسسات
16	الجمعية الوطنية لمستعملي الاتصالات (ASSUTELLE)	2002م	50	الاتصال

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

17	الجمعية الوطنية للمستوردين الجزائريين (ANEXAL)	2002م	133	التجارة
18	نادي المقاولين لمنطقة المتيجة (CEIMI)	2003م	723	الصناعة والاستثمار
19	جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAD)	2003م	32	الصناعات الغذائية
20	جمعية الـ Audif الاجتماعي الجزائري (AASA)	2005م	15	تطوير وترقية المؤسسات
21	جمعية المكيفين ومستوردي التمور (ACED)	2007م	27	الصناعات الغذائية
22	جمعية المتخصصين في أدوات القياس		200	صنع أدوات القياس

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: حورية عيوش، منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية، المرجع السابق، ص ص 85-86.

أفرزت بيانات الجدول رقم(14) أعلاه إحصاء المنظمات النقابية والجمعيات المهنية لمنظمات أرباب العمل في الجزائر، التي ضمت العديد من المنخرطين، أما من حيث القطاع الذي تمارس فيه نشاطها فنجد أنها تتركز أكثر في مجال الصناعة والاستثمار، والصناعات الغذائية، وترقية وتطوير المؤسسات، أما مختلف المجالات الأخرى كالتجارة، النقل، البورصة، الصناعة الكيماوية والصيدلانية وغيرها، فنجد عددها أقل بالمقارنة بالجمعيات المهنية التي تنشط في الصناعة والاستثمار والصناعات الغذائية.

أما بعد سنة 2000م فظهر عدد من الجمعيات المهنية الناشطة في مجال تطوير وترقية الاستثمار كما هو موضح في الجدول والسبب يعود لانتعاش الاقتصاد الوطني والسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة إضافة إلى تحسن الأوضاع الأمنية التي وفرت المناخ المناسب لنشاط هذه التنظيمات.

بالتوافق مع التحولات الاقتصادية وانتعاش الاقتصاد الجزائري في الألفية الجديدة ظهر العديد من المنظمات بلغ عددها 19 منظمة أرباب عمل منها منظمين 02 تابعين للقطاع العمومي و 17 للقطاع

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الخاص نهاية شهر مارس 1999م⁽¹⁾، مقارنة بإحصائيات ديسمبر 2019م بلغ عددها 45 منظمة أرباب عمل تم اعتمادها حسب الإحصائيات التي تحصلنا عليها من وزارة العمل⁽²⁾.

ثالثا: منظمات أرباب العمل والحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001م-2019م)

يعتبر الحوار الفاعل من خلال منظمات تمثيلية قوية الركيزة الأساسية ليس فقط بالنسبة لخلق فرص العمل بل تتعدى ذلك إلى خلق نمو اقتصادي، لذا وجب تفعيلها لتكون الوسيط بين المؤسسات والحكومة وبين الاقتصاد بفرعيه الجزئي والكلي.

على مستوى الاقتصاد الكلي تلعب منظمات أرباب العمل دور مصدر للمعلومة الخاصة بالأسواق بالنسبة للحكومة في إطار جهود صنع السياسات، فهي قادرة على تحديد المعوقات أمام تطور المؤسسات ونموها والفرص الاقتصادية وعلى ممارسة الضغوط لأجل تحسين المرفق العام مما يسهم في الحد من غموض السياسات التي تؤثر على قرارات الأعمال والاستثمارات، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فيمكن لمنظمات أرباب العمل أن تلعب دورا أساسيا في تحسين أداء القطاعات المختلفة وكذا المؤسسات وزيادة الإنتاجية وغيرها⁽³⁾.

إذن يساهم الحوار الاجتماعي الحقيقي في تعزيز شروط وظرف عمل أحسن، وتحقيق عدالة اجتماعية أكبر، في الجزائر ومن خلال الشراكة والحوار بين السلطات العمومية والاتحاد العام للعمال الجزائريين، من بين أهم القرارات التي اتخذت في إطار اجتماع الثلاثية بين أطراف الحوار الاجتماعي للفترة (2001م-2019م)، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2006م)، والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي لعقد النمو 2014م، إضافة إلى المقترحات التي تم تدوينها خلال الثلاثيات المنعقدة والتي تم الإشارة إليها في الجدول رقم(10).

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة العامة التاسعة عشرة، 2000م، ص 40.

(2) مقابلة بمقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مع السيد (م.أ)، الأمين العام لمديرية علاقات العمل (مصلحة مستخدمي علاقات العمل)، بتاريخ: 02-12-2019م، على الساعة 14:00 زوالا، الجزائر.

(3) تقرير منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة. بيروت: 2013م،

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

و من خلال الجدول الآتي سنتطرق إلى التزامات منظمات أرباب العمل في الجزائر.

الجدول رقم (15): يمثل التزامات منظمات أرباب العمل في الحوار الاجتماعي بالجزائر للفترة (2001م-2019م)

الالتزامات	العقد
✓ العمل على تطوير الاقتصاد الوطني من خلال المحافظة على مناصب الشغل وتطويرها. ✓ العمل على تطوير الاستثمار المنتج للثروات ولمناصب الشغل. ✓ السهر على احترام التشريع الاقتصادي والاجتماعي داخل المؤسسة. ✓ المشاركة في كل المبادرات الهادفة للقضاء على البطالة من خلال مساندة برامج توظيف حاملي الشهادات الشباب. ✓ التشاور مع ممثلي العمال لوضع نظام أجور مبني على تطوير قدرات إنتاجية المؤسسات في ظل ارتفاع تكلفة العيش. ✓ تحضير شروط تطبيق اتفاق الثلاثية المنعقدة بتاريخ 03-04 مارس 2005م الخاص بالمنح العائلية. ✓ تطوير طرق العمل والقدرة الشرائية، وحماية العمال وهذا بتوفير الأمن في أماكن العمل.	العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2006م
✓ العمل على تطوير التشغيل، والحفاظ على مناصب الشغل. ✓ العمل على تطوير الاستثمار المنتج للثروات. ✓ ترقية الاقتصاد الوطني، والتوجه لتنويع الصادرات. ✓ تطوير طرق العمل وتحسين القدرة الشرائية. ✓ ترقية وحماية صحة العمال بتوفير الأمن في أماكن العمل. ✓ التشاور مع ممثلي العمال بخصوص وضع نظام أجور محفز في ظل تطوير القدرات الإنتاجية للمؤسسات. ✓ ضمان تثمين الموارد البشرية وتطوير القدرات، والمساهمة في إنشاء مدارس التكوين المهني خاصة بكل قطاع. ✓ المشاركة في القضاء على الاقتصاد الموازي ومحاربة التهرب الضريبي.	العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتنمية 2014م

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

✓ تحديث أدوات العمل وتحسين نوعية المنتجات وهذا بتحسين طرق الإنتاج.	
✓ المساهمة في وضع نظام وطني للمعلومات الإحصائية، من خلال الإسهام في إعداد ونشر المعلومات الإحصائية، والمشاركة في الدراسات المنجزة من طرف السلطات العمومية.	
✓ تطوير قدرات القطاع الخاص	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: حورية عيوش، **منظمات أرباب العمل في الجزائر والمفاوضات الثلاثية**، المرجع السابق، ص ص 121 - 122 .

لاحظنا من خلال الجدول أعلاه أن العقدين الذي تم إمضاؤهما كانا ينصبان في المجال الاقتصادي ويمكن إجمال ذلك، في الحفاظ على مناصب الشغل من خلال تطوير التشغيل، وتطوير الاستثمار المنتج للثروات، والتوجه لتنويع الصادرات، والمشاركة في القضاء على الاقتصاد الموازي ومحاربة التهريب الضريبي، وتحسين نوعية المنتجات وهذا بتحسين طرق الإنتاج، وتطوير قدرات القطاع الخاص وغيرها.

حيث بين الجدول رقم (15) السابق أن الالتزامات التي كلف بها منظمات أرباب العمل في الجزائر كانت تتركز في مجملها على ثلاثة محاور أساسية والمتمثلة في التشغيل، والاستثمار، وترقية المنتج الجزائري، حيث شهدت الجزائر عدة تغيرات خاصة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، الذي كان لزاما على أرباب العمل لانتهاج رؤية إستراتيجية لتجسيد هذه الالتزامات على أرض الواقع، وهذا ما حدث بالفعل وحتى إن كان بصورة محدودة، إلا أن هذه الخطوة كان من الواجب اتخاذها في ظل نظام سياسي غير معروف المعالم، وسيطرة فئة قليلة عليه مما أدى لانتشار بؤادر الفساد.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

رابعاً: صور تدخل منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

تسعى منظمات أرباب العمل إلى التأثير على صانعي السياسات العامة للاهتمام بقضاياها ومشاكلها، ودفعها لاتخاذ مواقف أو قرارات لخدمة أهدافها وتحقيق مصالحها، لما تتمتع به من القوة والنفوذ المستمد من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع صانعي السياسات العامة.⁽¹⁾

كما تستمد منظمات أرباب العمل قوتها من قوة أعضائها وطاقتها المالية، فهناك من الجماعات ما يصل عدد الأعضاء بها إلى المليونين ونصف المليون أو ثلاثة ملايين ونصف المليون، والعدد وحده عامل قوة في المنظمة التي يضطر صانع السياسات العامة إلى أن يطلبوا منها دورياً ثقة الناخبين من أعضائها، فكلما كانت الجماعات منظمة كانت السلطات أكثر اهتماماً بها، وكلما كانت أقل تنظيمياً كانت السلطات أقل اهتماماً بها، وكلما كانت قيادات منظمات أرباب العمل قوية وذات علاقات وصلات واسعة بالأوساط البرلمانية أو الوزارات أو أجهزة تكوين الرأي العام كانت أكثر قوة وتأثيراً في صانع السياسات العامة، والعكس.⁽²⁾

فالوجود القوي لأرباب العمل على مستوى دوائر صنع القرار في الجزائر ظاهرة ملفتة للانتباه كما لاحظنا من خلال السنوات الأخيرة ومع اتباع الجزائر لسياسة التحرير الاقتصادي نلاحظ، بأنها بدأت تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي المتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهندسة البنية القانونية، ونجدها قد ارتقت إلى مصاف الشراكة المؤطرة مؤسسياً مع نخب الحكم والممارسة بصورة دورية بغية تحديد تفضيل الدولة تجاه قضايا متنوعة تطل إما سوق العمل كهيكل الأجور وسياسات الضمان الاجتماعي والمعاشات وإعانات البطالة، أو ترتبط بالقوانين الضابطة لشروط تحويل ملكيات القطاع العام إلى الخاص وتحرير التجارة والاستثمار والمنافسة والحماية ضد الاحتكار، وأسهم في هذا الإطار التوجه

(1) مثني فائق مرعي، السياسة العامة-بين النظرية والتطبيق، الطبعة 01. العراق: مطبعة جامعة تكريت، 2016م، ص42.

(2) إيهاب سلام، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الأولى. مصر: دار الجمهورية للصحافة، 2011م، ص96.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الذي ظهر من جانب نخب الحكم نحو أرباب العمل ووضعهم في مواقع تنفيذية ذات علاقة مباشرة بنواحي نشاط القطاع الخاص ومصالحة في توثيق شراكة الطرفين⁽¹⁾.

إن لجماعات الضغط المالي دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة الجزائرية وفي الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني من خلال عقد تحالفات مع السلطة لتبني أجندتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة، فالعلاقة علاقة مصالح وفوائد متبادلة⁽²⁾، سيتم من خلال الدراسة التركيز على صور تدخل منظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية من خلال مرحلتين: مرحلة تقديم المقترحات والتنفيذ :

1. مرحلة تقديم المقترحات:

كثيرا ما تعمل منظمات أرباب العمل على تقديم مقترحات للسلطات العامة على رأسها الحكومة ووزاراتها حول بعض السياسات العامة الاقتصادية مثال: المقترحات التي جاءت خلال الثلاثيات المنعقدة كما ذكرناها سالفا من خلال الجدول رقم(10)و(11) ولعل من أهمها ما ورد في الاتفاقيات الثلاثية الاستثنائية والعقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2006م، والعقد الاقتصادي والاجتماعي للنمو 2014م، والتي قدمت من خلالها منظمات أرباب العمل العديد من الاقتراحات التي مست بصفة مباشرة الجانب الاقتصادي، وهذا بإعطاء دور فاعل للمؤسسة الاقتصادية من خلال توفير المحيط الملائم لها، والتخفيف من الإجراءات الجبائية وإعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيلها وتمكينها من الحصول على الموارد المالية والعقار الصناعي، بالإضافة لتشجيع المنتج الوطني وغيرها من المقترحات.

(1) صالح مختاري، دور رجال الأعمال في صنع القرار السياسي: تأمين مخاطر رجال الأعمال في المنهج الاقتصادي الإسلامي، وارد في الموقع الالكتروني: <http://mokhtari.over-blog.org/article-40052636.html> ، تاريخ كتابة المقال(25-11-2009)، تاريخ الدخول للموقع (26-12-2019م، الساعة 12:30).

(2) فتحي دايم، صناعة القرار السياسي والرأي العام: الخلفيات والتأثيرات، وارد في الموقع الالكتروني: <http://hmsalgeria.net/ar/editor/> ، تاريخ الدخول للموقع (25-12-2019م، الساعة 16:15).

2. مرحلة التنفيذ:

من بين المقترحات التي تجسدت، الإجراءات التي تم اتخاذها لتحفيز التجارة الخارجية ومحاربة التجارة غير الشرعية: وتمثلت في:

- ❖ الإعفاء الضريبي من الرسم على النشاط المهني ويعتبر تحفيزا جبائيا.
- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- ❖ الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة إلى جانب تحفيزات جمركية منها:
 - جمركة السلع في مقر المصدر.
 - وضع رواق أخضر خاص لعمليات التصدير يسمح بالتصريح بالسلع دون مراقبة.
 - إعادة العمل بالنظام الجمركي المعروف " دراوبيك".
- ❖ محاربة التجارة غير الشرعية من خلال القضاء على الأسواق الفوضوية حيث تم برمجة إنجاز 767 سوق جوارية تم استلام 594 وتوزيع مربعاتها على مختلف التجار الناشطين في الأسواق الموازية.
- ❖ وضع برنامج لإنجاز 291 سوق مغطاة عبر 48 ولاية بهدف القضاء على الأسواق الفوضوية التي يبلغ عددها 1368 في سبتمبر 2015م، تم القضاء على 945 منها.
- ❖ تشجيع إنجاز المراكز التجارية والأسواق الضخمة⁽¹⁾.

عرفت الفترة منذ بداية الألفية الثالثة وهي فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة استفادة العديد من رجال الأعمال من امتيازات عديدة أهمها إلغاء الضريبة على الثروة في 2018م والذي صادقت عليه لجنة المالية تحت ضغط جماعات رجال الأعمال بحجة عدم القدرة على إحصاء كافة الأثرياء بالرغم من وعود الحكومة بإصدار النصوص التنظيمية في أقرب الآجال، التي تعد الخزينة العمومية في أمس الحاجة إليها، إلى جانب استفادتهم في الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة من مزايا قوانين الاستثمار والإعفاء الضريبي

(1) مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 68، جانفي 2016، الجزائر، ص 38.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وتخصيص العقارات ..الخ⁽¹⁾.

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان سنة 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول⁽²⁾، وحسب المادة 02 "تعد المفتشية جهازا للاستعلام وتقييم تنفيذ السياسات العمومية المقررة في إطار مخطط الحكومة"، مكلفة بمهمة التفتيش والتقييم والرقابة حول:

- ✓ مدى تطبيق التشريع والتنظيم اللذين يحكمان سير مصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والهيئات والهيكل التابعة لها وكذا الهيئات الخاصة التي تستفيد من مساهمات مالية من الدولة.
- ✓ مدى تطبيق وتنفيذ تعليمات وقرارات رئيس الجمهورية والوزير الأول وتلك المتخذة في مجالس الوزراء، وفي اجتماعات الحكومة.
- ✓ إنجاز مشاريع الاستثمار والتنمية⁽³⁾.

في هذا الإطار المفتشية التي استحدثها الوزير الأول لم تكن تتوافق وطموحات وأهداف منظمات أرباب العمل في الجزائر بسبب التضييق الذي سيمارس عليها من خلال الرقابة على نشاطاتها في مجال التنمية والاستثمار وتقييمها، هذا ما ولد لديهم مخاوف حول فقدان المكانة التي وصلوا إليها، وفي ظل النفوذ الذي يتميز به البعض من رؤساء منظمات أرباب العمل على رأسهم علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات وعلاقاته الشخصية مع مراكز صنع القرار في الجزائر بالإضافة للعلاقات التي تربطهم بشخصيات مهمة في السلطة.

تمكنوا في صائفة 2017م من إقالة الوزير الأول عبد المجيد تبون آنذاك والذي يعتبر رئيس الجمهورية الجزائرية حاليا، إثر إعلانه الحرب على هذه الجماعات وسياستها المعتمدة بالأساس على

(1) ج فنيش، لا ضريبة على الثروة، جريدة الخبر، وارد في الموقع الالكتروني:

<https://www.elkhabar.com/press/article/128967>، تاريخ المقال (18-11-2017م)، تاريخ الدخول للموقع:

26-12-2019م، الساعة 12:00).

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، 29 جوان 2017م، ص 13.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م، المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، المادة 02، 29 جوان 2017م، ص ص 13-14.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

الاستيراد دون الإنتاج وتم ذلك تحت ضغط من منتدى رؤساء المؤسسات صاحب أكبر تجمع لرجال الأعمال في الجزائر⁽¹⁾.

أصبح أحمد أو يحي الوزير الأول بعد إقالة عبد المجيد تبون (الرئيس الجزائري الحالي)، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 17-244 المؤرخ في 22 أوت سنة 2017م المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها⁽²⁾.

جاء المرسوم 17-244 بهدف رفع القيود التي فرضت على منظمات أرباب العمل من خلال المرسوم 17-205 المتضمن إنشاء المفتشية هذا له دلالات معينة، ما يعني أن لهذه المنظمات وزن في السلطة وقوة تأثير على صانع السياسات من خلال النفوذ المالي الذي تتميز به ومكانتها في الاقتصاد الجزائري وبالتالي فاعليتها في بلوغ أهدافها.

المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع⁽³⁾، حيث جاء في مضمون نص المادة 02 على أنه يمكن إحداث رخص استيراد غير تلقائية، ورخص الاستيراد تمنح من طرف الوزير المكلف بالتجارة بناء على اقتراح اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة بعد موافقة الوزير الأول.

(1) عربي بوست، إمبراطور الأعمال المقرب من بوتفليقة، بسببه أطيح بالوزير الأول بالجزائر، فكيف يتحكم في مفاصل الدولة؟، ورد في الموقع الإلكتروني <https://arabicpost.net/> : تاريخ النشر (19-05-2018م)، تاريخ الاطلاع على الموقع (25-12-2019م، الساعة 16:00).

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، المرسوم التنفيذي رقم 17-244 المؤرخ في 22 أوت سنة 2017م، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م، المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، 27 أوت 2017م، ص 11.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، 29 جوان 2017م، ص 12-13.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

منظمات أرباب العمل تتضمن مؤسسات تمارس نشاطات ذات طابع اقتصادي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال نشاطها التجاري والاستيراد والتصدير، في ظل المرسوم رقم 17-202 واجه أرباب المؤسسات عدة عراقيل للحصول على رخص الاستيراد نظرا للإجراءات التي تضمنها المرسوم السابق الذكر في هذا الإطار تم الضغط على صانع السياسات لإبطال هذا القرار.

في ظل الضغوطات الممارسة من طرف أرباب العمل وبالأحرى بعض الشخصيات البارزة منهم على السلطات المعنية في مراكز اتخاذ القرار جاء المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017م المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع⁽¹⁾.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017م، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، 27 أوت 2017م، ص 11.

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

من خلال ما سبق نستخلص أن المجتمع المدني في الجزائر يلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية، كما تم توضيحه من خلال هذا المبحث والذي تضمن دور الجمعيات والمساهمة في تحقيق السياسات والبرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية وخاصة على المستوى المحلي، وللتوضيح أكثر تناولنا برنامج كابدال على اعتباره برنامجا جاء في إطار تفعيل الديمقراطية التشاركية التي نص عليها دستور 2016م المعدل، فهو يحث على مشاركة كل الفواعل جنبا لجنب مع السلطات على المستوى المحلي.

أما النقابات فدورها محصور في الاتحاد العام الجزائريين في ظل تغييب النقابات المستقلة لعدة أسباب تم التطرق إليها خلال الدراسة، ويكمن دورها في صنع السياسة العامة الاقتصادية في المقترحات التي تقدمها للسلطات في الحوار الاجتماعي وما تحقق من مكاسب منها ملف التقاعد ورفع الأجر القاعدي وغيرها.

وفيما يخص منظمات أرباب العمل فعالية دورها تكمن في قوة أعضائها وما تملكه من امكانات مادية وكذا وقربهم من دائرة صنع القرار، مما جعل اسهاماتهم في الحوار الاجتماعي أكثر فعالية في تجسيد اقتراحاتهم على أرض الواقع في ظل بروز أطراف منها لها تأثير قوي على صانع القرار.

خلاصة واستنتاجات:

نستخلص في الأخير من خلال هذا الفصل وما تضمنه من مباحث ومطالب أن:

تم استخلاص من خلال المبحث الأول والذي مثل المجتمع المدني في الجزائر مجموعة من النتائج، توصلنا إلى أن المجتمع المدني مر بالعديد من المراحل في ظل تفاعل جملة من الظروف تفاعلت فيما بينها ساهمت في بروزه وتطوره كما تم توضيحه من خلال هذا الفصل، والتي تجسدت ما بين عوامل داخلية مست الحياة المعيشية للمواطنين وتردي الأوضاع بشتى صورها مما أدى لتفاقم الوضع وتوجه المواطنين للانتفاض ضد الأوضاع المزرية التي يعيشونها، وهذا كله نتيجة لتفاعل أوضاع أخرى مرتبطة بالوضع الاقتصادية التي عاشتها الجزائر آنذاك، تمثلت في انهيار أسعار البترول ووصولها لأدنى مستوياتها، بالإضافة للعوامل الخارجية التي شكلت العامل الأهم في نشأتها على غرار مختلف دول العالم الثالث حيث أدت بالجزائر إلى التخلي عن النظام السياسي الذي انتهجته منذ الاستقلال إلى نظام آخر تسوده الديمقراطية وانتشار الحريات بكل أنواعها، وهذا ما منح الفرصة لظهوره وتطوره بشكل أوسع، في ظل قوانين أسست لنشأتها تم تتبعها خلال الدراسة وتحليلها في ظل الدساتير التي عرفت الجزائر وتوصلنا إلى أن ظهورها بشكل واسع كان بعد دستور 1989م في ظل الظروف التي تم ذكرها خلال الدراسة، لكن في ظل التغير الذي حصل في النظام السياسي الجزائري والذي جاء في فترة تميزت بتردي الأوضاع الأمنية وهذا ما انعكس أيضا على المجتمع المدني والوضع الاقتصادي للجزائر، هذا ما دفع بالجزائر بعد انقضاء فترة التسعينيات لتبني سياسات اقتصادية توسعية للنهوض باقتصادها، وهذا ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني تضمن واقع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكننا تلخيصها في أن الجزائر منذ الاستقلال حتى أواخر الثمانينيات تبنت النهج الاشتراكي للنهوض باقتصادها، وتجسد بانتهاج العديد من البرامج التنموية كما سبق ذكرها من خلال الدراسة، ومع مطلع التسعينيات وتداخل الظروف التي شهدتها الجزائر على كل المستويات وتدهور الوضع الأمني تميزت المرحلة بالتوجه نحو اقتصاد السوق، في هذا الإطار ما تم استخلاصه أن فترة التسعينيات كانت كفترة انتقالية اتسمت بعدم الاستقرار في كافة المستويات توجهت الدولة خلالها للإصلاحات الاقتصادية التي

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

تمثلت في برامج التعديل الهيكلي والتي فرضت على الجزائر من طرف المؤسسات النقدية الدولية وكان لها انعكاس سلبي على الوضع في الجزائر.

مع مطلع سنة 2000م توجهت الجزائر لانتهاج مجموعة من البرامج الإنعاشية وفي إطار تحسين الوضع الاقتصادي والأمني للدولة تم التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على استخدام الموارد واستغلالها لكسر الحاجز الذي عرفته الجزائر منذ استقلالها واعتمادها على الربيع البترولي، جاءت البرامج الإنعاشية التي انتهجتها في هذا الخصوص للنهوض بالاقتصاد الوطني وإعطاء دفعة قوية له، حيث رصدت لها الدولة مبالغ ضخمة وسخرت لها جهودا كبيرة سعيا منها لبلوغ تنمية اقتصادية تمنح للمواطنين العيش الكريم وتعمل على تطوير الدولة واقتصادها، فالدولة من خلالها حاولت علاج المشاكل المجتمعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر وما ساعدها هو الانفراج الأمني الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة وارتفاع أسعار البترول، بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة إلا أن الاقتصاد الجزائري لازال ضعيفا جدا ولم يرق لمستوى اقتصاديات الدول الكبرى

في هذا الإطار توجهت الجزائر لإرساء شراكات مع مختلف الأطراف للدفع من عجلة التنمية الاقتصادية والوصول لقرارات رشيدة للمساهمة في عملية صنع السياسات العامة الاقتصادية، من بين هذه الأطراف المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته وهذا ما تم تناوله في المبحث الثالث من هذا الفصل.

توصلنا في مبحثنا الثالث من هذا الفصل إلى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر كما وضعناه سابقا هذا من خلال التركيز على ثلاث تشكيلات للمجتمع المدني تمثلت في الجمعيات والنقابات ومنظمات أرباب العمل.

فالجمعيات في الجزائر يكمن دورها في تنمية المجتمع، وفي تعبئة المواطنين للاضطلاع بدورهم في الحركة التنموية ترسيخ الثقافة التشاركية لدى المواطنين وترجيح المشاركة الفعالة لهم واستشارتهم في المسائل المرتبطة في حياتهم اليومية، والمساهمة في تحقيق السياسات والبرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية، وهذا ما لاحظناه من خلال دراستنا لبرنامج كابدال حيث توصلنا إلى أنه يتيح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المشاركة جنبا لجنب مع المجالس المنتخبة من خلال توجيهاتهم في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، وتحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية وتسيير الخدمات العمومية المحلية،

الفصل الثاني: المجتمع المدني وصنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر- دراسة في التطور والدور 2001م-2019م

وكذا التنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار الشراكة المحلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية، وأخيرا المتابعة والتقييم التشاركيين للمشاريع وأثرهما على التنمية البلدية.

بعد التطرق لدور الجمعيات تناولنا في المطلب الثاني دور النقابات المحصور في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في ظل تغييب النقابات المستقلة لعدة أسباب تم التطرق إليها خلال الدراسة، ويكمن دوره في صنع السياسة العامة الاقتصادية من خلال المقترحات التي يقدمها للسلطات في الحوار الاجتماعي وما تحقق من مكاسب منها ملف التقاعد ورفع الأجر القاعدي وغيرها.

وفي الأخير تطرقنا لمنظمات أرباب العمل والتي برز دورها من خلال الحوار الاجتماعي والمقترحات التي يقدمها وظهرت العديد من المنظمات التي ساهمت في هذا الحوار وحاولت تقديم مقترحاتها والضغط على السلطات لتجسيدها، وتوصلنا إلى أن قوتها نبعث من قوة أعضائها وما تملكه من إمكانيات مالية، فالوجود القوي لمنظمات أرباب العمل على مستوى صنع القرار جعلها ترتقي إلى مصاف الشراكة المؤطرة مؤسسيا وهذا ما لاحظناه من خلال ما تم تحقيقه من مصالح تم تجسيدها على أرض الواقع، وبرز منتدى رؤساء المؤسسات كأكبر تنظيم ضمن منظمات أرباب العمل في الجزائر وهذا الأخير محور فصلنا الثالث من الدراسة.

وكسؤال تمهيدي لفصلنا الثالث: ما هو منتدى رؤساء المؤسسات؟ وكيف يساهم في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

تمهيد

المبحث الأول: كرنولوجيا منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الجزائر

المطلب الأول: بطاقة فنية حول منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

المبحث الثاني: طبيعة اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) للدفع بعجلة تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (2001م-2019م)

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001م-2019م)

المطلب الثاني: الإسهامات الاجتماعية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001م-2019م)

المطلب الثالث: اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) على المستوى الدولي (2001م-2019م)

المبحث الثالث: مساهمة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الأول: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وعلاقته بالأطراف الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الثاني: التدابير والاقتراحات التي جاء بها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) لبعث الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية (2001م-2019م)

المطلب الثالث: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وآلياته التأثيرية عبر مراحل عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

خلاصة واستنتاجات

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وتوصلنا إلى نتائج مهمة من خلالها تعرفنا على واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال إبراز تطوره التاريخي عبر حقبة تاريخية متفاوتة حيث يعتبر ظهوره نتاج تداخل عدة عوامل وتأثير إيديولوجيات مختلفة عليه ساهمت في وجوده، وكذا إبراز مكوناته والأطر القانونية المؤسسة له في الجزائر، إضافة لذلك تم تناول السياسة العامة الاقتصادية الجزائرية من خلال التطور الذي شهده الإقتصاد الجزائري والتطرق للإصلاحات الهيكلية التي تضمنها منذ الاستقلال مع إبراز البرامج التنموية التي انتهجتها سواء خلال فترة التخطيط المركزي في ظل حكم الحزب الواحد مروراً ببرامج التعديل الهيكلي وصولاً للبرامج الإنعاشية التي تبنتها الجزائر مع مطلع سنة 2000 م .

وبعدما تم توضيح واقع كل من المجتمع المدني والسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر حاولنا من خلال دراستنا توضيح كيفية تأثير المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية حيث تمحورت النقاط التي تم التركيز عليها من خلال دراستنا حول إبراز مكونات المجتمع المدني في الجزائر في عملية صنعها خلال الفترة 2001م-2019م والتي ركزنا من خلالها على الجمعيات والنقابات ومنظمات أرباب العمل في الجزائر .

وانطلاقاً من دور منظمات أرباب العمل في الجزائر وإبراز دورها في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية كما تم توضيحه في الفصل السابق على اعتبارها تضم منظمات تدافع على المؤسسة الاقتصادية، ركزنا خلال هذا الفصل على دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر والتي يستوجب علينا الإحاطة بكل ما يتضمنه للتعرف أكثر عليه وعلى أهميته في الساحة الوطنية في ظل علاقاته المتشابكة مع الأطراف المقربة من عملية صنع القرار في الجزائر وهذا لإبراز الأدوار التي يضطلع بها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المبحث الأول: كرونولوجيا منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الجزائر

إن منتدى رؤساء المؤسسات أبرز الفواعل الهامة في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر والذي صنفناه من خلال دراستنا ضمن المجتمع المدني كما وضعنا سابقا، نشأ بداية الألفية الجديدة وتحسن الأوضاع في ظل ارتفاع أسعار البترول، حيث برز نشاطه على المستوى الوطني، واستمر هذا الوضع لغاية سنة 2014م، حيث شكلت هاته السنة المنعرج في توجهاته.

لذا سنحاول في هذا المبحث من خلال تقسيمه لثلاثة مطالب التطرق إلى منتدى رؤساء المؤسسات الذي يمثل قوة اقتراح لدى صانعي السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال الإحاطة بكل ما يخص هذا التنظيم، بداية سنحاول التعريف به وإبراز أهميته وأهدافه، ومن ثم هيكله التنظيمي، وصولا إلى إبراز الأطر القانونية المنظمة له.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الأول: بطاقة فنية حول منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

من خلال هذا المطلب سنحاول الإحاطة بكل ما له علاقة بمنتدى رؤساء المؤسسات من خلال إبراز أهميته وأهدافه، إضافة إلى الإطار القانوني الذي ينظمه.

أولاً: تعريف منتدى رؤساء المؤسسات FCE Le Forum des Chefs D'entreprise

يعتبر جمعية ذات طابع اقتصادي، أسس في أكتوبر 2000م من طرف مجموعة من رؤساء المؤسسات، بغرض المساهمة في الاقتصاد الوطني وترقية مصالح المؤسسة الجزائرية، وتفتح الجمعية أبوابها للمؤسسات الخاصة الجزائرية والمؤسسات الأجنبية الخاضعة للتشريع الجزائري والمؤسسات العمومية. وبالنسبة لمنتدى رؤساء المؤسسات فإن تنمية وتطوير المؤسسة هو السبيل الأمثل لبناء تنظيم قوي ومستدام للنمو، وخلق فرص التشغيل ومكافحة الفقر بفعالية، وهذا ما استدعى وضع المؤسسة في مركز كل السياسات العامة الاقتصادية⁽¹⁾.

كان يضم منتدى رؤساء المؤسسات برئاسة علي حداد (Ali Haddad) (*) أكثر من 4000 رئيس مؤسسة يمثلون أكثر من 7000 مؤسسة، وهذا خلال إحصاء فيفري 2018 ، وترتفع أرقام المبيعات الإجمالية إلى أكثر من 4000 مليار دولار، ويقوم بتشغيل أكثر من 300000 عامل ومع استقالة رئيس المنتدى علي حداد (Ali Haddad)، تولي الرئاسة سامي عاقل (Sami Agli) (**) في 24 جوان 2019م.

(1) ورد في: <http://www.fce.dz/presentation> - تاريخ الدخول للموقع (على الساعة 00:29 يوم 2018/07/24م)
(*) علي حداد: هو مواطن جزائري من أزفون، متحصل على ماجستير في إدارة الأعمال سنة 1988م، هو مهندس في الهندسة المدنية وصاحب مؤسسة، لها مبيعات تقدر ب 700 مليون دولار، تولى رئاسة منتدى رؤساء المؤسسات في نوفمبر 2014 (انظر موقع منتدى رؤساء المؤسسات).

(**) سامي عاقل: ولد في عام 1978م بولاية بسكرة، متحصل على ماجستير من المدرسة الفرنسية للمهندسين، وكذا ماجستير في إدارة الأعمال في الإدارة الاستراتيجية في باريس، بدأ حياته المهنية في عام 2001م في النشاط الزراعي لمجموعة العائلة، وساهم في تنويع نشاطه والترويج للشركات الصغيرة والمتوسطة، كان عضوا نشطا في المنتدى وهذا منذ 2008م، ومندوب ولاية بسكرة، وعضو مؤسس في جيل أفسيو، وعضو المجلس التنفيذي منذ 2014م، ونائب الرئيس منذ نهاية 2018م، والآن هو رئيس للمنتدى.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ضم المنتدى برئاسة سامي عقلي أكثر من 5000 مؤسسة في نهاية عام 2018م وتوظيف أكثر من 300000 شخص، والعديد من المؤسسات العضو في منتدى رؤساء المؤسسات تحتل الريادة في نشاطها وتشمل القطاعات الرئيسية المتضمنة (18من بين 22 قطاع المدرجة ضمن التصنيف الوطني) وبصفة خاصة الصناعات الغذائية ، ومواد البناء، الصناعات الكهربائية والإلكترونية ، الصناعات الميكانيكية ، الصناعات الصيدلانية ، صناعة الورق والتغليف ، صناعة الخشب ، والأشغال العمومية...⁽¹⁾.

كما يسعى منتدى رؤساء المؤسسات للدفاع عن مصالح المؤسسة، حيث يهدف للتأثير بصورة ايجابية على الخيارات الاقتصادية لأجل مجتمع أكثر ازدهارا تتشكل خلاله زيادة الإبداع والإنتاجية وخلق الثروة وتطوير رأس المال البشري، وكذا خلق الظروف الملائمة للرفع من مستوى معيشة المواطن، ويساهم أيضا في دعم الحوار مع السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين في جو يسوده الثقة والشفافية، حيث يشكل همزة وصل بين الحكومة وجهود المؤسسات⁽²⁾.

ثانيا: أهداف منتدى رؤساء المؤسسات FCE

يسعى منتدى رؤساء المؤسسات إلى تحقيق جملة من الأهداف سواء على مستوى أو على مستوى علاقته مع الحكومة والتشاور والحوار معها، وفي ما يأتي أهم الأهداف التي يسعى لبلوغها.

❖ على المستوى الداخلي:

- (1) تنظيم وتطوير التشاور بين أعضاء المنتدى.
- (2) تزويد المؤسسات بالمعلومة الاقتصادية المفيدة.
- (3) المبادرة بكل الدراسات الاقتصادية التي تشكل محور اهتمام منتدى رؤساء المؤسسات.

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **FCE Le guide de l'adhérent**, p3

(2) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Tout savoir sur le FCE**, p p 7-8

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- 4) تشجيع عقد الصفقات والمشاريع المشتركة بين الأعضاء.
 - 5) بحث وتسهيل عمليات الشراكة بين المؤسسة الجزائرية والمؤسسة الأجنبية.
 - 6) تقديم نصائح للمؤسسة العضو ومساعدتها إذا اقتضى الأمر في بعض الإجراءات.
 - 7) تشجيع التكوين والبحث في مجال تسيير المؤسسات.
- ❖ على مستوى العلاقات والتشاور مع الحكومة
- 1) دراسة وتحليل كل الوثائق والمشاريع والتدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي الصادرة عن السلطات العمومية والتي لها تأثيرات على المعطيات الاقتصادية.
 - 2) صياغة اقتراحات وتوصيات متعلقة بالمسائل الاقتصادية.
 - 3) إطلاع السلطات العمومية ورؤساء المؤسسات بموقف منتدى رؤساء المؤسسات من كل المسائل الاقتصادية.
 - 4) تنسيق الجهود من أجل الاستجابة لكل الاستشارات والآراء الصادرة عن الحكومة وكذا الهيئات والمؤسسات المشابهة.
 - 5) تنظيم مشاركة المنتدى في الاجتماعات والندوات والملتقيات وغيرها، والتي تشكل مصدر اهتمام المؤسسة.
 - 6) تطوير علاقات العمل مع المنظمات المشابهة ومنظمات أرباب العمل والمنظمات الاقتصادية الأجنبية.
 - 7) المشاركة عبر المؤسسات العضو بالمنتدى في التظاهرات الاقتصادية المنظمة خارج الوطن والتي تهتم بمنتدى رؤساء المؤسسات.
 - 8) تنظيم أيام دراسية في الجزائر والخارج بالتعاون مع الهيئات الأجنبية.
 - 9) الانضمام إلى كل المنظمات الدولية التي تركز نفس الأهداف⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Le Forum des Chefs D'entreprise ,FCE Le guide de l'adhérent ,p6

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

ينظم منتدى رؤساء المؤسسات نفسه وفقا للقانون الداخلي له، والذي يتضمن مجموعة من القوانين التي تساعد على تسييره، وهذا وفقا لأحكام القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012م المتعلق بالجمعيات⁽¹⁾.

يتضمن القانون الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات مجموعة من القوانين المنظمة له والذي صدر بتاريخ 02 فيفري 2014م، بحيث إنه بالنسبة للأعضاء المتمسكين بأهدافه والمليّة للشروط التي وضعت في نظامه الداخلي تكون لهم الأحقية في التصويت بالاجتماعات العامة، كما أن الراغبين في الانضمام إليه يستلزم أن يكونوا أصحاب مؤسسة أو مشروع، وتكون العضوية مفتوحة أمام كل رجل أعمال راغب في المشاركة والتفكير بالنقاش حول القضايا التي تمس البيئة الاقتصادية والاجتماعية، كما يتعهد بمواصلة العمل من أجل أهداف منتدى رؤساء المؤسسات⁽²⁾.

كما ورد في القانون الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات كيفية الانضمام له والإجراءات اللازمة لذلك والتي يمر عليها الطلب حيث إن كل طلبات الانضمام توجه للأمانة العامة مرفقة بمجموعة من الوثائق، وهذا حسب ما جاء في المواد 7، 8، 9 من القانون الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات⁽³⁾، وفي ما يأتي سنتطرق إلى أهم النقاط التي وردت في القانون الداخلي:

أولا: الحقوق والواجبات

للأعضاء حقوق يستفيدون منها وواجبات ملزمين بها وتتمثل في:

1) الحقوق:

- التمتع بجميع الخدمات ذات الصلة بنشاط الجمعية.

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, 02-02-2014, Alger, Article 1, p 1

(2) Ibid , Article 5-6 , p 3

(3) Ibid, Article 7-8-9, p 3

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- المشاركة في أي جمعية عامة والمساهمة في المداولات والتصويت.
- يحاط علما بالتقرير المعنوي والمالي.
- أن يكون مؤهلا وفق الشروط التي وضعتها اللوائح والقواعد بصفته عضوا في المجلس التنفيذي.
- أن يكون مؤهلا لمنصب الرئيس.
- أن يكون في لجنة أو أكثر من اللجان التي تم إنشاؤها من طرف المجلس التنفيذي لمنندى رؤساء المؤسسات.
- الانسحاب الطوعي من الجمعية.

(2) الواجبات:

- احترام القوانين والقانون الداخلي والقرارات من طرف الجمعية العامة والمجلس التنفيذي أو الرئيس.
- المشاركة بنشاط الجمعية العامة.
- الامتناع عن أي تدخل من دون إذن الإدارة، أو التعدي على وظائف ومسؤوليات هيئات الإدارة،
- الامتناع عن المطالبة بأي تعويض أو مكافأة عن أي نشاط أو خدمة يقدمها لصالح منتدى رؤساء المؤسسات إلا بموافقة مسبقة من الإدارة.
- الامتناع عن القيام بأي تصريح صحفي باسم المنتدى، إلا في حالة تصريح من الرئيس.
- دفع الاشتراك السنوي المستحق في 01 جانفي من كل سنة، ويجب أن يتم الدفع في موعد أقصاه 30 مارس من نفس السنة، وفي حالة عدم الدفع في المواعيد المحددة، يفقد العضو حقه بالمشاركة في تصويت الجمعية العامة، وقد يتم شطبه من منتدى رؤساء المؤسسات⁽¹⁾.

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 10 – 11 , p 4

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ثانيا: فقدان العضوية: يرجع فقدان العضوية لعدة أسباب هي:

- عدم الامتثال لقوانين النظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات.
- استخدام هياكل وشعارات من دون إذن منتدى رؤساء المؤسسات.
- القيام باتصالات باسم منتدى رؤساء المؤسسات دون الحصول على إذن صريح⁽¹⁾.

في حالة فقدان العضوية للأسباب المذكورة تمارس عليه إجراءات الشطب وهي من مسؤولية المجلس التنفيذي، وقد يستدعى من قبل الرئيس وذلك لتقديم حججه حول الوقائع، وفي حالة ثبوتها عليه يفقد العضو عضويته بالمنتدى ويتم كتابة تقرير بذلك يوقعه الرئيس ويسلم للمعني⁽²⁾.

أيضا ورد في الفصل الثاني من النظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات طرق انتخاب الرئيس والمجلس التنفيذي.

بالنسبة للرئيس ينتخب وفق العديد من الإجراءات وتوفر الشروط اللازمة لذلك نذكر منها: الجنسية الجزائرية، التمتع بالحقوق المدنية، عدم التورط في الأحكام النهائية للجرائم العقابية (عدم التورط في إدانة جنائية)، العضوية في المنتدى لمدة خمسة سنوات، المواظبة في الاكتتاب، وجمع توقيعات لثلثي الأعضاء وجمع توقيعات الدعم لترشح ثلث الأعضاء الذين يملكون صوتا في المداولات إلى غاية يوم الاكتتاب.⁽³⁾

والترشح يكون من خلال تقديم طلب كتابي يوجه إلى اللجنة المكلفة بجمع الترشيحات في غضون 30 يوما من تاريخ تنصيبه، شهرين قبل اجتماع اللجنة العامة الانتخابية، يعين المجلس التنفيذي اللجنة المكلفة بجمع الترشيحات، وتتكون من أكبر ثلاثة أعضاء وأصغر ثلاثة

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 12 , p 5.

(2) Ibid, Article 13 , p 5.

(3) Ibid, Article 15 , p p 5-6.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

أعضاء من (FCE) الذين يملكون حق التصويت في المداولات، وتجتمع اللجنة المكلفة بجمع الترشيحات في مقر (FCE) وتعمل على:

✓ استقبال طلبات الترشح ومراجعة مدى تطابقها مع الشروط القانونية وكذا النظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات.

✓ تحديد القائمة النهائية للمرشحين وإخضاعها للانتخابات من طرف الانتخابية العامة.

✓ الإعلان المفتوح عن انتهاء أجل استقبال الترشيحات.

✓ السهر على التزام كافة المرشحين خلال الحملة الانتخابية.

✓ مهمة اللجنة تنتهي في اليوم المحدد للانتخابات بخطاب شفهي⁽¹⁾.

يجرى الانتخاب في اليوم والمكان المحددين في اجتماع الجمعية العامة الانتخابية، يتم التصويت عن طريق الاقتراع السري، وعملية فرز الأصوات تكون عامة تحت سلطة رئيس الجلسة ومكتب الجمعية العامة.

يتم إعلان انتخاب المرشح المتحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات الحاضرة أو الممثلة بعد الانتهاء من فرز الأصوات وحسابها والتحقق منها، وفي حالة عدم الحصول على الأغلبية، يتم تنظيم دورة ثانية خلال نفس الجمعية العامة من أجل اختيار المرشحين اللذين تحصلا على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى، ويتم انتخاب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بعد الانتهاء من الدورة الثانية من بين المرشحين المتحصلين على أكبر عدد من الأصوات.

كما توافق الجمعية العامة على قائمة أعضاء المجلس التنفيذي المقترحة من طرف الرئيس المنتخب، يتكون المجلس التنفيذي من 22 عضوا منتخبا من الهيئة العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد باقتراح من الرئيس⁽²⁾.

¹ Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 16-17 , p 6.

² Ibid, Article 18 -19 , p p 6-7.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

هيئات التشاور والمساعدة، بالإضافة إلى مجالس التوجيه الاستراتيجي المؤسس من طرف النظام الداخلي، يعمل المجلس التنفيذي بمساعدة اللجان الاستشارية الدائمة أو المؤقتة التي تتمثل مهمتها في دراسة كل المسائل التي قد تساهم في تحقيق أهداف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) أو تلبية حاجات محددة، تتركب اللجان يحدده المجلس التنفيذي ويترأسها أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات.

يمكن لمجلس التوجيه الاستراتيجي واللجان بعد موافقة مبدئية من المجلس التنفيذي استدعاء الخبراء كمستشارين في القضايا المتعلقة بمهامهم.

تحدد صلاحيات وتركيبات مجلس التوجيه الاستراتيجي من خلال النظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)⁽¹⁾، يعقد اجتماعات دورية ويتم تحديد جدول أعماله من قبل رئيسه، أو يتم إبلاغه إلى رئيس المجلس التنفيذي، يعقد على الأقل أربع اجتماعات في السنة، أي اجتماعا واحدا كل 03 أشهر.

يعقد مجلس التوجيه الاستراتيجي والمجلس التنفيذي اجتماعاته عند الضرورة بمبادرة من رئيس المجلس التوجيه الاستراتيجي أو رئيس المجلس التنفيذي، ويعتمد مجلس التوجيه الاستراتيجي تسيير أعماله على هياكل منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)⁽²⁾.

يتضمن منتدى رؤساء المؤسسات لجانا دائمة وأخرى غير دائمة وتتمثل في:

أولا: اللجان الدائمة بمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE):

1. لجنة الإعلام والاتصال: مهمتها تنفيذ الإجراءات في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) باعتبارها موجهة للرأي العام، وعلى هذا النحو تنظم هذه اللجنة اجتماعات إقليمية دورية بهدف خلق روابط بين الأعضاء ومعرفة انشغالاتهم ومخاوفهم باعتبارها رائدة في مجال الأعمال في المنطقة، إضافة لمهام أخرى وتتمثل في:

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 20-21 , p 7

(2) Ibid, Article 22 , p 7

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- ✓ إعلام وتوعية الرأي العام بأهداف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) التي يسعى لتحقيقها.
 - ✓ تصميم وطباعة وتوزيع المنشورات، والكتيبات والكتب المعالجة لمواضيع تتعلق بأهداف الجمعية.
 - ✓ تصميم وتحرير مجلة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).
 - ✓ تنظيم أيام دراسية وندوات وطنية ودولية حول مواضيع تتعلق بأهداف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).
 - ✓ المساهمة في تحسين صورة المؤسسة.
 - ✓ تنظيم وتشجيع ورعاية جميع المسابقات ومنح الجوائز للأعمال الجديرة بالتقدير في مجال البحث والابتكار والتكوين لصالح المؤسسات.
 - ✓ التوعية حول المسائل المتعلقة بتسيير المؤسسات من خلال تشجيع إدراجها في برامج التعليم الوطني والتكوين المهني،
 - ✓ التعاون مع جمعيات ومنظمات متخصصة وطنية أو دولية،
2. **لجنة المفاوضات والحوار الاقتصادي:** تتمثل مهمتها في جمع البيانات ووضع أدوات للتحليل وتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز دور منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل هذا يمكن للجنة بدء وإجراء الدراسات والأبحاث في جميع المجالات التي لها علاقة بأهداف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وخاصة:
- ✓ إجراء دراسات حول الوضع الاقتصادي بصفة عامة، أو حول بعض القطاعات بصفة خاصة.
 - ✓ نشر معطيات اقتصادية واجتماعية موثوقة حول الاقتصاد والمؤسسات.
 - ✓ إجراء دراسات حول طرق إزالة العراقيل التي تعترض دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 23-24 , p p 8-9

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- ✓ تحضير اجتماعات دورية للتشاور مع السلطات العمومية والضغط من أجل إقناعهم بمزايا موقفهم.
- ✓ تنظيم ندوات حول المواضيع المتعلقة بالعراقيل التي تواجه المؤسسة.
- ✓ صياغة مساهمات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الاجتماعات واللقاءات الأخرى المنظمة من طرف السلطات العمومية حول القضايا السياسية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ التعاون مع كل المنظمات المتخصصة أو جمعيات مماثلة وطنية أو دولية في مجال الإعلام والدراسات الاقتصادية⁽¹⁾.
- 3. **لجنة البيئة وتنمية المؤسسة:** يتمثل دورها في إثراء النقاش الاقتصادي وتعزيز مكانة المؤسسة في بناء اقتصاد قائم على إنتاج السلع والخدمات، وبهذه الصفة تكون اللجنة مسؤولة عن:
 - ✓ ضمان المراقبة القانونية لتكييف وملاءمة البيئة التشريعية والتنظيمية للمؤسسات وتطبيق النصوص في ظل تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
 - ✓ إجراء دراسات وتقييم الأدوات التي تسمح بتحسين البيئة المؤسساتية ومناخ الأعمال والمساهمة في إزالة عراقيل دعم وإنشاء المؤسسة.
 - ✓ إعداد مذكرات تحيط بالمسائل المتعلقة بالتجارة الدولية وخاصة انفتاح السوق الجزائري، وتأثيره على المؤسسات.
 - ✓ تنظيم أيام دراسية ولقاءات أخرى حول مواضيع تهم المؤسسة.
 - ✓ التعاون مع أي هيئة متخصصة أو جمعية مماثلة وطنية أو دولية.
- 4. **لجنة المالية:** تتمثل مهمتها في تزويد منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بالموارد المالية، وذلك بالطرق والوسائل المناسبة وفي إطار القوانين التي تنظمه وعليه فهي مسؤولة عن:
 - ✓ تشجيع انضمام المؤسسات الجزائرية بهدف تعزيز العلاقات بين أعضائه.

⁽¹⁾ Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 23-24 , p p 8-9

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- ✓ اقتراح أي تعديل على جدول الاشتراكات عند الضرورة.
- ✓ دراسة واقتراح في ظل القوانين المعمول بها كل عمل يسمح بتعبئة الموارد المالية مثل التبرعات، والحفلات وغيرها.
- ✓ اتخاذ أي إجراء يمكن منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) للاستفادة من المؤسسات الدولية لتمويل بعض النشاطات، وبالأخص الدراسات⁽¹⁾.

5. **لجنة العلاقات الدولية:** مهمتها تطوير العلاقات مع المنظمات الأجنبية المماثلة لتبادل المعلومات، والزيارات والبحث عن الفرص التجارية التي تكون لصالح الأعضاء، وتقوم هذه اللجنة بـ:

- ✓ تنظيم أيام دراسية بالتعاون مع المنظمات الأجنبية.
- ✓ إعداد اتفاقيات التعاون مع المنظمات المماثلة.
- ✓ اختيار الأعمال التي تولد ربحا للمؤسسات في إطار الشراكة، ونقل التكنولوجيا.
- ✓ تطوير خدمات التصدير لسلع وخدمات الأعضاء.
- ✓ تشجيع التواصل وتعزيز علاقات الثقة مع مجتمع الأعمال الجزائري المؤسس في الخارج.
- ✓ توسيع العلاقات مع المؤسسات الدولية من أجل تعبئة التمويل والخبرات التي تتكيف ومتطلبات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).

ترسل كل لجنة إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن الأنشطة التي تقوم بها وهذا كل شهرين، كما تعد بموافقة مشروعا سنويا للأنشطة مرفقا بتقديرات الميزانية اللازمة لتنفيذه⁽²⁾، كما أن لكل لجنة قانونها الداخلي الخاص بها يقدم للمجلس التنفيذي للمصادقة عليه في انتظار الموافقة عليه، كما تدون مداولات كل لجنة في سجل الاجتماعات ويتم توقيع المحضر بشكل مشترك من طرف رئيس اللجنة ومقررها⁽³⁾.

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 25-26 , p p 09-10

(2) Ibid, Article 27-28 , p p 10-11

(3) Ibid, Article 29-30 , p 11

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

بالإضافة للجان الدائمة هناك لجان مؤقتة يتم إنشاؤها من طرف المجلس التنفيذي لمنتدى رؤساء المؤسسات لدراسة مسألة معينة، أو تلبية لحاجياته، كما يقوم بتحديد مهامها وهيكلها التنظيمي.

الفصل الرابع من النظام الداخلي للمنتدى يضم عمل هيئاته حيث ينظم جدول أعمال الجلسات الذي يتم تحديده في بداية الاجتماع⁽¹⁾، وتنظيم المناقشات لضمان السير الحسن لها وكذا أماكن الاجتماع، كشف الحضور وحالات الغياب وما يترتب عنها من عقوبة ومحضر الاجتماع ...⁽²⁾

أما الفصل الخامس فيتعلق بالأحكام المالية والذي يتضمن اشتراكات الأعضاء والتي يقررها المجلس التنفيذي وتوافق عليها الجمعية العامة، أما الهبات فلا يمكن أن تكون مجهولة ويجب أن تخضع للتسجيل المحاسبي وفقا للنظام الداخلي للمنتدى⁽³⁾، أما بخصوص الالتزام بالنفقات الرئيس هو المسؤول عن تفويض الميزانية حيث يوقع الرئيس وأمين الخزينة العامة سندات الإنفاق بشكل مشترك، وفي حالة عدم وجود هذا الأخير ينوب عنه في التوقيع أمين الصندوق المساعد، باستثناء النفقات الإلزامية (الرواتب، الضرائب، والإيجارات وغيرها) ويتم تقديمها بعد ذلك إلى المجلس التنفيذي في أقرب اجتماع له، أما السجل المحاسبي فالمنتدى ملزم بفتح سجلات محاسبية للإيرادات والنفقات بما يتوافق وما هو مطبق على الجمعيات، ويجب الاحتفاظ بها ووضعها تحت تصرف أي لجنة رقابية يتم إنشاؤها لهذا الغرض⁽⁴⁾.

بما أن أساس العضوية في منتدى رؤساء المؤسسات هو الطوعية فلا يجب أن يحصل أي عضو مسؤول منتخب على أي راتب أو تعويض باستثناء استرداد نفقاتهم عن طريق المستندات الداعمة التي وضعتها الأطراف المعنية والتي يوقع عليها الرئيس و أمين الخزينة العامة، كما أن جميع الخدمات التي يقدمها أعضاؤه مجانية، لكن يمكن لمنتدى رؤساء

I⁽¹⁾ Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 31-32, p 11

I⁽²⁾ Ibid, Article 33- 43 , p p 11-13

I⁽³⁾ Ibid, Article 44-45 , p 13

I⁽⁴⁾ Ibid, Article 46-47 , p p 13-14

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المؤسسات تعويض أحد أعضائها عند الاحتفاظ به كمقدم خدمة وتخضع هذه الخدمات لموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي⁽¹⁾.

يجوز لمنتدى رؤساء المؤسسات تعيين الموظفين بأجر بصفة دائمة أو مؤقتة وكذا توظيف خبراء، وهؤلاء لا يمكن لهم أن يكونوا أعضاء في المنتدى. تخضع عملية التعيين لموافقة مسبقة من المجلس التنفيذي والتي تحدد مدة العقد أو المهمة ومكافأة الأطراف المعنية، كما لا يجوز تجنيد أي شخص في منتدى رؤساء المؤسسات إذا كان مرتبطاً بأحد أعضاء المجلس التنفيذي⁽²⁾.

وفي الفصل السادس والأخير يجوز للرئيس في حالة الطوارئ اتخاذ التدابير اللازمة حسب ما يتطلبه الوضع قبل عقد المجلس التنفيذي على وجه السرعة، كما يجوز تعديل واستكمال القواعد الداخلية للمنتدى بنفس الأشكال والإجراءات التي تحكم تأسيسها⁽³⁾.

(1) Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, Op cit, Article 48-49 , p 14

(2) Ibid, Article 50 , p 14

(3) Ibid, Article 51-52 , p 14

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

يتضمن تنظيم منتدى رؤساء المؤسسات الهيئات والهيكل الإدارية التالية:

(1) **الجمعية العامة:** تمثل الجهاز الأعلى في التنظيم، وهي هيئة تشريعية تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل، وهي تجمع بين جميع أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات ومهامها تكمن في:

- اعتماد النظام الداخلي والقواعد التي يعتمد عليها منتدى رؤساء المؤسسات وتعديلها.
- إجراء انتخاب الهيئة الإدارية والتجديد الإداري.
- اعتماد خطة عمل والميزانية ذات الصلة.
- اتخاذ قرار بشأن التقريرين الأدبي والمالي.
- تعيين مدقق حسابات.
- ضبط الرسوم السنوية.
- قبول التبرعات وذلك بشرط التحقق من توافقها مع الأهداف المسطرة من طرف منتدى رؤساء المؤسسات⁽¹⁾.

(2) **المجلس التنفيذي:** هو الهيئة الإدارية لمنتدى رؤساء المؤسسات يتكون من 31 عضوا (رئيس + 10 نواب الرئيس ينتخبون لمدة أربع سنوات من طرف الجمعية العامة)⁽²⁾ + 20 النواب المقيمين، تخضع قائمة أعضاء المجلس التنفيذي لموافقة الجمعية العامة وفقا للبنود المنصوص عليها في النظام الداخلي ومن مهامها:

- تنفيذ برامج العمل.
- ضمان تنفيذ الأحكام والقواعد الإجرائية القانونية.
- اتخاذ القرار بشأن طلبات العضوية.
- ضمان تنفيذ القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة.

(1) وارد في موقع منتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/organisation> - تاريخ الدخول للموقع (2018/07/24م - الساعة 00:29)

(2) Le Forum des Chefs D'entreprise, FCE Le guide de l'adherent, p3

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- تحديد مسؤوليات كل نائب.
 - اقتراح تعديلات على النظام الأساسي والنظام الداخلي.
 - (3) الرئيس: يتم انتخاب الرئيس من قبل الجمعية العامة لعهددة مدتها (04) أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. من مهامه:
 - تمثيل منتدى رؤساء المؤسسات أمام السلطة العامة.
 - اقتراح جدول أعمال دورات الجمعية العامة.
 - وضع الميزانية العامة لمنتدى رؤساء المؤسسات.
 - تنشيط وتنسيق نشاط جميع الهيئات.
 - إعداد تقارير وموجزات نصف سنوية عن حياة منتدى رؤساء المؤسسات.
 - إعداد التقرير الأخلاقي والمالي لعرضه على الجمعية العامة.
 - (4) مجلس التوجيه الاستراتيجي: تعين الجمعية العامة لجنة التوجيه الاستراتيجي، تتكون من أعضاء يتم اختيارهم من أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات نتيجة لخبرتهم في خدمة المؤسسة واحترامهم لقواعد منتدى رؤساء المؤسسات، يرأس مجلس التوجيه الاستراتيجي نائب رئيس المجلس التنفيذي ومن قبل الرئيس، والقائمة تخضع لموافقة الجمعية العامة وتتمثل مهام المجلس في:
 - السهر على التوجه الحسن لمنتدى رؤساء المؤسسات طبقا لقاعدة توجهاته.
 - صياغة كل التوصيات حول المسائل المتعلقة بأهداف منتدى رؤساء المؤسسات.
 - تبليغ المجلس التنفيذي عن كل القضايا المطروحة أمامه.
 - (5) الأمانة العامة: هي هيئة دائمة تسهر على سير منتدى رؤساء المؤسسات يرأسها أمين عام يتم تعيينه من طرف الرئيس ويخضع لسلطته مباشرة، وهو مسؤول على متابعة قرارات المجلس التنفيذي وتنظيم العلاقات مع شركاء منتدى رؤساء المؤسسات، وتنسيق التطبيق الفعلي لبرنامج عمله بالتعاون مع الرئيس والمجلس التنفيذي.
- والأمين العام للمنتدى تكمن مهامه في:
- تفعيل وتنسيق أنشطة الجمعية.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

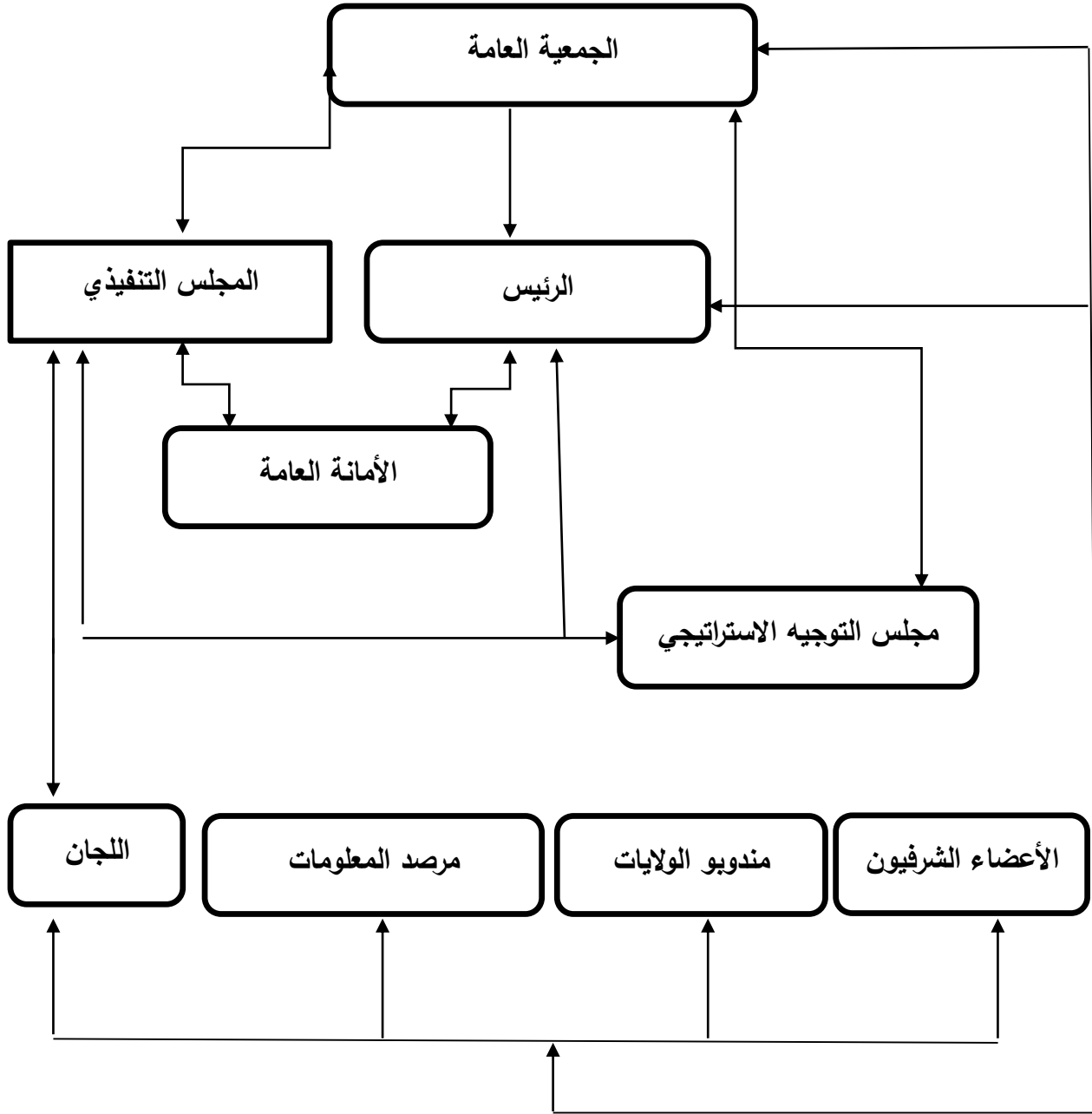
- استقبال وتجهيز طلبات العضوية.
 - حفظ سجل الأعضاء وتحديث الاشتراكات.
 - تسيير الإدارة.
- (6) **اللجان الدائمة:** أنشأ المنتدى 28 لجنة قطاعية تتألف من أعضاء المنتدى، تساهم في إعداد توجهات المؤسسة وصياغة اقتراحات عمل وتوصيات يعرضها على السلطات العمومية.
- (7) **مندوبو الولايات:** يملك منتدى رؤساء المؤسسات مكاتب في كل الولايات وعددها (44)، يديرها ممثلون بهدف توسيع نشاطاته، وتعزيز تواجده على المستوى المحلي ويكون أقرب إلى المؤسسات المحلية.
- (8) **الأعضاء الشرفيون:** بالإضافة إلى أنشطة منتدى رؤساء المؤسسات على المستوى المحلي، فهو يعمل على إبراز وجوده على الساحة الدولية وذلك بإدماج المؤسسات الجزائرية في السوق العالمية، لذا ولأجل تعزيز مشاريعهم مع الشركاء الأجانب تم وضع ممثلين عن منتدى رؤساء المؤسسات في أكبر عواصم العالم، ومن مهامهم نجد:
- المساهمة في تحسين الإطار المؤسسي للتبادل بين المؤسسات الجزائرية مع المؤسسات الأجنبية.
 - تشجيع إبرام الشراكة وتعزيز العلاقات التجارية بين المؤسسات الجزائرية وشركائهم.
 - تحسين ومراقبة تنفيذ اتفاقيات التجارة الخارجية التي أبرمتها الجزائر مع شركائها.
 - تشجيع وتطوير علاقات الشراكة بين الجنوب والجنوب⁽¹⁾.
- (9) **مرصد المعلومات الاقتصادية:**
- يقوم المرصد بإنتاج ونشر معلومات اقتصادية عامة ومهمة لمنتدى رؤساء المؤسسات ودراسات حول قطاعات الإنتاج...، كما يتيح قاعدة بيانات اجتماعية اقتصادية مهمة لأعضاء منتدى رؤساء المؤسسات والشركاء⁽²⁾.

⁽¹⁾ ورد في: <http://www.fce.dz/organisation> - تاريخ الدخول للموقع (2018/07/24م - الساعة 00:29).

⁽²⁾ Le Forum des Chefs D'entreprise, **FCE Le guide de l'adherent**, p5

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية
في الجزائر 2001م-2019م

الشكل رقم (10): يمثل الهيكل التنظيمي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: معلومات متحصل عليها من خلال الزيارة الميدانية، وموقع
منتدى رؤساء المؤسسات (FCE).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

مما تقدم نستخلص أن منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر يعبر عن تجمع للمؤسسات الاقتصادية التي شكلت تنظيما تحت مسمى (FCE) في ظل أهداف يسعى لتحقيقها كما ذكرناها خلال هذا المبحث، هذا التنظيم جاء تحت قانون الجمعيات والذي حصل على اعتماد له من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فالنظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات جاء وفقا لقانون الجمعيات الذي تأسس عليه وتضمن المواد التي نص عليها وهذا ما جعله تنظيما فاعلا وينشط بصيغة قانونية في إطار يضمن عدم الوقوع في النشاط غير النظامي والذي سيؤدي حتما لتوقف نشاطه، في هذا الإطار ونظرا لبروز منتدى رؤساء المؤسسات على الساحة السياسية وكفاعل في الاقتصاد الجزائري لعدة اعتبارات سنتطرق إليها لاحقا أصبح له وزن في صياغة وصنع السياسة العامة الاقتصادية للجزائر.

فما هي طبيعة إسهامات منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المبحث الثاني: طبيعة اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) للدفع بعجلة تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (2001م-2019م)

تطرقنا في المبحث السابق إلى التعريف بمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر (FCE)، والذي يعتبر من ضمن مكونات المجتمع المدني، وهذا استنادا للقانون الذي يؤسسه والمتمثل في قانون الجمعيات، حيث ينشط خلاله والذي تجسد من خلال هيكله التنظيمي.

وسنتناول خلال هذا المبحث الإسهامات التي قدمها منتدى رؤساء المؤسسات والتي تهدف بالأساس للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، والذي تضمن ثلاثة مطالب أساسية، ففي المطلب الأول سنتطرق للآليات التي يعتمدها منتدى رؤساء المؤسسات والتي سنركز فيه على جيل (FCE) وبصمة جزائرية والجامعة الصيفية للمنتدى، ومن ثم سنتناول إسهاماته في تفعيل المسؤولية المجتمعية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وصولا إلى المطلب الثالث والأخير لإبراز بعض نشاطاته على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات المبرمة بينه وبين أطراف أخرى.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الأول: الآليات الاقتصادية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001م-2019م).

تبنى منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) مجموعة من الآليات والتي ساهم من خلالها في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر لبناء اقتصاد قوي، ومن بين الآليات التي اعتمد عليها نجد علامة بصفة جزائرية، جيل FCE، والجامعة الصيفية (FCE).

أولاً: بصفة جزائرية (Bassma Djazairia) "المنتوج الجزائري المضمون"

بصفة جزائرية هي ملصقة يتم وضعها على بعض المنتجات المحلية، التي تستجيب لمنتجاتها لمعايير الجودة المحددة في دفتر الشروط الذي أقره منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، وهذه المبادرة تعتبر تشجيعاً منه للإنتاج الوطني وتنويع الاقتصاد وتحسيس المستهلك بأهمية المنتجات الجزائرية، من الأهداف التي يسعى منتدى رؤساء المؤسسات إلى تحقيقها ما يلي:

- تشجيع فرص العمل في الجزائر.
- المشاركة في التقليل من فاتورة الاستيراد.
- بناء الثقة بين المستهلكين والمنتجين.
- تطوير الاستقلال الاقتصادي.

يتم اختيار المنتج على اعتبار عدة معايير من بينها، الجودة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، من حيث البحث والتنمية، والامتثال وغيرها من المعايير التي نجدها في دفتر الشروط التي وضعها المنتدى للحصول على العلامة بصفة جزائرية.⁽¹⁾

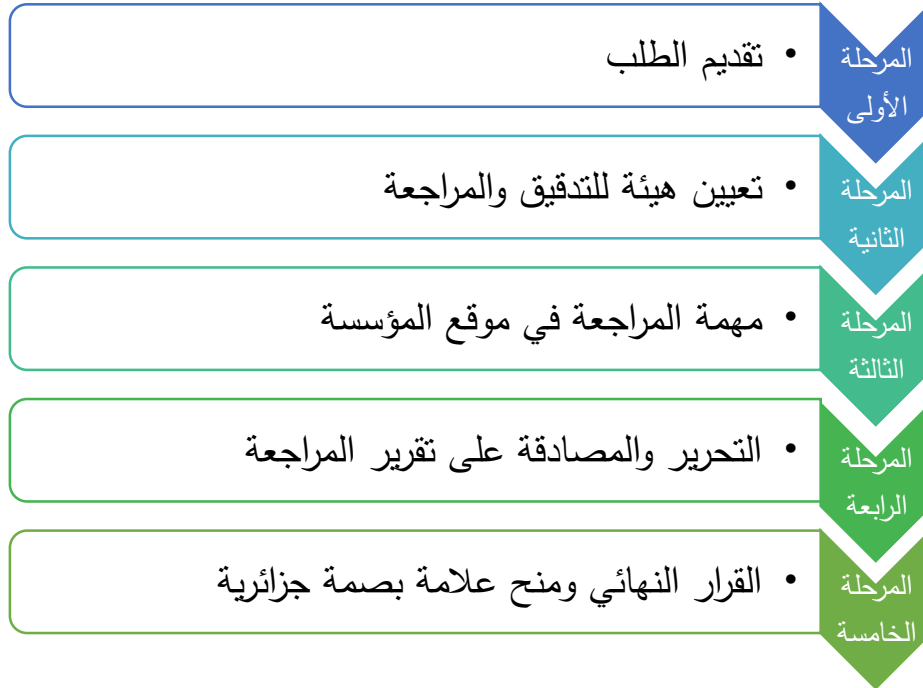
(1) وارد في موقع منتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/Bassma/>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

❖ خطوات الحصول على علامة "بصمة جزائرية" (Bassma Djazairia):

للحصول على علامة بصمة جزائرية يجب تتبع المراحل التالية:

الشكل رقم (11): يوضح خطوات الحصول على علامة بصمة جزائرية



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: موقع منتدى رؤساء المؤسسات

<http://www.fce.dz/Bassma/>

1) المرحلة الأولى تقديم الطلب:

المؤسسات الراغبة في الحصول على بصمة جزائرية، أن تودع رسالة الترشح لدى خلية بصمة الجزائرية على مستوى مقر منتدى رؤساء المؤسسات FCE، وعند الإيداع تسلم خلية بصمة جزائرية دفتر الشروط المتعلق بالعلامة، وتسدد المؤسسة حقوق توسيع المنتجات حسب السلم التالي: (1)

(1) Label " BASSMA DJAZAIRIA " Procédure de labellisation , Forum des Chefs D'entreprise

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

الجدول رقم (16): مصاريف توسيع المنتجات

عدد المنتجات	المبلغ/ دج
واحد	400.000
اثنان	600.000
ثلاثة	900.000
أكثر من ثلاثة	لكل منتج 250.000

المصدر: وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz

(2) المرحلة الثانية: تعيين هيئة للتدقيق والمراجعة

بعد تقديم الطلب يتم من طرف خلية بصمة جزائرية تعيين مكتب للتدقيق، وتكون مهمته التحقيق والقيام بعملية المراجعة.

(3) المرحلة الثالثة: مهمة المراجعة في موقع المؤسسة

بعد تقديم الطلب وتعيين هيئة التدقيق تأتي مهمة المراجعة وتشمل مراجعة كل الوثائق في موقع المؤسسة، طبقا للمراجعة المتضمنة في دفتر شروط العلامة وتقدر مدة المراجعة من يومين إلى خمسة أيام.⁽¹⁾

(1) Label " BASSMA DJAZAIRIA " Procédure de labellisation , Forum des Chefs D'entreprise

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

4) المرحلة الرابعة: التحرير والمصادقة على تقرير المراجعة

بعد الانتهاء من مهمة التدقيق والمراجعة يتم تحرير التقرير، ويشمل التقرير الملاحظات والتوصيات المكلفة بالمراجعة، وتمتد المدة الضرورية لتحديد تقرير المراجعة إلى سبعة أيام.

5) المرحلة الخامسة: القرار النهائي ومنح علامة بصمة جزائرية

تقدم خلية بصمة جزائرية تقرير المراجعة للجنة التي تدرس التقرير وتعد مداولة لتقرر منح العلامة أو رفض الطلب، مع الأخذ بعين الاعتبار توصيات المكلفين بالمراجعة، تخبر خلية بصمة الجزائرية المؤسسة بقرارها، ويقتضي منح العلامة مدة 60 يوما عملا تقريبا ابتداء من تاريخ إيداع ملف الترشيح إلى غاية تاريخ إعلان القرار النهائي⁽¹⁾.

منح منتدى رؤساء المؤسسات علامة "بصمة جزائرية" وهي علامة صنع محلي للمؤسسات في أول عملية تمت بعد إطلاق الإجراء الذي يرمي إلى ترقية المنتجات الوطنية بمواصفات الجودة والنوعية حيث قررت اللجنة المشكلة من قبل المنتدى التي يرأسها إبراهيم بن عبد السلام لـ 23 منتجا و 09 من أصل 11 مؤسسة و 32 منتجا، حيث خضعت هذه المنتجات لتقدير لجنة مختصة ودراسات اعتمدت مقاييس منها: نسبة الإدماج ونسبة التحويل وإنتاج فائض القيمة ونوعية المنتج، ومن بين المؤسسات التي تم اختيارها "كوندور" بخمسة منتجات، "بومار" بثلاثة منتجات، "سوكنتيد" بخمسة منتجات، ومجمع "سيم" بمنتوجين، و"قادريكو" بمنتوجين، و"اينيميل اينرجي" بمنتوج واحد، ومجمع "حسناوي" بثلاثة منتجات⁽²⁾.

تعتبر بصمة جزائرية مبادرة جاءت من طرف منتدى رؤساء المؤسسات FCE، لتشجيع المنتجين الجزائريين الناشطين على المستوى المحلي للمشاركة في خلق الثروة، وإتاحة فرص

(1) Label " BASSMA DJAZAIRIA " Procédure de labellisation , Forum des Chefs D'entreprise

(2) حفيظ صواليلي، منتدى رؤساء المؤسسات يطلق علامة "بصمة جزائرية"، جريدة الخبر، العدد 106394، (30 ماي 2016م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

العمل للمواطنين، إضافة إلى تزويد المستهلكين بالمنتجات الوطنية ذات الجودة العالية تتوافق والمعايير الدولية بأسعار مناسبة، وهذا يسهم بدرجة كبيرة في تنويع الاقتصاد الوطني لضمان مكانة للمنتجات الجزائرية في الداخل والخارج.

ثانيا: جيل منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

تم إنشاء جيل منتدى رؤساء المؤسسات في سنة 2015 من طرف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، لتعبئة وتشجيع رجال الأعمال الجزائريين الذين لا يتجاوز أعمارهم 40 سنة، قوته تكمن في إقامة روابط جديدة للمشاريع الجزائرية من خلال خلق التآزر والتعاون مع كبار رجال الأعمال في منتدى رؤساء المؤسسات، بهدف تجهيز جيل جديد متفتح على البيئة الاقتصادية وتوسيع أعمالهم ونشاطاتهم للمساهمة في النمو الاقتصادي بوسائل جديدة وحديثة، هناك عدة شروط يجب توافرها لدى الأفراد الراغبين للانضمام إلى جيل (FCE) وتتمثل في (1):

- يجب أن لا يتجاوز عمر الفرد 40 عاما.
- أن يكون صاحب مؤسسة أو مشروع.
- تقديم نسخة من السجل التجاري.
- دفع استحقاقات 20.000 دج.

الأشخاص الذين يستوفون الشروط السابق ذكرها يصبحون أعضاء في جيل منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، وبهذا يصبحون فاعلين في بناء الاقتصاد الوطني الجزائري، كما يفتح المجال للشباب أصحاب المشاريع آفاق جديدة لعرض مشاريعهم، في ظل التفتح والاطلاع أكثر على بيئة الأعمال في الجزائر والذي سعى منتدى رؤساء المؤسسات للتعريف بها من خلال الاجتماعات والنقاشات المختلفة والنشاطات التي يقوم بها جيل (FCE) للتسهيل.

(1) الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: www.fce.dz

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- أ- مهام جيل (FCE): يعمل جيل منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) على تحقيق الآتي:
- **تشجيع الجراة:** وهذا من خلال الجمع بين رجال الأعمال الجزائريين الشباب بناء على قيم منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، ولذا فإن جيل (FCE) على اتصال دائم مع رجال الأعمال الشباب لإقناعهم ببناء الاقتصاد الجزائري على أساس قوي ومتنوع، وهذا بتكاثف الجهود بينهم والعمل معا لتحقيق أهدافهم المشتركة التي لا يمكن تحقيقها بشكل فردي.
 - **دعم الجراة على قيام المؤسسات:** يوفر منتدى رؤساء المؤسسات لجيل (FCE) منبرا لتقديم الخدمات بهدف دعم أعضاء الشركات الرائدة والجديدة في الساحة الاقتصادية الوطنية، فالعضو المنضم لجيل (FCE) في ظل الصعوبات التي قد تعترضه للمضي قدما يحاول منتدى رؤساء المؤسسات تولي مهمة إيجاد الحلول لهذه المشاكل، وتذليل الصعوبات لتجاوزها.
 - **نشر الجراة على القيام بالمشاريع:** يعتبر جيل (FCE)، عبارة عن امتداد لجهود المنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، الذي يهدف لتحقيق ديمقراطية المبادرة، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال الجزائرية الشباب، والتي تستوجب رفع العراقيل التي تواجههم للقيام بمشاريعهم، من خلال التقرب أكثر من عالم الأعمال حتى يكونوا أكثر وعيا بمسؤولياتهم وأكثر طموحا وانفتاحا.
 - **زراعة الجراة للقيام بالمشاريع:** من خلال الاجتماعات بين رجال الأعمال الشباب لتبادل الأفكار وتقديم الاقتراحات فيما بينهم، وتحفيزهم للقيام بالمشاريع من خلال تبني نهج جديد لتنظيمها، في ظل الوعي المكتسب من طرف رجال الأعمال وإدراكهم لمسؤولياتهم، والتفتح أكثر على العالم⁽¹⁾.
- في ظل الأهداف التي يسعى لتحقيقها منتدى رؤساء المؤسسات من خلال المبادرة التي جاء بها جيل (FCE) يمكن القول إن ما تقدمه المبادرة يساهم في نشر الوعي بين الشباب

(1) الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وتوجيهه لعالم الشغل من خلال القيام بالمشاريع واقتحام عالم الأعمال في ظل ما تقدمه من معلومات عن بيئة العمل واللقاءات المنظمة بين رجال أعمال منتدى رؤساء المؤسسات ورجال الأعمال الشباب لاكتساب الخبرات اللازمة التي تساعد على البدء كخطوة أولى في قيادة الأعمال.

ب-أهداف جيل (FCE): يسعى لتحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- إثراء معرفة وثقافة رجال الأعمال من خلال التحدث مع كبار رجال الأعمال الجزائريين والاستفادة من خبرتهم.
- التعامل بشكل أكثر فاعلية مع البنية الاقتصادية الجزائرية.
- الإسهام في بناء مستقبل الاقتصاد الجزائري.
- المشاركة في جلسات العمل الشهرية للمناقشة والتفاعل على أعلى المستويات في الجلسات الاقتصادية الدولية الكبرى.
- تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال الجزائريين.

يهدف منتدى رؤساء المؤسسات من خلال هذا البرنامج الطموح إلى (التدريب، الاتصال، التوجيه) فيقوم المنتدى بتخصيص وتدريب الجيل الشاب، من خلال الاجتماعات لتبادل الخبرات والمعلومات باستضافة ضيف شرف يكون من كبار رجال الأعمال للاستفادة من خبرته و تجربته في مجال الأعمال، كما تمكن رجال الأعمال الشباب من تقديم مشاريعهم من أجل تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنمية روح المبادرة لديهم⁽¹⁾.

ثالثا: الجامعة الصيفية (FCE)

يقوم المنتدى بالعديد من النشاطات على المستوى المحلي لأن له مكاتب في كل الولايات وعقد العديد من الندوات والملتقيات وغيرها، وسنحاول في ما يلي التركيز على نشاط منتدى رؤساء المؤسسات من خلال الجامعة الصيفية (FCE) (2001م-2019م).

(1) الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

الشكل رقم(12): يمثل الجامعة الصيفية لمنتدى رؤساء المؤسسات(FCE)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا على: مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، (غ.أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 11/07/2019م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أن منتدى رؤساء المؤسسات منذ تأسيسه في سنة 2000م لغاية سنة 2019م تم عقد أربع جامعات صيفية (FCE) حيث كانت أول طبعة بولاية تلمسان سنة 2015م، والثانية بولاية قسنطينة سنة 2016م، أما الطبعة الثالثة فانعقدت بالعاصمة سنة 2017م بعنوان "المؤسسة الآن"، في حين الطبعة الرابعة انعقدت بولاية الوادي سنة 2018م تحت عنوان "مؤسسة ذكية لاقتصاد جديد".

كانت أول طبعة للجامعة الصيفية (FCE) بتلمسان سنة 2015م وخلالها تم الإعلان عن تأسيس تنظيم شباني أطلق عليه اسم جيل (FCE) وهو فضاء مفتوح لرؤساء المؤسسات الشباب، وتميزت الجامعة الصيفية بحضور كل من والي تلمسان وعين تموشنت ومعسكر، ومشاركين منتسبين لمنتدى رؤساء المؤسسات، وأشار رئيس المنتدى إلى ضرورة التجنيد مع الحكومة لتنويع البدائل الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وإدماج الشباب في عالم المؤسسة⁽¹⁾

(1) ن. بلهاري، تأسس فضاء شباني لمنتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 91570، (01-10-2015م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

أصبحت الجامعة الصيفية (FCE) تقليداً وأحد أهم المعالم البارزة في نشاطات المنتدى، تعتبر الطبعة الرابعة من أهمها شارك فيها حوالي 600 مشارك من مهن مختلفة، رؤساء المؤسسات العمومية والخاصة، والسلطات المحلية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، شخصيات سياسية بارزة، المجتمع المدني، ومنظمات أرباب العمل، والخبراء والأكاديميين، أتاحت الجامعة الفرصة للمشاركين تبادل ومناقشة القضايا الاقتصادية ذات الأهمية القصوى في الاقتصاد الجزائري.

تضمنت الطبعة الرابعة حلقات نقاش حول عدة مواضيع اقتصادية حيث تم توجيه حلقة النقاش إلى التنمية المحلية، وأهمية تنمية المناطق الإقليمية وإيجاد آليات في عملية تنويع الاقتصاد الجزائري بالتركيز على دور المؤسسة على اعتبارها فاعلا في تحقيق التنمية المحلية.

أما في حلقة النقاش المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات للأعمال فركزت على رقمنة الاقتصاد حيث تمت الإشارة إلى أن جميع الصناعات تتأثر بالتطور الرقمي في مجال الاتصالات الذي أثر بصفة متفاوتة عليها، والتي لم تتأقلم معها المؤسسة لحد الآن، وتبقى الرقمنة استراتيجية حقيقية للمؤسسة تساعد على التحكم بشكل أفضل في جوانب عديدة منها: (زيادة الإنتاجية، تقليل تكاليف الإنتاج، تحسين العلاقات مع العملاء وغيرها).

وفي حلقة نقاش أخرى هدفت للإجابة عن السؤال الأساسي حول دور الموارد البشرية في تنويع الاقتصاد، وكيف تحول إلى ميزة تنافسية للمؤسسة؟ وكيف تجمع العديد من المواهب وتحسين مهاراتهم؟ من ناحية تعلق الأمر بجعل الموارد البشرية ميزة نسبية للقدرة التنافسية للمؤسسات، ومن ناحية أخرى يكون لها تأثير اجتماعي من خلال تحسين قابلية توظيف الشباب والخريجين من خلال تحسين تدريبهم وتكييفه مع احتياجات المؤسسة⁽¹⁾.

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ.) ، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 07/11/2019م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وتناولت حلقة النقاش التي كانت حول الطاقات المتجددة فرص وتحديات المؤسسة الجزائرية، وقضية الانتقال الطاقوي، فالجزائر تتمتع بإمكانات كبيرة من حيث التصنيع، والطاقة الشمسية وغيرها من الإمكانيات التي تتوفر عليها، إضافة إلى ما تمتلكه من مؤسسات في النسيج الصناعي في قطاع المعادن والزجاج على وجه الخصوص، وهذا ما مكنها أن تبرز كقائد إقليمي ومع ذلك فإن تطوير هذا القطاع لا سيما من طرف القطاع الخاص الذي يعتمد على مراجعة اللوائح التنفيذية، وتمت التوصية من طرف الجهات المؤسسية الفاعلة من خلال إنشاء وكالة وطنية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة.

كما ألفت الضوء لجنة أخرى على خطط إنشاء حاضنة تؤكد التزام منتدى رؤساء المؤسسات بتعزيز روح المبادرة والابتكار، الهدف من هذه المبادرة هو تطوير إمكانيات النمو للمؤسسات الجزائرية الناشئة وتزويدها بحلول تتكيف واحتياجاتها، فالعديد منها لا تملك معلومات كافية حول السوق واحتياجاته، هذا ما يشكل لها العائق، وتجد المؤسسات الجزائرية الناشئة صعوبة في الاستعانة بمصادر خارجية لابتكاراتها ولديها رؤية جزئية للغاية لإمكانيات الابتكار لدى الشباب المبدع وبالتالي الحاضنة ستتشئ جسرا بين هذين العالمين.

تعتبر الطبعة الرابعة للجامعة الصيفية (FCE) كفضاء لتقييم نشاطات منتدى رؤساء المؤسسات المنجزة، وتقديم وجهات النظر لتطورها في المستقبل، من خلال عرض للأنشطة التي أنجزها على مدى الأربع سنوات الماضية، حيث تمت مراجعة الإجراءات الرئيسية للمنتدى مع إبراز التقدم والانجازات التي ينبغي الحفاظ عليها وكذلك التحديات التي يجب مواجهتها⁽¹⁾.

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، غنية أمريوت، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 07/11/2019م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية
في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثاني: الإسهامات الاجتماعية لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)
(2001م-2019م).

منتدى رؤساء المؤسسات كانت له العديد من الإسهامات الاجتماعية وقدم العديد من المبادرات معبرا عن رغبته في التضامن مع الأفراد في المجتمع بكل طوعية من بينها ما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم(17): يمثل اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات في المجال الاجتماعي (2001م-2019م)

السنة	التاريخ	النشاط	المشاركين في النشاط
2015م	2015/06/16م	✓ توزيع 5000 سلة رمضان.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات. ✓ جمعية سيدرا.
	2015/08/27م	✓ توزيع حقائب مدرسية بولاية المدية.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات (مكتب المدية). ✓ الهلال الأحمر الجزائري. ✓ وجمعية سيدرا.
	2015/12/01م	✓ حملات توعية حول فيروس الايدز.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات.
2016م	2016/06/07م	✓ توزيع الحقائب المدرسية.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية
في الجزائر 2001م-2019م

2016/09/01م	✓ توزيع الحقائق المدرسية.	منتدى رؤساء المؤسسات
2016/09/10م	✓ توزيع حوالي 250 حقيبة مدرسية بولاية غليزان.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات (مكتب غليزان). ✓ ممثلون عن الولاية. ✓ مديرية التربية والتعليم. ✓ أولياء التلاميذ.
2016/09/25م	✓ توزيع الحقائق المدرسية بولاية تيبازة.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات (مكتب تيبازة).
2017/05/25م	✓ توزيع 20000 قفة رمضان بالجزائر العاصمة.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات. ✓ جمعية سيدرا.
2017/08/27م	✓ توزيع حوالي 20 ألف حقيبة مدرسية في مختلف مناطق الوطن.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات.
2018/09/08م	✓ توزيع حقائب مدرسية في الجزائر العاصمة.	✓ منتدى رؤساء المؤسسات.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

2019م	لم تقم بنشاطات بسبب الظروف التي شهدتها منتدى رؤساء المؤسسات منها رغبته في التحول إلى نقابة واستقالة الرئيس من منصبه وغيرها. باشرت نشاطاتها في سنة 2020م.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات
(FCE): <http://www.fce.dz>

منتدى التضامن الذي جاء به منتدى رؤساء المؤسسات هو برنامج متواصل يعبر عن
رغبة الأعضاء بالتضامن وتقديم الدعم للفئات الفقيرة والمحرومة في المجتمع الجزائري بكل
طوعية وعيا منهم بمسؤوليتهم كأصحاب منظمات تجاه هذه الفئات، من المبادرات التي نظمها
منتدى رؤساء المؤسسات ما يلي:

1. التبرع بـ 5000 سلة رمضان موزعة على المحتاجين في 16 جوان 2015م والذي
تزامن مع اليوم 27 رمضان الكريم وزعت على الأسر المحتاجة، وتمت هذه المبادرة
بمشاركة بنك الطعام الجزائري لجمعية "سيدرا"، ويعتبر كأول عمل تضامني قام به
منتدى رؤساء المؤسسات، حيث أطلق رسميا برنامجه التضامني تحت عنوان " FCE
Solidaire"⁽¹⁾.

2. توزيع حقائب مدرسية في ولاية المدية في إطار برنامج منتدى رؤساء المؤسسات
التضامني وهذا يوم 27 أوت 2015م، وهي العملية الخامسة ضمن برنامج FCE

⁽¹⁾ وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/lancement-de-la-premiere-action-dans-le-cadre-de-linitiative-fce-solidaire-5000-couffins-distribues-aux-necessiteux>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- Solidaire التي استهدفت أطفال المدارس في ولاية مدية بمساعدة الهلال الأحمر الجزائري وجمعية سيدرا، وهذا تحت إشراف رئيس منتدى رؤساء المؤسسات⁽¹⁾.
3. بمناسبة اليوم العالمي للإيدز المصادف لـ1 ديسمبر 2015م لكل سنة أكد التزامه بدعم جميع الإجراءات التي تهدف لمكافحة هذا المرض، ولذلك ضم جهوده لجهود السلطات العمومية والجمعيات والباحثين والمجتمع الدولي لإظهار التضامن والدعم للمصابين بهذا الفيروس، والمشاركة في الحملات التوعوية للوقاية منه والحد من انتشاره⁽²⁾.
4. بعد النجاح الكبير الذي حققه منتدى رؤساء المؤسسات من خلال برنامج FCE Solidaire لسنة 2015م وفي ظل انضمام العديد من الأعضاء في هذه المبادرة، انطلقت نشاطاته لسنة 2016م بحلول شهر رمضان بتوزيع قفة رمضان والتي تعتبر المبادرة الثانية من نوعها، وكذا توزيع حقائب مدرسية في 07 جوان 2016م على الفئات المحتاجة في المجتمع وبهذا يتم تعزيز وتوحيد المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية لأعضاء المنتدى وتحقيق أهداف المنتدى التضامنية⁽³⁾.
5. انطلاق العملية الثانية لتوزيع الحقائب المدرسية في 01 سبتمبر 2016م التي تعد جزءا من برنامج FCE Solidaire لسنة 2016م، أتاح المبادرة لأطفال العائلات المحرومة من مختلف مناطق الوطن الاستفادة من الوسائل المادية التي تضمن لهم التعليم الجيد⁽⁴⁾.

(1) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/un-cartable-pour-lavenir>

(2) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/journee-mondiale-de-lutte-contre-le-sida-le-fce-solidaire>

(3) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/le-fce-lance-son-programme-fce-solidaire>

(4) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-2016-lancement-de-loperation-un-cartable-pour-lavenir-2>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

6. توزيع 250 حقيبة مدرسية عشية عيد الأضحى في إطار برنامج FCE Solidaire لسنة 2016م من طرف مكتب غليزان، تمت العملية في 10 سبتمبر 2016م بتوزيع اللوازم المدرسية بمشاركة عدد من أعضاء المنتدى وممثلين عن الولاية ومديرية التربية والتعليم وأولياء التلاميذ⁽¹⁾.
7. توزيع الحقائب المدرسية بمبادرة مكتب (FCE) لولاية تيبازة يوم 25 سبتمبر 2016 التي تعتبر جزءا من نشاطات منتدى رؤساء المؤسسات التضامنية⁽²⁾.
8. توزيع 20000 قفة رمضان في 25 ماي 2017م بالجزائر العاصمة تمت المبادرة بالشراكة مع جمعية سيدرا في إطار برنامج FCE Solidaire ، تميزت هذه المبادرة بتعبئة كبيرة من طرف أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين في كافة مناطق الوطن⁽³⁾.
9. توزيع الحقائب المدرسية في نسختها الثالثة لسنة 2017م التي لاقت نجاحا كبيرا، بفضل التعبئة الجماعية في المنتدى تم توزيع 20 ألف حقيبة مدرسية لصالح أطفال العائلات المحرومة، تمت العملية في 27 أوت 2017م تؤكد هذه المبادرة التي كانت الانطلاقة الأولى لها منذ ثلاث سنوات على رغبة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في مواصلة أعماله التضامنية في إطار اقتصاد متطور يدعم المهارات في المدارس والجامعات والمسؤولية الاجتماعية للمنتدى⁽⁴⁾.

(1) وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-2016-le-bureau-de-relizane-distribue-250-cartables>

(2) وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/tipaza-operation-un-cartable-pour-lavenir>

(3) وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/programme-fce-solidaire-lancement-de-la-3eme-operation-du-couffin-de-ramadhan>

(4) وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/programme-fce-solidaire-3eme-edition-de-loperation-un-cartable-pour-lavenir>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

10. توزيع حقائب مدرسية في الجزائر العاصمة في طبعتها الرابعة والتي تدخل في برنامج Solidaire FCE"، تمت المبادرة في 8 سبتمبر 2018 واستفاد منها أطفال العائلات الفقيرة في مناطق مختلفة في الوطن من الوسائل المادية التي تضمن لهم تعليمًا جيدًا، استثمرت المنظمات الأعضاء في منتدى رؤساء المؤسسات من هذه العملية لإعادة تأكيد ارتباطها بالقيم المجتمعية، تزامنت هذه العملية التي تدخل عامها الرابع على التوالي مع عودة الدخول الاقتصادي والاجتماعي لمنتدى رؤساء المؤسسات⁽¹⁾.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن منتدى رؤساء المؤسسات قدم عدة مبادرات مثلت الدعم للفئات المحرومة والفقيرة سواء من خلال قفة رمضان أو توزيع حقائب مدرسية على الطلاب حيث تكررت هذه المبادرات كل سنة منذ انطلاقتها لأول مرة سنة 2015م لغاية 2018م.

أما بالنسبة لسنة 2019م فلم تمارس أي نشاط في هذا الجانب ويمكن ارجاع السبب للتغيرات الهيكلية التي مست المنتدى في ظل الاضطراب الذي شهدته الجزائر منذ 22 فيفري 2019م والذي اصطلح عليه بالحراك الشعبي، ورغبة المنتدى لتحويله لنقابة بالإضافة لاستقالة رئيس المنتدى ودخوله للسجن، ما ولد اضطرابا داخل المنتدى.

اضطربت أوضاع المنتدى خلال 2019م، ومع بداية سنة 2020م بدأ نشاطاته المعتادة من بين نشاطاته (منتدى غالا) تحت شعار التضامن والالتزام المجتمعي، وهو نشاط رائد لبرنامج المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مع التركيز على الاندماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وهذا في 20 فيفري 2020م يهدف منتدى غالا لدعم الاتحاد الجزائري للأشخاص

(1) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-un-cartable-pour-lavenir-4eme-edition>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المعوقين، لتسليط الضوء على الأشخاص والجمعيات والمنظمات التي لها أهداف ذات بعد إنساني واجتماعي مجتمعي وجعل عملهم أكثر فاعلية⁽¹⁾.

الجزائر بسبب الظروف الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا في الجزائر كبقية دول العالم، دعا منتدى رؤساء المؤسسات للتكافل والتضامن للحد من تداعيات الأزمة الصحية حيث أنشأ وحدة أزمات لمراقبة تأثيرها على المؤسسات والاقتصاد الوطني والمجتمع.

أكد التزامه تجاه السلطات على المستويين الوطني والمحلي ولذلك تمت التعبئة لحشد جميع أعضائه للمساهمة في النشاطات التضامنية في مختلف المجالات للحد من الوباء، استجابت العديد من المؤسسات في قطاع الأدوية وشبه الصيدلانية وتصنيع الأجهزة الطبية والمعدات والمواد الاستهلاكية وغيرها لهذا النداء وقرروا مواصلة الجهود حتى يتم التحكم في انتشار الوباء.

كما صاغ المنتدى مجموعة من التدابير موجهة للسلطات العامة، هذه التدابير تهدف للتخفيف من تأثير الأزمة على نشاط المؤسسات منها: (إعادة جدولة الديون التشغيلية، تأجيل المواعيد النهائية المالية وشبه المالية، تمويل رأس المال للعامل، التجديد التلقائي للتراخيص وغيرها)⁽²⁾.

(1) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/sous-le-signer-de-la-solidarite-et-lengagement-societal-les-gala-du-forum-bientot-lances>

(2) وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/actualites/lutte-contre-le-coronavirus-le-forum-renforce-son-engagement-solidaire>

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثالث: اسهامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) على المستوى الدولي (2001م-2019م).

ينشط منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الجزائر على المستويين الدولي والمحلي، في الإطار المحلي نجد التوزيع الجغرافي له قد شمل كل ولايات الوطن من خلال المكاتب التي أنشئت في كل ولاية وهي تنشط على المستوى المحلي وتتوسع نشاطاته في مختلف المجالات وتعدد المناسبات، كما تتنوع نشاطاته من خلال انجازه للدراسات مثل دراسة حول كيفية تحقيق الأمن الغذائي وغيرها من الدراسات التي تهتم بالاقتصاد الوطني، وكذا عقده للندوات والملتقيات وغيرها.

كما حاول المنتدى توسيع نشاطه على المستوى الدولي من خلال إنشاء مكاتب له في الدول الأجنبية وعقد اتفاقيات الشراكة معها، وللتوضيح أكثر سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان نشاطات المنتدى على المستويين المحلي والدولي.

في إطار النشاطات التي قام بها منتدى رؤساء المؤسسات تم إنشاء شبكة علاقات مع مختلف الدول في العالم، وهذا بإنشاء علاقات تعاون وحوار مع منظمات أرباب العمل في هذه الدول على اعتباره يشكل أكبر كتلة على المستوى الوطني في الجزائر.

يوجد ممثلون في أكبر العواصم في الدول الأجنبية فهم يعتبرون رؤساء مؤسسات في هذه الدول، ويعينهم المنتدى كممثلين فيها ينشطون في تلك البلدان ويعرفون بمناخ الأعمال لتلك الدول لتسهيل عقد الشراكات بين المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ونظيرتها في الدول الأجنبية.

يهدف المنتدى من خلال هذه العلاقات وإبرام اتفاقيات التعاون، وتوسيع نشاطاته وتحقيق أهدافه من خلال التعريف بالاقتصاد الجزائري وما يملكه من إمكانيات، وتشجيعهم على الشراكة

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

والاستثمار في الجزائر وإيجاد الفرص في هذا الإطار وكذا تشجيع أطر التواصل والشراكة بين الطرفين⁽¹⁾.

يبين لنا الجدول التالي اتفاقيات الشراكة التي تمت بين منتدى رؤساء المؤسسات والأطراف الأجنبية.

الجدول رقم(18): يمثل اتفاقيات الشراكة التي تمت بين (FCE) وبعض الدول الأجنبية (2001م-2019م)⁽²⁾

الرقم	الدولة	هدفها
01	كندا	الهدف من هذه الاتفاقيات والشراكة المنعقدة بين منتدى رؤساء المؤسسات والتنظيمات المشابه له في بعض الدول الأجنبية: - ترقية وتعزيز الشراكة بين التنظيمين (FCE) والتنظيم المشابه له في الدولة الأجنبية). - إعطاء دفعة قوية للتعاون الاقتصادي الثنائي والشراكة
02	فرنسا	
03	إيطاليا	
04	اسبانيا انعقدت في: 2018/04/03م	
05	روسيا	

⁽¹⁾ مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 11/07/2019م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

⁽²⁾ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية في قطاعات مختلفة منها: الصناعة، السيارات، الزراعة، الطاقة، البناء، البنى التحتية، صناعة الأدوية وغيرها. ■ توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مجلس أعمال مشترك بين التنظيمين في البلدين.	06	بلجيكا
	07	الولايات المتحدة الأمريكية
	08	كوديفوار انعقدت في: 2018/04/02م
	09	الدنيمارك انعقدت في: 2018/03/07م

المصدر: من اعداد الباحثة استنادا إلى:

- مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 2019 /07/11م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.
 - الموقع الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات
- يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن منتدى رؤساء المؤسسات عقد العديد من اتفاقيات الشراكة مع دول أجنبية كما هو موضح في الجدول.
- يرجع نشاط المنتدى وتوسعه في هذا الجانب لرغبته في توزيع نشاطاته وفتح فرص الاستثمار أمام المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وتوفير مناصب الشغل والتقليص من البطالة، بالإضافة لترقية التجارة الخارجية وتحقيق النمو لاقتصادي.
- فاعلية الشراكات ستعود بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري ما إذ تم استغلالها بصورة جيدة وبالتالي ستتحقق أهداف السياسة العامة الاقتصادية ولو بشكل جزئي.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

مما سبق يمكن القول إن الآليات التي يستخدمها المنتدى بها يتم خلق جيل جديد من رجال الأعمال لديهم الجرأة على اتخاذ القرار والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وبالتالي تمنح منتدى رؤساء المؤسسات القدرة للضغط على صانعي السياسة العامة الاقتصادية في الدولة والمشاركة في صياغتها من خلال الحوار والتشاور كما هو الحال اليوم يتم دعوة منتدى رؤساء المؤسسات لطاولة الحوار وتقديم اقتراحاته من خلال اجتماع الثلاثية إلى جانب منظمات أرباب العمل والحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين على اعتباره يشكل قوة في الاقتصاد الجزائري نظرا للعدد الكبير من المؤسسات الذي انضمت له وكذا ما يقدمه في مجال التشغيل والاستثمار.

ومنه كيف يساهم منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المبحث الثالث: مساهمة منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).

تطرقنا في المبحث السابق إلى مجموعة من النقاط التي تهم دراستنا والتي ساهمت في إثرائه حيث تم حصره في الآليات التي يستخدمها للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية مروراً على أهم مساهماته في المجال الاجتماعي والذي تطرقنا من خلال هذه النقطة والتوسع فيها بالتطرق للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر عصباً للاقتصاد في أي دولة، والتي لاحظنا مساهماته العديدة في هذا الإطار، وصولاً لإبراز نشاطاته على المستوى الدولي والمحلي.

لذا ومن خلال هذا المبحث ولأجل إثراء الدراسة ارتأينا التطرق لجملة من النقاط التي ستساهم في إزالة الغموض حول دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية، وقد تم تناول هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب أساسية وهي كالآتي: في المطلب الأول تناولنا علاقاته مع الأطراف الفاعلة في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وبعدها في المطلب الموالي ركزنا على أهم الاقتراحات التي قدمها للحكومة لبعث الاقتصاد الجزائري، وأما في المطلب الثالث والأخير فتناولنا صور تأثير منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الأول: منتدى رؤساء المؤسسات وعلاقته بالأطراف الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

امتازت علاقة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بالسلطات العليا في الجزائر بخصوصية لم يشهدها النظام السياسي الجزائري من قبل، حيث مثلت سنة 2014 المنعرج في توجهات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، والملاحظ أنها أخذت منحى آخر حيث برز دوره في السياسة⁽¹⁾، وهذا المنعرج الذي أخذته العلاقة بالظهور منذ سنة 2014م حيث غيرت توجهاته وأصبح من المقربين لدى النظام السياسي وهذا ما كان جليا للعيان وظهر أكثر من خلال العلاقات المتواجدة بينهما، في ظل اللقاءات مع الشخصيات البارزة المقربة من دوائر صنع القرار في الدولة، والتي تجسد من خلالها:

- دعم العهودات الرئاسية (الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة).
- لقاءات مع الوزير الأول.
- لقاءات مع الوزراء.
- لقاءات مع الأمين العام للاتحاد العال لعال الجزائريين (UGTA).

في هذا الإطار يمكن التطرق لبعض اللقاءات والملتقيات والندوات التي شارك بها منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر من خلال الآتي:

1. لقاء رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) مع رئيس مجلس الأمة:

استقبل رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح يوم الأربعاء 21 جانفي 2015م بمقر المجلس وفدا عن الهيئة التنفيذية لمنتدى رؤساء المؤسسات FCE برئاسة علي حداد.

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 07/11/2019م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

اللقاء يدخل ضمن سلسلة اللقاءات التي باشرها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) بعد مؤتمره الأخير للتعريف ببرنامج نشاطاته المستقبلية، حيث أكد أعضاؤه على عزمهم على جعل المؤسسة الوطنية الاقتصادية والتجارية محورية في عملية التنمية، وهذا من خلال التشاور والحوار والعمل المتكامل مع كل القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية لأجل خدمة الاقتصاد الوطني من خلال التنسيق مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والعمل الجاد والموحد للتوجه الاقتصادي البديل عن الاقتصاد الريعي بطريقة تدريجية لتفادي تقلبات أسعار البترول.

من خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى دور الهيئة البرلمانية في سن التشريعات والقوانين الهادفة لتفعيل المؤسسات الوطنية الخاصة والعامة من خلال وضع الآليات التي تساعد على الدفع بالبلاد إلى الأفضل⁽¹⁾.

2. لقاء رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) مع الوزير الأول أحمد أويحيى والأمين العام للمركزية النقابية

حيث اجتمع في 2016م رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (علي حداد) مع الوزير الأول والأمين العام للمركزية النقابية ضمن الثلاثية المصغرة في إطار التشاور بين الحكومة ومنظمة أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين لمناقشة أهم المواضيع المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي وأهمها دراسة الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما طالب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) علي حداد من السلطات العليا للبلاد بضرورة الإسراع في إجراء التغييرات على مستوى الجهاز التنفيذي مقترحا خلق وزارة فوق العادة للاقتصاد تضم ثلاثة قطاعات: التجارة، الصناعة والمالية من أجل التسريع في إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الحالية نتيجة لتراجع أسعار البترول⁽²⁾.

(1) مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 64، فيفري 2015م، الجزائر، ص 27.

(2) سعيد قاسمي، منتدى رؤساء المؤسسات يقترح انشاء لجنة، ورد في:

www.naharonline.com/ar/article key words ، 05-9-2016م.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

3. لقاء بين منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) ومنظمات أرباب العمل في الجزائر

منظمات أرباب العمل في الجزائر درست الوضع الاقتصادي العام ومناخ الأعمال، والاستثمار في لقاء جمع منتدى رؤساء المؤسسات مع منظمات أرباب العمل الأخرى في الجزائر.

لقد صدر بيان عن منتدى رؤساء المؤسسات أشار إلى أن رئيس المنتدى علي حداد رفقة نوابه استقبل أهم التنظيمات لمنظمات أرباب العمل وهم:

- ✓ حبيب يوسف: رئيس الكونفدرالية العامة لأرباب العمل الجزائريين.
- ✓ مصطفى مرزوق: رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين.
- ✓ بوعلام مراكش: رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.
- ✓ محمد السعيد نايت عبد العزيز: رئيس الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين.
- ✓ عبد العزيز مهني: رئيس كونفدرالية الصناعيين والمتعاملين الجزائريين.
- ✓ كمال مولا: رئيس نادي المقاولين والصناعيين بالمتيجة.
- ✓ مولود خلوفي: رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين.
- ✓ عبد الوهاب رحيم: رئيس الاتحاد الوطني للصناعيين.

تم خلال اللقاء تبادل الآراء والمواقف بخصوص الوضع الاقتصادي في الجزائر، وضرورة تنظيم أفضل للتشاور بين مختلف تنظيمات أرباب العمل، وتحديد الوسائل التي تسمح بضمان الاستقرار الاقتصادي لدعم النمو إضافة إلى ضرورة الخروج من التبعية الخارجية.

خرج هذا اللقاء بالاتفاق بين مختلف التنظيمات المشاركة على ضرورة تقديم مقترحات للحكومة لمختلف الانشغالات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري⁽¹⁾.

(1) حفيظ صواليلي، الباترونا تتدارس مناخ الأعمال والوضع الاقتصادي في الجزائر، وارد في: <http://www.elkhabar.com/press/article/978/#sthash.pejzQPqV.dpbs> بتاريخ (07 جانفي 2015م)، الساعة (23:00)، الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

4. لقاء بين منتدى رؤساء المؤسسات ووزير التعليم العالي والبحث العلمي

تم الإعلان من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن إنشاء لجنة مشتركة بين القطاع ومنتدى رؤساء المؤسسات بهدف تقريب الجامعة من المحيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أوضح الطاهر حجار في تصريح له للصحافة عقب لقائه بوفد من منتدى رؤساء المؤسسات يقوده علي حداد رئيس المنتدى أن هذه اللجنة ستعمل على تحديد الملامح الواجب توفرها في خريجي الجامعات لتمكينهم من الاندماج السريع في عالم الشغل، وسيكون لهذه اللجنة التي ستتصب على المستوى المركزي فروع محلية بغية تفعيل قنوات التواصل بين الجامعة والمؤسسات التابعة لمنتدى رؤساء المؤسسات، مشيرا في هذا الصدد إلى أهمية تفعيل نشاط ما أسماه بـ "دار المقاولاتية" المتواجدة على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية، وفي ذات الشأن ألح الوزير على ضرورة تنظيم تريضات ميدانية لفائدة الطلبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية إلى جانب حضور خبراء من منتدى رؤساء المؤسسات إلى الجامعة لتقديم شروحات عملية للطلبة.

كما دعا الطاهر حجار منتدى رؤساء المؤسسات إلى المشاركة في أشغال الندوة الوطنية المتعلقة بتقييم نظام LMD " ليسانس-ماستر-دكتوراه" المقرر تنظيمها شهر ديسمبر 2015م، وكذا المشاركة في الندوة الوطنية حول البحث العلمي للسنة المقبلة 2016م.

من جهة أخرى كشف رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد عن إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي يسير من قبل الطرفين أي بين الجامعة ومنتدى رؤساء المؤسسات حيث تم تخصيص ميزانية أولية لهذا الصندوق قدرت بـ 50 مليون دينار جزائري، معربا عن رغبة المنتدى في تقديم المساعدة لتقريب الجامعة من المحيط الاقتصادي وتدعيم البحث العلمي في الجزائر⁽¹⁾.

(1) وأج، إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي ومنتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 91832، (05 أكتوبر 2015م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وفي شأن آخر متعلق بإنشاء جامعات خاصة أكد الطاهر حجار أن القانون الجزائري يسمح بذلك شريطة احترام دفتر الشروط، مبرزا أن التعليم الخاص يأتي لدعم وتقوية التعليم العام لتجاوز النقص المحتمل تسجيله في بعض التخصصات، وفي هذا السياق جدد حجار التأكيد على أنه تم اعتماد مؤسستين فقط ويتعلق الأمر بالمدرسة العليا للسياحة بعين البنيان ومعهد الترجمة التابع للجامعة العربية.

وبدوره أيضا كشف رئيس منتدى رؤساء المؤسسات عن مشروع لإنشاء جامعة خاصة من المقرر تدشينها شهر مارس 2016م دون إعطاء تفاصيل حول هذا المشروع⁽¹⁾.

5. منتدى رؤساء المؤسسات في اليوم الوطني المنظم من طرف وزارة التجارة تحت شعار "لنستهلك جزائري".

تم افتتاح اليوم الوطني المنظم من طرف وزارة التجارة تحت شعار "لنستهلك جزائري" بفندق الأوراسي، يوم 26 أفريل 2015م بحضور عديد من الأطراف المشاركة وهم: (وزير التجارة، الوزراء، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، رؤساء منظمات أرباب العمل، رؤساء الجمعيات الجزائرية للمستهلكين، المستشارين والخبراء، الصحافة، بالإضافة إلى الضيوف).

ألقى رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد خلال هذه المناسبة الهامة كلمته والتي جاء في مضمونها أن الجزائر تستورد كل ما يستهلكه المواطن الجزائري، ومن هذا المنطلق وجب تكثيف الجهود والتضامن الجماعي لقلب المعادلة وخلق اقتصاد أكثر نجاعة على المدى الطويل يركز على التنمية البشرية ويكون خلافا للثروة ولمناصب الشغل يستفيد منها المواطن الجزائري.

(1) وأج، إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي ومنتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 91832، (05 أكتوبر 2015م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ومنتدى رؤساء المؤسسات انتهج طريق العمل والالتزام والوعي بالمسؤولية لخدمة وترقية وتطوير قدراته ومؤهلاته وإعادة الاعتبار للموارد البشرية والطبيعية، كما جدد الالتزام بالمهام الموكلة إليه⁽¹⁾.

وقام بحملة واسعة تحت شعار " استهلاك منتج بلادي " خلال الفترة الممتدة من 2002م إلى 2004م ثم في سنة 2008م، لتحسيس شرائح واسعة من الجماهير بتفضيل المنتج الوطني في ظل إنهاء الجزائر للتفاوض حول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وولوج مناطق التبادل الحر، لذا وجب على الجميع المساهمة وتحسيس الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين بضرورة فهم العلاقة الوطيدة بين استهلاك منتجات مصنوعة محليا والدفاع عن مناصب الشغل الوطنية، ف شراء منتج جزائري يساهم في ترقية الشغل وامتصاص البطالة في الجزائر والعكس صحيح.

في هذا الإطار قام منتدى رؤساء المؤسسات بإطلاق علامة " جزائري أصلي مضمون " وهذه العلامة تكملة لمبادرة " منتج بلادي " حيث إنها تحمل نفس الأهداف والتي تتمثل في:

- ✓ تحفيز وتطوير الإنتاج الوطني.
- ✓ تحسيس المستهلك بالاختناء المفيد.
- ✓ أولوية خلق مناصب شغل جديدة⁽²⁾.

من خلال اللقاءات والمداخلات السابقة الذكر يتبين لنا الأهمية التي يحتلها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في النظام السياسي الجزائري مقارنة مع التنظيمات الأخرى التي يندرج ضمنها والتي ترجع للعلاقات الموجودة بين الطرفين ومنه يمكننا استنتاج قدرة (FCE) في التأثير على صانع القرار في الأخذ بالاعتراحات التي تكون من طرفه وهذا ما لوحظ من خلال بعض القوانين التي مست قطاع التجارة الخارجية والتي عادت بالنفع على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كما سبق ذكرها في المطلب الثاني من الفصل الثاني.

(1) مداخلة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة افتتاح اليوم الوطني المنظم من طرف وزارة التجارة تحت شعار "لنستهلك جزائري"، 26 أبريل 2015م، فندق الأوراسي-الجزائر، ص ص3-4.

(2) المرجع نفسه، ص ص 5-6.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثاني: التدابير والاقتراحات التي جاء بها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) لبعث الاقتصاد الجزائري في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية (2001م-2019م)

العلاقة بين منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) والحكومة علاقة حوار وتشاور متبادل حيث يقوم المنتدى بتقديم اقتراحات للحكومة في مختلف المسائل الاقتصادية في مختلف القطاعات الاستراتيجية، وتتولى الحكومة دراستها وتحليلها وتنفيذ ما يخدم منها الاقتصاد الوطني، وكنتيجة لمساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال مشاريعه واستثماراته الداخلية والخارجية فالدولة والمنتدى شريكان وليس متنافسين، يعملان معا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فعالة سعيا لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين.

يسعى منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سواء على مستواه أو على مستوى علاقته مع الحكومة والتشاور والحوار معها كما تم التطرق إليه سابقا، سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على علاقته بالحكومة من خلال الحوار الاجتماعي وتقديمه للمقترحات بهدف معرفة أهم المقترحات التي قدمها ومدى تجسيدها على أرض الواقع، حيث تعتبر مرحلة تقديم الاقتراحات مرحلة مهمة من مراحل صنع السياسة العامة⁽¹⁾.

قدم منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) منذ نشأته في 2000م العديد من المقترحات والتي تتماشى مع أهدافه، تدور هذه المقترحات مجملها حول تخفيف القيود المرتبطة بالاستثمار أي تخفيض معدل الفائدة على ائتمانات الاستثمار، وإلغاء بعض الضرائب التي تنهك المؤسسة...

(1) Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Les association d'entrepreneurs en Algérie :émergence d'un nouvel acteur du développement territorial,"**Chaier du CREAD** ", N° 73, Alger, 2005, p5

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وغيرها، كما طالب بفتح قطاع المحروقات أمام الاستثمار الخاص الوطني، واقتراح إنشاء مكاتب صرافة لتسهيل المعاملات مع المتعاملين الأجانب⁽¹⁾.

أولا: التزامات منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) التي جاءت بها الجمعية العامة للمنتدى سنة 2014م

التعاون الناجح مع السلطات والشركاء الاجتماعيين والانفتاح على المجتمع بفضل التعبئة الكبيرة لأعضائه، ساهم في تحقيق الالتزامات التي كانت بمثابة خطة عمل والتي حددت في الجمعية العامة لسنة 2014م والمتمثلة في:

1. العمل بإصرار على تعزيز الحوار مع السلطات العامة ومع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والعمل على تفعيل العلاقة بين العمل الحكومي وجهود المؤسسات لتعزيز الثقة التي تعتبر شرطا أساسيا للاستثمار لدفع عجلة الاقتصاد الوطني.
2. اتحاد جميع المؤسسات الجزائرية سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة لتشكيل قوة اقتصادية وطنية لتحقيق التنمية، لأن لديهم دورا مهما يلعبونه في تطوير الاقتصاد الوطني.
3. حشد رجال الأعمال حتى يتمكنوا من إسماع أصواتهم وطموحاتهم، وطرح التحديات التي تواجههم وتواجه مشاريعهم من أجل مواجهة التحدي المتمثل في النمو.
4. بذل الجهود اللازمة لإحياء وتوسيع النسيج الصناعي، وهو الشرط الوحيد لتعزيز واغتنام الفرص للتكامل الفعال القائم بين المؤسسات الجزائرية والاندماج على المستويات الدولية، وفي هذا الإطار تم الالتزام بتنظيم ندوة في النصف الأول من سنة 2015م تركز على دور ومساهمة المغتربين في التنمية الصناعية في الجزائر⁽²⁾.

⁽¹⁾ Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Op cit, p5

⁽²⁾ مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، غنية أمربوت، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 11/10/2020م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

5. تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الجزائر.
6. العمل على الانفتاح على المبادرات الخاصة للقطاعات مثل: النقل الجوي والنقل البحري للركاب والبضائع، ونقل الطاقة والكهرباء، والقطاع المصرفي والمالي والعديد من القطاعات الأخرى التي لا تزال مغلقة حاليا بالنسبة للمؤسسة الجزائرية. وترجم في الواقع إلى الاهتمام الكبير الذي جسده (FCE) في تنمية القدرات الريادية للشباب الجزائري، وعلى هذا النحو سيسعى المنتدى إلى إنشاء حاضنة اقتصادية لجمع الإمكانيات الشبابية وإنجاحها، وتشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة ومساعدتهم في مشاريعهم بتشجيع روح الإبداع والابتكار، كما ستسمح هذه الأداة بإنشاء واستغلال التآزر بين المؤسسة والجامعة والحاضنة الاقتصادية. وسيتم ربط الحاضنة الاقتصادية بحاضنات عالمية مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسنغفورة.
7. طالب بإصلاح التكوين المهني والتعليم العالي لتلبية احتياجات السوق.
8. قام بإنشاء أربعة أقطاب نفوذ للتجارة الخارجية وهي محددة في أربعة أقاليم (وهران، قسنطينة، الجزائر، حاسي مسعود) والالتقاء خلال اجتماعات نصف سنوية على الأقل برؤساء المؤسسات في منطقتهم، لمناقشة المشاكل والعراقيل التي يواجهونها.
9. إنشاء وحدة على مستوى منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) تتمثل مهمتها في دعم المؤسسات التي تواجه مشاكل وعراقيل.
10. وضع برنامج طوارئ بالتشاور مع السلطات العامة، يهدف إلى ضمان الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحليب والحبوب والأدوية بحلول سنة 2020 كجزء في تنفيذه ستتم دعوة السلطات العامة لتقديم دعم كاف وشفاف للمؤسسات المشاركة في هذا البرنامج⁽¹⁾.

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، غنية أمربوت، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 10/11/2020م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

11. استئناف حملة المستهلكين الوطنيين بدعم من السلطات العامة ووضع آلية تلزم مؤسسات الإنتاج الأجنبية باستخدام المنتجات المحلية، عندما تلبي متطلبات الجودة المطلوبة
 12. بدء التشاور مع السلطات العامة بهدف إنشاء بنك استثماري يكون رأس ماله مفتوحا للمساهمين من القطاع الخاص والمؤسسات، وتتمثل مهمته الأساسية في تحديد رواد الصناعة ودعمهم.
 13. قام بدعوة البنوك إلى اجتماع لوضع استراتيجية تمويل المؤسسات التي تفضل القروض طويلة الأجل للمشاريع الاستثمارية التي تستكمل ببطء.
 14. مناقشات مع إدارة الضرائب لمراجعة نظام ضريبة (IBS) وبشكل أكثر تحديدا تطبيق (IBS) لإعادة استثمار الأرباح في جميع قطاعات إنتاج السلع والخدمات⁽¹⁾.
- إضافة لهذه الالتزامات يمكن إجمال الاقتراحات التي قدمها للحكومة في المبادرة التي قدمها سنة 2015 والتي نوجز ما تضمنته فيما يلي:

ثانيا: الاقتراحات المقدمة في إطار مبادرة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) من أجل عقد نمو اقتصادي جديد (2015م):

يناضل منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) لأجل صنع وتنفيذ سياسة محددة تركز على المؤسسة التي هي مصدر الثروة وتساهم في خلق مناصب شغل منتجة ودائمة بما يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما يسمح بمواصلة جهود الاستثمار بالتركيز على المؤسسة انطلاقا من أهداف واضحة من شأنها رفع مستويات النمو من نسبة 8 % إلى 10 % ، ومنه منتدى رؤساء المؤسسات قدم جملة اقتراحات وتوصيات لخلق اقتصاد جزائري جديد وفعال متمشيا مع الاقتصاد العالمي.

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 10/11/2020م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

تتمثل الفكرة الأساسية من هذه الاقتراحات إيجاد مكانة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بهدف تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي، ومن هذا المنطلق السلطات العمومية مدعوة بشكل ملح لدعمها ومرافقتها في بروزها وتطورها، والتدابير المقترحة يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تدابير إنعاش الاستثمار ودعمه.
- تدابير موجهة لتقليص المجال غير الرسمي بشكل تدريجي.
- تدابير ترمي إلى تبسيط محيط المؤسسة وتحسين جو الأعمال.
- تدابير تنظيم اقتصادي ذي طابع مؤسساتي⁽¹⁾.

الشكل رقم(13): يمثل مبادرة منتدى رؤساء المؤسسات لعقد نمو اقتصادي جديد 2015م.



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معلومات سابقة

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, p 4

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

أولاً: تدابير إنعاش الاستثمار ودعمه

يسعى منتدى رؤساء المؤسسات لتحقيق نسبة من النمو تتراوح ما بين 8 إلى 10% خلال عشر سنوات، وهذا من خلال توفير الشروط والوسائل اللازمة لذلك، لأجل تحقيق نمو قوي ودائم، ولذا جاء بمجموعة من التدابير يمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ تعبئة قدرات المؤسسات الوطنية والمؤسسات الخاصة، ببرنامج النمو بحيث يدمج جل قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ❖ تطوير القطاعات الصناعية الوطنية الرئيسية (الميكانيك، الصيدلة ومواد البناء وغيرها) وكذا القطاعات الأساسية للخدمات (النقل البحري، والجوي، والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية...)، وهذا بهدف تحقيق الأمن الغذائي، و التقليل قدر الإمكان من التبعية الخارجية.
- ❖ التغيير الجذري للجو السائد في مجال الاستثمار ضمن الاقتصاد الوطني، هذا ما يستوجب على الدولة ممارسة دورها كاملاً سواء في إطار الضبط أو تقديم التسهيلات اللازمة.
- ❖ إرجاع المبادرة الكاملة للمقاولين الخواص والعموميين على حد سواء، وهذا بإزالة كل الضغوطات عنهم.
- ❖ فتح المجال للمستثمرين الأجانب بشكل واسع خارج القطاعات الإستراتيجية في الدولة.
- ❖ وضع برنامج للاستثمار للمناطق المتروكة مثل الهضاب العليا و ولايات الجنوب⁽¹⁾.
- ❖ تحديد القطاعات المعنية، ووضع هدف وإلزامية تحقيقه في أجل عشر سنوات، في مجال الصادرات خارج المحروقات.

(1) Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, P 6.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

❖ وضع عقد نمو يشترك فيه المقاولون الخواص والسلطات العمومية، وهذا من خلال التزام المقاولين الخواص حول إنتاج أهداف واضحة أو التصدير الواجب تحقيقه، ومن جهة أخرى السلطات عليها منح ضمانات لتنمية المشاريع الاستثمارية من أجل إنجازها.

هناك أهداف يجب إبرازها علنا مع المتابعة والتقييم، ومن التدابير المقترحة لذلك:

1. استرجاع الحرية الكاملة للاستثمار الحر وغير الخاضع لأي ترخيص، فالمزايا الممنوحة للاستثمار يخولها القانون مباشرة، ويمكن للحكومة الإعلان عن الأولويات التي تكتسي في نظرها الطابع الاستعجالي أو الاستراتيجي والتي تمنحها مزايا تحفيزية إضافية، أما بالنسبة للمشاريع الكبرى المهمة فتستفيد من نظام الاتفاقية الموقعة مع السلطات العمومية.
2. إطلاق سياسة أبطال اقتصاديين وهم الذين سيستفيدون من دعم السلطات العمومية ويكونون تحت رقابة شديدة على أساس أنهم تبنوا أهدافا يجب تحقيقها، سيتم انتقاء 200 بطل موزعين عبر كافة التراب الوطني.
3. فتح كل قطاعات النشاط الاقتصادي للمستثمرين الخواص الوطنيين بشكل فعلي والمتمثلة في كل النشاطات المندرجة في المحروقات والنقل البحري والجوي، والبتروكيماويات، والبنوك والتأمينات وغيرها.
4. إنشاء بنك للاستثمار متخصص في تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمزودة برأس مال يعادل 10 ملايين دولار أمريكي.
5. التخلي عن قاعدة 49/51 المطابقة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي، وإبراز الأقسام التي تعتبر استراتيجية في الدولة مثل: الطاقة، والمحروقات، والتكنولوجيا...، حيث يجب أن يكون فيها الطرف الجزائري ممثلا بالأغلبية، كما يجب منح الأفضلية للتفاوض بالنسبة لكل استثمار يرغب في إقامة الشراكة فيه مع الخارج⁽¹⁾.

(1) Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, pp 6-7.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

6. وضع برنامج يمتد على سبع سنوات يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الجزئي بالنسبة للحبوب، والحبوب الجافة، والحليب والزيت.
7. إقرار برنامج لدعم الصانعين الوطنيين لضمان نسبة 70 إلى 80% من احتياجات الأدوية خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات.
8. إنشاء مناطق ذات أولوية للتنمية في الهضاب العليا والجنوب، وستخص المناطق التالية: تيارت، عين الصفرة، بشار، أدرار، غرداية، المنيع، ورقلة، تقرت، تندوف، إليزي، بسكرة، وتبسة، والتي سيستفيد المستثمرون فيها من منح الأراضي مجانا، والضريبة مقدرة بـ 3% ، والقروض المخفضة.
9. إقامة مناطق صناعية جديدة على طول محور الطريق السيار شرق غرب، وتخصيص المناطق الصناعية حسب نوع النشاط.
10. "في مجال تسيير العقار الصناعي، يتم الاحتفاظ بنظام الامتياز بالنسبة لفترة إنجاز المشاريع الاستثمارية وحدها، وبعدها سيتم اعتماد قاعدة نظام الملكية الكامل".
11. منح كل المؤسسات الراغبة في إعادة دولة ديونها البنكية مع فترة إمهال لثلاثة سنوات، والخزينة تتحمل خلال هذه الفترة أرباح الصرف.
12. "تخصيص الصفقات العمومية للمقاولين العموميين التي لا تتجاوز 30 مليون دينار جزائري بالنسبة للخدمات، و 150 مليون دينار جزائري للوازم، و 200 مليون دينار جزائري للأشغال".
13. "استرجاع قرض الاستهلاك من أجل اقتناء السلع والخدمات المنتجة محليا".
14. استبدال دعم الأسعار بالنسبة للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذا بتكملة المداخل لفائدة الفئة ذات الدخل الضعيف،
15. استئناف وإنعاش حملة (لنستهلك جزائري) بدعم من السلطات العمومية⁽¹⁾.
16. وضع برنامج وطني لتنمية الطاقات المتجددة والشرع فيه سيتم بإشراك المؤسسات الخاصة الوطنية بصفة مباشرة.

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, p 8

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

17. تشجيع رجوع السكان الريفيين الذين فروا من مساكنهم بسبب الإرهاب، ورفع إعانتهم إلى مليون دينار جزائري لكل عائلة.
18. جعل السكن منتوجا تجاريا متوفرا في السوق للملكية أو الإيجار وتدخل الدولة يكون بالنسبة للسكن الاجتماعي، وامتناعها عن توزيع السكن مجانا.
19. تصميم برنامج مدن جديدة ذات أحجام مختلفة، وسيتم تشييدها على طول محور الطريق السيار شرق غرب وطرق السير الكبرى، وستزود بكل المرافق الحضرية والضرورية، ويسند إنشاؤها لمؤسسات جزائرية.
20. "في مجال التصدير تحديد هدف 10 ملايين دولار أمريكي يجب تحقيقه خلال أجل خمس إلى سبع سنوات، و 20 مليار دولار أمريكي يجب تحقيقه بعد عشر أو اثنتي عشرة سنة، و بالمقابل لإصلاح نظام ضبط و تشجيع النشاط الاستثماري" يجب:
 - ✓ تنظيم المعارض بالخارج وتمويلها خاص بالمنتجات الجزائرية.
 - ✓ "الترخيص للمؤسسة المصدرة بالحفاظ على كل إيرادات صادراتها".
 - ✓ الترخيص بإحداث هياكل تجارية بالخارج لصالح المصدرين.
 - ✓ "تخصيص فضاء للتخزين في الموانئ الرئيسية بالنسبة للبضائع الموجهة للتصدير".
 - ✓ إنشاء مناطق حرة موجهة خصيصا لتنمية المنتوجات ذات الأولوية المخصصة للتصدير⁽¹⁾.

(1) Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, p 9

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ثانيا: تدابير موجهة لتقليص المجال غير الرسمي:

يعد القطاع غير الرسمي راسخا بشكل متين في السوق الوطنية ومن التدابير المقترحة في هذا الجانب هي:

21. " إقرار عفو جبائي بتحديد رسم بحوالي 10% للمبالغ المصرح بها للجباية، لا يخص العفو السيولات التي يكون مصدرها من أفعال إجرامية مثل (المخدرات - الارهاب - الرشوة...).

22. " رفع سقف رقم أعمال المؤسسات والنشاطات الخاضعة للضريبة الجزافية إلى 30 مليون دينار جزائري".

23. إحداث أسواق الجملة للخضر والفواكه وجعلها مكانا لترويج وتجارة المنتوجات الفلاحية، وكذا إحداث أسواق نصف أسبوعية للحي بغرض التجارة عوض ممارستها في الشارع من قبل البائعين،

24. إصلاح نظام السجل التجاري على أن تتكفل الدولة بتطوير نظامها لملاحظة الممارسات التجارية في مختلف الأسواق، ومعاقبة المخالفين إذا اقتضى الأمر بشكل صارم.

25. تحديث وتأهيل مستوى المنظومة الوطنية للإعلام الاقتصادي والاجتماعي، والتركيز على متابعة نشاط القطاع الخاص الوطني⁽¹⁾.

ثالثا: تدابير ترمي إلى تبسيط محيط المؤسسة وتحسين جو الأعمال:

جو الأعمال ومحيط المقاول معترف بهما بالإجماع ضمن الاقتصاد الجزائري، كونهما يعتبران عائقين لفعالية المستثمرين والمنتجين، وتدرج التدابير الواجب اتخاذها في إطار برنامج طويل المدى لأجل إرساء أساس قانون اقتصادي منسجم ومحفز، لإحداث ثروة مستدامة،

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, p . 11

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وتدارك النقائص القانونية والعيوب التنظيمية وغيرها، ومن التدابير المقترحة في هذا الإطار نذكر ما يلي:

26. إصلاح القانون الاقتصادي الجزائري، وتدارك الفراغ القانوني أو في بعض حالات الغموض وعدم تكيف النصوص القانونية المعمول بها في مجال قانون التأمينات، والقانون العقاري، وقانون الشركات والقانون التجاري...، ويجب تصميم هذا الإصلاح من أجل إرساء أسس متينة لتنمية المؤسسة الجزائرية.

27. الشروع في إصلاح عميق هادف إلى تبسيط المحيط الجبائي للمقاوم وتطوير نظام جباية محلية مشجع على لامركزية القرار الاقتصادي، وتكييف الجباية مع حاجيات المجموعات الصناعية الكبرى، وتشجيع ترقية الحاجيات الاجتماعية الجديدة كحماية المحيط والبيئة...

28. إعادة النظر في النظام المطبق على الضريبة من خلال إلغاء الضريبة المزدوجة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي، ويجب تقليص نسبة الضريبة على الأرباح التي يعاد استثمارها إلى 5% .

29. تشجيع القروض طويلة المدى بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ذات الإنضاج البطيء⁽¹⁾.

30. رفع نسبة تمويل الإيداعات بهدف جذب القدرات التمويلية وتقليص الاكتناز.

31. " تغيير القيمة الاسمية للنقد: 1 دج = 100 دج قديم " .

32. "رفع ترخيص البنك المركزي المسبق لإنشاء الوكالات البنكية بكيفية تسمح بالدفع بتنمية الشبكة البنكية والتقرب من المعايير الجهوية في هذا المجال، وأيضا تطوير شبكات البنوك الجزائرية بالخارج من أجل التمكن من جميع الموارد المالية التي يحوزها لاسيما المهاجرين الوطنيين في العديد من البلدان الشريكة".

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, p 13.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

33. تحديث نظام الصرف وهذا من خلال إقامة سوق عملة وجعل البنوك مسؤولة عن تسيير العملة الصعبة المرتبطة بالصادرات خارج المحروقات...، وتنظم عمليات إنشاء أعوان الصرف والانطلاق فيها ميدانيا.
34. دفع حركية البورصة من خلال وضع برنامج للدخول إليها بالنسبة لكافة المؤسسات العمومية الوطنية الكبرى، وإقرار تحفيزات للمؤسسات الخاصة والأجنبية المقيمة في السوق الوطنية، وكذا تحديد السعر في البورصة بالنسبة لعمليات الخصصة الكبرى.
35. إعادة النظر في سير غرف التجارة من خلال تمويل نشاطاتها وتكييف قوانينها الأساسية، وإنشاء المناطق الصناعية وتسييرها، وأيضاً المناطق المرفئية لغرف التجارة الجهوية.
36. رفع الإجراء القانوني الذي يمنع استيراد التجهيزات والعتاد القديم كآلات الثابتة والمصانع وتجهيزات البناء والري... (1)

رابعاً: تدابير تنظيم اقتصادي أو ذات طابع مؤسساتي

- إقامة عقد نمو اقتصادي يستلزم إعادة النظر في بعض أشكال التنظيم المؤسساتي لأجل إرساء قواعد سياسة عامة اقتصادية منسجمة مع عالم المؤسسة، وتم تصميم اقتراحات لإحداث الانطلاقة لإنعاش التنمية الاقتصادية على أسس جديدة وهي:
37. إحداث وزارة للاقتصاد الوطني تضم كل من وزارة المالية والصناعة والتجارة.
38. وضع العطلة الأسبوعية بما يتوافق ودول العالم، وتمكين المؤسسات من تهيئة الراحة الأسبوعية حسب تقاليدهم، حيث يتم فتح الإدارات يوم السبت لاستقبال الجمهور مثل البلديات والبريد وشبابيك الدفع.
39. " نزع الطابع الجزائي من الأعمال والأخطاء المرتكبة في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الواقع بحيث يجب إسناد مسؤولية كبرى لهيئات تسيير المؤسسة،

(1) Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, p 14.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

- وتطوير تشريع مناسب في مجال تعارض المصالح واستغلال المصلحة بصفة غير قانونية والاعتراف بالأخطاء المنتظمة المرتبطة بتسيير المؤسسة".
40. " تأسيس تمثيل المؤسسات في كل المجالس والدواوين واللجان أو هياكل الوساطة أو الطعن التي يكون فيها للمؤسسة الحق في الدفاع مثل مجلس المنافسة، لجان الصفقات، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، الموائى، لجان الطعن لدى المصالح الجبائية وغيرها".
41. الاستثمار بشكل مكثف في اقتصاد المعرفة من خلال تعميم تعلم تكنولوجيايات الإعلام والاتصال الجديدة في المدارس، وتجهيزها و تكوين المستخدمين⁽¹⁾.
42. القضاء على الطابع البيروقراطي في الإدارة، وتبسيط العلاقة بين المواطن والإدارة من خلال وضع برنامج الحكومة الالكترونية وتسهيل الحصول على الوثائق الإدارية، وإشراك المؤسسات الخاصة الوطنية الخاصة في هذا التوجه.
43. إقامة علاقة بين نظام التكوين وعالم المؤسسة وهذا بتوجيه سياسات التكوين نحو الاحتياجات الخاصة بالمؤسسة.
44. " إقامة برنامج تأهيل لحوالي عشر مؤسسات أو جامعات وطنية كبرى مع دعم مالي مكثف للدولة، في الاختصاصات الواجب تحديدها بما يتصل وأولوية التنمية الاقتصادية، ويجب أن تصبح هذه المدارس الكبرى والجامعات أقطاب امتياز ذات مستوى عالمي في عشر سنوات، إشراك المجموعة الوطنية بالخارج في هذا البرنامج بشكل وثيق".
45. إضفاء مرونة أكبر على نظام ضبط علاقات العمل والتشغيل وتخص التطورات المنتظرة لاسيما، المهام المسندة حاليا للوكالة الوطنية للتشغيل، الالتزامات المرتبطة بعقد العمل خصوصا القواعد المسيرة للاتفاقيات الجماعية، إعداد نشر المعلومة المتصلة بسوق التشغيل، المساعدات على التكوين المهني في المؤسسة، مكافحة ممارسات السوق غير الرسمية.....".

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, **Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique**, Op cit, p 16.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

46. وضع آجال بصفة تلقائية بالنسبة للوثائق الرئيسية أو التراخيص المسلمة من الإدارات والبنوك مثل رخص البناء 3 أشهر كأقصى حد، البطاقة الجبائية شهر....

47. الشروع في إصلاح لامركزية اقتصادية متقدمة لفائدة إدارات اقتصادية جهوية، حيث يمكن تكليف إدارات جهوية ذات صلاحيات بتسليم الرخص والتراخيص وتنسيق أعمال الدولة خصوصا الموارد العمومية مثل العقار والمنشآت....

48. "إنشاء مرصد للمبادلات الخارجية كأداة للضبط من شأنه المساعدة على إعادة الهيكلة التدريجية للمبادلات الدولية ومرافقة التغييرات الواجب القيام بها على صعيد الاقتصاد الوطني (المرور من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج وأقل تبعية)، كما ستكلف هذه الهيئة بمراقبة المعاملات في مجال التجارة الخارجية خصوصا المشاكل المرتبطة بالتصريحات في مجال القيمة في الجمارك".

49. " تطوير الحوار الاقتصادي والتشاور بين ممثلي القطاع الخاص، وتعزيز أوامر الحوار الاقتصادي من خلال هيكلته وتنظيمه: رزنامات وبرامج ومحادثات محددة مسبقا، تبادل الوثائق وتداولها والتفكير بشأن التنمية الاقتصادية الوطنية، متابعة تنفيذ القرارات المتخذة بشكل فعلي، مشاركة القطاع الخاص في تحضير القوانين والتنظيمات التي لها أثر على السياسة العامة الاقتصادية، نشر كل المشاريع القوانين والتنظيمات ذات الطابع الاقتصادي".

50. تأسيس ووضع وسيط وطني يكلف بالاتصال بين السلطات الاقتصادية والمؤسسة بطريقة تعزز الثقة لنجاح السياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

جاءت هذه التدابير المقترحة من طرف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في ظل الأزمة التي شهدتها الجزائر جراء انخفاض البترول بعد 2014م وتأثر الاقتصاد الوطني الذي كان تابعه ريعيا، حاول المنتدى من خلال هذه المقترحات تقديم حلول لدفع عجلة التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني.

⁽¹⁾ Forum des chefs d'entreprise, Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique, Op cit, pp 17- 18.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

المطلب الثالث: منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وآلياته التأثيرية عبر مراحل عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).

بعد تطرقنا لبعض اللقاءات التي قام بها رئيس منتدى رؤساء المؤسسات مع بعض الشخصيات البارزة في الدولة، وصولا للمقترحات التي قدمها للحكومة في المطلب الثاني والتي تناولناها بالتفصيل نظرا لأهميتها، لذا ومن خلال هذا المطلب سنحاول التركيز على صور تدخل منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر ودوره في صنع السياسة العامة الاقتصادية استنادا إلى ما سبق ذكره من معلومات مهمة والتي ستكون سندا لدراستنا لتوضيح صور التدخل.

ومنه تم حصر صور التدخل في أربع نقاط نراها مهمة لإثراء الدراسة والتي تمثلت في إبراز قوة منتدى رؤساء المؤسسات، مشاركته في الحوار الاجتماعي، طبيعة علاقاته مع السلطات بالدولة، وصولا لكيفية تدخله في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

الشكل رقم(14): يمثل صور تأثير منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى معلومات الدراسة

أولاً: أهداف منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) من خلال الحوار الاجتماعي

الجزائر كباقي دول العالم تماشي مع الأوضاع الدولية عززت من دور المؤسسات في الحوار والتشاور في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية من خلال إشراك منظمات أرباب العمل في الجزائر، وإلزامهم بدعم وتوطيد الحوار مع الحكومة والنقابات تحت إطار الحوار الاجتماعي بين هذه الفواعل، والتي تقوم بالتفاوض والتشاور وتبادل المعلومات حول المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ويعتبر الحوار الاجتماعي أداة هامة لتحريك وتنشيط الحياة الاجتماعية وتوفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج ومواجهة الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة، لذا تسعى الدولة بشكل مستمر لاختيار أفضل القرارات التي تخدمها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

بالرغم من أن منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) جمعية ذات طابع اقتصادي وليست نقابة قامت الدولة بتوجيه دعوات عديدة له للمشاركة في جلسات الحوار الاجتماعي مع الحكومة و (UGTA) ومنظمات أرباب العمل، وكنتيجة لتزايد النفوذ الاقتصادي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) وتزايد انضمام المؤسسات إليه وتزايد إسهاماته في التشغيل، تم الاعتراف به كشريك اجتماعي من طرف النظام السياسي في الجزائر وإشراكه في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في مختلف جولات الثلاثية (الحوار الاجتماعي)، الأمر الذي سمح له بالدفاع عن مصالح المؤسسة والدفع بعملية التنمية الاقتصادية.

ويسعى من خلال الحوار الاجتماعي إلى تقديم مقترحاته والتي يمكن إجمالها في الآتي⁽¹⁾:

- تدوين مشاكل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ضمن الأجندة السياسية لصانعي السياسة العامة في الجزائر.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن الاستقرار الاجتماعي.
- تشجيع المنتج الجزائري والقدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- العمل على عصرنه وتفعيل دور المؤسسة من خلال تثمين مواردها المالية والبشرية.
- فتح مناصب شغل لحاملي الشهادات للقضاء على البطالة.

من خلال تتبع تطور منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) منذ نشأته سنة 2000م في الجزائر، نجد أن البداية كانت محتشمة من حيث عدد المؤسسات المنضمة للمنتدى، وهذا انعكس على استقراره من حيث التجانس في التداول على رئاسته، وهذا ما جعله يعمل بانتظام وبرز دوره الفعال في المجال الاقتصادي والاجتماعي على الساحة الوطنية كأهم تنظيم ذي

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 10/11/2020م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وزن كبير، أصبحت السلطات العليا بالدولة توجه له الدعوة للمشاركة في الحوار الاجتماعي لتقديم مقترحاته والحوار مع الأطراف المشاركة لإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المسجلة في الأجندة السياسية لصانعي السياسة العامة بالدولة وكذا طرح انشغالات كل طرف من أطراف الحوار الاجتماعي والسعي لإيجاد الحلول لها⁽¹⁾.

ثانيا: حجم وقوة تنظيم منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

يستمد قوته من قوة أعضائه وطاقته المالية، فقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE) حوالي 4000 رئيس مؤسسة مقارنة بسنة 2001م حيث لم يكن يتجاوز 68 رئيس مؤسسة، والعدد هذا وحده يشكل عامل قوة في المنظمة التي يضطر صانعو السياسة العامة إلى أن يطلبوا منها دوريا ثقة الناخبين من أعضائها، وهذا ما كان خلال العهود الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة حيث ومنذ سنة 2014م برز دور منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) على الساحة السياسية وتدعيمه للحملات الانتخابية، وكان علي حداد رئيس المنتدى من أبرز الذين دعموا حملة الرئيس بوتفليقة في الانتخابات سنة 2009م وسنة 2014م إلى جانب شخصيات أخرى سعيًا منهم للاستفادة من الصفقات العمومية والتي تم فعليًا بالنسبة للكثير منهم حيث استفادوا من العديد من الصفقات العمومية في مختلف المجالات منها الصناعية، الأشغال العمومية، النقل، البناء وغيرها⁽²⁾.

وبخصوص دعم الانتخابات الرئاسية 17 أبريل 2014م في موقف رسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات صدر عن الجمعية العامة الاستثنائية التي عقدت في 12 مارس 2014م عن مساندة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهد رابعة وجاء هذا القرار إثر تلقي المنتدى رسالة من قبل المترشح للرئاسيات علي بن فليس والتي طلب فيها منه أخذ موقف الحياد في الرئاسيات، وجاء القرار بمساندة الانتخابات مخالفًا للقانون الذي ينظم المنتدى والذي يمنع الخوض في

(1) مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات FCE، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 10 / 11 / 2020م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

(2) جلال بوعاتي، حداد يمزق منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 151356، (03 مارس 2019م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

القضايا السياسية وهذا أدى إلى عقد الجمعية العامة دون اكتمال النصاب المحدد بـ 134 عضو، حيث لم يلتحق بالقاعة سوى 94 عضوا حاملين معهم 39 توكيلا للأعضاء الذين اعتذروا عن المشاركة على تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدته رابعة، كما أصدر المنتدى في نفس اليوم بيان بضرورة الاستمرار في مساندة السياسات المعتمدة من قبل المترشح عبد العزيز بوتفليقة لضمان استمرار وتطور المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁾.

في ظل هذه التطورات التي عرفها المنتدى وعدم بلوغ النصاب القانوني لعقد الجمعية العامة وتأجيلها وعقد جمعية عامة استثنائية كما سبق وذكرنا طرحت عدة تساؤلات في ظل غياب أعضاء المنتدى عن الحضور وهذا يدل على رفض هؤلاء الأعضاء الخوض في موضوع العهدة الرابعة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورفضهم توليه رئاسة الدولة⁽²⁾.

بالرغم من الإضطرابات التي عرفها المنتدى منذ تولي رئاسته علي حداد والتوجه إلى التدخل في السياسة إلا أن دعم منتدى رؤساء المؤسسات ومساندته وتأييده للعهد الانتخابية الخامسة للرئيس بوتفليقة استمر (انظر الملحق)، وعلى إثر احتقان الأوضاع وانتفاضة الشعب حول رغبته لتغيير الأوضاع فكان الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019م، وهذا شكل منعرجا لتغيير الأوضاع داخل المنتدى.

ثالثا: طبيعة علاقات منتدى رؤساء المؤسسات بالنظام السياسي في الجزائر (2001م-2019م)

الوجود القوي لأرباب العمل على مستوى دوائر صنع القرار في الجزائر ظاهرة ملفتة للانتباه كما لاحظنا خلال السنوات الأخيرة، ومع اتباع الجزائر لسياسة التحرير الاقتصادي بدأت تضطلع بأدوار مهمة في صناعة القرار التنفيذي المتعلق بالشؤون الاقتصادية

(1) سمية يوسف، منتدى رؤساء المؤسسات يذفن مصداقيته في خميس وصفوه بـ(أسود)، جريدة الخبر، العدد 30307، (13 مارس 2014م).

(2) ش. محمد، منتدى رؤساء المؤسسات يؤجل عقد جمعيته العامة، جريدة الخبر، العدد 24226، (10 فيفري 2014م).

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

والاجتماعية، وهندسة البنية القانونية⁽¹⁾، الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني من خلال عقد تحالفات مع السلطة لتبني أجندتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة بالعلاقة علاقة مصالح وفوائد متبادلة⁽²⁾.

وعلى اعتبار منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) من ضمن منظمات أرباب العمل في الجزائر فقرة الأعضاء المنضمين له وعلاقاتهم الواسعة بالأوساط البرلمانية والوزارات ووسائل الإعلام جعل السلطات العامة في الجزائر أكثر اهتماما به، ولفت الانتباه أكثر خصوصا منذ مطلع سنة 2014م والتي شكلت المنعرج الحاسم في تاريخ المنتدى في ظل توجه الجزائر لتبني سياسة التحرير الاقتصادي، حيث أخذ أدوارا مهمة في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الدولة، ووضع البنية القانونية تجاه قضايا متنوعة تمس سوق العمل، تحرير التجارة الخارجية، الاستثمار، هيكل الأجور وغيرها، (كما سنتطرق لها في العنصر الموالي).

ساهمت العلاقات بين منتدى رؤساء المؤسسات والنخبة الحاكمة في الجزائر في توثيق الشراكة بين الطرفين، وهذا ما خلصنا إليه من خلال اللقاءات والخطابات التي جاءت في العديد من المناسبات سواء من طرف رئيس المنتدى أو الوزير الأول أو الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين وغيرهم، من الشخصيات البارزة، ومن هذا المنطلق سنحاول التركيز على بعض الخطابات التي سنتناولها من خلال دراستنا والتي نراها تخدم أهدافها، وتبرز لنا أهمية منتدى رؤساء المؤسسات لدى صانعي السياسة العامة الاقتصادية.

تضمن خطاب السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، الذي جاء بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين-تأميم المحروقات)، في فيفري 2017، بالجزائر⁽³⁾، مجموعة من الأهداف التي تخدم دراستنا، حيث

(1) صالح مختاري، المرجع السابق.

(2) فتحي دايم، المرجع السابق.

(3) كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين- تأميم المحروقات)، فيفري 2017م، الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

جاء بصيغة مباشرة، وقد اعتمدنا بعض الوحدات والفئات لأداة تحليل الخطاب من أجل استخراج بعض الخصائص التي نريد الوصول إليها.

استهل رئيس منتدى رؤساء المؤسسات خطابه بتوجيه عبارات الشكر إلى مجموعة من الشخصيات الحاضرة (الوزراء، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورؤساء منظمات أرباب العمل، العمال، الأسرة الإعلامية) معتمدا في خطابه على الألفاظ الانتقائية الرسمية.

أما من ناحية الفكرة فنجد في مضمون الخطاب بعض الأفكار المتعلقة بتجاوز الأزمة الاقتصادية والتخلص من الاقتصاد الريعي، والنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال وثيقة "من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري" التي قدمها المنتدى للحكومة، إضافة إلى تركيزه على انتقائه للمفردات مثلما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم(19): يمثل تحليل مفردات خطاب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد ودلالاتها.

الكلمة	تكرارها	دلالاتها
نثمن	01	دلالة على المكانة التي يحظى بها لدى صانع القرار.
نحن	01	دلالة على تأكيد سلطته وقوة طرحه ومكانته لدى النظام السياسي الجزائري كشخصية مؤثرة.
نؤمن	01	التأكيد على مكانته وقوته لدى صناع القرار في الدولة من خلال الأخذ بمقترحاته.
أريد	01	دلالة على شرعيته في تحقيق أهدافه
أؤكد	01	دلالة على قوة تأثيره وطرحه في النظام السياسي الجزائري.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

أحيي	01	دلالة على مساندته للنظام السياسي الجزائري.
أودّ	01	دلالة على مكانته المميزة التي يحتلها لدى صانعي السياسة العامة في الجزائر.
يتعين	04	دلالة على فعالية منتدى رؤساء المؤسسات في صنع القرار في الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: **كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين-تأميم المحروقات)، فيفري 2017م، الجزائر، المرجع السابق.**

من خلال الجدول نجد أن المفردات الواردة في الخطاب جاءت في مجملها بصيغة الجمع وهذا دلالة على سلطته ومكانته، كما أنه يبرز لنا قوة حضوره ومكانته لدى النظام السياسي الجزائري، وكذا قوته التأثيرية التي ظهرت جليا من خلال الأخذ بمقترحاته.

كما استنتجنا من خلال هذا الخطاب الذي جاء في إطار إحياء الذكرى المزدوجة للاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات، والذي جاء في إطار مناسباتي قوله في التحية: " السيد الأمين العام للمركزية النقابية وأخي عبد المجيد سيدي السعيد⁽¹⁾، والتي لمسنا من قوله العلاقة الوطيدة بين الطرفين، وهي الصفة التي تمكن منتدى رؤساء المؤسسات من كسب امتيازات إضافية لصالحه على اعتبار الاتحاد العام للعمال الجزائريين كمناداة تدافع على العمال في وجه المؤسسة ويشارك في الحوار الاجتماعي مع الحكومة ومنه فإن تحالفهما سيعود بالنفع على المنتدى وبالتالي هذا الأخير يشكل قوة ضغط لدى صانعي السياسة العامة الاقتصادية في الدولة.

(1) **كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين-تأميم المحروقات)، فيفري 2017م، الجزائر، المرجع السابق، ص 4-5.**

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

وفي نفس الخطاب جاء قوله "... أحيي القرارات الجريئة التي اتخذتها السلطات العليا وتحت التوجيهات السديدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لتشجيع الاستثمار وتطوير المؤسسة الوطنية الخاصة والعمومية، ونذكر على سبيل المثال إلغاء تجريم فعل التسيير، ملف العقار الصناعي، التمويل البنكي، تخفيف الإجراءات البيروقراطية أمام المستثمرين، والإجراءات التي تضمنها قانوننا الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... (1).

وكتحليل وصفي لمضمونه فهو يشير إلى أهم المقترحات التي تم تنفيذها من طرف السلطات العليا في الدولة والتي تم ذكرها في قوله، وهذا ما هو موجود في المبادرة التي قدمها منتدى رؤساء المؤسسات للحكومة (انظر المطلب الثاني الفصل الثالث) هذا التجسيد للمقترحات التي توضح مدى أهمية منتدى رؤساء المؤسسات ووزنه وقوته على المستوى السياسي.

وفي خطاب آخر لرئيس منتدى رؤساء المؤسسات الذي جاء في إطار اللقاء التشاوري والإعلامي حول ميثاق الشراكة بين القطاع العمومي والخاص جمع بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني ومنظمات أرباب العمل الذي انعقد بالجزائر في 03 جانفي 2018م (2).

تضمن هذا الخطاب المباشر مجموعة من الأهداف التي تخدم دراستنا، وقد اعتمدنا بعض الوحدات والفئات لأداة تحليل الخطاب من أجل استخراج بعض السمات التي نود دراستها، حيث استهل رئيس منتدى رؤساء المؤسسات خطابه بتوجيه عبارات الشكر إلى مجموعة من الشخصيات البارزة في الدولة (الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، الأمين

(1) كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين-تأميم المحروقات)، فيفري 2017م، الجزائر، المرجع السابق، ص ص 4-5.

(2) كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، لقاء تشاوري إعلامي حول ميثاق الشراكة بين القطاع العمومي والخاص بين: (الاتحاد العام للعمال الجزائريين/ جبهة التحرير الوطني/ منظمات أرباب العمل)، 03 جانفي 2018م، الجزائر.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورؤساء منظمات أرباب العمل، بالإضافة إلى الأسرة الإعلامية) معتمدا في خطابه على الألفاظ الانتقائية الرسمية التي يستخدمها في العادة عند الحديث مع الشخصيات المؤثرة مثل الوزراء، الوزير الأول وغيرهم.

كما جاءت مفردات الخطاب مثل سيادتكم دلالة على الاحترام باعتبارها شخصيات هامة في الدولة، أما من ناحية الفكرة، فنجد في مضمون الخطاب بعض الأفكار المتعلقة بتعزيز الشراكة بين الطرفين و إبرام اتفاقيات وغيرها، دلالة على رغبته في تمتين العلاقات وتطويرها، إضافة إلى تركيزه على انتقاء مفردات إعلامية مثلما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم(20): يمثل المفردات ودلالاتها في الخطاب

الكلمة	تكرارها	دلالاتها
نودَ	01	دلالة على قوة العلاقة التي تربط بين الطرفين (منتدى رؤساء المؤسسات والاتحاد العام للعمال الجزائريين)، ودلالة على مكانته في صنع القرار.
أود	01	
أنوه	01	التأكيد على دور وفعالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين والعلاقة المتينة التي تربط الطرفين.
أستحضر	01	دلالة على علاقة منتدى رؤساء المؤسسات بالنظام السياسي والمكانة التي يحتلها.
أكد	01	دلالة على التأكيد على قوة تأثيره.
نؤكد	01	

**الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية
في الجزائر 2001م-2019م**

نريد	01	دلالة على شرعيته كمنتدى يدافع على مصلحة المؤسسة الاقتصادية.
نحن	04	دلالة على تأكيد سلطته وقوة طرحه ومكانته لدى النظام السياسي الجزائري كشخصية مؤثرة.
نرفض	02	دلالة على التنبيه، أو التهديد غير المباشر لبعض الأطراف، أو إيصال رسالة مشفرة للمعني.
أعتمد	01	دلالة على التخفيض من نبرة التنبيه لكسب الود لدى المعنيين.
نرفع	01	دلالة على الثقة بالنفس.
نلتزم	01	دلالة على مكانته وقوة تأثيره.
أجدد	01	دلالة على تجديد الشكر.

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: **كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، لقاء تشاوري إعلامي حول ميثاق الشراكة بين القطاع العمومي والخاص بين:** (الاتحاد العام للعمال الجزائريين/ جبهة التحرير الوطني/ منظمات أرباب العمل)، 03 جانفي 2018م، الجزائر.

من خلال الجدول السابق نجد أن المفردات الواردة في الخطاب جاءت في مجملها بصيغة الجمع، وهذا لأنه يتم توظيف هذه الصيغة بطريقتين إما دلالة على الاحترام أو إبراز سلطة ومكانة الشخص وهذه الأخيرة تنطبق على رئيس منتدى رؤساء المؤسسات "علي حداد" كونه كررها أكثر من مرة في خطابه وأرقفها بجمال تعبر عن قوة حضوره وسلطته التأثيرية.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

حيث جاء في قوله: " ... نحن نعمل يوميا في الميدان، ونحن أدرى بالصعوبات التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية الوطنية، ونرفض تلك الخطوط الحمراء التي يريد البعض وضعها في اجتماعات الصالونات.

نحن رؤساء المؤسسات نعرف جيدا الخطوط الحمراء...

✓ الخطوط الحمراء هي تلك التي تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني أو استباق انهياره.

✓ الخطوط الحمراء هي خطر رهن السيادة الوطنية.

✓ الخطوط الحمراء هو البقاء مكتوفي الأيدي أمام التبعية للخارج.

✓ الخطوط الحمراء هي العراقيل التي تواجهها المؤسسة الجزائرية يوميا.".

كما جاء أيضا في قوله " ... لقائنا اليوم ليس ثلاثية جديدة أو موازية بل هو مبادرة مسؤولة من أجل شرح المغزى الحقيقي ومحتوى ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، الذي تم إبرامه تحت إشراف وحضور معالي الوزير الأول، السيد أحمد أويحي ممثلا للسلطات العليا في البلاد، والسيد سيدي سعيد ممثلا للعمال وممثلو أرباب العمل... (1).

في التحليل الضمني لهذا القول الذي أوردناه والذي يشكل جزءا من خطاب علي حداد، جاء توضيحا للهدف الأساسي الذي من أجله يتم عقد ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكان كلامه موجها للنخبة في النظام السياسي التي حضرت اللقاء، بهدف كسب التأييد من طرفهم حول الموضوع والتصديق عليه.

(1) كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، لقاء تشاوري إعلامي حول ميثاق الشراكة بين القطاع العمومي والخاص بين: (الاتحاد العام للعمال الجزائريين/ جبهة التحرير الوطني/ منظمات أرباب العمل)، 03 جانفي 2018م، الجزائر، المرجع السابق، ص 4.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ونشير هنا أيضا أن هذا الميثاق الذي سيوطد الشراكة بين القطاع الخاص والعام كان في إطار المقترحات المقدمة من طرف منظمات أرباب العمل بشكل عام ومنتدى رؤساء المؤسسات بشكل خاص.

من ناحية تأييده للنظام نجد أن الخطاب يزكي السلطة وهذا حسب ما أشير إليه في الخطاب كما جاء في إشارته لخطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي حث على التمسك بالوحدة الوطنية، وخدمة المواطن والتنمية.

وفي خطاب آخر جاء قوله: "... لقد قطعنا شوطا هاما في إرساء الأطر المؤسسية للتشاور والحوار بين البلدين، لهذا علينا الانتقال إلى مرحلة أخرى تقتضي تجسيد هذه النوايا الحسنة إلى مشاريع ميدانية بمختلف الصيغ، وفي مختلف القطاعات، لاسيما وأن السلطات العليا في الجزائر وضعت إطارا قانونيا وتنظيميا جد محفزا للاستثمار..."⁽¹⁾.

وفي تحليل ضمني لمضمون الخطاب نجد أن قوة طرح علي حداد ومبادرته بإلقاء الخطاب في المملكة العربية السعودية بالرياض عامل قوة للمنتدى على اعتبار أنه اختير من بين منظمات أرباب العمل الآخرين لإلقاء كلمته، وكان هذا اللقاء بحضور الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال ورجال الأعمال وكذا رجال الإعلام، واللجنة المشتركة كانت تحت رعاية حكومتي البلدين وهذا لتوطيد العلاقات البينية بينهما.

كما خلصنا من خلال ما قاله إلى نتيجة مفادها أن منتدى رؤساء المؤسسات ساهم في إرساء الحوار بين البلدين في محاولته لإقناع الطرف الآخر للاستثمار في الجزائر في ظل الأطر القانونية الجديدة لتحسين مناخ الاستثمار التي أرستها الجزائر بهذا الخصوص.

وفي مداخلة رئيس منتدى رؤساء المؤسسات جاء قوله: "...أحيي نتائج الثلاثية كما أود أيضا أن أحيي بقوة السيد الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي لا يتوانى في

(1) مداخلة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، اجتماع اللجنة العليا المشتركة المملكة العربية السعودية-الجزائر، 15 نوفمبر 2016م، الرياض، ص05.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

الدفاع عن المؤسسة والمنتوج الوطني...⁽¹⁾. خلصنا من خلال هذه المداخلة التي ألقاها علي حداد وبالخصوص في مقولته السابقة والتي كانت بحضور عديد الشخصيات البارزة في الدولة والوزراء وغيرهم في مبادرة "لنستهلك جزائري" التي نظمتها وزارة التجارة، تظهر لنا العلاقات الوطيدة بين علي حداد وبين الشخصيات الأخرى المشاركة وبالخصوص الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

من خلال تحليلنا لبعض خطابات رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد وصلنا إلى خلاصة مفادها أن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات في خطابه لا يتحدث كشخص يملك صلاحيات كرئيس منتدى بل يتجاوز ذلك إلى صانع قرار يساهم في صنع السياسة العامة الاقتصادية وهذا من خلال ما تضمنته الخطابات التي درسناها.

والدليل على ذلك الظروف التي شهدتها منتدى رؤساء المؤسسات خلال سنة 2019م ودخول رئيسه علي حداد للسجن بسبب التهم المنسوبة إليه إضافة إلى تدخله في السياسة متجاوزا بذلك الأطر القانونية التي تنظمه وحياده على الأهداف التي وجد لأجلها المنتدى متجاوزا بذلك عدة صلاحيات مثل دعمه للحملات الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، إضافة إلى امتلاكه لقنوات إعلامية مثل قناة "دزاير نيوز" بالإضافة لاكتسابه للجنسية البريطانية.

كما أن علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات. في كل الفعاليات والمناسبات السياسية بجانب صانع القرار وهذا منذ توليه لرئاسة المنتدى.

(1) مداخلة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة افتتاح اليوم الوطني المنظم من طرف وزارة التجارة تحت شعار "لنستهلك جزائري"، 26 أفريل 2015م، فندق الأوراسي-الجزائر، ص 5.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

رابعاً: منتدى رؤساء المؤسسات من خلال التدخل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

يسعى منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) إلى التأثير على صانعي السياسة العامة للاهتمام بقضاياهم، ودفعه لاتخاذ مواقف أو قرارات لخدمة أهدافه وتحقيق مصالحه، وهذا لما يتمتع به من القوة والنفوذ المستمد من العلاقات المتنوعة والمتداخلة مع صانعي السياسة العامة.

حيث لا يمكن فصل السياسة عن هدف هذه المصالح حيث تمثل هذه الأخيرة العنصر الأساسي السائد في جميع مستويات الحكومة حيث أصبح يؤثر على شؤون الدولة وعلى السياسة العامة بشكل غير رسمي⁽¹⁾.

1) منتدى رؤساء المؤسسات والمقترحات التي جاء بها

وفي ظل التزايد الكبير لدور منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في السياسة العامة الاقتصادية خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في سنة 2014م والتي تمثلت في انخفاض أسعار البترول، تزايد اهتمام الدولة به في ظل تراجع دورها في مختلف المجالات الاقتصادية ومنح الفرصة لبروز فواعل أخرى لتهيئة البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي باعتباره يملك المؤهلات لذلك.

قدمنا سابقاً الدور الذي تضطلع به منظمات أرباب العمل في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال ما تقدمه من اقتراحات وعلى اعتبار أن منتدى رؤساء المؤسسات يشكل تنظيمًا ينطوي على مجموعة من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قدم اقتراحاته من خلال مشاركته في الثلاثية كما تم توضيحه في الجدولين السابقين رقم (10) و(11)، وأبرز الاقتراحات التي جاء بها ما ذكرناه سابقاً خلال الفصل الثاني والتي تندرج

(1) هيثم هادي نعمان الهيتي، العلاقات العامة السياسية-بناء الصورة عبر اللوبيات ووسائل الاتصال الجماهيري، الطبعة الأولى. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019م، ص ص 117-118.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

ضمن الاقتراحات التي قدمتها منظمات أرباب العمل، بالإضافة إلى تقديم مقترحات مجملها كانت تمس المؤسسة الاقتصادية وتطويرها ومنح المحيط الملائم لتفعيل نشاطها وكذا القضاء على العراقيل التي تواجهها كمشكل التمويل والعقار الصناعي وغيرها.

كما أن هناك مبادرة قام بها منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في سنة 2015م كما ذكرناها سابقا خلال المطلب الثاني من هذا الفصل قدمت للحكومة، تضمنت مجموعة اقتراحات من أجل عقد نمو اقتصادي جديد كانت ترمي لتقليص المجال غير الرسمي، وتبسيط محيط المؤسسة وتحسين جو الأعمال، وتنظيم الاقتصاد في إطار مؤسساتي، بالإضافة للتدابير المتعلقة بالاستثمار.

ساهمت الاقتراحات التي قدمها منتدى رؤساء المؤسسات للحكومة منح العديد من الامتيازات للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال الأخذ ببعض هذه المقترحات والتي سنتطرق لها من خلال مرحلة التنفيذ.

(2) مرحلة التنفيذ

في ظل النفوذ المالي والعلاقات المتشابكة التي نشأت بين أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) والشخصيات البارزة في الدولة كما تم التطرق لها في المطلب الأول من هذا الفصل والتي تمخض عنها عدة لقاءات مع الوزراء والوزير الأول وغيرهم من صانعي السياسة العامة في الجزائر، كان بمثابة عامل قوة، يوضح طبيعة المكانة التي يحتلها المنتدى في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

حيث كان له دور كبير في توجيه سياسة الدولة الجزائرية من خلال الضغط على صانعي السياسة العامة في ظل العلاقات المتواجدة لأعضاء المنتدى بالمجلس الشعبي الوطني والتي ساهمت في عقد تحالفات لتبني أجندتها السياسية في المقابل تحقيق مطالبها وتحقيق مصالح مشتركة بين الطرفين، ويمكن إبراز ذلك من خلال المقترحات التي تم الأخذ بها من

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

طرف السلطات العليا، والتي سبق ذكرها في الفصل الثاني في إطار دور منظمات أرباب العمل في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، نذكر منها:

- ❖ الإعفاء الضريبي من الرسم على النشاط المهني ويعتبر تحفيزا جبائيا.
- ❖ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- ❖ الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة إلى جانب تحفيزات جمركية منها:
 - جمركة السلع في مقر المصدر.
 - وضع رواق أخضر خاص لعمليات التصدير يسمح بالتصريح بالسلع دون مراقبة.
 - إعادة العمل بالنظام الجمركي المعروف " دراوبيك".
- ❖ محاربة التجارة غير الشرعية من خلال القضاء على الأسواق الفوضوية حيث تم برمجة إنجاز 767 سوق جوارية تم استلام 594 وتوزيع مربعاتها على مختلف التجار الناشطين في الأسواق الموازية.
- ❖ وضع برنامج لإنجاز 291 سوق مغطاة عبر 48 ولاية بهدف القضاء على الأسواق الفوضوية التي يبلغ عددها 1368 في سبتمبر 2015م، تم القضاء على 945 منها،
- ❖ تشجيع إنجاز المراكز التجارية والأسواق الضخمة⁽¹⁾.

هذه الاقتراحات المجسدة كان لها الأثر الكبير على منظمات أرباب العمل في الجزائر بصفة عامة ومنتدى رؤساء المؤسسات بصفة خاصة على اعتبارها من بين المقترحات التي قدمت للحكومة خلال الحوار والتشاور وكذا لأهميتها في الاستفادة من تطبيقها على أرض الواقع.

(1) مجلة مجلس الأمة، العدد 68، جانفي 2016م، المرجع السابق، ص 38.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

كما لوحظ بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان سنة 2017 المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول⁽¹⁾، والتي لم تتوافق وأهداف منتدى رؤساء المؤسسات والتضييق على نشاطاته.

حيث شرع الوزير الأول عبد المجيد تبون سابقا والذي أكد أنه ينفذ ما كلفه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لدرجة أنه أشار إليهم في خطابه أمام البرلمان عندما هاجمهم ووصفهم بأصحاب المال الفاسد، وأنه لن يسمح باستمرار الوضع، هذه التهديدات أدت لإقالته بعد 80 يوما من تعيينه، وجاء خلفا له أحمد أويحي وأكد بأنه له علاقات صداقة لرئيس منتدى رؤساء المؤسسات وأنه يدافع عن رجال الأعمال الجزائريين الذين يقدمون الكثير للاقتصاد الوطني الجزائري⁽²⁾، وبفضل الضغوطات التي كانت من طرف المنتدى تم إلغاء المرسوم السابق ذكره، وإصدار المرسوم التنفيذي رقم 17-244 المؤرخ في 22 أوت سنة 2017م⁽³⁾.

وكذا العلاقات التي كانت تربط بين الطرفين تأكدت أكثر مع التوقيع على ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص والذي تم بموجبه فتح رأسمال الشركات العمومية أمامهم في شتى القطاعات⁽⁴⁾.

وأیضا بصدور المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م الذي يحدد

(1) المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، المرجع السابق، ص 13.

(2) جلال بوعاتي، المرجع السابق.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 17-244 المؤرخ في 22 أوت سنة 2017م المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، المرجع السابق، ص 11.

(4) جلال بوعاتي، المرجع السابق.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع⁽¹⁾ واجه أرباب المؤسسات عدة عراقيل للحصول على رخص الاستيراد نظرا للإجراءات التي تضمنها المرسوم السابق الذكر في هذا الإطار تم الضغط على صانع السياسات لإبطال هذا القرار.

وفي ظل الضغوطات الممارسة من أعضاء منتدى رؤساء المؤسسات تم إلغاؤه وصدر المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017م المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م⁽²⁾.

مما سبق نستخلص أن منتدى رؤساء المؤسسات له عديد العلاقات مع المقربين من عملية صنع القرار في النظام السياسي الجزائري، وظهر لنا هذا جليا من خلال اللقاءات الكثيرة والمتكررة مع الوزراء والوزير الأول وغيرهم من الشخصيات البارزة في الدولة، وبحكم العلاقات الوطيدة التي نشأت بين الطرفين أصبحت الحكومة تأخذ بعين الاعتبار التدابير والاقتراحات التي صاغها منتدى رؤساء المؤسسات والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في المطلب الثاني.

وخلصنا إلى أن الصلات التي جمعت منتدى رؤساء المؤسسات مع الشخصيات البارزة في الدولة منحه مكانة وقوة تأثير عليهم وهذا ما تناولناه خلال المطلب الثالث حيث تبين لنا أن ما يملكه من قوة مالية وحجمه الذي يتميز به من انضمام عدد كبير من رؤساء المؤسسات الاقتصادية جعله قوة ضغط تحصل من خلالها على امتيازات لم تحصل عليها منظمات أرباب العمل في الجزائر، وأصبح المساهم أيضا في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية من خلال الأخذ بمقترحاته.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م، المرجع السابق، ص 12-13.

(2) المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017م المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م، المرجع السابق، ص 11.

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

خلاصة واستنتاجات:

نستخلص في الأخير من خلال هذا الفصل وما تضمنه من مباحث ومطالب:

أن منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر أنشئ بصيغة جمعية ذات طابع اقتصادي وهي تعبر عن تجمع للمؤسسات الاقتصادية والتي شكلت تنظيما تحت مسمى (FCE) ، هذا التنظيم جاء تحت قانون الجمعيات والذي حصل على اعتماد له من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يسعى لتحقيق جملة من الأهداف كما ذكرناها خلال هذا المبحث، في هذا الإطار ونظرا لبروز منتدى رؤساء المؤسسات على الساحة السياسية وكفاعل في الاقتصاد الجزائري لعدة اعتبارات وأصبح له وزن في صياغة وصنع السياسة العامة الاقتصادية للجزائر وهذا ما كان في المبحث الأول من هذا الفصل.

أما في المبحث الثاني فتوصلنا لمجموعة من النتائج يمكنها أن تكون دعامة أساسية لدراستنا حيث خلصنا إلى أن منتدى رؤساء المؤسسات يستخدم آليات حصرناها في جيل (FCE) ويتم خلق جيل جديد من رجال الأعمال لديهم الجرأة على اتخاذ القرار والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بالإضافة لبصمة جزائرية تمنح للمؤسسات الاقتصادية التي تتوافق والشروط التي وضعت لمنح العلامة، بالإضافة إلى مشاركته في النشاط الاجتماعي كما تم توضيحه سابقا وكذا نشاطه على المستوى الدولي، وبالتالي هذه الآليات ومشاركته في النشاط الاجتماعي من خلال المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة منحت منتدى رؤساء المؤسسات مكانة مهمة والقدرة للضغط على صانعي السياسة العامة الاقتصادية في الدولة والمشاركة في صياغتها.

و في المبحث الثالث توصلنا إلى دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية، وهذا بالتركيز على ثلاث نقاط أساسية تمثلت في العلاقات التي تربطه بصانعي القرار في الجزائر حيث برزت له عدة علاقات مع المقربين من عملية صنع القرار في النظام السياسي الجزائري وظهر لنا هذا جليا من خلال اللقاءات الكثيرة والمتكررة مع الوزراء والوزير الأول وغيرهم من الشخصيات البارزة في الدولة، كما لاحظنا بأن هذه العلاقات

الفصل الثالث: دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م

الوطيدة التي نشأة بين الطرفين أدت بالحكومة للأخذ ببعض التدابير والاقتراحات التي قدمها منتدى رؤساء المؤسسات والتي تطرقنا إليها بالتفصيل في المطلب الثاني والتي جاءت في مجملها ذات طابع اقتصادي تمس المؤسسة الاقتصادية في الجزائر.

وكسؤال تمهيدي لفصلنا الرابع: ما مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بناء على الأدوار التي لعبها وتم تحليلها في الفصل الثالث؟

الفصل الرابع

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

تمهيد

المبحث الأول: تقييم المجتمع المدني - مقارنة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم ومعايير التقييم.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم المجتمع المدني

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المجتمع المدني

المبحث الثاني: تقييم فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الأول: تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

المطلب الثاني: التحليل الكيفي لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات (2001م-2019م)

المبحث الثالث: قياس دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر آفاق 2030م (مع استخدام تقنية التنبؤ)

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التنبؤ

المطلب الثاني: آفاق منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر "آفاق 2030م".

خلاصة واستنتاجات

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق لدور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية وخلصنا إلى جملة من النتائج كانت دعامة أساسية لبحثنا تعرفنا من خلالها على منتدى رؤساء المؤسسات وأطره التنظيمية، إضافة للآليات المستخدمة من طرفه والتي حصرناها في جيل (FCE) وبصمة جزائرية والجامعة الصيفية، وكذا التعرف أكثر عليه وعلى أهميته في الساحة الوطنية في ظل علاقاته المتشابكة مع الأطراف المقربة من عملية صنع القرار في الجزائر وهذا لإبراز الأدوار التي يضطلع بها سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

وبعد توضيح كيفية تأثير منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر حيث تمحورت النقاط التي تناولها الفصل في إبراز أهم اللقاءات والاتفاقات التي كانت بينه وبين صناع القرار إضافة إلى المقترحات التي قدمها المنتدى للحكومة، خالصنا لنتيجة مفادها أن العلاقات التي ربطت بين الطرفين كان لها التأثير المباشر في بروز المنتدى وتأثيره في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

وانطلاقا من دور منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر وإبراز الأدوار التي يضطلع بها في إطار الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية كما تم توضيحه في الفصل السابق على اعتباره تنظيما يدافع على المؤسسة الاقتصادية، ركزنا خلال هذا الفصل على تقييم فاعليته في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وكذا آفاقه بعد سنة 2019م بعد تغير مساره هذا باستخدام إحدى تقنيات الدراسات المستقبلية والمتمثلة في تقنية التنبؤ.

لذا ارتأينا من خلال هذا الفصل أن نتناول ثلاثة مباحث أساسية وهي:

المبحث الأول: تقييم المجتمع المدني-مقاربة مفاهيمية.

المبحث الثاني: تقييم فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م).

المبحث الثالث: آفاق منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2019م-2030م (مع استخدام تقنية التنبؤ).

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المبحث الأول: تقييم المجتمع المدني-مقاربة مفاهيمية

تعتبر السياسة العامة كوسيلة لتسيير الشؤون العمومية والاستجابة لمتطلبات المواطن وهذا في مختلف أوجه الحياة، وتعتبر عملية التقييم من بين المراحل التي تمر بها عملية صنعها وتكتسي أهمية بالغة لكونها تساهم في ترشيد القرارات، والسياسات والبرامج التي تنتهجها الدولة.

ويعتبر التقييم أداة وليس غاية في حد ذاته ولذلك يتعين عليها أن تتكيف مع مختلف الاحتياجات، وهناك العديد من أنواع التقييم حسب توقيتها (السابق، اللاحق) وتكوين الفريق (تشاركي، ثلاثي) ولكن أكثرها أهمية في خطة التقييم التي تعقد كل سنتين هي: التقييمات المواضيعية أو البرنامجية، دراسة موضوع أو برنامج التقييمات القطرية التي تركز على البلدان، والتقييم المكتبي يتم القيام به في المقر على الوثائق المتاحة⁽¹⁾، حيث ينبغي أن يوفر التقييم معلومات قائمة على الأدلة تكون ذات مصداقية وموثوقة ومفيدة، مما يتيح إدماج النتائج والتوصيات في الوقت المناسب في عملية صنع القرار، التقييم هو أداة إدارية تعليمية وعملية تنظيمية لتحسين الأنشطة الحالية والتخطيط المستقبلي والبرمجة واتخاذ القرارات في المستقبل⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق سيتم من خلال هذا المبحث الأول تناول الأطر المفاهيمية لتقييم المجتمع المدني وهذا لإزالة الإبهام والغموض عن المصطلح وهذا من خلال ثلاثة مطالب، في **المطلب الأول** قمنا بالتركيز على مفهوم التقييم الذي تضمن تعريفه وأهدافه والمعايير التي يستند إليها في التقييم بالإضافة لمؤشرات التقييم والتي ركزنا فيه على المؤشرات الكمية والنوعية في التقييم ، أما في **المطلب الثاني** فتناولنا مفهوم تقييم المجتمع المدني والذي تضمن التعريف وأهمية تقييم المجتمع المدني وصولاً في **المطلب الثالث** إلى المؤشرات التي يعتمد عليها في العملية التقييمية.

(1) Rosina Salerno, **Questions and Answers on Evaluation**, Look at the site: file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in_evaluation.pdf, (03/11/2020), p 01.

(2) Assessment Tools for Measuring, Civil Society's Enabling Environment, "**Global Trends in NGO Law**", Issue=01, Vol 05, 1992, p 01.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الأول: مفهوم ومعايير التقييم:

من خلال هذا المطلب سنحاول الإحاطة بمفهوم التقييم من خلال تعريفه وإبراز شروط وأهداف ومعايير التقييم ومؤشراته.

أولاً: مفهوم التقييم

أ- تعريف التقييم:

التقييم كغيره من المفاهيم التي لاقت جدلاً كبيراً حول تعريفه، فبالرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه من طرف جميع المفكرين والباحثين إلا أن تعريف التقييم هو أمر لا بد منه، لذا ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تقديم التعريف اللغوي للتقييم ومن ثمة تقديم مختلف التعاريف التي وردت سواء من بعض المؤسسات والهيئات الدولية أو المفكرين.

1: لغة

يشير مفهوم التقييم إلى تقدير قيمة الشيء⁽¹⁾.

2: اصطلاحاً

يمكن تعريف التقييم بأنه "عملية بحث تطبيقية لجمع وتحليل الدلائل Evidence التي تصل بنا إلى تحديد أو تقدير، أو الحكم على برامج، وسياسات Policies، ونوعية Quality، أو خطة، أو منتج Product أو قيم Values، أو أشخاص".

(1) أماني قنديل، المرجع السابق، ص 211.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

أ. تعريف تقييم المجتمع المدني لدى الهيئات والمؤسسات الدولية:

في تعريف البنك الدولي لعام 2004م " يعتبر التقييم تقديرا منظما وموضوعيا لبرنامج أو سياسة أو مشروع بما يشمل تصميمها وتنفيذها ونتائجها" هذا التعريف يركز على ثلاثة مستويات لعملية التقييم وهي تتمثل في وضع الخطة، ومن ثم التنفيذ وفي الأخير النتائج.

ب. تعريف تقييم المجتمع المدني لدى بعض المفكرين

وفي تعريف توماس داي **Tomas dye**: التقييم هو تقدير فاعلية برنامج أو سياسة في مواجهة أهدافها" هذا التعريف يركز على قياس الفاعلية من خلال العلاقة بين أهداف البرامج والسياسات وبين آثارها وانعكاساتها.

في تعريف **Paul Dickens** التقييم هو: التطبيق المنهجي لإجراءات البحث الاجتماعي، التي توفر أساسا موضوعيا وواقعيا لاتخاذ القرارات حول تحسين برامج وسياسات، أو تفسيرها، أو إنهاؤها، وبهدف تطوير الخدمات الإنسانية"، هذا التعريف يركز على أهمية التقييم في تطوير قرارات و برامج و سياسات صانعي القرار⁽¹⁾.

يعرف "سكريفين" و"مارك وهينري" و"جولنس" و"ستاك" التقييم بأنه: " عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيء ما". ويبدو هذا التعريف كميا وينبع من توجه عقلاني للجهة التي تقوم بعملية التقييم⁽²⁾.

والتقييم بالمعنى الواسع يهتم بفعالية البرامج، وهو عملية منهجية لفهم ما يفعله البرنامج ومدى حسن ما يقوم به، ويمكن استخدام نتائج التقييم للحفاظ على جودة البرنامج أو تحسينه

(1) أماني قنديل، المرجع السابق، ص 211.

(2) عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة: النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص159.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ولضمان أن التخطيط المستقبلي يمكن أن يكون أكثر استنادا إلى الأدلة، ويشكل التقييم جزءا من دورة مستمرة من تخطيط البرامج وتنفيذها وتحسينها⁽¹⁾.

وكتعريف إجرائي للتقييم هو: عملية منهجية وحيادية لنشاط أو مشروع أو برنامج أو مجال تشغيلي، لمعرفة حسن ما يقوم به، فهو يركز على الإنجازات ويحافظ على جودتها ويساهم في التخطيط المستقبلي لها وتدارك النقائص الموجودة فيها.

ب- شروط التقييم:

1. **الحيادية:** يزيد الحياد من مصداقية التقييم ويقلل من التحيز في جمع البيانات وتحليلها والنتائج والاستنتاجات والتوصيات، وشرط الحياد قائم في جميع مراحل عملية التقييم.
2. **الاستقلال:** يجب وضع وظيفة التقييم بشكل مستقل عن الوظائف الأخرى بحيث تكون خالية من التأثير غير المبرر، ويجب أن يكون المقيمون مستقلين، مما يعني أن أعضاء فريق التقييم يجب ألا يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن وضع السياسات أو التصميم أو الإدارة العامة لموضوع التقييم.
3. **معايير الجودة:** يجب أن تقدم تقارير التقييم بطريقة كاملة ومتوازنة، ويستوجب على فريق التقييم أن يشرحوا المنهجية المتبعة، وأن يسلطوا الضوء على القيود المنهجية للتقييم، والاهتمامات الرئيسية والنتائج التي تتوصل إليها، وما يترتب على ذلك من استنتاجات وتوصيات.
4. **الشفافية والاستشارات:** الشفافية والتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين هما سمتان أساسيتان في جميع مراحل عملية التقييم، وهذا يحسن المصداقية ويسر بناء توافق الآراء⁽²⁾.

(1) Building Our Understanding: Key Concepts of Evaluation What is it and how do you do it?, Creating a Culture of Healthy, Living, Look at the site: <https://www.cdc.gov/> , (03/11/2020).

(2) Rosina Salerno, Op cit , p 03.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ت- أهداف التقييم:

يهدف التقييم لمعرفة ما إذا كنا نفعل الشيء الصحيح، وإذا كنا نفعل ذلك بشكل صحيح، وإذا كان هناك بديل أفضل.

وبذلك يساعد التقييم على تصميم التدخل (التخطيط والإدارة) ويساعد على تخصيص الموارد بكفاءة ويحسن نوعية التدخل، ويقدم تقارير عن إنجازات التدخل أي (المساءلة)، ويضمن الاستخدام الأمثل لأموالها ومواردها الأخرى ويقدم بدائل لصانعي القرارات⁽¹⁾، كما يهدف إلى توضيح وفهم الديناميكيات الداخلية لعمليات البرامج⁽²⁾.

ثانيا: معايير التقييم: تتمثل معايير التقييم فيما يلي:

1. **الفاعلية:** "هي مصطلح يطلق للدلالة على المدى الذي بلغه، أو يتوقع أن يبلغه المشروع في تحقيق أهدافه، مع أخذ الأهمية النسبية للأهداف بعين الاعتبار"⁽³⁾.
2. **الكفاءة:** يقصد بها الأداء أو العمل بأفضل طريقة ممكنة بأقل إهدار للوقت والجهد⁽⁴⁾، ويمكن اعتبارها شيئا يشبه تعريف الفيزيائيين لمعدل العمل المفيد بالطاقة المصروفة، وبالتالي إن كانت هناك مصادر ثابتة، وهدف محدد، يمكن اعتبار الكفاءة بأنها تحقيق التأثير الأكبر في الاتجاه المطلوب، وغالبا ما يكون التشديد على تنفيذ الأفعال المخطط لها وفقا للمواصفات المطلوبة.

(1) Rosina Salerno, Op cit, p 02.

(2) Michael Quinn Patton, **Qualitative Evacuation Methods**. Look at the site: London : Sage Publication, 1980, p 60.

(3) سمير الشويكي، المعجم الإداري. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010، ص 227.

(4) The Difference Between Effectiveness and Efficiency Explained, <http://www.insightsquared.com> , Look at the site(09/12/2020).

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

3. **الاقتصاد:** يرتبط بدقة ووضوح بالكفاءة، لكن من المحتمل جدا أن يعبر عنه بمصطلحات مالية، كما يمكن النظر إليه على أنه توظيف أقل الموارد لتحقيق هدف محدد، ومن المحتمل جدا أن يشمل دراسة تكاليف الطرق البديلة لتحقيق هدف بعينه⁽¹⁾.
4. **الفعالية:** هي القدرة على تحقيق النتيجة المرجوة بجودة، وغالبا ما تقاس الفعالية على أنها نوعية النتيجة المرجوة⁽²⁾، يمكن النظر إليها على أنها تشمل اختيار الأهداف لتحقيق القيم المرغوبة، التأكيد هنا ليس على حجم العمل المنجز، لكن على الأثر الشامل للعمل، أي بمصطلحات اقتصادية، هل تم الحصول على أقصى قدر من الفائدة⁽³⁾؟

ثالثا: مؤشرات التقييم:

يعتمد التقييم على نوعين من المؤشرات وهي: المؤشرات الكمية من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ويتم من خلالها استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، والمؤشرات النوعية التي تعتمد على تفسير الإيديولوجية والقيم كما هو موضح في الآتي.

أ) المؤشرات الكمية

التقييم الكمي يركز على الكم، فالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر المادة الخام لهذا المنهج، ويتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس⁽⁴⁾، وهذا النوع من التقييم يتعلق

(1) ستيفن تانسي وناجيل جاكسون، أساسيات علم السياسة، (تر: محي الدين حميدي). سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016م، ص 307.

(2) Magnus Wilson, Krzysztof Wnuk, al, A Literature Review on the Effectiveness and Efficiency of Business Modeling, "e-Informtica Software Engineering Journal", Issue01, Vol 12, 2018, p267.

(3) ستيفن تانسي وناجيل جاكسون، المرجع السابق، ص 307.

(4) حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة، موقع العلوم القانونية، 2012م، ص 20.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

بطبيعة المقاربات المنهجية المعتمدة، الموزعة بين المناهج الكمية والإحصائية الاقتصادية التي تركز على المعطيات والمعلومات التي لها علاقة بالبرامج والسياسات⁽¹⁾.

إذن فهو يستخدم في الدراسات الكمية والتي تدرس حقائق وأسباب الظواهر والتي يمكن التعبير عنها رقميا وتحليلها إحصائيا، وهذه الأنواع من الدراسات تهتم بالقابلية للتعميم وتم تصميمها لاختبار الفرضيات، وكذلك تدرس العلاقة بين المتغيرات⁽²⁾.

1. استخدام البحوث للأساليب الكمية: يتم استخدام الأساليب الكمية:

✓ عندما تريد التأكد من فرضية معينة أو نظرية معينة.

✓ عندما تريد تعميم النتائج خارج دراستك.

✓ عند محاولة التنبؤ بنتيجة برنامج أو تدخل.

✓ عندما تريد معرفة مدى انتشار مشكلة أو مسألة تهتمك.

✓ عندما تريد استكشاف أنماط استخدام الخدمة.

✓ عند قياس الرضا عن البرامج أو الخدمات.

✓ عند قياس الوعي بمشكلة أو موضوع محل اهتمام.

2. طرق جمع البيانات في الأساليب الكمية:

هناك العديد من المصادر الموجودة مسبقا للبيانات الكمية يمكن استخدامها في التقييم

والتي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ الدراسات الاستقصائية.

✓ أدوات أو اختبارات سريرية موحدة.

✓ قواعد بيانات الإحصاءات الرسمية⁽³⁾.

(1) حسن طارق وعثمان كاير، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أبريل 2014م، ص 17.

(2) Alberta Health Services, A Short Guide to Research and Evaluation Methods, www.albertahealthservices.ca, Look at the site(2020-12-06), p 02.

(3) Alberta Health Services, Op cit, p 02.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

✓ قواعد البيانات الإدارية.

3. طرق التحليل بعد جمع البيانات الكمية:

عندما يتم جمع البيانات الكمية للتقييم غالبا ما تستخدم البرامج الإحصائية لتحليل البيانات مثل: SPSS وغيرها من البرامج، ويتبع التحليل الكمي للبيانات حيث يبدأ بالتحليل وإعداد البيانات وهذا ما يؤدي لاستكشاف نوعية البيانات ومعرفة مقدار المعلومات المفقودة، وتحديد ما إذا كنت بحاجة إلى إنشاء متغير جديد وهذا يستغرق وقتا لكنه مهم لضمان الحصول على نتائج موثوقة، بعد ذلك من الجيد استكشاف البيانات من خلال تشغيل إحصاءات وصفية مختلفة، وهذا يساعد على أن تصبح أكثر دراية بالبيانات ويساعد على تحديد الإجراءات الإحصائية المفيدة للتحليل.

بمجرد أن تكون واثقا ومطلعا على البيانات، يمكن تشغيل الإجراءات الإحصائية اللازمة لتحليل وتفسير النتائج، بعد تفسير النتائج من الجيد التحقق من النتائج المتوصل إليها، وهذا للتحقق إذا كانت تتوافق وتوقعاتك حول نتائج دراستك أو مع نتائج تم التوصل إليها من طرف جهات مماثلة، أو من خلال قيام شخص ما بمراجعة تحليلك لإعداد العرض النهائي لنتائجك⁽¹⁾.

ب) المؤشرات النوعية (الكيفية):

التقييم النوعي يتأسس على تفسير الإيديولوجية أو النظرية التي توطر البرنامج أو السياسة⁽²⁾، وهذا النوع من التقييم معتمد على مقاربات العلوم السياسية والاجتماعية، أو منهجية التجريب الاجتماعي التي تقترب من أشكال البحث المرتبط بالفعل المجتمعي، والتي تسعى لرصد آثار سياسة معينة داخل عينة مختارة من جمهورها المستهدف⁽³⁾.

(1) Alberta Health Services, Op cit, p 02.

(2) حسن بلا، المرجع السابق، ص21.

(3) حسن طارق، المرجع السابق، ص18.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

دور المؤشرات النوعية في التقييم:

الأساليب النوعية مناسبة بشكل خاص لإجراء تقييمات العملية، لفهم الديناميكيات الفريدة للبرنامج⁽¹⁾، ويستخدم التقييم النوعي مجموعة واسعة من أساليب البحث الاجتماعي القياسية (طرق جمع البيانات) وعدد متزايد من أساليب البحث الاجتماعي النوعية المبتكرة بما في ذلك:

1. أسئلة مفتوحة في استبيانات منظمة.
2. مقابلات شبه منظمة ومعمقة أجريت شخصيا عن طريق الهاتف والآن على نحو متزايد عن طريق السكايب.
3. مقابلات جماعية (مقابلات مع عدة أشخاص في الوقت نفسه).
4. مجموعات التركيز (مناقشات المجموعات التي يسهل عليها بنشاط التركيز على مواضيع محددة وحيث تشكل المناقشة في الفريق جزءا هاما من العملية).
5. حلقات عمل، غالبا ما تكون مع تمارين قائمة على الطاولة أو جماعية بما في ذلك المتغيرات⁽²⁾.

حجم العينة هو مفهوم كمي في البحث النوعي، وهناك قلق بشكل صحة البيانات المدلى بها، وهناك الكثير من النقاش حول قوة التحليل والتفسير ومع ذلك فإن تبرير متانة البحث لم يتم استخلاصه من المفاهيم الإحصائية ذات الأهمية المستمدة من حسابات الاحتمالات عادة في البحث النوعي يتم تضمين أعداد صغيرة من الأشخاص في المقابلات التي يتم إجراؤها حتى الوصول إلى التشبع أي عندما لا تظهر معلومات جديدة عادة ما يتم اختيار الأفراد بشكل مقصود بخصائصهم الخاصة وليس بشكل عشوائي⁽³⁾.

(1) Michael Quinn Patton, Op cit ,p 62.

(2) Frank Vanclay, **Guidance for the design of Qualitative case Study Evaluation A short report to DG Regio**, University of Groningen, 15 February 2012, p 05.

(3) Ibid , p 06.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ويختلف النهج المتبع في البحث النوعي اختلافا ملحوظا عن النهج المتبع في البحوث الكمية بشكل عام، وهذا ما نوضحه في النقاط التالية:

1. يركز على المعنى وعلى "لماذا".
2. يميل إلى التركيز على القضايا الجديدة التي تتطلب الفهم بدلا من تأكيد الفرضيات السابقة.
3. يتمحور حول الشخص وليس المتغير، غالبا ما يتخذ منظورا إنسانيا أو ظاهريا.
4. غالبا ما يسعى إلى تعزيز التعلم المشترك من طرف جميع المشاركين بدلا من مجرد تعلم الباحث.
5. شمولي وليس خاصا.
6. سياقي (موضوعي) بدلا من كونه غير سياقي.
7. يسعى لفهم العمق بدلا من الاتساع.

في التقييم يتم استخدام البحث النوعي على وجه التحديد للنظر في أسباب الأسئلة التي لا تستطيع الأساليب الكمية الإجابة عليها عادة والتي تتمثل في:

1. لماذا يعمل البرنامج أو لا يعمل؟
2. كيف يحقق البرنامج أهدافه؟
3. لماذا يعمل مع بعض العملاء، أو في (بعض الحالات) وليس غيرهم؟
4. ما هي الاحتياجات التي لم تكن متوقعة من قبل مطوري البرامج؟
5. ماهي النتائج الايجابية أو السلبية الإضافية وغير المقصودة أو غير المتوقعة؟⁽¹⁾

ت) العلاقة بين الأساليب الكمية والنوعية في التقييم

تختلف الأساليب الكمية عن الأساليب النوعية في التقييم حيث نجد أن البحوث الكمية تنتج بيانات في شكل أرقام بينما البحوث النوعية تنتج بيانات يتم ذكرها في أشكال نثرية نصية،

¹ Frank Vanclay, Op cit, p 07.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

وكذلك من أجل إنتاج أنواع مختلفة من البيانات تميل البحوث الكمية والنوعية إلى استخدام طرق مختلفة باستخدام المصطلحات في إطار بيانات المنهج، وعادة ما ينتج المسح العشوائي للعينات بيانات قابلة للقياس الكمي يمكن تحليلها إحصائياً بهدف رئيسي هو قياس السلوك والعلاقات وتجميعها ووضع نماذج لها والتنبؤ بها⁽¹⁾.

لذا عند النظر في طرق الجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، من المهم أن نكون على بينة من مزاياها النسبية، ففي حين أن الأساليب الكمية تنتج بيانات يمكن تجميعها وتحليلها لوصف العلاقات والتنبؤ بها، والبحوث النوعية يمكن أن تساعد في استكشاف وشرح تلك العلاقات وشرح الاختلافات السياقية في نوعية تلك العلاقات، كما يمكن للبحوث النوعية استخدام الأطر التحليلية الاجتماعية لتفسير الأنماط والاتجاهات الملاحظة مثل: تحليل النتائج المتباينة اجتماعياً، وتحليل الفقر كعملية ديناميكية وليس نتيجة ثابتة.

يميل الباحثون ومحللو السياسات إلى التحليل على أساس ما يتم قياسه، والخطر هنا أنه ما لا يمكن قياسه يصبح غير مهم، وعلى العكس من ذلك ألقى البحث النوعي بشكل استقرائي علاقات وأنماط مثيرة للاهتمام، وغالباً ما تكون مفاجئة وأحياناً غير بديهية، فالبحث الكمي يكون قادراً على طرح السؤال "إلى أي مدى" وتحديد مدى ثقتنا في الفرضيات، وتوفر هذه العلاقة التكرارية بين الوصف والشرح المفتاح للجمع الفعال بين الأساليب والبيانات، وقد أتاح هذا المزج طرح بعض الأسئلة "لماذا؟"، "كيف؟" الذي تميز التقييم عن مجرد الرصد مع استخدام الحكومة للنتائج لغرض التقييم⁽²⁾.

(1) Sabine Garbarino and Jeremy Holland, **Quantitative and Qualitative Methods in Impact Evaluation and Measuring Results**, Issues paper, GSDRC Emerging Issues Research Service, March 2009, p 11/

(2) Sabine Garbarino and Jeremy Holland, Op cit, p 11.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الثاني: مفهوم تقييم المجتمع المدني

أصبحت البيئة التمكينية التي تعرف بأنها مجموعة متنوعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية وغيرها، التي تؤثر على قدرة المواطنين سواء فرادى أو جماعة على المشاركة الطوعية في المجتمع المدني تنظر إليها على نحو متزايد على أنها مفتاح تقييم صحة المجتمع المدني.

وقد أدى الاعتراف المتزايد بأن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظماته "تتأثر بشدة السياق الذي تعمل فيه"، وهذا أدى إلى الاهتمام في السنوات الأخيرة من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، بإيجاد أدوات مصممة خصيصا لتقييم العوامل المتعددة التي تشكل هذه السياقات⁽¹⁾.

أولاً: تعريف تقييم المجتمع المدني:

هو عملية لفهم وتحليل السياق والأبعاد التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني استنادا إلى مجموعة من المبادئ والمؤشرات، ويمكن أن يكون التقييم من طرف مختلف الجهات الفاعلة بما في ذلك الحكومات أو الباحثين الأكاديميين أو المنظمات الحكومية الدولية أو شبكات المجتمع المدني أو المنظمات نفسها.

حيث يمكن أن يكون التقييم ذا طبيعة عامة، كتقييم السياقات والمساحات الخاصة بالمجتمع المدني فيما يتعلق بالدولة والسوق، أو يكون ذا طبيعة محددة مع التركيز على شريحة معينة من المجتمع المدني ويمكن تحديد فئتين رئيسيتين لتقييم المجتمع المدني:

1. تقييم المجتمع المدني ككل.

(1) Assessment Tools for Measuring, Op cit, p 04.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

2. تقييم منظمات المجتمع المدني الفردية، حيث يمكن أن يكون إما تقييما خارجيا (تتفذه جامعة أو منظمات حكومية دولية أو منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني أو جهات أخرى)، أو يكون تقييما ذاتيا⁽¹⁾.

وفي تعريف أماني قنديل: "تقييم منظمات المجتمع المدني هو عملية تقدير علمية منظمة، منهجية، وتشاركية تسهم في بناء قدرات هذه المنظمات وتعظيم مردودها على المجتمع ككل، ونوعية البشر المستهدفين".

وهذا التعريف يتضمن العناصر التالية ويعكس طبيعة المجتمع المدني:

1. **عملية Process:** التقييم هو عملية أي أن هناك تفاعلات بين العديد من العوامل تؤثر في بعضها البعض وتتمثل في البيئة الثقافية والسياسية ... والموارد والأهداف... وغيرها بما يؤثر على الأداء والمخرجات⁽²⁾.
2. **منهجية مناسبة وملائمة:** التقييم يستند لمنهجية ملائمة ومعرفة تسمح بالتقييم.
3. **التقييم إرادي تطوعي:** يكون تشاركيا يسمح بمشاركة المتطوعين والعاملين والفئات المستهدفة.
4. **عملية تعلم جماعي:** تحقيق مشاركة كل الأطراف يسهم في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية (تعظيم المردود).
5. **الهدف النهائي من التقييم هو تحسين نوعية حياة البشر المستهدفين (تحقيق مصلحة الجماعة)⁽³⁾.**

ثانيا: خصوصية تقييم منظمات المجتمع المدني

⁽¹⁾ United Nations Development Programme , A USERS GUID TO CIVIL SOCIETY ASSESSMENTS , Untied states,2010, p01.

⁽²⁾ أماني قنديل، المرجع السابق، ص 215.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص 216.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الخصوصية والطبيعة الخاصة لتقييم منظمات المجتمع المدني تكمن في أن:

- ❖ منظمات المجتمع المدني لا تسعى للربح حيث يمكن استبعاد معيار الربحية من تقييم نتائج أو مخرجات هذه المنظمات (هنا اختلاف أساسي مع القطاع الخاص).
- ❖ الإرادة الطوعية هذا المعيار مصدر الخصوصية الثاني لتقييم منظمات المجتمع المدني (اختلاف في التقييم في القطاع العام والقطاع الخاص).
- ❖ الاستقلالية وهي تختلف حسب اختلاف النظام السياسي ينبغي التقييم وفقا لذلك.
- ❖ الدفاع عن القضايا الكبرى والقيم والمبادئ: حيث نجد بعض منظمات المجتمع المدني لها مثل حقوق الإنسان، الحريات، الدفاع عن المرأة...⁽¹⁾.

ثالثا: أهمية تقييم المجتمع المدني: تكمن أهميته في:

1. يمكن تقييم منظمات المجتمع المدني في تحسين جودة الأداء وإظهار نتائج وعلاج نقاط الضعف بها.
2. التقييم ضروري لفهم ومعرفة أين يكون التحسين ضروريا للحفاظ على المجتمع المدني كقوة فعالة.
3. يساعد التقييم منظمات المجتمع المدني في فحص كيفية اتخاذ القرارات، وما إذا كانت مخاوف المستفيدين أخذها بالاعتبار عند تصميم البرنامج وتنفيذه.
4. يمكن التقييم في المنظمة من تحسين التخطيط والأداء العام، ويمكن أن تكون النتائج بمثابة حجر الأساس لتطوير البرامج والأنشطة المستقبلية.
5. يمكن استخدام النتائج كدليل على الأسئلة التي طرحتها الحكومة وعامة الجمهور بشأن قرارات البرمجة والاستفسارات المتعلقة بكيفية استخدام الأموال.
6. يمكن للتقييم أن يساعد على تحديد ما إذا كانت أنشطتها تتماشى مع أهدافها، مما يزيد من فعاليتها التنظيمية.⁽²⁾

(1) أماني قنديل، المرجع السابق، ص 213.

(2) United Nations Development Programme , Op cit, p03

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

7. يحسن التقييم من مساءلة منظمات المجتمع المدني والحوكمة الداخلية والشرعية فعلى مدى العقود الماضية ازداد حجم منظمات المجتمع المدني وعددها ونطاقها ونفوذها بشكل كبير، وقد أثار هذا التطور تساؤلات حول شرعيتها وشفافيتها ومساءلتها.
8. يمكن أن يجعل التقييم المجتمع المدني أقوى وهذا ما يعزز تعلم كيفية تنفيذ التقييم من قدرة المنظمة في المجتمعات المحلية وعلى إجراء البحوث ونشرها بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة.
9. يمكن التقييم من تعزيز الصلات بين منظمات المجتمع المدني، وكذا تعزيز التعاون والدعم المتبادل فيما بينها.
10. يمكن التقييم منظمات المجتمع المدني من معرفة حالة المجتمع المدني ودوره في حوكمة الدولة وتنميتها بما يتوافق والحفاظ على استقلالها.
11. يمكن للتقييم أن يساعد على تحسين ظروف المجتمع المدني، حيث يمكن لتقييم البيئة التي توفر فيها وظائف المجتمع المدني معلومات قيمة عن التحديات الخارجية التي تواجهه مثل ضعف الدعم العام، لذا يمكن استخدام نتائج للمساعدة في وضع الاستراتيجيات لتحسين الظروف ودعم تعزيز منظمات المجتمع المدني، وكذلك لزيادة الوعي فإن الجهات المهمة بالتقييم نحو تحديد نوع التدخل المطلوب، وهذا يتماشى مع إعلان باريس الذي يلزم المانحين بتهيئة بيئة تمكينية للمجتمع المدني⁽¹⁾.

⁽¹⁾ United Nations Development Programme ,Op cit, p04

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من الفواعل غير الرسمية المساهمة في عملية صنع السياسة العامة، يتم تقييمه من خلال اعتماد المؤشرات الكمية والنوعية كما سنوضحه في ما يلي من خلال الدراسة.

(1) المؤشرات الكيفية (النوعية):

لقياس مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني قدم صمويل هنتجتون أربع مؤشرات كيفية وهي:

1. القدرة على التكيف مقابل الجمود: قدرة المنظمة على التكيف مع التطورات البيئية المحيطة بها.
2. الاستقلالية مقابل التبعية والخضوع: أي لا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المنظمات أو الجهات أو الأفراد حيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، خصوصا الاستقلال المالي.
3. التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي: بمعنى تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها، إلى جانب انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، بما يتيح تعدد ولائاتها وأهدافها.
4. التجانس في مقابل الانقسام: يعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه.

(2) المؤشرات الكمية:

بالإضافة للمؤشرات الكيفية وأهميتها فإنها لا تكفي وحدها لقياس مدى فاعلية منظمات المجتمع المدني، لذا يجب الاستناد أيضا على المؤشرات الكمية التالية وهي:

1. الاتساع الجماهيري: ويقاس بعدد التنظيمات القائمة وحجم العضوية فيها، أي حجم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها تلك الوحدات وتمكنها من تمويل نشاطها وتغطية احتياجات أعضائها ذاتيا، وهنا تنشأ إمكانية لقيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة جوهر لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

2. مستوى الحضور في الجمعية العامة: إن "حضور اجتماعات المنظمة يتيح للأعضاء مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه وبذلك يساهمون في إعلاء قيم الشفافية والمحاسبة"⁽¹⁾.
3. معدلات التغيير في عضوية الإدارة: من أبرز الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي مبدأ التداول على السلطة، وبالتالي فإن الحكم على مدى فاعلية وديمقراطية أي تنظيم يمكن ملاحظته من خلال حجم ومعدلات التغيير التي يكون على مستوى هيئاته القيادية.
4. حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة: تعد الطوعية أحد الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني وبالتالي لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي إلا من خلال الإسهام بطريقة اختيارية وحرّة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي على ذلك⁽²⁾.

مما سبق نستخلص أن التقييم يركز على قياس الفاعلية من خلال العلاقة بين أهداف البرامج والسياسات وبين آثارها وانعكاساتها كما ورد في التعريف الذي جاء به توماس داي، حيث يتخذ قرار بشأن البرامج المستقبلية، وهو ليس عملية لصنع القرار في حد ذاته بل هو بمثابة إسهام في تزويد صانعي القرارات بالمعارف والأدلة بشأن الأداء والممارسات الجيدة وعلى الرغم من أن التقييم يستخدم لتقييم التعهدات، فإنه ينبغي أن يوفر قيمة مضافة للعمليات الموجهة نحو اتخاذ القرارات للمساعدة في تحسين الأنشطة والمشاريع والبرامج والاستراتيجيات والسياسات الحالية والمستقبلية، وهكذا يسهم التقييم في صنع السياسات المؤسسية وفعالية التنمية والفاعلية التنظيمية⁽³⁾.

وتقييم المجتمع المدني على اعتباره من الفواعل الهامة المساهمة في صنع السياسة العامة، فقد وقع اختيارنا من خلال هذه الدراسة على منتدى رؤساء المؤسسات كأحد الفواعل التي ينشط ضمنها، لذا وكسؤال تمهيدي للمبحث الموالي: ما هو دور منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر؟

(1) عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، المرجع السابق، ص 143.

(2) المرجع نفسه، ص 144.

(3) Rosina Salerno, Op cit, p 01.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المبحث الثاني: تقييم فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

بعد تطرقنا في المبحث السابق إلى الأطر النظرية للتقييم والتي من خلالها تم تعريفه وإبراز أهميته وأهدافه التي تسعى العملية التقييمية لبلوغها، كما تم تناول المؤشرات والمعايير التي يستند إليها في هذه العملية، خلصنا إلى أن التقييم من بين العناصر المهمة التي تحدد مدى تحقيق الأهداف المسطرة انطلاقا من النشاط الفعلي، وسنقوم من خلال دراستنا على التركيز على أحد فواعل المجتمع المدني في الجزائر وهو منتدى رؤساء المؤسسات كما صنفناه في دراستنا سابقا، لمعرفة دوره في صنع السياسة العامة الاقتصادية.

وسيتيم التركيز من خلال هذا المبحث على قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، طبقا للأدوار التي تم التطرق إليها سابقا (الفصل الثالث)، وهذا من خلال ثلاثة مطالب أساسية، ففي **المطلب الأول**: سنتطرق لتقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وهذا بالاعتماد على أهداف السياسة العامة الاقتصادية من خلال مربع كال دور التي ذكرناها سابقا في الأطر النظرية، والتي ارتأينا أنها مناسبة لإثراء الدراسة بسبب توافقها وأهداف دراستنا.

أما في **المطلب الثاني** فسنتناول التحليل الكيفي لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر، بالاعتماد على المؤشرات الكمية والنوعية التي جاء بها صامويل هنتجتون.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الأول: تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر (2001م-2019م)

تعتبر عملية التقييم من أعقد مواضيع السياسات العامة حيث يتم من خلالها الحكم على آثارها وقياس نتائجها، وهذا راجع لغياب إطار معياري موحد يمكن تقييم أي سياسة على أساسه، وكذا تغير البيئة الاجتماعية التي يتم في إطارها التقييم، لذا من خلال هذا المطلب سنحاول تقييم السياسة العامة الاقتصادية من خلال مربع كالدور السحري. الذي يتم من خلاله قياس فاعلية التنمية الاقتصادية لبلد ما من خلال أربع مؤشرات وهي التشغيل الكامل، النمو الاقتصادي، معدل التضخم، التوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً: أهداف السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر حسب مربع كالدور السحري للفترة (2001م-2019م)

سننتظر فيما يلي من خلال اعتماد المؤشرات الكمية التالية والتي تمثل أهداف السياسة العامة الاقتصادية، كما هو موضح فيما يلي:

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم(21): يمثل مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة (2001م-2019م)

	Croissance réelle PIB HH	BTC	INFL	CHO
	معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	ميزان المدفوعات	معدلات التضخم	معدلات البطالة
2000	3,8	16,7	0,3	29,8
2001	6,2	12,9	4,2	27,3
2002	6,5	7,7	1,4	25,9
2003	6,6	13	4,3	23,7
2004	5	13	4	17,6
2005	6	20,5	1,4	15,3
2006	5,4	24,7	2,3	12,3
2007	7	22,5	3,7	13,8
2008	6,7	19,9	4,9	11,3
2009	9,6	0,3	5,7	10,2
2010	6,3	7,6	3,9	10
2011	6,1	8,8	4,5	10
2012	7,2	5,8	8,9	11
2013	7,3	0,6	3,3	9,8
2014	5,6	-4,4	2,9	10,6
2015	5	-16,4	4,8	11,2
2016	2,2	-16,5	6,4	10,2
2017	2,1	-12,3	5,6	10

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات متحصل عليها من:

الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات (ONS) / البنك المركزي الجزائري

بعد عرض الإحصائيات المتحصل عليها من الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات (ONS) والبنك المركزي الجزائري كما هي موضحة في الجدول السابق والتي من خلالها سيتم قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001م-2019م، استنادا لأهداف السياسة العامة الاقتصادية لمربع كالدور، وقد تعذر علينا الحصول على إحصائيات السنوات الأخير كما تطلبته الدراسة كما هي موضحة في العنصر الموالي، وهذا بداية من سنة 2001م لغاية 2017م.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ثانيا: تقييم أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2001م - 2019م):

في هذا الصدد فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإنفاق العمومي (الاستثماري) المعتمدة في الجزائر لا زالت تثير الكثير من الجدل الواسع بين الاقتصاديين والمحللين، فالبعض يرى أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية من خلال هذه البرامج الاستثمارية، والدليل على ذلك هو تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية واسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بينما يرى البعض الآخر أن هذه النتائج ما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة.

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001م - 2004م):

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة ما بين (2001م - 2004م) خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، متمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية⁽¹⁾.

حيث جاء هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف ترجمتها الوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة والتي حددت أهدافا كيفية لا تترجم إلا باعتماد أهداف أخرى عملية، حيث تنصب الأهداف الكيفية حول:⁽²⁾

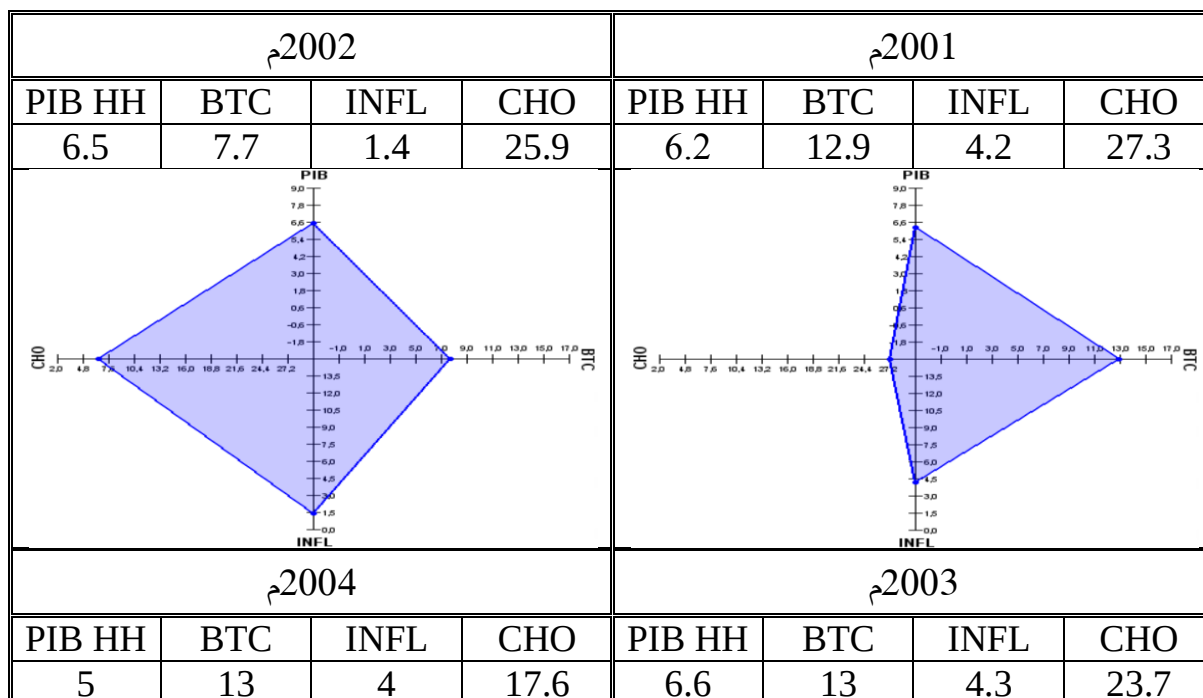
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001م، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001م، ص 122.

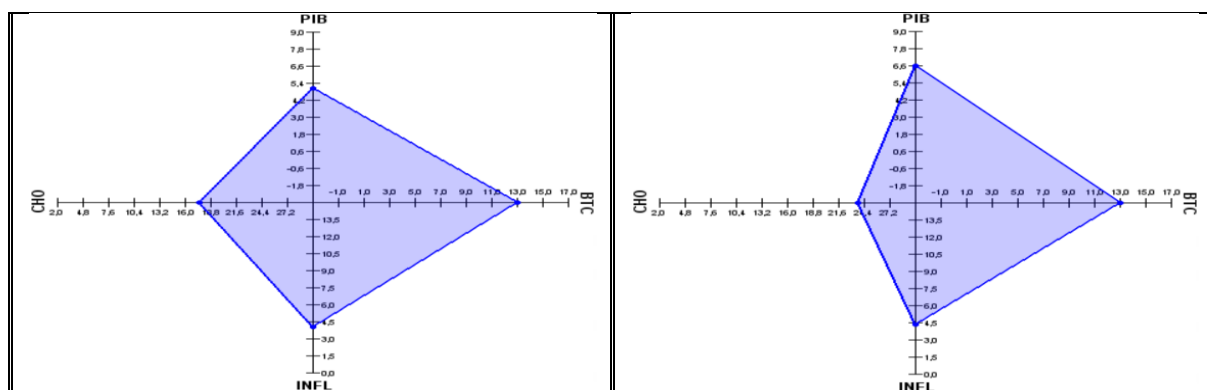
(2) محمد بوداوية، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980م-2009م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م، ص 198.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية.
 - خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
 - دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.
 - هذه الأهداف الكيفية تترجم بأهداف عملية من خلال:
 - إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
 - دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا ما لا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها.
 - إعادة تأهيل الهياكل القاعدية، لا سيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.
- الشكل رقم (15): يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001م - 2004م).



الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج:

.Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور نجد أنها لم تحقق الشكل الأمثل حسب كالدور إلا أنه تم تحقيق نتائج جيدة، وجملة ما حققه البرنامج خلال الأربع سنوات هو:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات من 6.2% سنة 2001م إلى أقل نسبة له 5% خلال سنة 2003م، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات.
- انخفاض محسوس في معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001م إلى 17.6% سنة 2004م، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى مناصب الشغل المستحدثة بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية، وكنتيجة لاتباع سياسة للإنعاش الاقتصادي التي باشرتها السلطات بداية من هذا البرنامج من خلال التوسع في الاستثمارات العمومية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مناصب الشغل حيث عرف قطاع الأشغال العمومية معدل نمو من 2.8% سنة 2001م إلى 8.0% سنة 2004م الذي يعتبر أكبر قطاع مستوعب لليد العاملة في هذه الفترة كما تم استحداث ما يقارب 619534 منصب شغل في مختلف القطاعات⁽¹⁾.
- انخفاض معدل التضخم من 4.23% سنة 2001م إلى 2.6% سنة 2003م ويمكن القول إنها معدلات جد مقبولة.

(1) ضيف أحمد، انعكاسات الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994م-2004م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005م، ص 177.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

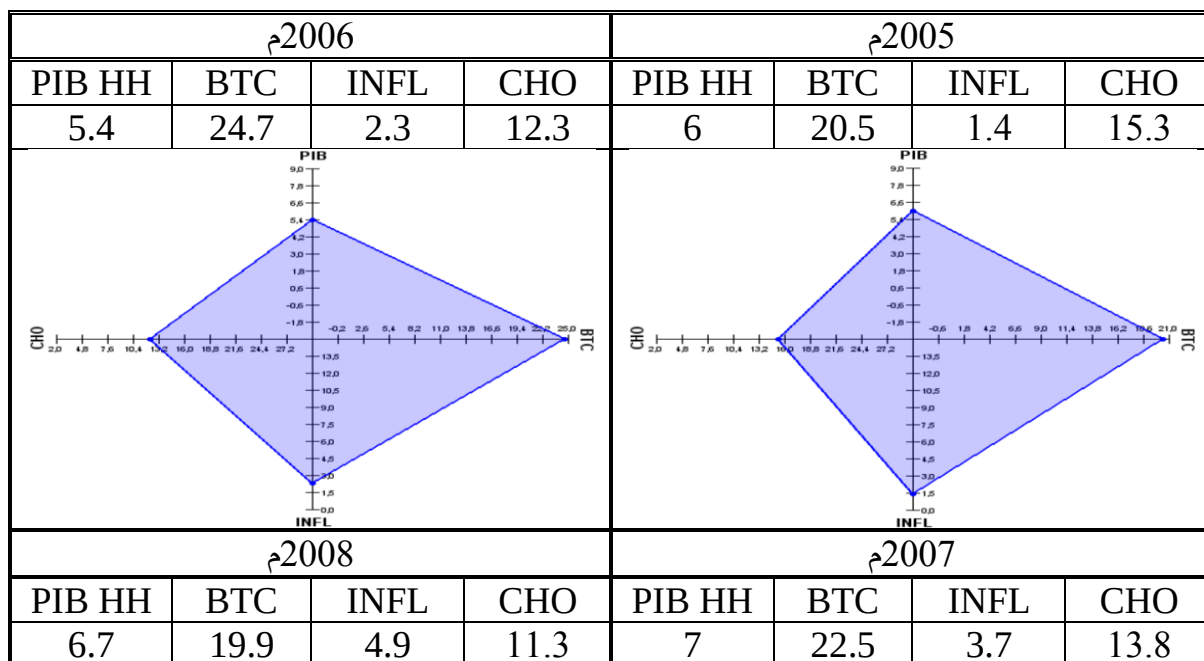
- زيادة كبيرة في جهة رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في الصادرات خاصة قطاع المحروقات.

2. برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005م - 2009م):

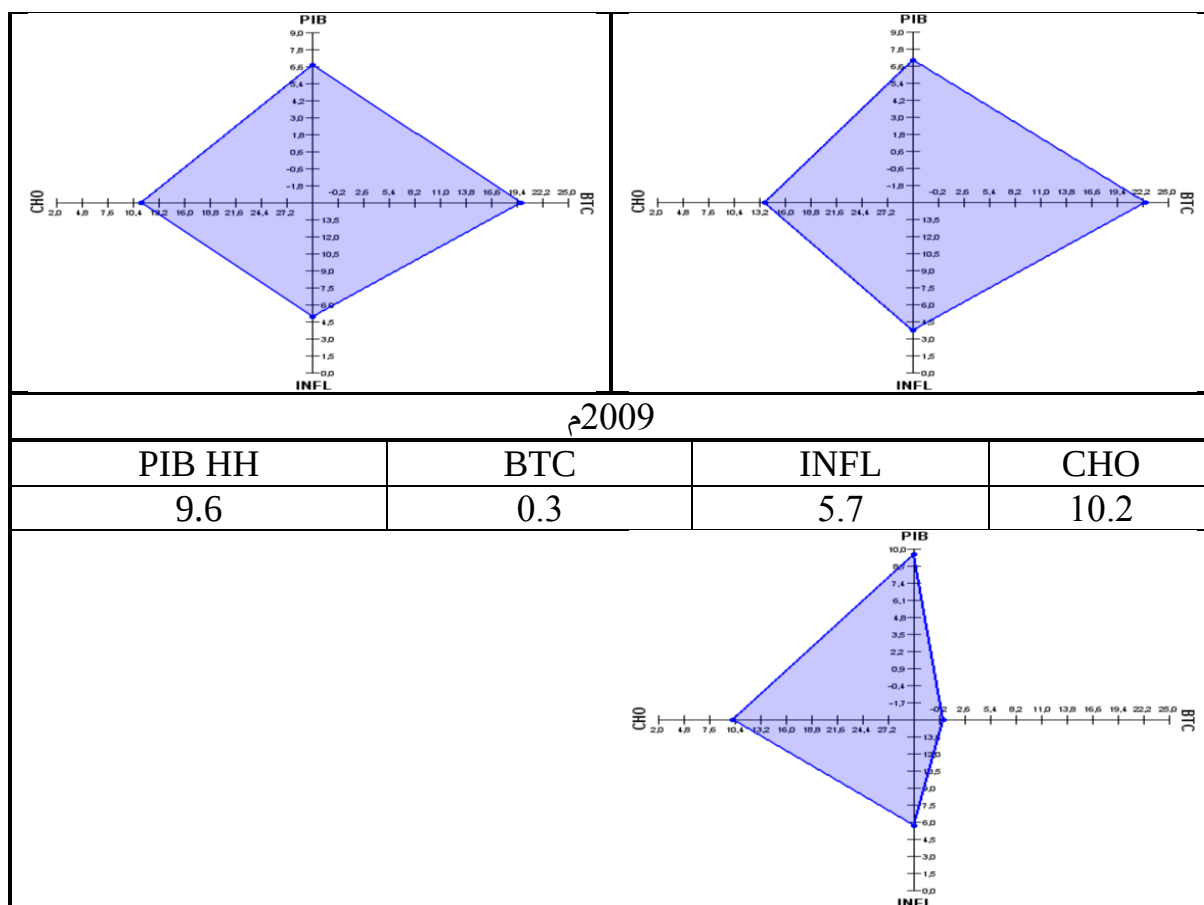
بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبّقه الجزائر خلال الفترة (2001م - 2004م) لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد رصد له مبلغ مالي يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

حيث سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك باستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج مع التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم مختلف القطاعات من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصناعة ... بالإضافة إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

الشكل رقم (16): يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005م - 2009م)



الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج:

- اتسم النمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال فترة البرنامج بالارتفاع مقارنة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك راجع إلى إنعاش قطاع خارج المحروقات، وهذا راجع إلى مواصلة السلطات لسياسة الإنعاش الاقتصادي التي تولي اهتماما كبيرا لهذا الهدف من خلال زيادة الإنفاق العام في شكل استثمارات عمومية مولدة للشغل والتحفيز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آليات التمويل الداعمة للتشغيل حيث تم استحداث ما يقارب 5031692 منصب شغل.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004م إلى 10.2% سنة 2009م.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

- وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009م التي عكبت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفاض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية.
 - أما فيما يخص التضخم فيشكل عام يمكن القول إنها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009م وصل معدل التضخم لـ 5.7%.
- وبشكل عام يمكن القول إن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009م هي الأسوأ خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للاقتصاد الجزائري، بسبب الأزمة وتداعيتها على قطاع المحروقات.

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010م - 2014م):

يندرج المخطط الخماسي (2010م-2014م) ضمن ديناميكية إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات، وكاستمرارية للمخططات السابقة خصوصا مع الأوضاع المالية المريحة نتيجة ارتفاع أسعار البترول فوق عتبة 80 مليار دولار للبرميل وما رافقها من تسجيل احتياطات صرف تجاوزت 162 مليار دولار وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، هذا ما أدى إلى اعتماد أكبر برنامج إنفاقي شهدته الجزائر على الإطلاق تجاوز معه المخصص الأولي عتبة 21234 مليار دج (حوالي 28 مليار دولار) وذلك لتغطية شقين رئيسيين:⁽¹⁾

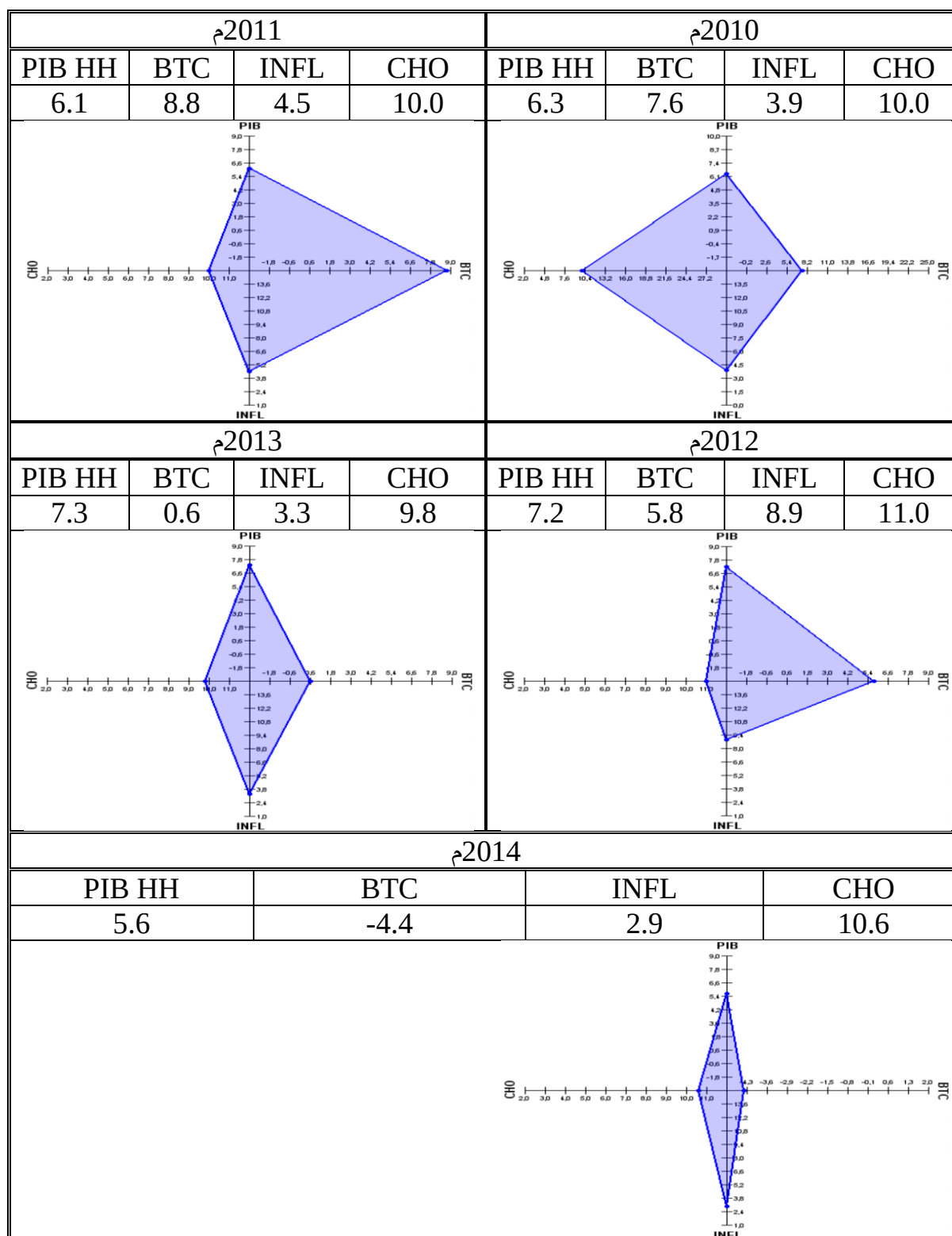
✓ تخصيص 9700 مليار دج (حوالي 130 مليار دولار) لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ضمن المخطط السابق خصوصا تلك المتعلقة بقطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، ونشير في هذا الصدد إلى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو استهلك ما يقارب 17500 مليار دج عند نهاية الفترة من بينها مشاريع لا زالت قيد الإنجاز.

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار).

(1) مسعود ميهوب، المرجع السابق، ص 163.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الشكل رقم (17): يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010م - 2014م)



الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج:

.Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج الجيدة أهمها:

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات فهو في حالة تذبذب وغير مستقر، حيث كانت أعلى نسبة له 7.3% سنة 2013م وأقل نسبة له 5.6% سنة 2014م، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي خارج المحروقات مقبولة.
- أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد كانت النتائج واضحة حول مقصود الحكومة والعازمة على تخفيض معدلات البطالة، وكان ذلك مواصلة لما جاء به البرنامج السابقان بخصوص الرفع من معدل التشغيل، فقد تم تسجيل معدل البطالة من 11% سنة 2012م إلى 9.8% سنة 2013م.
- أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد تم تسجيل ارتفاع خلال بداية البرنامج، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة البرنامج والذي نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر)، فقد ارتفع معدل التضخم من 3.9% سنة 2010م إلى 8.9% سنة 2012م، لكن تم تسجيل انخفاضه إلى 2.9% سنة 2014م.
- أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد تم تسجيل تراجع كبير في الفائض المحقق مقارنة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد تم تسجيل 7.6% سنة 2010م ليصل إلى العجز بقيمة - 4.4% سنة 2014م، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الواردات التي وصلت سنة 2014م إلى أكثر من 55 مليار دولار.

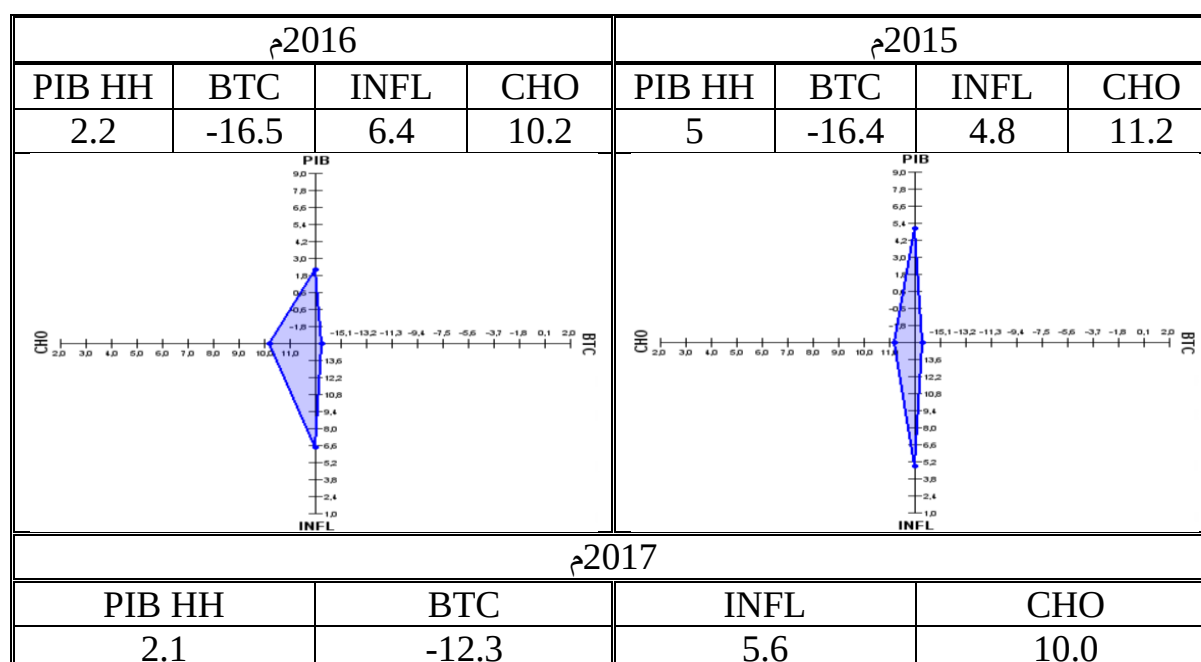
الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

4. برنامج المخطط الخماسي خلال الفترة (2015م - 2019م):

اعتمدت الجزائر خلال عام 2016م نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل.

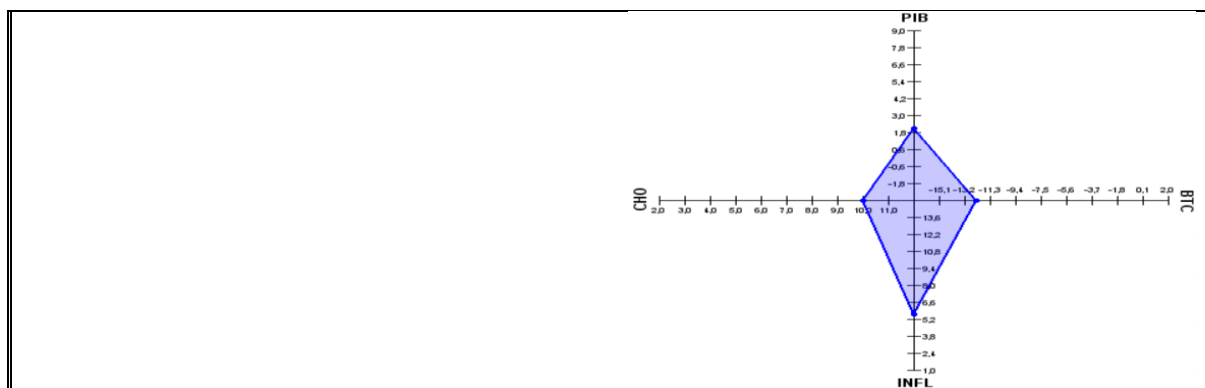
حيث منحت الحكومة مسألة التنمية المحلية درجة الأولوية المستعجلة طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية المصرح بها أثناء مجلس الوزراء المصغر المنعقد في شهر جانفي 2015م المنصرم والذي استهدف مناطق الهضاب العليا والجنوب كما هو مبرمج في المخطط الخماسي (2015م-2019م). إن التعليمات الموجهة للولاية تستهدف الضرورة المستعجلة لنفخ نفس جديد في عملية التنمية بتبني منهجية استثمار منتج أكثر استدامة وإدارة أرشد للنفقات، دون المساس بالمكتسبات الاجتماعية⁽¹⁾.

الشكل رقم(18): يوضح أهداف السياسة الاقتصادية حسب مربع كالدور خلال برنامج المخطط الخماسي (2015م - 2019م).



(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015م، ص 12.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor.

من خلال أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج التالية:

- تميزت هذه الفترة بالتراجع المتزايد لمعدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات حيث يشهد تباطؤا بدءا من سنة 2014م، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2017 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2009م، حيث حقق الاقتصاد الوطني أدنى مستوى لمعدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2.1% سنة 2017م.
- حيث إن تراجع السوق الدولية للمحروقات أدى إلى انخفاض كبير في الإيرادات، مما أثر على احتياطات الصرف والميزانية العامة على حد سواء، وجعل الاقتصاد الوطني عرضة مجددا إلى الصدمات الخارجية، الأمر الذي يقتضي إجراء تغيير هيكلي في نموذج نموه، سعيا إلى مزيد من التنويع والتقليل من الواردات.
- منذ مطلع سنة 2015م، عرف عجز رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا محسوسا، بسبب انخفاض أسعار وكميات المحروقات المصدرة، فيما لم تعرف الواردات سوى انخفاض معتدل يعد رغم ذلك أقل أهمية من الانخفاض المسجل في الصادرات.
- إن متوسط التضخم في ارتفاع منذ بداية هذه الفترة، وذلك في ظل تدهور قوي لقيمة الدينار مقارنة بالدولار، مما جعل التضخم يصل إلى نسبة 6.4% سنة 2016م، فيما يبقى التضخم خلال الفترة الموالية متأثرا بقوة بارتفاع أسعار المواد الغذائية، لاسيما المواد الزراعية الطازجة، بينما عرفت المواد المصنعة والخدمات ارتفاعا.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

- تم استحداث لجنة وطنية لترقية الشغل في جوان 2015م، تتكفل من حيث المهام بتسيير سوق العمل بغرض تحسين منظومة الإعلام والإحصاء، والمتعلق بإنشاء مناصب الشغل وإنجاز الدراسات وتقييم تطبيق برنامج العمل الخاص لترقية الشغل ومكافحة البطالة.

وفي الأخير، اعتبارا لما سلف ذكره فإن الاقتصاد الجزائري يواجه وضعاً صعباً يذكرنا بضرورة تحول هيكلي نحو تنويع أكبر يجعله أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، ويتميز الوضع الحالي، بفضل احتياطات الصرف، بكونه يفتح منفذاً لمدة سنة أو سنتين يجب استغلالها قصد الخوض في نمو له قدرة المقاومة، وعليه فقد أصبح من المستعجل الشروع في التفكير لتحديد وجهة للنشوء والبدء في إعداد مخطط على آفاق 2035م⁽¹⁾.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير نوفمبر 2015م، المرجع السابق، ص 13.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الثاني: التحليل الكيفي لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سيتم قياس مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات استنادا للمؤشرات التي تم تحديدها لقياس فاعلية المجتمع المدني كما حددها صمويل هنتجتون والتي ذكرناها سابقا في الأطر النظرية، وبناء على ذلك يمكننا رصد وتحليل المقاربة التقييمية من خلال المؤشرات والمعايير ذات التحليل الكمي والكيفي وهي على النحو التالي:

أولا: المؤشرات الكيفية (النوعية) لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات (FCE):

(1) القدرة على التكيف مقابل الجمود: قدرة المنظمة على التكيف مع التطورات البيئية المحيطة بها.

منذ البداية ومنتدى رؤساء المؤسسات يحاول تنظيم نفسه وتوسيع نشاطه ومسايرة كل الظروف سواء على المستوى المحلي أو الدولي وهذا بهدف تحقيق أهدافه ومصالحه والتي يمكن تحديدها في تحقيق مصالح أكبر للمؤسسة الاقتصادية سعيا منه لجعلها محور السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر واعتبارها الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية.

في هذا الإطار برز نشاط منتدى رؤساء المؤسسات بشكل واسع سواء على المستوى المحلي من خلال تبني المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، أو الدولي من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون الذي أبرزناه من خلال الدراسة في الفصل الثالث.

(2) الاستقلالية مقابل التبعية والخضوع: أي لا تكون المنظمة خاضعة لغيرها من المنظمات أو الجهات أو الأفراد حيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها خصوصا الاستقلال المالي.

بالحديث عن الاستقلالية وهو الأمر الذي لا يمكن الفصل فيه بشكل نهائي حيث تظهر استقلالية منتدى رؤساء المؤسسات من خلال تشكيلاته ونشاطاته وحتى الإطار القانوني الذي

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ينظمه من جهة، ومن ناحية أخرى فهي تظهر من خلال الاستقلالية المالية فهو يعتمد على اشتراكات الأعضاء المنضمين للمنتدى.

ولكن بالاستناد للعلاقات المتواجدة بين أعضائه وصانعي السياسة العامة في الدولة يمكننا استخلاص أن استقلاليته تكون نسبية ناتجا للعلاقات المتبادلة والتي تقتضي تحقيق مصالح الطرفين وهذا ما يولد خضوعها للأطراف الأخرى في إطار تحقيق مصالحها، وبالتالي يؤدي للسيطرة عليه وتوجيه نشاطه.

وفي ظل تشابك العلاقات التي نلاحظها بين منتدى رؤساء المؤسسات وصانعي السياسة العامة في الجزائر نستطيع القول إن منتدى رؤساء المؤسسات لا يتمتع بالاستقلالية، وهذا ما أثر على توجهاته أي في تبعية للنظام السياسي الجزائري.

3) التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي: بمعنى تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها، إلى جانب انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، بما يتيح تعدد ولائاتها وأهدافها. ومن خلال هذا المؤشر سنحاول التركيز على النقاط الآتية:

أ. التوزيع الجغرافي لمنتدى رؤساء المؤسسات

لقد حددت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 38 جمعية لأرباب العمل متكونة من مؤسسات وطنية وأخرى محلية، ومن ضمن هذه الجمعيات برز منتدى رؤساء المؤسسات وتعتبر من الجمعيات الأكثر نشاطا في القطاع الخاص وهو محور دراستنا.

بلغ عدد المؤسسات في منتدى رؤساء المؤسسات خلال الفترة (14-02-2002م/01-09-2004م) حوالي 81 مؤسسة بحيث لم يتغير عددها، وبلغت نسبة التشغيل خلال هذه الفترة 30,000 عامل⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Op cit, p2

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة
الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم (22): يمثل توزيع عدد المؤسسات في (FCE) حسب قطاع النشاط في الجزائر

المؤسسة	قطاع النشاط
16	الأغذية الزراعية
16	مواد البناء
08	الغزل والنسيج والجلود
01/	الكهرباء والإلكترونيات
08	الأجهزة المنزلية/ ولوازم الكمبيوتر
05	الصيدلة والمعدات الطبية
05	ISMM
03	الورق
10	الخدمات
03	الكيمياء
06	البلاستيك
81	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Op cit, P 02 .

من خلال الجدول السابق المؤسسات المنظمة لمنتدى رؤساء المؤسسات حسب قطاع النشاط، نجد بأن المؤسسات التي تنشط في مجال الأغذية الزراعية ومواد البناء شكلت الريادة ب 16 مؤسسة لكل

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

منهما، والخدمات 10 مؤسسات، مقارنة بالمجالات الأخرى كالغزل والنسيج والأجهزة المنزلية نجد حوالي 8 مؤسسات لكل منهما، و6 بالنسبة للبلاستيك في حين بلغ عدد المؤسسات التي تنشط في الصيدلة والمعدات الطبية 05 مؤسسات مقارنة بالمؤسسات التي نشاطها الكيمياء والورق التي بلغ عددها 03 مؤسسات.

يمكن إرجاع السبب في توزيع النشاط على هذا النحو لمتطلبات السوق وأيضا غالبية المؤسسات هي مؤسسات عائلات أي نشاطها متوارث، بالإضافة لطبيعة البيئة في الجزائر.

الجدول رقم (23): يمثل التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنظمة لمنتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر

المنطقة	عدد المؤسسات
الوسط	39
الشرق	17
الغرب	22
الجنوب	03
المجموع	81

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Op cit, P 03 .

من خلال الجدول ما هو ملاحظ أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنظمة لمنتدى رؤساء المؤسسات تركز أغلبها في الوسط حيث بلغ عددها 39 مؤسسة مقارنة ب الشرق حيث بلغ عددها 17 مؤسسة في حين نجد 22 مؤسسة في الغرب، بينما الجنوب 3 مؤسسات فقط.

والسبب وراء هذا التوزيع المتباين بين مناطق الوطن يعود لتركز أغلبية المؤسسات في العاصمة والمناطق المجاورة لها ويرجع تركزها لتوفر الأسواق لترويج منتجاتهم مما جعل

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

انضمامها للمنتدى مع بداية نشأته أكثر من ضرورة لتحقيق أهدافهم وتطوير مؤسساتهم، على العكس ولايات الجنوب التي نجد مشاركة المؤسسات الموجودة بها أقل مقارنة بالمناطق الأخرى في الجزائر كما هو موضح في الجدول أعلاه.

كما أنه وبعد انتخاب علي حداد لرئاسة المنتدى يوم الخميس 27 نوفمبر 2014م بالجزائر وهذا خلال الجمعية العامة خلفا لرضا حمياني الذي قدم استقالته وكان علي حداد هو المرشح الوحيد⁽¹⁾، تغيرت توجهات المنتدى ونشاطاته كما أن توسعت نشاطاته وتوزيعه الجغرافي.

حيث تعهد بمواصلة العمل من أجل تطوير المنتدى وهذا بفتح مجال النقاش مع السلطات العمومية من خلال رؤية عميقة وتحقيق المزيد من التوازن على مستوى القرارات التي تؤثر على الاقتصاد، كما أشار إلى مواصلة الكفاح للتعبير عن أولوياته ووجهات نظره ومقترحاته، وشدد علي حداد على ضرورة تنظيم أعلى مستوى للتقرب من شركائهم ومساعدتهم في تسهيل علاقاتهم بالإدارة ومساعدتهم بأكبر قدر ممكن من خلال مرافقتهم وتقديم المعلومات العملية الفعالة، وأشار إلى أهمية تقديم الإمكانيات لتطوير حركة الخدمات الخاصة لهؤلاء الشركاء وهذا يحتاج إلى تطوير النظام الداخلي لمنتدى رؤساء المؤسسات سيما فيما يخص إعادة الانتشار على المستوى الجهوي والتخصص بالإضافة لتطوير القدرة على التحليل والاقتراح وبناء مقر للمنتدى وتطوير آليات الاتصال داخله وكذا ترسيخ فكرة صنع السياسة العامة الاقتصادية⁽²⁾.

ب. مكاتب منتدى رؤساء المؤسسات الموزعة عبر الوطن:

منتدى رؤساء المؤسسات يملك مكاتب وفروع له في كل ولايات الوطن والهدف منها هو توسيع نشاطاته وتحقيق قوة تنظيمية تغطي المستوى الوطني.

(1) وكالة الأنباء الجزائرية، انتخاب علي حداد رئيسا لمنتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 74859، (27 نوفمبر 2014م).

(2) محمد علال، علي حداد يعلن ترشحه لرئاسة منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 66680، (08 أكتوبر 2014م).

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

يتيح هذا التوزيع تواجد منتدى رؤساء المؤسسات على المستوى الوطني تشكيل تنظيم قوي وهذه السمة تمنحه القدرة أن يكون كقوة اقتراح من خلال مشاركته في الثلاثية.

4) التجانس في مقابل الانقسام: يعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه.

من خلال هذا المؤشر يمكن القول إن منتدى رؤساء المؤسسات شهد العديد من الصراعات داخل المنتدى التي نتج عنها انسحاب العديد من الأعضاء وهذا إثر توجهات المنتدى إلى المشاركة في السياسة.

حيث انسحب رئيس مجمع سيفيتال (يسعد ربراب) في 2004م عند رفضه دفع اشتراكه في تمويل الرئيس السابق بوتفليقة نقدا مشروطا أن يتم ذلك بصك بنكي، بعدها جاء انسحاب رجل الأعمال سليم عثمانى (رئيس مجموعة المصبرات الجزائرية الجديدة) بعد خسارته في انتخابات رئاسة منتدى رؤساء المؤسسات أمام الرئيس السابق رضا حمياني، والذي دفع للانسحاب هذا الأخير من قيادة المنتدى وترك منصبه لـ علي حداد اعتبارا من سنة 2014م بدعم من رئاسة الجمهورية.

كان رئيس منتدى رؤساء المؤسسات السابق علي حداد من أبرز الذين دعموا حملة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية (2009م و 2014م) إلى جانب شخصيات أخرى سعيًا منهم للاستفادة من الصفقات العمومية والتي تم فعليا بالنسبة للكثير منهم حيث استفادوا منها في مختلف المجالات منها الصناعة، الأشغال العمومية، النقل، البناء وغيرها⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه استمر الحال لغاية 2019م حيث صرح المنتدى لدعمه للانتخابات لصالح عبد العزيز بوتفليقة (انظر الملحق الخاص دعم ترشح عبد العزيز بوتفليقة).

(1) جلال بوعاتي، المرجع السابق.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

ولكن في كل مرة يتم تجاوز هذه الصراعات والاضطرابات التي يشهدها منتدى رؤساء المؤسسات وتوحيد جهوده لتحقيق أهدافه ومصالحه.

ثانيا: المؤشرات الكمية لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات (FCE):

بالإضافة للمؤشرات الكيفية التي ذكرناها فهي لا تكفي وحدها لقياس مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات، لذا تم الاستناد أيضا على المؤشرات الكمية التالية وهي كالاتي:

1) الاتساع الجماهيري:

يمكننا الاعتماد على هذا المؤشر لقياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات، حيث سيتم قياسه بحجم العضوية فيه وحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها والتي تمكنه من تمويل نشاطه وتغطية احتياجاته.

لقد حددت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 38 جمعية لأرباب العمل متكونة من مؤسسات وطنية وأخرى محلية، ومن ضمن هذه الجمعيات برز منتدى رؤساء المؤسسات ويعتبر من الجمعيات الأكثر نشاطا في القطاع الخاص وهو محور دراستنا.

أ- حجم منتدى رؤساء المؤسسات من حيث عدد المؤسسات:

فيما يلي سنبين تطور عدد المؤسسات المنضمة لمنتدى رؤساء المؤسسات خلال الفترة (2001م-2019م).

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم (24): يمثل عدد المؤسسات المنضمة لمنتدى رؤساء المؤسسات خلال الفترة: (2001م - 2019م)

الوحدة: مؤسسة

السنة	2002م	2003م	2004م	2015م	2018م	2019م
عدد المؤسسات	81	81	81	1500	7000	7000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: مقابلة أجريت مع (غ.أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة.

Mohamed Benguerna et Bélaid Hamouma, Op cit, P 02 .

من خلال استقراءنا للجدول السابق نجد أن تطور عدد المؤسسات المنضمة لمنتدى رؤساء المؤسسات كان مستقرا في السنوات الأولى لنشأته ولكن ومنذ سنة 2015م بدأ عددها بالتزايد بشكل ملحوظ حيث أنه في سنة 2019م بلغ عدد المؤسسات المنظمة 7000 مؤسسة، في حين لم تتجاوز 1500 مؤسسة سنة 2015م. ويعود السبب لقوة حضور منتدى رؤساء المؤسسات وقوة طرحه لدى صانعي القرار إضافة إلى علاقاته بهم.

ب- حجم منتدى رؤساء المؤسسات من حيث عدد رؤساء المؤسسات المنضمة له:

وفي قراءة لتطور عدد رؤساء المؤسسات منذ تأسيسه 2001م إلى غاية 2019 سنحاول التطرق لها من خلال الجدول التالي:

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم (25): يمثل عدد رؤساء المؤسسات في منتدى رؤساء المؤسسات من (2001م و2019م)

الوحدة: رئيس مؤسسة

السنة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2018م	2019م
عدد رؤساء المؤسسات	300	350	400	430	900	1800	4000	4000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: مقابلة أجريت مع (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد رؤساء المؤسسات في السنوات الأخيرة (2014م-2016م) أي في فترة رئاسة علي حداد نتيجة للسياسة التي تبناها والتي تخدم مصالح المؤسسة بالدرجة الأولى ونتيجة لانتشار الوعي وتزايد تعريف الإعلام بالمنتدى أدى الأمر إلى تزايد انضمام رؤساء المؤسسات إلى المنتدى وهذا يؤكد أن القطاع الخاص يلعب دورا هاما وهذا من خلال رقم أعمال المؤسسات التابعة للمنظمة (30 مليار دولار).

ت- حجم منتدى رؤساء المؤسسات من حيث مساهمته في التشغيل:

يعتبر التشغيل مؤشرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا من خلال هذا النقطة سنتطرق لمساهمة منتدى رؤساء المؤسسات في التشغيل خلال الفترة (2001م-2019م).

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم (26): يمثل نسبة مساهمة منتدى رؤساء المؤسسات في التشغيل خلال الفترة : (2001م - 2019م)

الوحدة: عامل

السنة	2002م	2003م	2004م	2015م	2018م	2019م
التشغيل	30000	30000	30000	250000	300000	300000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: مقابلة أجريت مع (ع. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة.

من خلال الجدول نستخلص أن منتدى رؤساء المؤسسات يساهم في التشغيل بنسبة مهمة حيث إنه في السنوات الأولى لنشأته كانت نسبة مساهمته في التشغيل حوالي 30000 ألف عامل وتزايدت مساهمته حيث بلغت 300000 ألف عامل في سنة 2019م، يمكن ارجاع السبب للتوجهات الجديدة للمنتدى.

2) معدلات التغيير في عضوية الإدارة:

يمكننا الاعتماد على هذا المؤشر والذي يتمثل في مبدأ التداول على الرئاسة، لقياس مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات أي قياسه سيتم من خلال حجم ومعدلات التغيير التي تكون على مستوى هيئاته القيادية.

ولقد تداول العديد من الرؤساء على منتدى رؤساء المؤسسات منذ تأسيسه في سنة 2000م كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(27): يمثل الرؤساء الذين تداولوا على رئاسة (FCE) منذ تأسيسه

رئيس (fce)	مدة العهدة
عمر رمضان	2001م - 2007م
رضا حمياني	2007م - 2014م

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

بعد استقالة رئيس (FCE) رضا حمياني	
أحمد الغنري تيباوي	رئيس مؤقت منذ 17 سبتمبر
علي حداد	2014م - 2019م
بعد استقالة رئيس (FCE) علي حداد	
منصف السعيد عثمانى	استقال بعد شهر من توليه رئاسة المنتدى
رحمون زرقون	ترأس المنتدى لمدة شهرين
الرئيس الحالي لمنتدى رؤساء المؤسسات	
محمد سامي عاقل	2019/06/24م -

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: مقابلة أجريت مع (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة.

من خلال الجدول ما يمكن ملاحظته هو استقرار في التداول على رئاسة المنتدى في السنوات الأولى حيث نجد عمر رمضان كان أول رئيس له منذ 2001م لغاية 2007م وهو رئيس للمنتدى ويليه رضا حمياني من 2007 إلى 2014، وبعدها كانت الرئاسة لـ علي حداد الذي ترأس المنتدى من 2014م لغاية 2019م، وهذا لا ينفي عدم وجود أزمات وصراعات داخل المنتدى حيث أعلن رضا حمياني في 05 سبتمبر 2014م نيته في التخلي عن رئاسة المنتدى بعد قرابة سنة من انتخابه لرابع مرة على رأس هذه المنظمة، مستبعدا وجود أي خلاف داخلي جعله يفكر في الاستقالة مرجعا قراره لأسباب شخصية محضة وأوضح أن مسعاه يندرج في إطار تحضير الجمعية العامة للمنتدى المزمع عقدها في مطلع السنة المقبلة، إلا أنه أعرب

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

عن استعداده للبقاء في منصبه من 03 إلى 05 أشهر حسب قوله حتى يتم إيجاد من يخلفه⁽¹⁾.

ونفى رئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني وجود أزمة داخلية في المنظمة، واعتبر سحب بعض الأعضاء عضويتهم خيارا حرا وسياديا، كما هو الشأن بالنسبة لقرار الانضمام إلى المنتدى كونه يرجع إلى قنوات الأشخاص والمتعاملين، وخروج بعض الأعضاء مثل رئيس مجمع (سيفيتال) لا يدل على وجود أزمة داخل المنتدى، وأكد على استمرارية على مواصلة الدفاع عن المبادئ التي يؤمن بها لتطوير نشاط المؤسسات وتحسين السياسة العامة الاقتصادية ومناخ الأعمال بهدف ترقية النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والتخفيف من وطأة فاتورة الاستيراد⁽²⁾.

حاول منتدى رؤساء المؤسسات منذ نشأته تحقيق أهدافه وكان السعي جاهدا من طرف أعضائه لتجسيدها وهذا ما تم ملاحظته من خلال إيجاد الاستقرار والتداول السلس على رئاسته بمختلف مراحل نشاطه وتطوره خلال فترات زمنية مختلفة في ظل الأوضاع التي شهدتها الجزائر منذ بداية سنة 2000م وتجاوز كل الظروف التي واجهها، في ظل البرامج الإنعاشية التي انتهجتها الدولة هذا ما استلزم من المنتدى التوجه والدخول كشريك في الحوار مع منظمات أرباب العمل في ظل المتغيرات الدولية، بالرغم من أنها جمعية ذات طابع اقتصادي، فكان لها اقتراحات ودور مهم من خلال هذه الحوارات وتأثير أعضاء المنتدى في سياسات الدولة المنتهجة.

(3) حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة:

تعد الطوعية أحد الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني وبالتالي لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي إلا من خلال الإسهام بطريقة اختيارية وحرّة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي على ذلك⁽³⁾.

(1) واج، حمياني يعلن نيته في التخلي عن رئاسة منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 61765، (06 سبتمبر 2014م).

(2) ب. سعيد، لا وجود لأزمة داخل منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 45442، (03 جوان 2014م).

(3) عمر مرزوقي وفايزة صحراوي، المرجع السابق، ص 144.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

في هذا الإطار يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر من خلال تبني المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتقديم الخدمات الاجتماعية كما تم الإشارة له في المبحث الأول وإبراز مجمل النشاطات الطوعية التي يقوم بها دون مقابل مادي.

استنادا إلى ما تم تحليله سابقا خلال هذا المبحث بالخصوص بعد تطرقنا للمطلبين السابقين واللذين تضمننا تقييم كل من منتدى رؤساء المؤسسات وصنع السياسة العامة الاقتصادية، أن منتدى رؤساء المؤسسات يساهم في صنع السياسة العامة الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك من خلال:

حجمه وتوزيعه على المستوى الوطني، وحضوره الملحوظ والملفت للانتباه بجانب صناع القرار وهذا أدى للأخذ بمقترحاته التي قدمت للحكومة، وكذا بروز دوره الاجتماعي من خلال أعماله التطوعية والتي ساهمت بشكل واضح بالتعريف به وبأهدافه وهذا من خلال المسؤولية المجتمعية للمؤسسة.

بهذا يكون (FCE) حقق العديد من المكاسب على المستوى السياسي، وقوة اقتراح، لاقت مقترحاته القبول من السلطات في الدولة وهذا راجع للتأثير الذي نلمسه من خلال نشاطاته ووزنه السياسي والصداقات التي لوحظت بين أعضاء المنتدى وشخصيات مهمة مقربة من دائرة صنع القرار في الدولة.

لذا وكسؤال تمهيدي للمبحث الثالث: ماهي توجهات منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر آفاق 2030م؟

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المبحث الثالث: قياس دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر آفاق 2030م (مع استخدام تقنية التنبؤ)

بعد سنة 2019م وعلى إثر الاضطرابات التي شهدتها الجزائر بشكل عام والتي تمثلت في الحراك الشعبي وخروج المواطنين للشارع للمطالبة بحقوقهم وإسقاط النظام لإحداث التغيير، والمنتدى بصفة خاصة بعدما شهد من اعتقال رئيسه علي حداد ما أحدث اضطرابا داخل التنظيم، وكذا توجه المنتدى للتحول لنقابة وهذا حرصا منه لتحقيق مكاسب أكثر وهو تحت قبعة جمعية ذات طابع اقتصادي.

وعليه ارتأينا من خلال الدراسة التوجه نحو الاطلاع أكثر على آفاق منتدى رؤساء المؤسسات وبالخصوص بعد هذه السنة 2019م التي توافقت وانتهت المدة المحددة لدراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات في دراستنا، والتحول الذي طاله إثر تحوله إلى نقابة وتغير توجهاته وحتى تسميته والذي أصبح يحمل إسم " الكونفدرالية الجزائرية لمنظمات أرباب العمل المواطنين".

لقد منح منتدى رؤساء المؤسسات الاعتماد للتحويل إلى نقابة سنة 2019م ولكن للظروف والمستجدات التي حدثت خلال هذه السنة تأجل تحولها إلى نقابة لغاية جويلية 2020م حيث بدأ نشاطه بهذه الصفة.

لذا ومن خلال هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على منتدى رؤساء المؤسسات بعد سنة 2019م وهذا باستخدام تقنية التنبؤ والتي تعتبر من أدوات الدراسات المستقبلية وهذا من خلال مطلبين أساسيين، ففي **المطلب الأول** سيتم تعريف التنبؤ وأنواعه، أما في **المطلب الثاني** فسنحاول التطرق لدور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية آفاق 2030م.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التنبؤ

أولاً: مفهوم التنبؤ

أ- تعريف التنبؤ

يعرف التنبؤ بأنه: " جمع الحقائق والمعلومات التي تكون لها مصداقية لتحديد المستقبل المحتمل الذي ستولده السياسات المقترحة"⁽¹⁾، والتنبؤ يقوم على أساس "أن الواقعة (أ) ستحدث في الزمن (ب)، ولكن القدرة على إصدار مثل هذا الحكم مرهون بتوفر ما تسميه الدراسات المستقبلية بالظروف التمهيدية للتنبؤ (Conditions Initial)، أي أن يتوفر قدر كاف من المعطيات التي تضع أساساً للتنبؤ، على أن هذا التنبؤ لا بد أن يستند إلى نظرية أو فرضية للربط بين حركة الظواهر المختلفة"⁽²⁾.

ب- أهمية التنبؤ:

تكمن أهمية استخدام تقنية التنبؤ فيما يلي:

✓ تساعدنا تقنية التنبؤ في تقديم التوصيات التي تناصر بدائل السياسة على بعضها البعض خلال مرحلة صنع السياسة.

✓ يساعد التنبؤ في تحليل الكلفة والفاعلية بعد تنفيذ السياسات العامة، وكذا خلال مرحلتي التقويم والتحليل⁽³⁾.

ثانياً: أنواع التنبؤ:

تتميز الدراسات المستقبلية بنوعين من التنبؤ وهما:

(1) مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، المجلد 04، العدد 02، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، الجزائر، جويلية 2014م، ص 12.

(2) وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة الأولى. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م، ص 59.

(3) مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، المرجع السابق، ص 12.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

- 1) التنبؤ المشروط(Conditional): وهو يتألف من عبارة محددة (إذا-فإن) (If-Then)، أي إذا حدث (أ) فإن (ب) سيحدث، لذا حدوث الظاهرة ثانية (ب) مشروط بحدوث الظاهرة الأولى (أ).
- 2) التنبؤ الاحتمالي (Probabiliste): يقسمها العلماء المختصون في الدراسات المستقبلية للتنبؤات إلى ثلاثة أنواع تبعا لاحتمالات حدوثها وهي:
 - التنبؤ المفضل(Preferable): أي التنبؤ على أساس ما أرغب به، أي أنني أبحث عن المؤشرات التي تدعم احتمالات وقوع ما أريده⁽¹⁾.
 - التنبؤ الممكن: وهو التنبؤ القائم على توفر قدر كاف من المعطيات لتحقيقه.
 - التنبؤ الاحتمالي: ويعد هذا النمط هو الأكثر أهمية بين الأنماط المختلفة حيث تصبح معادلة التنبؤ إذا حدث (أ) فإن (ب) أو (ج) قد يحدث، ويجب التنبيه إلى أنه عند الربط بين حدثين (أ-ب) نكون أسيري رؤية نظرية معينة، ويشترط هذا النمط من التنبؤ توفر نظرية معينة تفسر الترابط بين المتغيرات⁽²⁾.

(1) وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص ص 59-62.

(2) المرجع نفسه، ص ص 63-64.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

المطلب الثاني: آفاق منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر " آفاق 2030م"

سيتم قياس درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات من خلال هذا المطلب بالاعتماد على تقنية التنبؤ وذلك باتباع مجموعة من الخطوات المنهجية التي يسير عليها كما هو موضح في الآتي:

1. **الهدف من إجراء التنبؤ:** هو قياس مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001م-2019م، لإثراء الدراسة والوصول للنتائج المرجوة استلزم منا قياس دور منتدى رؤساء المؤسسات بعد سنة 2019م من خلال استخدام تقنية التنبؤ.

2. **تحديد المتغيرات:** يتم التركيز هنا على تحديد الأدوار التي يقوم بها منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر والتي تكتسي الأهمية القصوى، وترتيبها يكون حسب درجة أهميتها.

لذا سيتم افتراض المتغيرات التالية التي تم ترتيبها حسب أهميتها في الدراسة وهي كالآتي:

1- استمرارية مشاركة منتدى رؤساء المؤسسات في الحوار الاجتماعي.

2- آليات جديدة لتحقيق أهداف خاصة.

3- تأثير (FCE) على الحكومة للأخذ بمقترحاته.

4- تقليص نسبة البطالة.

5- المساهمة في تطوير الاستثمار.

6- ترقية التجارة الخارجية.

7- توسيع نشاطاته على المستوى المحلي والدولي.

8- التكيف مع المستجدات الاقتصادية الراهنة.

9- تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

10- التبعية للنظام السياسي.

3. إعطاء قيمة رقمية تحدد درجة أهمية المتغير: أي نأخذ المتغير الأكثر خطورة ونعطيه قيمة تتراوح بين 9-10 نقطة، أما المتغير الذي يليه في الأهمية فنعطيه قيمة تتراوح بين 8-9 وهكذا تتم العملية مع باقي المتغيرات، إلى أن نصل إلى آخر متغير الذي نعطيه قيمة تتراوح بين 0-1 وهي حسب الترتيب التالي.

01- التبعية للنظام السياسي.

02- تأثير (FCE) على الحكومة للأخذ بمقترحاته.

03- استمرارية مشاركة منتدى رؤساء المؤسسات في الحوار الاجتماعي.

04- توسيع نشاطاته على المستوى المحلي والدولي.

05- آليات جديدة لتحقيق أهداف خاصة.

06- المساهمة في تطوير الاستثمار.

07- تقليص نسبة البطالة.

08- تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية

09- ترقية التجارة الخارجية.

10- التكيف مع المستجدات الاقتصادية الراهنة.

4. تحديد الفترة الزمنية: تغطي الدراسة 10 سنوات من 2020م لغاية 2030م.

5. قياس قيمة المتغيرات:

سنحاول من خلال الجدول الموالي قياس درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية من خلال قياس قيمة المتغيرات التي اعتمدنا عليها والموجودة في الجدول.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

الجدول رقم(28): يوضح دور منتدى رؤساء المؤسسات في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر باستخدام تقنية التنبؤ.

المتغير	الحد الأقصى	سنوات الحد الأقصى	الحد الأدنى	سنوات الحد الأدنى	المجموع
التبعية للنظام السياسي.	(-10)-	9	9	1	99
تأثير (FCE) على الحكومة للأخذ بمقترحاته.	9	8	8	3	96
استمرارية مشاركة منتدى رؤساء المؤسسات في الحوار الاجتماعي.	8	9	7	4	100
توسيع نشاطاته على المستوى المحلي والدولي.	7	6	6	6	78
آليات جديدة لتحقيق أهدافه الخاصة.	6	6	5	4	56
المساهمة في تطوير الاستثمار.	5	6	4	2	38
تقليل نسبة البطالة.	4	5	3	3	29
تنويع الاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية الاقتصادية.	3	2	2	1	08
ترقية التجارة الخارجية.	2	3	1	4	10

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

01	2	0	1	1	التكيف مع المستجدات الاقتصادية الراهنة.
515	المجموع				

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى: وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة الأولى. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م.

6. حساب درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات:

$$\text{المعادلة: } \frac{\text{مجموع التأثير نقاط} \times 100}{\text{أ}}$$

مجموع نقاط التأثير = (الحد الأقصى × سنوات الحد الأقصى) + (الحد الأدنى × سنوات الحد الأدنى) لكل المتغيرات

$$\text{أ} = (\text{مجموع نقاط الحد الأقصى} / 10 + 9 + 8 + 7 + \dots + 1) = 55.$$

$$\text{ومنه: درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات} = \frac{100 \times 515}{55} = 93,63\%$$

ونستخلص من خلال استخدامنا لتقنية التنبؤ على مدى عشر سنوات والتي كانت تهدف لقياس درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، أن دوره مستمر على ما هو عليه خلال الفترة القادمة وبنسبة كبيرة تجاوزت 90 بالمئة، والسبب يمكن إرجاعه لما يحظى به من اهتمام واسع مع صانعي السياسة العامة في الجزائر وكذا تميز صلاته وعلاقاته بهم، وبالتالي منحه قدرة تأثيرية تسمح له بالاستمرارية في أدواره السابقة إضافة للقوة التمثيلية التي يمتلكها نظير المؤسسات الاقتصادية التي المنظمة له وهذا يكفي دافعا لتوجه النخبة الحاكمة لطلب الدعم منه في الانتخابات وهذا ما تم توضيحه من خلال الدراسة، بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية بالخصوص في التشغيل والاستثمار.

الفصل الرابع: قياس فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر 2001م-2019م - دراسة تقييمية

خلاصة واستنتاجات:

نستخلص في الأخير من خلال هذا الفصل وما تضمنه من مباحث ومطالب:

مما سبق نستخلص من خلال المبحث الأول أن التقييم عملية منهجية تساهم في تزويد صانع القرار بالمعرفة بشأن تحسين المشاريع والبرامج والسياسات المنتهجة وقياس فاعليتها من خلال العلاقة بين أهداف البرامج والسياسات وبين آثارها وانعكاساتها، ومن خلال دراستنا تطرقنا إلى المؤشرات والمعايير التي يستند عليها تقييم المجتمع المدني والتي حاولنا من خلال هذا المبحث الإحاطة بكل ما هو نظري للاستناد عليه في العملية التقييمية التي تم تطبيقها في المبحث الموالي والذي ركزنا من خلاله على تقييم منتدى رؤساء المؤسسات والسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.

أما في المبحث الثاني وبعد العملية التقييمية خلصنا إلى أن منتدى رؤساء المؤسسات يساهم في صنع السياسة العامة الاقتصادية، فهو بمثابة قوة ضغط على صانع القرار نتيجة لعدة اعتبارات يمكن حصرها في حجمه وتوزيعه على المستوى الوطني، وحضوره الملحوظ والملفت للانتباه بجانب صناع القرار، وكذا اسهاماته في المجال الاجتماعي التي ساهمت بشكل واضح بالتعريف به وبأهدافه، لذا فتأثيره في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية كانت نتاجا لما يملكه من امتيازات وعلاقات مع النظام السياسي الجزائري.

وفي المبحث الثالث من خلال استخدامنا لتقنية التنبؤ على مدى 10 سنوات والتي كانت تهدف لقياس درجة فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر أفاق 2030م، خلصنا لنتيجة مفادها أن دوره سيكون قائما على نفس النحو نظرا للقوة التي يمثلها سواء من ناحية مساهمته في التنمية الاقتصادية بالخصوص في التشغيل والاستثمار، وكذا لما يحظى به من اهتمام واسع وعلاقاته مع صانعي السياسة العامة في الجزائر والتي تحصل بفضلها على قدرة تأثيرية تسمح له بالاستمرارية في أدواره السابقة.

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا إبراز دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، بالتركيز على فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في صنعها. وقد انطلقنا في دراستنا من إشكالية مفادها: ما مدى فعالية الإسهامات التي يقدمها المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر، وبالأخص تأثير منتدى رؤساء المؤسسات على صنعها وإقرارها خلال الفترة (2001م-2019م)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة بطريقة علمية تم صياغة فرضيات والاعتماد على مناهج ومقتربات وأدوات لجمع المعلومات وتسهيل العملية البحثية والخروج بالنتائج المرجوة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- إن الأطر النظرية للمجتمع المدني لا تنطبق على الواقع الجزائري، فطبيعة النظام السياسي والتنوع الذي يزخر به من قيم وثقافة متنوعة كان له الأثر الكبير على بروز المجتمع المدني في الجزائر، فالبيئة التي نشأ وترعرع فيها، أوجد لنا مجتمعا مدنيا شكليا ولا يفعل دوره إلا في المناسبات، وهذا يعود للقيود والعراقيل التي فرضت عليه، فوجوده كان نتاج لظروف تباينت بين الظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في نشأته.
- أما السياسات الاقتصادية في الجزائر فكانت ظرفية وهذا ما أدى لعدم استقرار الاقتصاد الجزائري ومن جانب آخر الطابع الريعي كان له أيضا الأثر الكبير في توجيه السياسات الاقتصادية للدولة حيث توجهت الجزائر لتبني مجموعة من البرامج الإنعاشية وهذا ما توافق مع ارتفاع أسعار البترول مع مطلع سنة 2000م، حيث توجهت لعلاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وبالأخص بعد ما شهدته الجزائر من تدنٍ للأوضاع خلال فترة التسعينيات في كل المجالات وخصصت لها مبالغ ضخمة وسخرت لها جهودا كبيرة سعيا منها لبلوغ تنمية تمنح للمواطنين العيش الكريم وتطوير الدولة واقتصادها.
- إن المجتمع المدني في الجزائر دوره محدود ويمكن القول منعدم في تدخله في صنع السياسة العامة الاقتصادية وتركزت نشاطاته في مجملها على العمل التطوعي الخيري،

وهذا ما خلصنا إليه من خلال دور الجمعيات والنقابات ومنظمات أرباب العمل التي وقع عليها اختيارنا بما يتوافق وموضوع الدراسة حيث نجد أن هذه التشكيلات المختارة تنشط بشكل محتشم ولا تتدخل في الشؤون السياسية. فالجمعيات دورها لا يتعدى كونها تساهم في النشاط المحلي على مستوى الولايات والبلديات وهذا ما أبرزناه من خلال المشاركة في برنامج كابدال فهو يتيح الفرصة لممثلي المجتمع المدني المشاركة مع المجالس المنتخبة في مجالي التنمية والتخطيط العمراني لإقليم البلدية، وتحديد المشاريع ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية، وكذا التنفيذ المشترك لبعض المشاريع في إطار الشراكة المحلية بين السلطات العمومية والحركة الجمعوية وغيرها. أما النقابات المستقلة فدورها ملغى تماما، وتمركز العمل النقابي كله في يد الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وهذا راجع للنسبة التمثيلية التي يمتلكها بحيث هو الوحيد الذي يشارك في الثلاثيات أي الحوار الاجتماعي الذي يجمع بينه وبين منظمات أرباب العمل والحكومة في ظل تهميش النقابات المستقلة الأخرى مع إلغاء دورها في الحوار رغم توفر كل الشروط لمشاركتها.

- إن تجمع العديد من المنظمات التي تدافع عن المؤسسة الاقتصادية في تكتلات ومنظمات تدافع عن مصالحها، أدى لزيادة الاهتمام بها من طرف السلطة وإشراكها في الحوار الاجتماعي جعل لها مكانة ووزنا وفي المشاركة في صنع السياسة العامة الاقتصادية، ولقد تحققت العديد من المقترحات التي قدمت من طرفها كما سبق ذكرها.
- يعتبر منتدى رؤساء المؤسسات فاعلا مهما يستدعى للمشاركة وتقديم المقترحات في الحوار الاجتماعي بجانب منظمات أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين، حظي باهتمام كبير من طرف السلطة للقوة والنفوذ المالي الذي يمتلكه من ناحية حجمه وكذا توزيعه على مستوى كل ولايات الوطن وحتى على المستوى الدولي وإبرام اتفاقيات مع دول أخرى لتشجيع الاستثمار والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني، الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية. فبالرغم من أن قوة طرحه من الناحية القانونية غير ملزمة، ودوره لا يتعدى تقديم الاقتراحات والمشورة، إلا أنه في الواقع عكس ذلك فنجد معظم المقترحات التي يقدمها تتجسد على أرض الواقع في شكل قانوني، وهذا يؤدي بنا للوصول لنتيجة مفادها

أنه من خلال قوة ضغطه على صانع القرار يؤثر عليه في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية.

■ إن منتدى رؤساء المؤسسات ينشط كجماعة ضغط لتحقيق مصالحه عكس الأطر القانونية الذي تنظمه والتي نشأ عليها فهو جمعية ذات طابع اقتصادي يضم مجموعة هامة وكبيرة من المؤسسات الاقتصادية شكلت تكتلا للدفاع عن مصالحها، لكن من خلال ما تطرقنا إليه خلال دراستنا خلصنا لنتيجة مفادها أن ما يمتلكه من قوة وحضور ونفوذ مالي والعلاقات والصلات التي نتجت بينه وبين السلطة مكنته من تحقيق أهدافه ومصالحه، وحتى التدخل في الشؤون السياسية والمساهمة في صنع السياسة العامة الاقتصادية بما يتوافق ومصالحه.

■ النتيجة التي توصلنا إليها أن دور منتدى رؤساء المؤسسات على مدى عشر سنوات ستبقى أدواره على ما هي عليه في ظل نفوذه المالي وعلاقاته الواسعة مع السلطة وما يحظى به من امتيازات من طرفها رغم ما شهده من اضطرابات سنة 2019م.

في ظل هذه النتائج التي خلصت إليها الدراسة سيتم تقديم التوصيات الآتية:

- ❖ رفع القيود التنظيمية والإدارية عن المجتمع المدني في الجزائر، والتركيز على الأطر القانونية التي تنظم المجتمع، ومنحه مجالا واسعا لممارسة نشاطه.
- ❖ محاكاة التجارب الغربية والتجارب الناجحة للمجتمع المدني بها، بما ويتوافق والبيئة العربية.
- ❖ تأسيس لمجتمع مدني فاعل من خلال إشراك كل التشكيلات التي يتضمنها ودعمها وتحفيزها في ظل إزالة كل العقبات التي تعترضه، بهدف تحقيق تنمية شاملة وبالخصوص في الجانب الاقتصادي.

الملاحق

الملحق رقم (01): دليل مقابلة موجهة لمنتدى رؤساء المؤسسات (المكلفة بالعلاقات العامة)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة

دليل المقابلة:

الموضوع: دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) 2001-2019

إشراف الدكتور:

لقمان مغراوي

إعداد الباحثة:

• موساوي حليلة

في إطار إنجاز أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائرية، وسعيا منا لتطوير وترقية البحث العلمي وإثرائه، نقوم بدراسة ميدانية حول دور المجتمع في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم سيتم استخدامها فقط في إثراء هذا البحث

و في الأخير أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان لتعاونكم معنا.

مقابلة مع السيد:.....الصفة/ الوظيفة.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:...../...../..... التوقيت:.....

السؤال الأول: ماهي وظائف منتدى رؤساء المؤسسات؟

السؤال الثاني: في ظل ما يحدث في الجزائر في الوقت الراهن ماهي الأدوار السياسية لمنتدى رؤساء المؤسسات ؟ وما هي إسهاماته في هذا الإطار؟

السؤال الثالث: كيف أثر الوضع الراهن على النشاطات الاقتصادية للمنتدى؟

السؤال الرابع: في إطار النشاطات التي تقومون بها لأجل تحقيق التنمية، ما هي أهم إسهاماتكم في مجال التشغيل والاستثمار ؟

السؤال الخامس: ماهي الأدوار الاجتماعية التي تقومون بها؟

السؤال السادس: في إطار الاجتماعات التي تشاركون فيها ضمن الثلاثية، ماهي الصفة التي تشاركون بها في الثلاثية؟

السؤال السابع: إلى أي مدى تؤثر إسهاماتكم في المجال الاقتصادي على صانع القرار في الجزائر؟

السؤال الثامن: هل تعتبرون أن النشاطات التي تقومون بها لها أثر على المجتمع؟

السؤال التاسع: هل ما تقومون به من نشاطات لها أثر على صانع السياسات العمومية في الدولة الجزائرية؟

السؤال العاشر: ماهي الوسائل والآليات التي تستخدمونها لأجل ترقية المنتج الوطني بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما مدى تحقيقها لأهدافكم؟ وكيف؟

السؤال الحادي عشر: في إطار الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو المنعقد في 2014 بين الدولة والشركاء الاجتماعيين، ماهي النتائج التي تم تحقيقها في الميثاق؟ أو ما تقيمكم؟

السؤال الثاني عشر: في ظل الاقتراحات التي قدمتموها لبعث الاقتصاد الوطني، ما مدى الأخذ بها من طرف صناع القرار في الجزائر؟ ما هي هذه الاقتراحات؟ وهل تم تفعيلها؟

السؤال الثالث عشر: هل الوضع القانوني لمنتدى رؤساء المؤسسات يسمح بتحقيق أدوار معينة؟

السؤال الرابع عشر: في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي (2014م-2019م) تم إقرار لجنة وطنية للمتابعة على إشراك كل الأطراف الفاعلة كوسيلة للتنفيذ والتقييم والتي تم تنصيبها على مستوى وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، ما دوركم من خلالها؟

الملحق رقم (02): دليل مقابلة موجهة لمنتدى رؤساء المؤسسات (جيل FCE)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة

دليل مقابلة

الموضوع: دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001-2019)

إشراف الدكتور:

لقمان مغراوي

إعداد الباحثة:

• موساوي حليلة

في إطار إنجاز أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر، وسعيا منا لتطوير وترقية البحث العلمي وإثرائه، نقوم بدراسة ميدانية حول دور المجتمع في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم سيتم استخدامها فقط في إثراء هذا البحث

وفي الأخير أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان لتعاونكم معنا.

مقابلة مع السيد:.....الصفة/ الوظيفة.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:...../...../..... التوقيت:.....

السؤال الأول: ماذا نقصد بجيل أفسيو؟

السؤال الثاني: وماهي وظائف جيل أفسيو؟

السؤال الثالث: في ظل النشاطات التي تقومون بها في إطار جيل أفسيو ماهي أهم انجازاتكم؟

السؤال الرابع: كيف أثر الوضع الراهن على النشاطات الاقتصادية التي تقومون بها؟

السؤال الخامس: في إطار النشاطات التي تقومون بها لأجل تحقيق التنمية، ما هي أهم إسهاماتكم في مجال التشغيل والاستثمار؟

السؤال السادس: على اعتبار جيل أفسيو آلية من آليات منتدى رؤساء المؤسسات، ماهي اسهاماتكم بالأرقام في مجال تشغيل الشباب؟

السؤال السابع: هل تقومون بنشاطات اجتماعية؟ ماهي إن وجدت هذه الأدوار؟

السؤال الثامن: هل تعتبرون أن النشاطات التي تقومون بها لها أثر على المجتمع؟

السؤال التاسع: هل ما تقومون به من نشاطات لها أثر على صانع السياسات العمومية في الدولة الجزائرية؟

السؤال العاشر: إلى أي مدى تؤثر إسهاماتكم في المجال الاقتصادي على صانع القرار في الجزائر؟

الملحق رقم (03): دليل مقابلة (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية)

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تخصص : السياسات العامة

دليل مقابلة

الموضوع: دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات (FCE) (2001-2019)

إشراف الدكتور:

لقمان مغراوي

إعداد الباحثة:

• موساوي حليلة

في إطار إنجاز أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر، وسعيا منا لتطوير وترقية البحث العلمي وإثرائه، نقوم بدراسة ميدانية حول دور المجتمع في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر

ونحيطكم علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم سيتم استخدامها فقط في إثراء هذا البحث

و في الأخير أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان لتعاونكم معنا.

مقابلة مع السيد:.....الصفة/ الوظيفة.....

مكان المقابلة:.....التاريخ:...../...../..... التوقيت:.....

السؤال الأول: ما هي آخر الإحصائيات حول عدد الجمعيات في الجزائر (الوطنية، المحلية)؟

السؤال الثاني: ما هو عدد الجمعيات الممولة من طرف الدولة؟ وكم عدد الجمعيات ذات التمويل الذاتي؟

السؤال الثالث: ماهي المعايير المعتمدة في منح الاعتماد للجمعيات؟

السؤال الرابع: لماذا اعتمد المشرع الجزائري على مبدأ التصريح، ولم يعتمد على مبدأ الترخيص كما هو معمول به في الدول المغاربية؟

السؤال الخامس: ماهي أسس انعقاد المؤتمر التأسيسي للجمعيات؟

السؤال السادس: ماهي الآليات المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال الرقابة على نشاط الجمعيات وتمويلها؟

السؤال السابع: ماهي الأطر القانونية التي يجب إعادة النظر فيها والتي تحتاج للتغيير في مجال حرية تكوين الجمعيات في الجزائر؟

السؤال الثامن: هل هناك تعاون بين الحكومة والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة للدولة في الجزائر؟

السؤال التاسع: عقدت الجزائر اتفاقية ثلاثية بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للتنمية اتفاقية ثلاثية تحت عنوان " مشروع كابدال 2017م"، وأكدت في بيان صادر لها سنة 2020م على ترقية المقاربة التشاركية: ماهي قراءتكم وتحليلكم لهذه الشراكة؟ وما تقييمكم لها؟

السؤال العاشر: هل أثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة على تشكيل الجمعيات في الجزائر؟ وكيف؟

السؤال الحادي عشر: ما هو التصنيف الذي تقترحونه لمكونات المجتمع المدني في الجزائر؟ ولماذا؟

الملاحق

الملحق رقم (04): يمثل وصل تأسيس منتدى رؤساء المؤسسات



المصدر: متحصل عليه خلال الدراسة الميدانية في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

الملحق رقم (05): انتخاب السيد عثمانى منصف رئيسا مؤقتا لمنتدى رؤساء المؤسسات بعد استقالة علي حداد سنة 2019م



منتدى رؤساء
المؤسسات

ENTREPRENEURS DE PROGRES

الجزائر: 07 أفريل 2019

خلية الاتصال



بيان

الموضوع: انتخاب السيد: عثمانى منصف رئيسا مؤقتا لمنتدى رؤساء المؤسسات

إثر إثبات شغور منصب رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، عقب استقالة السيد علي حداد من رئاسته، برسالة مؤرخة في 28 مارس 2019. وعملا بالقانون الأساسي للمنتدى، اجتمع اليوم، 07 أفريل 2019 على الساعة الرابعة زوالا (سا 16 و 00د) بمقر المنتدى، أغلبية أعضاء المجلس التنفيذي، وبعد نقاش سادته الموضوعية والشفافية وروح المسؤولية بين الحضور، تم انتخاب السيد: منصف عثمانى، باجماع كرئيس مؤقت لتسيير المنتدى لمرحلة انتقالية حددت بثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ انتخابه.

وسيتولى السيد منصف عثمانى، طبقا للقانون الأساسي للمنتدى، مهمة تحضير الجمعية العامة الانتخابية لمنتدى رؤساء المؤسسات، طبقا لقانونه الاساسي والقوانين السارية المفعول.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء المجلس التنفيذي أكدوا دعمهم المطلق للرئيس المؤقت، وحرصهم على الحفاظ على المنتدى كفضاء للمتعاملين الاقتصاديين وقوة اقتراح ودعم من أجل بناء اقتصاد وطني قوي ومستدام، وأن تبقى جمعية فاعلة بمقترحاتها بعيدا عن كل التجاذبات السياسية.



منتدى رؤساء المؤسسات

تجزئة سيلفان فورستيه، قطعة رقم 08، المرادية، الجزائر

الهاتف: 0770 88 90 80 / 0556 48 6756

للاتصال: communication@fce.dz الموقع الالكتروني: www.fce.dz

المصدر: وثيقة متحصل عليها من الموقع الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات (FCE)

الملحق(06): بيان الاتحاد العام للعمال الجزائريين والشركاء الاجتماعيين لدعم الرئيس بوتفليقة لعهدته خامسة

بيان

الاتحاد العام للعمال الجزائريين والشركاء الاجتماعيين

14 - فبراير 2019

إن الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاديات الوطنية، والاتحادات الولائية، الإطارات النقابية، والشركاء الاجتماعيين (UNEP - AGEA - CIPA - CAP - CNPA - FCE).

- يستقبلون بحماس كبير وأكبر فخر لترشح المجاهد عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية لـ 18 أبريل 2019.
- يدعمون ويرافقون استمرار عمل رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.
- يلتزمون بمواصلة تقوية المكتسبات التي حققها فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.
- يرحبون بانعقاد هذه الندوة، كأداة استمرارية الإصلاحات العظيمة المشروعة فيها، وترسيخ ثقة المواطن في مؤسساته وتعزيز بناء أمة جمهورية وديمقراطية واجتماعية وقوية اقتصاديا، وشريك ضروري على الساحة الدولية.
- يؤكدون مجددا التزامهم بالسهر على الحفاظ على السيادة المكتسبة غالبا، وكذا على الوحدة الوطنية بكل قواهم، كما يؤكدون أيضا أن هذه العزيمة تشكل حصنا متينا يتصدى لكل محاولة ورغبة في إلحاق الضرر بجمهوريةنا الغالية.
- يؤكدون لفخامة رئيس الجمهورية احترامهم وتقديرهم وشكرهم على العمل العظيم الذي حققه لصالح العاملات والعمال والمتقاعدين وعائلاتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- تدعم القيادة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع عاملاتها وعمالها ومتقاعديها، وإطاراتها وهيئاتها النقابية، مترشحها المجاهد عبد العزيز بوتفليقة من أجل أن يواصل ويعمق مجهوده المكثف والذي لا يعرف الكلل من أجل التطوير الدائم للوطن، وإتمام إنجازاته فيما يخص دعم التطور الاقتصادي، والتحرر الاجتماعي، داخل جزائر متصالحة، بالسلم، والوحدة والاستقرار والتقدم والازدهار.

يود الاتحاد العام للعمال الجزائريين والشركاء الاجتماعيين AGEA, CIPA, CAP, CNPA, FCE،
UNEP بقناعة وأخوة، أن يكرموا فخامة رئيس الجمهورية لإنجازاته العظيمة التي سيشهد عليها تاريخ الجزائر المستقلة.

الجزائر، في 14 فبراير 2019

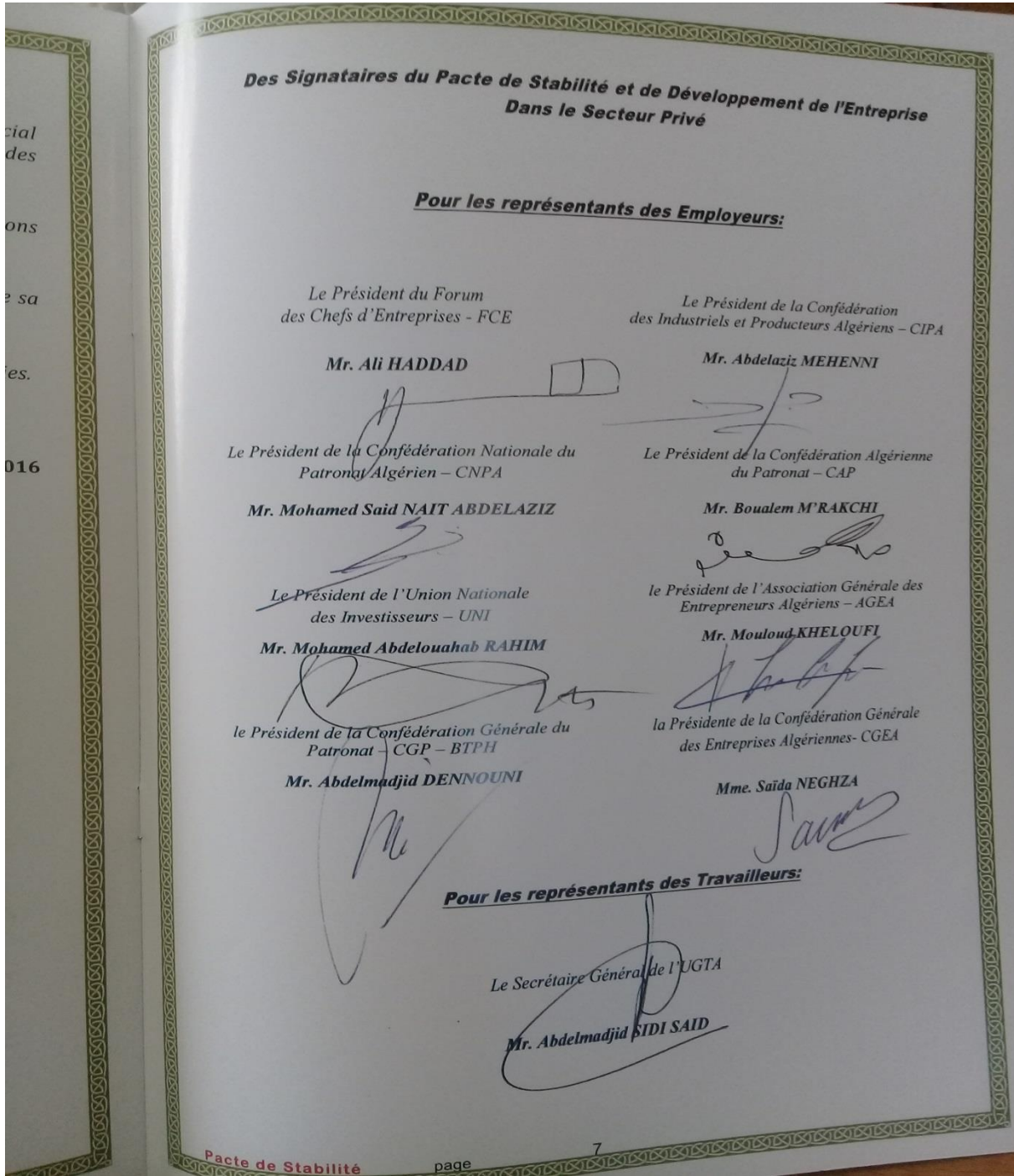
عن الاتحاد ع.ع.ج والشركاء الاجتماعيين

الأمين العام
عبد المجيد سيدي سعيد



الملاحق

الملحق رقم (07): وثيقة تمثل توقيع عقد الاستقرار وتنمية مؤسسات القطاع الخاص



المصدر: وثيقة متحصل عليه خلال الدراسة الميدانية للاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)

الملحق رقم (08): طلب خطي لإجراء مقابلة بوزارة الداخلية

الجزائر في: 19-11-2019م

اللقب والاسم: موساوي حليمة

الجامعة: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-بن عكنون

العنوان: بلدية تاشة زواقعة-شارع البلدية-ولاية عين الدفلى-44028

رقم الهاتف: 0698163441 / 0779888518

البريد الإلكتروني: moussaouihalima84@gmail.com

إلى السيد: الأمين العام

لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

المدير العام للمستخدمين-التكوين والقوانين الأساسية

الموضوع: طلب تنظيم موعد مع المصالح المركزية للوزارة المختصة

المرفقات:

1. طلب تسهيل مهمة ذات طابع علمي-من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر

2. خطة الدراسة

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا الطلب المتعلق بتحديد موعد مع المصالح المختصة، وذلك في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في مجال العلوم السياسية-تخصص السياسات العامة، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وعنوان الأطروحة موسوم بـ " دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات 2001م-2019م ".

وهذا قصد تمكيني من الحصول على بيانات وإحصائيات حول فواعل المجتمع المدني وبالأخص الجمعيات، والاطلاع على البرامج التنموية التي رسمتها الدولة في إطار السياسات الاقتصادية التوسعية منذ بداية الألفية الجديدة والتي عرفت ببرامج الإنعاش الإقتصادي، بهدف إثراء البحث العلمي.

بناء على ما سبق أكون في غاية الامتنان لتفضلكم بقبول طلبي، وتمكيني من إتمام بحثي العلمي الذي يستدعي مني الشروع فيه في أقرب الآجال نظرا للحالة الاستعجالية التي تطبع هذا البحث، والحاجة الملحة للحصول على الإحصائيات والمعلومات لإتمام الدراسة.

تفضلوا سيادة الأمين العام بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إمضاء المعني:

الملحق رقم (09): طلب خطي لإجراء قابلة في وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الجزائر في: 19-11-2019م

اللقب والاسم: موساوي حليلة

الجامعة: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-بن عكنون

العنوان: بلدية تاشتة زواقعة-شارع البلدية-ولاية عين الدفلى-44028

رقم الهاتف: 0698163441 / 0779888518

البريد الإلكتروني: moussaouihalima84@gmail.com

إلى السيد: الأمين العام

لـوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

الموضوع: طلب تنظيم موعد مع المصالح المركزية للوزارة المختصة

المرفقات:

1. طلب تسهيل مهمة ذات طابع علمي-من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر
يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا الطلب المتعلق بتحديد موعد مع المصالح المختصة، وذلك
في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في مجال العلوم السياسية-تخصص السياسات العامة، بالمدرسة
الوطنية العليا للعلوم السياسية، وعنوان الأطروحة موسوم بـ " دور المجتمع المدني في صنع السياسة
العامة الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات 2001م-2019م ".

وهذا قصد تمكيني من الحصول على بيانات وإحصائيات حول فواعل المجتمع المدني وبالأخص
النقابات، والاطلاع على إحصائيات وبيانات فيما يخص التشغيل في ظل البرامج التنموية التي رسمتها
الدولة في إطار السياسات الاقتصادية التوسعية منذ بداية الألفية الجديدة والتي عرفت ببرامج الإنعاش
الإقتصادي، بهدف إثراء البحث العلمي.

بناء على ما سبق أكون في غاية الامتنان لتفضلكم بقبول طلبي، وتمكيني من إتمام بحثي العلمي
الذي يستدعي مني الشروع فيه في أقرب الآجال نظرا للحالة الاستعجالية التي تطبع هذا البحث، والحاجة
الملحة للحصول على الإحصائيات والمعلومات لإتمام الدراسة

تفضلوا سيادة الأمين العام بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إمضاء المعني:

الملحق رقم (10): احصائيات حول الجمعيات

**STATISTIQUES DES ASSOCIATIONS NATIONALES
EN INSTANCE D'AGREMENT PAR TYPOLOGIE**

Situation arrêtée au 27 avril 2016

TYPOLOGIE DES ASSOCIATIONS	NOMBRE
Amitié-Echanges-Coopération	29
Anciens Elèves & Etudiants	34
Culture-Art-Education-Formation	158
Droits de l'Homme	09
Enfance & Adolescence	15
Environnement & Cadre de Vie	119
Associations étrangères	17
Famille Révolutionnaire	09
Femmes	28
Handicapés & Inadaptés	25
Patrimoine historique	29
Jeunesse	70
Diverses professions	290
Religion	09
Retraités & Personnes Agées	09
Santé	182
Sciences & Technologie	64
Solidarité – Secours - Bienfaisance	45
Sport & Education Physique	92
Tourisme & Loisirs	36
TOTAL	1269

المصدر: وثيقة متحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الملحق رقم (11): احصائيات حول الجمعيات

STATISTIQUES DES ASSOCIATIONS NATIONALES ENREGISTREES PAR TYPOLOGIE	
TYPOLGIE DES ASSOCIATIONS	NOMBRE
Amitié-Echanges-Coopération	29
Anciens Elèves & Etudiants	34
Culture-Art-Education-Formation	158
Droits de l'Homme	9
Enfance & Adolescence	15
Environnement & Cadre de Vie	119
Associations étrangères	17
Famille Révolutionnaire	9
Femmes	28
Handicapés & Inadaptés	25
Patrimoine historique	29
Jeunesse	70
Diverses professions	290
Religion	9
Retraités & Personnes Agées	9
Santé	182

Sciences & Technologie	64
Solidarité – Secours - Bienfaisance	45
Sport & Education Physique	92
Tourisme & Loisirs	36
TOTAL	1269

Droits de l'Homme	8
Enfance & Adolescence	15
Environnement & Cadre de Vie	119
Associations Civiques	17
Famille Pa-chuennet	9
Femmes	28
Handicapés & Invalides	25
Patrimoine Historique	29
Juifs	79
Diverses professions	290
Religion	9
Réhabilitation & Personnes Agées	9
Santé	182

2

المصدر: وثيقة متحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الملحق رقم (12): احصائيات حول الجمعيات

SITUATION DE CONFORMITE DES ASSOCIATIONS LOCALES AGREEES PAR RAPPORT A LA LOI 12-06																																							
TYPOLOGIE	1		2		3		4		5		6		7		8		9		10		11		12		13		14		15		16		17		18		Sous/Totaux		Total Général
	Professionnelles	Religieuses	Sports & Education Physique	Arts et Culture	Parents d'Elevés	Sciences et Technologies	Comités de Quartiers	Environnement	Handicapés & Inadaptés	Consommateurs	Jeunesse & Enfance	Tourisme et Loisirs	Retraités et Personnes Agées	Femmes	Solidarité & Bienfaisance	Secours	Santé et Medecine	Anciens Elèves et Etudiants																					
Conformité	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	C	N	Totaux Conformés	Totaux Non Conformés																	
Wilayas																					1959	1766	3725																
Adrar	127	77	585	0	182	149	393	377	133	170	5	2	251	337	150	462	12	11	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2488		
Chlef	28	34	467	0	227	218	72	91	56	191	4	56	130	361	9	13	17	21	3	0	16	52	6	1	2	5	10	12	39	7	20	3	2	0	0	0	1916		
Laghouat	7	156	222	0	255	170	105	72	47	159	2	2	105	136	8	20	8	11	0	0	9	18	26	1	2	15	36	36	89	11	26	0	8	0	0	1848			
Oum-El-Bouaghi	11	98	0	0	0	205	42	255	179	335	115	0	9	429	8	15	10	27	0	1	9	40	5	20	0	2	17	73	89	22	6	0	0	0	0	4146			
Batna	252	350	366	0	243	195	259	243	60	632	335	8	100	543	31	15	8	15	10	0	23	115	15	5	0	10	122	127	103	10	15	20	0	15	0	5502			
Béjaïa	35	103	670	0	337	476	253	259	179	767	335	31	86	1793	18	66	20	12	1	0	35	47	32	32	1	8	24	122	50	103	0	4	19	1	0	1639			
Biskra	5	19	366	0	81	407	56	337	60	120	335	8	13	107	19	15	9	12	1	2	15	29	15	32	0	2	28	29	50	103	15	6	0	0	0	1683			
Béchar	45	95	188	77	120	108	91	81	53	100	115	9	122	211	118	4	4	1	1	0	8	13	4	1	2	11	20	29	50	103	0	5	10	0	0	0	0	2117	
Bida	75	26			508		317						464			19				0	51	34			3		49				0	14				1630			
Bouïra	38	8	182	272	201	44	54	272	60	111		39	123	217	13	8	0	0	0	12	12	37	8	7	1	0	20	41			0	5	0	0	0	1611			
Tamarrasset	123	114	172	63	182	29	188	272	39	83		10	234	113	25	4	6	4	3	16	7	16	16	0	0	0	89	18	41		0	5	0	0	0	1492			
Tebessa	2	34	149	81	201	216	24	188	70	151		18	22	344	6	2	0	0	0	15	19	20	33	0	0	0	39	33			0	7	17	3	0	2815			
Tiencen	31	93	313	289	100	216	121	109	28	151		26	92	534	26	2	6	9	6	0	13	49	6	6	0	28	36	33			0	0	0	0	0	0	0	1608	
Tiaret	10	70	38	80	78	74	41	16	20	62	6	9	26	33	1	18	1	18	40	0	13	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	

SITUATION DE CONFORMITE DES ASSOCIATIONS LOCALES AGREEES PAR RAPPORT A LA LOI 12-06

Tizi Ouzou	46	175	13	7	101	15	16	59	15	3	62	16	5	8	32	3	16	7
Alger	98	554	175	296	565	86	13	288	123	42	318	82	54	123	53	7	102	82
Djelfa	471	70	114	119	0	39	146	446	203	188	373	253	323	214	218	290	453	102
Jijel	295	0	68	212	108	78	129	4	4	164	63	99	283	63	63	50	488	110
Sétif	340	654	34	29	234	38	88	255	45	22	366	117	137	122	72	167	186	41
Saida	687	528	58	124	28	69	136	358	15	92	362	170	77	157	83	164	409	191
Skikda	282	897	41	389	18	13	61	19	28	23	288	294	38	98	32	76	26	26
Sidi Belabès	601	768	92	198	404	95	312	358	19	228	405	405	413	315	110	126	620	166
Annaba	26	110	3	0	5	4	4	42	3	1	11	10	1	1	1	2	16	0
Guelma	98	70	4	10	0	14	9	9	1	13	24	56	14	14	6	17	34	9
Constantine	372	1678	32	71	299	38	88	16	120	22	631	116	227	259	61	46	76	15
Médéa	1170	1662	93	521	121	121	344	40	2	12	757	272	223	703	160	306	267	1
Mostaganem	69	147	11	33	20	21	20	2	12	12	14	22	7	23	14	39	14	7
M'Sila	25	118	33	43	7	11	39	0	0	11	19	21	10	35	16	51	64	25
Mascara	135	253	0	5	19	7	10	248	7	5	17	11	16	8	7	6	0	1
Oran	198	91	0	5	7	1	17	2	5	2	16	23	30	25	8	12	0	11
El Bayadh	13	8	2	1	2	0	1	15	3	1	1	0	1	1	1	1	0	1
	3	6	1	0	0	2	0	0	0	3	4	0	2	2	0	0	0	1
	52	513	57	36	85	23	16	115	41	29	20	17	26	44	36	47	2	14
	108	278	24	38	15	38	48	21	21	24	73	35	20	100	29	5	0	6
	7	29	6	8	23	10	10	4	10	3	10	15	3	15	11	20	10	27
	7	26	11	29	4	3	10	0	0	1	1	15	12	7	8	6	6	24
	1	5	0	1	0	0	3	7	3	5	1	4	3	0	1	0	6	3
	2	5	0	3	0	0	8	2	2	1	5	1	1	2	1	2	0	2
	7	195	7	7	15	1	18	12	6	11	4	6	10	16	3	2	0	19
	16	25	0	27	3	0	3	0	0	4	12	36	9	13	4	8	0	12
	3	340	16	158	17	39	17	97	21	11	48	30	50	65	26	64	175	18
	5	320	44	28	11	29	22	15	15	14	51	47	6	84	25	46	93	27
	0	13	0	2	0	0	0	7	1	0	0	2	2	6	0	21	0	8
	0	11	0	0	0	0	2	0	0	4	0	3	8	0	3	3	0	12
	0	87	3	12	26	5	9	3	9	8	28	9	4	12	11	11	28	7
	0	56	7	3	2	1	9	11	8	11	48	12	22	24	5	14	54	3
	0	14	0	0	1	0	0	2	0	1	2	0	1	0	2	0	3	0
	0	14	0	0	0	0	0	0	0	1	27	2	0	2	0	0	0	8
	2231	3783	6014	2238	524	2862	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	
	7634	4058	11692	633	582	1215	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	
	632	1646	2278	632	1646	2278	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	
	633	582	1215	633	582	1215	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	
	1103	2616	3719	1103	2616	3719	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	
	437	1108	1545	437	1108	1545	402	823	650	501	2198	1036	1140	893	700	1177	437	

SITUATION DE CONFORMITE DES ASSOCIATIONS LOCALES AGREES PAR RAPPORT A LA LOI 12-06																																							
Illizi	0																224	115	339																				
Bordj Bou Arrer	7	79	160	404	3												743	2026	2769																				
Boumerdès	7	34	204	235	198	132	33										626	1532	2158																				
Tarf	23	34	243	0	84	198	105	245	30	55	118	6					557	417	974																				
Tindouf	6	15	17	0	31	37	38	181	137	34							90	226	316																				
Tissemsilt	3	32	105	46	17	0	235	105	30	55	118	6					278	721	999																				
El Oued	27	45	0	563	46	17	0	235	105	30	55	118	6				589	2031	2620																				
Khenchela	65	105	233	0	166	86	31	84	198	132	33						726	699	1425																				
Souk Ahras	10	86	136	176	0	28	122	166	86	31	84	198	132	33			228	1172	1400																				
Tipaza	10	80	103	135	176	0	28	122	166	86	31	84	198	132	33		497	1146	1643																				
Mila	30	0	80	135	176	0	28	122	166	86	31	84	198	132	33		537	0	537																				
Ain Defla	30	65	196	203	237	83	171	28	122	166	86	31	84	198	132	33	1096	1689	2785																				
Naama	25	80	100	77	81	237	83	171	28	122	166	86	31	84	198	132	427	875	1302																				
Ain Temouchent	15	37	111	84	77	81	237	83	171	28	122	166	86	31	84	198	496	780	1276																				
Ghardaia	10	55	113	0	111	142	94	76	0	72	175	100	264	180	39	56	862	964	1826																				
Relizane	18	3	90	50	223	194	81	237	83	171	28	122	166	86	31	84	285	167	452																				
TOTAUX	1674	2944	9582	6392	11465	6567	5864	7270	4933	11698	412	640	7263	16108	957	1548	48957	59983	108940																				
POURCENTAGES	1,54%	2,70%	3,80%	5,87%	0,52%	3,03%	5,38%	3,67%	4,53%	0,74%	0,38%	0,59%	7%	4,79%	0,88%	1,42%	0,92%	0,69%	0,08%	0,05%	1,66%	1,67%	0,45%	0,55%	0,06%	0,08%	0,57%	0,47%	1,91%	2,04%	0,16%	0,15%	0,40%	0,47%	0,03%	0,09%	44,94%	55,06%	100,00%

المصدر: وثيقة متحصل عليها من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر

1. الوثائق الرسمية

❖ الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008م، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة بـ 16 نوفمبر 2008م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 1979م، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة بـ 10 يوليو 1979م.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2002م، الجريدة الرسمية، العدد 25، المؤرخة بـ 14 أبريل 2002م.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل دستور 2016م، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخة بـ 08 ديسمبر 1996م.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 1988، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بـ 05 نوفمبر 1988م.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963م، الجريدة الرسمية.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976م، الجريدة الرسمية، العدد 94، الصادرة بـ 24 نوفمبر 1976م.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989م، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادرة بـ 01 مارس 1989م.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996م معدل، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بـ 08 ديسمبر 1996م.

❖ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، القانون 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي، المؤرخ في 02 جوان 1990م، المادة 08.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، القانون 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة العمل النقابي، المؤرخ في 02 جوان 1990م، المادة 01.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 23، القانون 90-14 المتعلق بكيفيات ممارسة العمل النقابي، المؤرخ في 02 جوان 1990م، المادة 02.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990م.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ الموافق لـ 12 يناير 2012م المتعلق بالجمعيات.

❖ المراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، 27 أوت 2017م.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بـ 15-02-2015م، المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فيفري 2015م المحدد للعناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، المادة 01.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بـ 15-02-2015م، المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 08 فيفري 2015م، المحدد للعناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون، المادة 02.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع 29 جوان 2017م.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م، المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، 29 جوان 2017م.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 38، المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م، المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، المادة 02، 29 جوان 2017م.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، المرسوم التنفيذي رقم 17-244 المؤرخ في 22 أوت سنة 2017م، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-205 المؤرخ في 28 جوان 2017م، المتضمن إنشاء مفتشية عامة لدى الوزير الأول وتحديد مهامها وتنظيمها، 27 أوت 2017م.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 50، المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017م، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر سنة 2015م، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، 27 أوت 2017م.

II. وثائق غير حكومية:

1. البنك العالمي، وارد في الموقع الرسمي:

<http://pubdocs.worldbank.org/en107941492371586362Algeria-MEM2017-ARA.pdf>

قائمة المصادر والمراجع

2. تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993م.

3. تقرير منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة. بيروت: 2013م .

4. منظمة العمل الدولية، وارد في الموقع الرسمي التالي:

www.ilo.org/Beirut/media-centre/fs/WCMS_71891/lang—ar/index.htm

III. التقارير:

5. بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010م، بوابة الوزير الأول: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

6. الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة، الدورة البرلمانية العادية (2016م-2017م)، العدد، 01، الأحد 04 سبتمبر 2016م، الجزائر.

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) (تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: عائق أمام التنمية الأورو متوسطية)، الدورة الخامسة عشر، الجزائر، 16 ماي 2000م.

8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، (تقرير حول الظرف الإقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 2001م)، الدورة العادية العشرون، الجزائر.

9. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، (التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة العامة التاسعة عشر، 2000م.

10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، (تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001م)، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001م.

11. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2015، نوفمبر 2015.

12. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014م، بوابة الوزير الأول: <http://www.premier-ministre.gov.dz>

IV. المقابلات:

1. مقابلة بمقر أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، مع السيد: (ز. ل)، رئيس الديوان بالأكاديمية، بتاريخ: 10-12-2019م، على الساعة 11:15 صباحا، الشارقة، الجزائر.
2. مقابلة بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، مع السيد: (ق. أ)، الأمين العام المكلف بالعلاقات العامة، بتاريخ: 21-05-2019م، على الساعة 13:15 زوالا، الجزائر.
3. مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيدة: (أ. ب)، مديرة مكتب الإحصائيات ومتابعة نشاطات الجمعيات، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.
4. مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد (ج. ح)، مدير فرعي لمتابعة وترقية الحياة الجمعوية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.
5. مقابلة بمقر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مع السيد: (ن. م)، مدير الحياة الجمعوية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 11:30 صباحا، الجزائر.
6. مقابلة بمقر وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مع السيد: (م. أ)، الأمين العام لمديرية علاقات العمل (مصلحة مستخدمين علاقات العمل)، بتاريخ: 02-12-2019م، على الساعة 14:00 زوالا، الجزائر.
7. مقابلة في المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية ceneap، السيد: (ت. ع. م)، مكلف بالإعلام في برنامج كابdal، تاريخ 06-02-2020م، على الساعة 10:00، الجزائر.
8. مقابلة في المركز الوطني للبحوث المطبقة على السكان والتنمية ceneap، السيد: (م. د)، مدير برنامج كابdal، تاريخ المقابلة 06-02-2020م، على الساعة 10:30، الجزائر.

9. مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 2019 / 07 / 11م، على الساعة 15:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.
10. مقابلة في منتدى رؤساء المؤسسات (FCE)، (غ. أ)، مكلفة بالإعلام والعلاقات العامة، بتاريخ: 2020 / 11 / 10م، على الساعة 11:00 مساء، (المرادية)-الجزائر.

٧. المعاجم والقواميس والموسوعات:

❖ المعاجم

1. أبو كرش شريف مصباح، معجم المصطلحات المالية والإدارية (عربي-إنجليزي)، الطبعة الأولى. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م.
2. أبو مصلح عدنان، معجم علم الاجتماع. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010م.
3. بيلي فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، الطبعة الأولى، (تر: مركز الخليج للأبحاث). الإمارات العربية المتحدة: دار بلاكويل للنشر، 2004م.
4. الخالدي ابراهيم بدر شهاب، معجم الإدارة، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011م.
5. زيتون وضاح، المعجم السياسي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010م.
6. سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الثالثة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010م.
7. الشوبكي سمير، المعجم الإداري. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010م.
8. عبد الفتاح إسماعيل والقاضي زكريا، معجم مصطلحات حقوق الإنسان. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م.

قائمة المصادر والمراجع

9. عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008م.
10. عبد الناصر جمال، المعجم الإقتصادي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، 2010م.
11. المشاقبة بسام عبد الرحمن، معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ونبلاء ناشرون وموزعون، 2015م.
12. المشاقبة بسام عبد الرحمن، معجم مصطلحات العلاقات العامة، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع ونبلاء ناشرون وموزعون، 2014م.
13. مصباح عامر، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009م.
14. النعمان رياض، المعجم القانوني من حرف الشين إلى حرف الياء (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م.

❖ الموسوعات:

1. الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، الطبعة الأولى. لبنان: دار النهضة العربية، 2008م.
2. الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009م.
3. طشطوش هايل عبد المولى، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.
4. العزالي عماد، LAROUSSE موسوعة القرن، (تر: عبد الحميد كمون)، الطبعة الثانية. تونس: الدار المتوسطية للنشر، 2011م.

قائمة المصادر والمراجع

5. قنديل أماني، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008م.
6. لبصير عبد المجيد، موسوعة علم الاجتماع-ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م.
7. مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية-الجزء الأول، الطبعة الأولى. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008م.

❖ القواميس:

1. غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 2006م.

ثانياً: المراجع

ا. الكتب:

1. ابراهيم عبد المجيد دعاء، دور مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية، الطبعة الأولى. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2015م.
2. أبو المعاطي علي ماهر، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة – معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، الطبعة الأولى. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2012م.
3. أبو سيف عاطف، المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005م.
4. أدولف فرانك، المجتمع المدني-النظرية والتطبيق السياسي، (تر: عبد السلام حيدر). القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2008م.

قائمة المصادر والمراجع

5. آرنولد ج. هايدنهايمر هيوهيكلو وكارولين تيش أدامز، السياسات العامة المقارنة-سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأوروبا واليابان، (تر: أمل الشرقي)، الطبعة الأولى. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999م.
6. أمين زيد الدين بلال، منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية-دراسة مقارنة، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014م.
7. أندرسون جيمس، صنع السياسات العامة، (تر: عامر الكبيسي)، الطبعة السادسة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2017م.
8. إهرنبرغ جون، المجتمع المدني-التاريخ النقدي للفكرة، (تر: علي حاكم صالح، وحسن ناظم)، الطبعة الأولى: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م.
9. إيبيري دون، نهوض المجتمع المدني العالمي-بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، (تر: لميس فؤاد يحيى)، الطبعة الأولى. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2011م.
10. بشارة عزمي، المجتمع المدني-دراسة نقدية، الطبعة السابعة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م.
11. بلا حسن، مدخل لفهم السياسات العامة"، موقع العلوم القانونية، 2012م.
12. بلعيد صالح، النخبة والمشاريع الوطنية. الجزائر: منشورات مخبر الممارسات اللغوية 2013م.
13. بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الخامسة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009م.
14. بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري-محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013م.
15. بولكعييات أحلام، المجتمع المدني والسلطة-الحالة الجزائرية، الطبعة الأولى. قسنطينة الجزائر: منشورات ألفا للوثائق، 2019م.

16. تانسي ستيفن وجاكسون ناجيل، أساسيات علم السياسة، (تر: محي الدين حميدي). سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016م.
17. تشاندهوك نيرا، أوهام المجتمع المدني، (تر: عبد الحميد عبد العاطي)، الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2009م.
18. التميمي وجدان كاظم، الديمقراطية رؤية فلسفية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014م.
19. الجباعي جاد الكريم، المجتمع المدني هوية الاختلاف، الطبعة الأولى. سورية: النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م.
20. جبريال إيه الموند وجي بنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر-نظرة عالمية، (تر: هشام عبد الله)، الطبعة الأولى. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م.
21. الجنحاني الحبيب، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الأولى. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006م.
22. جبير مانيو، منهجية البحث العلمي، (تر: ملكة أبيض). (د.ب.ن): دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، (د. س. ن).
23. حامد خالد، المجتمع المدني والسلطة الشرعية، الطبعة الأولى. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018م.
24. حجازي أحمد علي، منظمات المجتمع المدني والتنمية، الطبعة الأولى. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2013م.
25. حسن حسن ابراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ج 4. لبنان: دار الجيل، 1996م.

26. الحماوي أديب محمد جاسم، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة. مصر: دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، 2012م.
27. حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني-مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية. سورية: دار المدى للثقافة والنشر، 2003م.
28. الحوراني محمد عبد الكريم، المجتمع المدني-مقاربة البنّى المعيارية للمجتمع المرن، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014م.
29. الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.
30. الخيكاني نزار كاظم والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية-الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015م.
31. الدجاني محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في علم السياسة. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م.
32. الدعيمي عباس كاظم، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م.
33. ديلو ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، (تر: ربيع وهبة)، الطبعة الأولى. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003م.
34. زكي يونس الطويل رواء، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010م.
35. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، الطبعة الأولى. لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1998م.

36. سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر-دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م.
37. سلام إيهاب، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الأولى. مصر: دار الجمهورية للصحافة، 2011م.
38. السنوسي صالح، إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية-السلطة-والغرب، الطبعة الأولى. (د.ب.ن): الدار المصرية اللبنانية، 2011م.
39. الشراري محمد فرحان سند، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015م.
40. الشماس عيسى، المجتمع المدني-المواطنة والديمقراطية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008م.
41. شمروخ مرفت جمال الدين علي، الحوكمة ومنظمات المجتمع المدني، الطبعة الأولى. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2015م.
42. شنة أحمد، سلالم على أسوار المستقبل-مقاربات في أكاديمية المجتمع المدني الجزائري. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2018م.
43. صاغور هشام، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية-الواقع والرهانات، الطبعة الأولى. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014م.
44. الصلح فريد، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى. بيروت: (د.د.ن)، 1964م.
45. طارق حسن وكاير عثمان، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أبريل 2014م.
46. طماشة بومدين، الأصول في منهجية تحليل الظاهرة السياسية المفاهيم-الأدوات-المناهج-والمقاربات، الطبعة الأولى. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2017م.

قائمة المصادر والمراجع

47. عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي -تحليل كمي. الطبعة الأولى. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002م.
48. عبد الحي وليد، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، الطبعة الأولى. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002م.
49. عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني- قراءة أولية، الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004م.
50. عبد الكريم زهير، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003م.
51. عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، الطبعة الأولى. بنغازي: منشورات الجامعة المفتوحة، 1994م.
52. عبد المجيد دراز حامد، مبادئ الاقتصاد العام. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1989م.
53. العزاوي وصال نجيب، مبادئ السياسة العامة، الطبعة الأولى. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م.
54. عطية ناصف إيمان، مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006م.
55. العكش محمد أحمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن أنموذجاً 1999م-2005م)، الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012م.
56. علي رفاعي ندا صفاء، المجتمع المدني ومستقبل التنمية-الجمعيات الأهلية نموذجا، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013م.
57. علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، الطبعة الأولى. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009م.

58. عليان رحي مصطفى وغنيم عثمان محمد، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م.
59. غربي كمال، **المساجد والزوايا في مدينة قسنطينة**. الجزائر: منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، 2011م.
60. الفالح متروك، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية-دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن**، الطبعة الأولى. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م.
61. الفهداوي فهمي خليفة، **السياسة العامة-منظور كلي في البنية والتحليل**، الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001م.
62. قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م.
63. قنديجلي عامر إبراهيم، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية**. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2008م.
64. كامل محمد ثامر، **المجتمع المدني والتنمية السياسية-دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي**، الطبعة الأولى. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010م.
65. الكبيسي عامر خضير، **السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008م.
66. كنعان علي، **المجتمع المدني والإعلام**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015م.
67. لطاد بن محرز ليندة، **إشكالية مفهوم المجتمع المدني - قراءة سوسيو تاريخية**، الطبعة الأولى. القاهرة. دار الكتاب الحديث، 2016م.
68. لطرش الطاهر، **الاقتصاد النقدي والبنكي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015م.

69. ليمام سالمة وبارة سمير، صنع السياسات العامة-دراسة في المفاهيم والمنهجية والبيئة، الطبعة الأولى. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2015م.
70. ماير توماس وهولت أودو فور، المجتمع المدني والعدالة، (تر: راندا النشار و آخرون)، الطبعة الأولى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010م.
71. المبارك فرح ضياء وعبود محمد معتوق، آلية رسم السياسات العامة للحكومات المحلية مفاهيم-مداخل-تطبيقات، الطبعة الأولى. عمان: دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، ومكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2016م.
72. محمد عباس عبير، المرأة والتنمية والمجتمع المدني، الطبعة الأولى. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2015م.
73. مرعي مثني فائق، السياسة العامة-بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى. العراق: مطبعة جامعة تكريت، 2016م.
74. مزيان فهد نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009م.
75. مشاقبة بسام عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي وتحليل الخطاب، الطبعة الأولى. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010م.
76. مصطفى أحمد فريد ومحمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م.
77. معلم أبو بكر عمر صالح، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والسياسية في الصومال، الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012م.
78. مقلد رمضان محمد ونجا علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م.

79. ناجي عبد النور ومبروك ساحلي، تحليل السياسة العامة للدولة - تأثير السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والإيديولوجي (الجزائر نموذجا)، الطبعة الأولى. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016م.
80. ناصر بوطيب والعوادي هبة، المجتمع المدني المفهوم والأبعاد. عمان: دار الرابطة للنشر والتوزيع، 2016م.
81. ناظم حسن وحاكم صالح علي، المجتمع المدني-تاريخ نقدي، الطبعة الأولى. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007م.
82. الهوش أبو بكر محمود، المجتمع المدني (المخاطر والآمال)، الطبعة الأولى. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2016م.
83. الهيبي هيثم هادي نعمان، العلاقات العامة السياسية-بناء الصورة عبر اللوبيات ووسائل الاتصال الجماهيري، الطبعة الأولى. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2019م.
84. ياغي عبد الفتاح، السياسات العامة: النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009م.

II. المقالات العلمية:

1. أقاري سالم، العولمة وصنع السياسة العامة في الدول النامية، "المجلة الجزائرية للسياسات العامة"، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، فيفري 2016م.
2. أوكيل محمد أمين، عن دور الحركة الجمعوية في تكريس المقاربة التشاركية في الجزائر: بين عوائق الممارسة ورهانات التفعيل، "مجلة القانون"، المجلد 06، العدد 09، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر، ديسمبر 2017م.
3. برقوق عبد الرحمن وشاوش اخوان جهيدة، مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر، "مجلة علوم الانسان والمجتمع"، المجلد 01، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2012م.

4. بلعير الطاهر، الإضرابات العمالية في الجزائر، "مجلة الواحات للبحوث والدراسات"، العدد 06، جامعة غرداية، الجزائر، 2012م.
5. بليه لحبيب، نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر-في ضوء الإصلاحات السياسية (2011م-2016م)، "مجلة الحقوق والحريات"، المجلد 04، العدد 02، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2018م.
6. بن علل بن رحو سهام، المجتمع المدني شريك فعال في العمل التنموي المحلي-واقع وآفاق، "مجلة دفاتر المتوسط"، المجلد 05، العدد 09، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2018م.
7. بن عيشة باديس، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر-أية مقارنة للتحليل؟، "مجلة الباحث"، المجلد 03، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، جوان 2005م.
8. بن يحي فاطمة وطعام عمر، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، "مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية"، المجلد 03، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، جوان 2015م.
9. بوحوش عمار، بداية سياسية الانفتاح دشنت في الثمانينيات "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية"، المجلد 42، العدد 03، 2004م.
10. بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر-قراءة نقدية في ضوء القانون 12-06، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، المجلد 06، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جانفي 2014م.
11. بوعيسى سمير، العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي كرهان لضمان استقرار الجبهة الاجتماعية في الجزائر، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2018م.
12. جاب الله طيب، دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري، "مجلة معارف"، المجلد 08، العدد 14، جامعة بويرة، الجزائر، أكتوبر 2013م.

13. حاروش نور الدين، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني...البرلمان المدني؟؟، "مجلة المفكر"، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2014م.
14. حليلو نبيل، الثقافة السياسية: الأنماط والوظائف، "مجلة المفكر"، العدد 17، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2018م.
15. خذيري حنان، المشاركة السياسية كآلية لتفعيل نظام الحكم الراشد، " المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، العدد 04، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2015م.
16. رحالي بلقاسم وبوعافية سمير، أثر الإستثمار العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990م-2016م)، "مجلة الباحث الاقتصادي"، المجلد 05، العدد 01، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، سبتمبر 2018م.
17. رمضان مفتاح، المجتمع المدني والأدوار المنوطة له بين واقعه الأصلي وواقعنا المشوش له، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جوان 2013م.
18. زغموش فوزية، اجتماعات الثلاثية ودورها في ترقية الحوار الاجتماعي في الجزائر، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 05، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016م.
19. زيان صالح، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، "مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية"، المجلد 08، العدد 17، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، الجزائر، ديسمبر 2007م.
20. ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، "المجلة الجزائرية للأمن والتنمية"، المجلد 04، العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، جويلية 2014م.
21. سالم سلاف وزيان صالح، معوقات المجتمع المدني الجزائري وآليات تفعيله، "مجلة المعيار"، المجلد 24، العدد 51، 2020م.

22. سماش نادية، سيرورة العمل النقابي في الجزائر (دراسة سوسيو - أنثروبولوجية)، "مجلة التغير الاجتماعي"، المجلد 03، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2018م.
23. شومان محمد، اشكاليات تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية العربية: الدراسات المصرية نموذجاً، "المجلة العلمية لكلية الآداب"، جامعة المنيا، أبريل 2004م.
24. شبيبي عبد الرحيم وبالطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر - مقارنة تحليلية وقياسية، "مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية"، المجلد 12، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط الكويت، جانفي 2010م.
25. صالحى نصيرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في خلق ثقافة المواطنة لتجاوز إشكالية بناء الدولة في العالم العربي، "مجلة دفاتر المتوسط"، المجلد 05، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ديسمبر 2018م.
26. صراح بن صاولة ويزار محمد سفيان، "تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة"، "Revue Algérienne d'Economie et du Management"، المجلد 08، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، جوان 2017م.
27. عزيز سامية وحداوي عمر، دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة، "مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، المجلد 03، العدد 05، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، فيفري 2011م.
28. عقاقبة عبد العزيز والبلى مسعود، توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، المجلد 02، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مارس 2015م.
29. عكاش فضيلة، أثر التحرير الاقتصادي في مسار التنمية السياسية بالجزائر: دور المقاولين الخواص في تحفيز هذا المسار.

30. عمار معمر، إشكالية المشاركة السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر (مدخل الحكم الراشد)، "مجلة البحوث السياسية والإدارية"، المجلد 06، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ديسمبر 2017م.
31. العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر - التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي، "مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد 06، العدد 15، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2014م.
32. الغرام جهاد، الثقافة السياسية في المنطقة العربية، "المجلة الجزائرية للدراسات السياسية"، المجلد 01، العدد 01، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2014م.
33. غربي عزوز، الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر: الممكّنات والتحديات، "مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية"، المجلد 03، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019م.
34. قادية عبد الله، التأطير القانوني للحوار الاجتماعي في الجزائر، "مجلة نظرة على القانون الاجتماعي"، المجلد 03، العدد 01، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، الجزائر، ديسمبر 2013م.
35. قاسمي إبراهيم وبن طرمول عبد العزيز، واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية، "مجلة آفاق فكرية"، المجلد 04، العدد 08، جامعة جيلالي لباس، بلعباس، الجزائر، مارس 2018م.
36. قط سمير، إشكالية الانتقال الديمقراطي في الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية-مقاربة بنيوية، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"، المجلد 09، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جانفي 2017م.
37. لعروسي رايح، المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح، "حوليات جامعة الجزائر 01"، المجلد 30، العدد 01، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ديسمبر 2016م.

38. مخانشة آمنة، المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع-واقع وآفاق، "مجلة العلوم الإنسانية"، المجلد ب، العدد 44، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، ديسمبر 2015م.

39. مرزوقي عمر وصحراوي فايزة، الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، المجلد 03، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، جانفي 2016م.

40. معارف اسماعيل، المجتمع المدني في العالم العربي-الأدوار والكوابح، "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، المجلد 47، العدد 02، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2010م.

41. النوي الجمعي، معوقات تشكل المجتمع الجزائري: مقارنة سوسيو-سياسية، "مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية"، المجلد 05، العدد 06، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، جانفي 2008م.

III. المجلات:

1. مجلة الداخلية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار فرع اتصال وإشارات، وحدة الطباعة رويبة، العدد 04، جوان 2019م، الجزائر.

2. مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 32، أوت - سبتمبر 2007م، الجزائر.

3. مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 21، أوت 2005م، الجزائر.

4. مجلة مجلس الأمة، خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لدى افتتاح اجتماع الحكومة والولاية (يوم 09 ديسمبر 2006)، العدد 28، ديسمبر 2006، الجزائر.

5. مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 68، جانفي 2016م، الجزائر.

6. مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 64، فيفري 2015م، الجزائر.

7. مجلة مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 70، جوان 2016م، الجزائر.
8. المجلس الأعلى للغة العربية، المجتمع المدني وترقية استعمال اللغة العربية. الجزائر: منشورات المجلس، 2007م.

IV. خطابات:

1. كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لـ 24 فيفري (تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين-تأميم المحروقات)، فيفري 2017م، الجزائر.
2. كلمة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، لقاء تشاوري إعلامي حول ميثاق الشراكة بين القطاع العمومي والخاص بين: (الاتحاد العام للعمال الجزائريين/ جبهة التحرير الوطني/ منظمات أرباب العمل)، 03 جانفي 2018م، الجزائر.
3. مداخلة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، بمناسبة افتتاح اليوم الوطني المنظم من طرف وزارة التجارة تحت شعار "لنستهلك جزائري"، 26 أبريل 2015م، فندق الأوراسي، الجزائر.
4. مداخلة السيد علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، اجتماع اللجنة العليا المشتركة المملكة العربية السعودية-الجزائر، 15 نوفمبر 2016م، الرياض.
5. مداخلة الوزير الأول عبد المالك سلال، أمام المجلس الشعبي الوطني، لدراسة مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (2014م-2019م)، 25 سبتمبر 2014م، الجزائر، وارد في الموقع الرسمي: <http://www.premier-ministre.gov.dz>.

V. المداخلات/ الملتقيات

1. بن مرار جمال، أثر المؤسسات المالية في توجيه السياسة العامة في الجزائر (2000م-2017م)، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الإقتصاد السياسي للإصلاحات في الجزائر (1989م-2017م)، يومي 06-07 نوفمبر 2019م، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

2. زدام يوسف، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم بـ التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 16-17 ديسمبر 2008م.

VI. المحاضرات:

1. صالح صالحي، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري، الفصل الخامس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، (2017م - 2018م).

VII. الدراسات الجامعية:

1. أحمد ضيف، انعكاسات الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994م-2004م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م.
2. بلوصيف الطيب، المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية "الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2012م-2013م).
3. بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، (2004م-2005م).
4. بوداوية محمد، إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980م-2009م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009م.
5. بوشنب موسى، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990م آفاق 2009م، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

- التسيير والعلوم التجارية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، (2009م-2010م).
6. بوعافية رشيد، السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر - دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر (2000م-2010م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير- فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (2010م-2011م).
7. بوعيسى سمير، المسار المشاركةي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في رسم السياسة العامة مع الحكومة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2013م-2014م).
8. حاتي كريمة، تمثيلات الأطارات النقابية للمسألة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، (2017م-2018م).
9. خلوط فوزية، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2013م-2014م).
10. شاري محمد، السياسات العامة بين النخب وجماعات المصالح (حالة الجزائر الفترة ما بين 1999م-2009م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم تنظيم سياسي وإداري، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2017م.
11. شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر -دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، (2014م-2015م).
12. شليغم غنية، إشكالية المجتمع المدني والمشاركة السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2008م.

13. صايشي سهيلة، المقاولون الجزائريون الجدد ونوعية مشاريعهم-دراسة ميدانية لأعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2002م-2003م).
14. عبان شهرزاد، فعالية السياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر-خلال الفترة (1970م-2017م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2018م-2019م).
15. عكاش فضلة، الحوار الاجتماعي في الجزائر: دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2009م-2010م).
16. علوان ضاوي، السياسة المالية فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990م-2010م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، (2016م-2017م).
17. لعيرج عودة، دور المجتمع المدني في تفعيل أداء النظام السياسي في الجزائر (1989م-2010م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جوان 2016م.
18. مسعودي أحمد، التعددية النقابية في الجزائر-قراءة سوسيولوجية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2014م-2015م).
19. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، (2016م-2017م).

20. نصير أحمد، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990م-2012م)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، (2013م-2014م).

VIII. الوثائق غير منشورة:

1. أكاديمية المجتمع المدني، القانون الأساسي، المعتمد من قبل المؤتمر الوطني للأكاديمية في 30-11-2013م. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني الجزائري، (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

2. أكاديمية المجتمع المدني، الميثاق العام للأكاديمية، الدورة الأولى للمجلس الوطني للأكاديمية، السبت 14 ديسمبر 2013م، وهران، الجزائر، (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

3. أكاديمية المجتمع المدني، بطاقة هوية. الجزائر: منشورات أكاديمية المجتمع المدني، (د. س. ن)، (وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لأكاديمية المجتمع المدني).

4. برنامج كابدال، وثيقة متحصل عليها من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

5. بيان صحفي ، برنامج كابدال يطلق حاضنة مشاريع لتكوين جمعيات البلديات النموذجية، برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال"، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ 06-02-2020م/ الساعة 14:10

6. بيان صحفي، منح الدعم المالي لفائدة 11 مشروع جمعوي للتنمية المحلية، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابدال، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ 06-02-2020م/ الساعة 14:10.

7. دليل منهجي لإعداد المخطط البلدي للتنمية - من الجيل الجديد، وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لمقر كابdal، يوم 06-02-2020م/ الساعة 10:14، (بئر خادم)، الجزائر، الوثيقة من إصدار كابdal، 2018م.
8. كابdal : شراكة ثلاثية مبتكرة من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، وثيقة متحصل عليها من خلال زيارة ميدانية لمقر برنامج كابdal، بئر خادم، الجزائر، بتاريخ 06-02-2020م/ الساعة 10:14.
9. مطوية خاصة ببرنامج كابdal، وثيقة متحصل عليها من مقر كابdal خلال زيارة ميدانية، لمقر كابdal، يوم 06-02-2020م/ الساعة 10:14، (بئر خادم)، الجزائر
10. وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لمقر كابdal، يوم 06-02-2020م/ الساعة 10:14، الجزائر (بئر خادم)، الوثيقة من إصدار كابdal، 2018م.
11. وثيقة متحصل عليها خلال زيارة ميدانية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتاريخ: 20-01-2020م، على الساعة 10:48 صباحا، الجزائر.

IX. الجرائد:

1. أمين عادل، التكتل النقابي يتحدى الحكومة ويتمسك بإضراب الـ6 أيام، جريدة الشرق الجزائري- آخر ساعة، الصادرة يوم الأربعاء 16 نوفمبر 2016م، العدد 4915، عنابة، الجزائر.
2. ب. سعيد، لا وجود لأزمة داخل منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 45442، (03 جوان 2014م).
3. بلهواربي. ن، تأسس فضاء شباني لمنتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 91570، (01-10-2015م).
4. بوعاتي جلال، حداد يمزق منتدى رؤساء المؤسسات، جريدة الخبر، العدد 151356، (03 مارس 2019م).

5. ش. محمد، منتدى رؤساء المؤسسات يؤجل عقد جمعياته العامة، *جريدة الخبر*، العدد 24226، (10 فيفري 2014م).
6. صواليلي حفيظ، منتدى رؤساء المؤسسات يطلق علامة "بصمة جزائرية"، *جريدة الخبر*، العدد 106394، (30 ماي 2016م).
7. علال محمد، علي حداد يعلن ترشحه لرئاسة منتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 66680، (08 أكتوبر 2014م).
8. وأج، إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة التعليم العالي ومنتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 91832، (05 أكتوبر 2015م).
9. واج، حمياني يعلن نيته في التخلي عن رئاسة منتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 61765، (06 سبتمبر 2014م).
10. وكالة الأنباء الجزائرية، انتخاب علي حداد رئيساً لمنتدى رؤساء المؤسسات، *جريدة الخبر*، العدد 74859، (27 نوفمبر 2014م).
11. يوسف سمية، منتدى رؤساء المؤسسات يدفن مصداقيته في خميس وصفوه بـ(أسود)، *جريدة الخبر*، العدد 30307، (13 مارس 2014م).

X. المواقع الإلكترونية:

1. ج فنيش، لا ضريبة على الثروة، *جريدة الخبر*، وارد في الموقع الإلكتروني: <https://www.elkhabar.com/press/article/128967>، تاريخ المقال (11-18-2017م)، تاريخ الدخول للموقع: (26-12-2019م، الساعة 12:00).
2. عربي بوست، إمبراطور الأعمال المقرب من بوتفليقة، بسببه أطيح بالوزير الأول بالجزائر، فكيف يتحكم في مفاصل الدولة؟، وارد في الموقع الإلكتروني :

- <https://arabicpost.net/> ، تاريخ النشر (19-05-2018م)، تاريخ الاطلاع على الموقع (25-12-2019م، الساعة 16:00).
3. مختاري صالح، دور رجال الأعمال في صنع القرار السياسي: تأمين مخاطر رجال الأعمال في المنهج الاقتصادي الإسلامي، وارد في الموقع الإلكتروني: <http://mokhtari.over-blog.org/article-40052636.html> ، تاريخ كتابة المقال (25-11-2009م)، تاريخ الدخول للموقع (26-12-2019م - الساعة 12.30).
4. دايم فتحي، صناعة القرار السياسي والرأي العام: الخلفيات والتأثيرات، وارد في الموقع الإلكتروني: <http://hmsalgeria.net/ar/editor/> ، تاريخ الدخول للموقع (25-12-2019م - الساعة 16:15).
5. الغازي محمد، تطبيق القرار المتعلق بإلغاء المادة 87 مكرر من قانون العمل 90-11 سيكون في شهر مارس المقبل كأقصى حد، الإذاعة الجزائرية، وارد في الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150430/38807.html ، تاريخ الدخول للموقع (26-12-2019م - الساعة 23:00).
6. سيدي السعيد عبد المجيد: الحكومة لن تتراجع عن إلغاء المادة 87 مكرر بسبب انخفاض أسعار البترول، وارد في الموقع: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141211/22429.html ، تاريخ الدخول للموقع (26-12-2019م - الساعة 23:00).
7. وارد في: <http://www.fce.dz/presentation> - تاريخ الدخول للموقع (24/07/2018م - الساعة 00:29)
8. وارد في موقع منتدى رؤساء المؤسسات: <http://www.fce.dz/organisation> - تاريخ الدخول للموقع (24/07/2018م - الساعة 00:29)

9. وارد في موقع منتدى رؤساء المؤسسات <http://www.fce.dz/Bassma/>
10. وارد في: <http://www.fce.dz/organisation> - تاريخ الدخول للموقع (2018/07/24م - الساعة 00:29)
11. الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات www.fce.dz
12. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/lancement-de-la-premiere-action-dans-le-cadre-de-linitiative-fce-solidaire-5000-couffins-distribuesaux-necessiteux/>
13. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/un-cartable-pour-lavenir/>
14. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/journee-mondiale-de-lutte-contre-le-sida-le-fce-solidaire/>
15. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/le-fce-lance-son-programme-fce-solidaire/>
16. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-2016-lancement-de-loperation-un-cartable-pour-lavenir-2./>
17. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-2016-le-bureau-de-relizane-distribue-250-cartables./>
18. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/tipaza-operation-un-cartable-pour-lavenir./>
19. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:
- <http://www.fce.dz/actualites/programme-fce-solidaire-lancement-de-la-3eme-operation-du-couffin-de-ramadhan./>
20. وارد في الموقع الإلكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:

[http://www.fce.dz/actualites/programme-fce-solidaire-3eme-edition-de-loperation-un-cartable-pour-lavenir./](http://www.fce.dz/actualites/programme-fce-solidaire-3eme-edition-de-loperation-un-cartable-pour-lavenir/)

21. وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:

[http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-un-cartable-pour-lavenir-4eme-edition./](http://www.fce.dz/actualites/fce-solidaire-un-cartable-pour-lavenir-4eme-edition/)

22. وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:

[http://www.fce.dz/actualites/sous-le-signe-de-la-solidarite-et-lengagement-societal-les-gala-du-forum-bientot-lances./](http://www.fce.dz/actualites/sous-le-signe-de-la-solidarite-et-lengagement-societal-les-gala-du-forum-bientot-lances/)

23. وارد في الموقع الالكتروني الرسمي لمنتدى رؤساء المؤسسات:

[http://www.fce.dz/actualites/lutte-contre-le-coronavirus-le-forum-renforce-son-engagement-solidaire./](http://www.fce.dz/actualites/lutte-contre-le-coronavirus-le-forum-renforce-son-engagement-solidaire/)

24. حفيظ صواليلي، الباترونا تتدارس مناخ الأعمال والوضع الإقتصادي في الجزائر، وارد في:

<http://www.elkhabar.com/press/article/978/#sthash.pejzQPqV.dpbs>

بتاريخ (07جانفي 2015م - الساعة 23:00)، الجزائر.

25. قاسمي سعيد ، منتدى رؤساء المؤسسات يقترح انشاء لجنة، وارد في:

[www.naharonline.com/ar /article key words 05-09-2016](http://www.naharonline.com/ar/article/key%20words/05-09-2016)

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1/ باللغة الإنجليزية:

أولاً: المصادر

I. الوثائق الرسمية

❖ وثائق غير حكومية:

1. Graziano daba Silva José, **FAO Strategy for partnerships with civil society organisations** ,Food and Agriculture Organisations, 2013.
2. Kojo Vandyck Charles, **Concept and Definition of Civil Society Sustainability**. Washington: Report the Center for Strategic and International Studies(CSIS), June 2017.
3. OCED, **Civil Society Empowerment**, clean govbiz integrity in practice, April 2013 (DRAFT).
4. **United Nations Development Programme** , A USERS GUID TO CIVIL SOCIETY ASSESSMENTS , United states, 2010.
5. Vanclay Frank, **Guidance for the design of Qualitative case Study Evaluation A short report to DG Regio**, University of Groningen, 15 February 2012.

ثانياً: المراجع:

I. الكتب:

1. Ayesha Northey Jessica, **Civil society in Algeria Activism, Identity and the Democratic Process**. New York: Published I.B Tauris & Co. Ltd London, 2018.
2. Grigsby Ellen, **Analyzing Politics- An Introduction to Political Science**, Fourth Edition. United States of America: Wadsworth, 2009 .
3. Heywood Andrew, **Politics**, third edition. United kingdom: Palgrave foundations, 2007.
4. Hill Michael and Hupe Peter, **Implementing Public Policy**. London: SAGE Publication, 2002.
5. Jobert Bruno and Kohler-Koch Beate, **Changing image of Civil Society: From Protest to Governance**. London: rout ledge Studies in Governance and Public Policy, 2008.

6. Mc Duie-Ra Duncan, **Civil Society, Democratization and the Search For Human Security: The Politics of The Environment, Gender, and Identity in Northeast India**. New York: Nova Science Publishers, 2009.
7. Quinn Patton Michael, **Qualitative Evacuation Methods.**: London, Sage Publication, 1980.
8. S. Dryzek John and others, **The Oxford Handbook of Political Theory**. Published in the United States: Oxford University Press, 2006.

II. المقالات العلمية:

1. Assessment Tools for Measuring, Civil Society's Enabling Environment, **"Global Trends in NGO Law"**, Issue=01, Vol 05, 1992.
2. Cavatorta Francesco, Civil Society Activism under Authoritarian Rule-A Comparative Perspective, **"Romanian Political Science Review"** ,vol 13 , n 01, London and New York, 2013.
3. Garbarino Sabine and Holland Jeremy, **Quantitative and Qualitative Methods in Impact Evaluation and Measuring Results**, Issues paper, GSDRC Emerging Issues Research Service, March 2009.
4. Mahajan Gurpreet, Civil Society, State and Democracy, **"Economic and Political Weekly "**, Vol 34, N 49, December 1999.
5. Paffenholz Thania and Spurk Christoph, **Civil society-civic engagement and peacebuilding**. Washington: Social development papers- conflict Prevention and Reconstruction, the world bank, paper N 36, October 2006.
6. Taylor Rupert, Interpreting Global Civil Society, **"International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations"** ,Vol 13, N 04, December 2002.
7. Wilson Magnus, Wnuk Krzysztof, al, A Literature Review on the Effectiveness and Efficiency of Business Modeling, **"e-Informtica Software Engineering Journal"**, Issue01, Vol 12, 2018.

III. المحاضرات:

1. Ghaus-Pasha Aicha, **role of civil society organizations in Governance**, the Global forum on Reinventing Government Towards participatory and Transparent Governance. Seoul republic of Korea: 24-27 may 2005 .

2. Nduka Eneanya Augustine, **Course Titel : Public Policy Analysis**, pol 317, School of Art and social sciences, Department of Political Science, National Open University of Nigeria Headquarters, 2010.

.IV المواقع الإلكترونية:

1. Alberta Health Services, **A Short Guide to Research and Evaluation Methods**, www.albertahealthservices.ca , Look at the site, (2020-12-06) .
2. Building Our Understanding: **Key Concepts of Evaluation What is it and how do you do it?**, Creating a Culture of Healthy, Living, Look at the site: <https://www.cdc.gov/> , (03/11/2020).
3. Gemmill Barbara and Abimbo la Bamidele-Izu, **The Role of NGOs and Civile Society in Global Environmental Governance**, Published 2002 pdf, sur le site: www.semanticscholar.org.
4. Salerno Rosina, **Questions and Answers on Evaluation**, Look at the site: [file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in evaluation.pdf](file:///C:/Users/pc/Downloads/Basic_concepts_in_evaluation.pdf), (03/11/2020).
5. The Difference Between Effectiveness and Efficiency Explained, <http://www.insightsquared.com> , Look at the site(09/12/2020).

2/ باللغة الفرنسية:

أولاً: المصادر:

I. الوثائق الرسمية:

❖ القوانين:

1. Le Forum des Chefs D'entreprise, **Règlement intérieur**, 02-02-2014.

❖ التقارير:

1. Conseil Nationale Economique et Social, **Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015**, Quelle place pour les jeunes dans la perspective du Développement Humain durable en Algérie , Alger.
2. **Pacte National Economique et social De Croissance**, Février 2014, Alger .

❖ المعاجم والقواميس:

1. Beitone Alain et autres, **Dictionnaire de science économique**, 3= édition. Paris : Armand colin, 2010.
2. Lakehal Mokhtar, **Dictionnaire de science politique**, 4 édition .paris : L'Harmattan, 2009.

ثانياً: المراجع:

I. الكتب:

1. Bialès Michel et autres, **L'Essentiel sur l'économie**, 4 ème édition .Paris :Foucher.
2. Longatte Jean et Vanhove Pascal, **économie générale** .paris : DUNOD ,2001.
3. Yousef Nada, **La transition démocratique et la garantie des Droits fondamentaux**. France: édition publibook, 2011,p 18 .

II. المقالات العلمية:

8. Badea Cristina, Egalité de genre Tendances récentes au niveau de la Société Civile Institutionlisée, "**Romanian Political Science Review**", vol 15 , n 04, 2015.

9. Benguerna Mohamed et Hamouma Bélaïd, Les association d'entrepreneurs en Algérie :émergence d'un nouvel acteur du développement territorial,"**Chaier du CREAD** ", N° 73, Alger, 2005.
- 10.Bouchaibi Mohamed et Zerouati Rachid, Généalogie de La Société Civile Algérienne : Etude Historique critique de la construction du concept de Société Civile en Algérie, « **La Revue des sciences sociales et humaines** »,vol 08 , Iss 15, 2018.
- 11.Garon Francis et Dufour Pascale, Comprendre La mise en œuvre différenciée d'une politique publique : Le cas d'une politique de Gouvernance au Québec, "**Revue Canadienne de Science Politique**", Septembre , 2010.

.III الوثائق غير المنشورة:

1. Forum des chefs d'entreprise, **Cinquante propositions de Forum des Chefs D'Entreprise pour un nouveau pacte de croissance économique.**
2. Label "BASSMA DJAZAIRIA "Procédure de labellisation , Forum des Chefs D'entreprise .
3. Le Forum des Chefs D'entreprise, **FCE Le guide de l'adhérent .**
4. Le Forum des Chefs D'entreprise, **Tout savoir sur le FCE.**
5. Union Générale des Travailleurs Algériens, **25 Propositions et 135 Actions de l'UGTA relatives à la Promotion et à la Protection de la Production Nationale et au Crédit à la Consommation**, 12eme Congres National, Février 2014, Alger,(Traduction chercheur)
6. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Communiqués Communs des Tripartites Gouvernement -UGTA-Patronat (Du 28Mai 2011 Sommet Economique/Des 29-30 septembre 2011)**, Aout2013, Alger,(Traduction chercheur)
7. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Les principaux points sur lesquels s'appuie la contribution de l'UGTA au Pacte National Economique et Social**, Mai 2006, Alger,(Traduction chercheur)
8. Union Générale des Travailleurs Algériens, **Rapport d'activité 2015-2019**, 13^{ème} Congres National de L'UGTA 21-22 Juin 2019 , Alger, p 123 ,(Traduction chercheur)

المُلخَص

الملخص باللغة العربية:

يعتبر موضوع المجتمع المدني من المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا لدى المفكرين والباحثين وتعددت الدراسات التي جاءت بخصوصه وهذا باختلاف التخصصات التي درسته، وفي الجزائر على غرار دول العالم، منذ فتح المجال للتعددية خلال فترة التسعينيات وظهور العديد من التشكيلات من منظمات المجتمع المدني والتي تزايد عددها بشكل ملفت للانتباه، وكان هذا التزايد الكمي دون التوافق النوعية المفترض أن تتسم بها كما هو في الدول المتقدمة، ومن هنا برزت العديد من الإشكالات والعراقيل التي واجهته ويمكن إرجاع ذلك للعديد من العوامل والظروف التي نشأ وترعرع فيها منها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر أواخر الثمانينيات وخلال فترة التسعينيات.

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر بالتركيز على دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنعها وتقييم دوره في هذا الإطار خلال الفترة (2001م-2019م).

ضمن هذا السياق انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن المجتمع المدني بالجزائر فاعليته في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية ترتكز على طبيعة النظام السياسي الجزائري.

لذا كان لابد من التعرف على واقع المجتمع المدني والسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر ومن ثم إبراز العلاقة الترابطية بينهما، وتبين لنا أن المجتمع المدني ظهوره كان حتمية لتداخل جملة من الظروف شهدتها الجزائر، وأن السياسة العامة التي انتهجتها خلال فترة الدراسة وحتى قبلها كانت سياسات ظرفية وهذا ما تم استخلاصه من خلال دراسة الواقع لكلا المتغيرين.

وعليه لإبراز العلاقة تم التركيز على أهم مكونات المجتمع المدني والذي تم حصرها في الجمعيات، والنقابات، ومنظمات أرباب العمل على التوالي ودورها في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر وتم التركيز على هذه التشكيلات لأهميتها وتوافقها مع موضوع الدراسة لإبراز الدور الذي تسعى لاستخلاصه.

وقد ركزنا في هذا الإطار على الدراسة الميدانية التي تضمنت دور منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر في صنع السياسة العامة الاقتصادية خلال الفترة (2001م-2019م)، حيث تم التعريف به وبأنشطاته والأدوار التي يقوم بها وإبراز دوره في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية

وتوصلنا إلى أن دور منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية يرجع إلى النفوذ المالي الذي يملكه حيث جعلت صانع القرار يولي له الأهمية الكبرى بالإضافة للمكانة التي يحظى بها لدى صانع القرار مكنته من المساهمة في التدخل وصنع السياسة العامة الاقتصادية وهذا ما برز لنا جليا من خلال الشراكة والحوار في إطار الثلاثيات المنعقدة، وكذا اللقاءات التي أبرمت بينه وبين قطاعات مختلفة، وأصبح ظهوره في الساحة السياسية مرتبطا بالنظام السياسي الجزائري، إن لم نقل هو النظام بحد ذاته.

كما توصلنا من خلال الدراسة التقييمية (الفصل الرابع) التي تضمنت مدى فاعلية منتدى رؤساء المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة الاقتصادية إلى أن منتدى رؤساء المؤسسات ذو فاعلية في صنع السياسة العامة الاقتصادية في ظل تجسيد المقترحات المقدمة من طرفه لدى صانعي السياسة العامة في الجزائر، كما تم تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر من خلال استخدام مربع كالدور الذي خلصنا من خلاله أن مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001م-2019م) غير مستقرة وظهر بشكل واضح في السنوات الأخيرة حيث تراجعت كل مؤشرات التنمية الاقتصادية وهذا أدى إلى تأثر الاقتصاد الجزائري نظرا لبناء سياسات قائمة على الريع البترولي.

وفي الأخير ورغبة منا لاستشراف دور منتدى رؤساء المؤسسات بعد سنة 2019م والتي تعتبر نهاية الفترة المحددة لدراستنا، وأضف لأهمية الأحداث التي شهدتها الفترة الأخيرة والتي شكلت مرحلة انتقالية للمنتدى والمنعرج الحاسم الذي بذل مساره حيث تحول إلى نقابة، لذا قمنا بدراسة استشرافية مستقبلية لدور المنتدى بعد سنة 2019م لغاية آفاق 2030م، من خلال استخدام أسلوب التنبؤ لمعرفة أدواره مستقبلا، خلصنا لنتيجة مفادها أن منتدى رؤساء المؤسسات في الجزائر على مدى 10 سنوات سيبقى في نفس الأدوار وقوة التأثير التي هو معروف بها، مع تواصل نشاطاته وأدواره في صنع السياسة العامة الاقتصادية.

Abstract

Civil society is one of the topics which has been attracting wide attention among thinkers and researchers. Studies have varied according to discipline studying it. Like other countries of the world, Algeria is no exception. It has known pluralism since the 90's. Many civil society associations have been increased in number. However, they were not as supposed to be in terms of quality when compared to modern countries. As a result many problems and obstacles have appeared due to different circumstances surrounding their creation such as: social and economic conditions Algeria was going through during the late 80's and along the 90's.

Through this study, we tried to get a better understanding of civil society role in making economic policy focusing on the role of FCE(The chiefs of enterprises forum) in the process of making and evaluating such policy since 2001 till 2019.

Within such context, the study started with a principal hypothesis that civil society effectiveness in Algeria depends on the nature of the Algerian political system. Thus, getting a close knowledge of the reality of civil society and economic public policy in Algeria, then seeking the relationship between them.

The appearance of civil society was due to the different circumstances Algeria has known. The public policy implemented during that period was occasionally made.

To highlight this relation, we focused on the most important components of civil society such as: associations, unions and the like and their role in the process of public policy making process in Algeria. We dealt with FCE which represents the empirical case of the study during 2001- 2019.

We finally reach the conclusion that FCE role in making economic public policy is determined with money, the fact that let the decision maker give it such importance via the mechanisms of corporation and dialogue.

However, economic development index during 2001- 2019 is not stable and performed badly which led to a failed economy.

In the end, to prospect the role of FCE in the after math of 2019, we found that this actor is just a union. For our prospectations until 2030, we used prevision style. We suggest that FCE is going to keep performing in the same way in making economic public policy in Algeria.

